



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن  
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي  
عمادة الدراسات العليا  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية

## مذهب ابن فارس النحوي في كتابه الصحابي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب فرع اللغة  
العربية و آدابها / تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة :

منيرة بنت عبدالله بن سليمان الفايز

إشراف :

أ.د سليمان بن إبراهيم العايد

أستاذ اللغويات العربية بجامعة أم القرى

٢٠١٠هـ / ١٤٣١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ الْمَوْتَاطِئَ وَالنَّجْمَ الثَّاقِبَ  
وَمَا يَدْرِي لَعَلَّ الْكَافِرِينَ

## شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ،أحمد العليم الجليل الرحمن الرحيم  
الواحد الأحد الفرد الصمد الذي فتح عليّ ورزقني إتمام هذا البحث ، فلك الحمد يا منعم يا  
متفضل يا سميع يا عليم يا علام الغيوب { هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ }<sup>١</sup> وأسألك أن تجعله في ميزان أعمالِي وتجعل القصد فيه رفعة الإسلام والمسلمين ،  
إنك ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بالشكر للمشرف سعادة الدكتور سليمان العايد حفظه الله ،و أشكر عمادة  
الدراسات العليا، و عميدة الكلية ،و وكالة الدراسات العليا ،و وكالة الكلية ورئيسة قسم و  
اللغة العربية وكل من ساهم بمساعدتي في إعداد هذا البحث وأخص رئيستي القسم السابقتين:  
د.نوال الحلوة ، ود. دوش الدوسري حفظهما الله .

وأقول لوالديّ الحبيبين حفظهما الله أن هذا بجهنهما وليس بجهنّي ، و والله إن كل خير وصلت له  
فهو من الله ثم منهما وليس مني ، وأسأل الحي القيوم الذي رزقني بهما أن يجمعنا على خير.  
ولا أنسى من كان خير عون لي وقت الشدة والضيق - زوجي الغالي - رعاك الله وسلّم  
أناملك التي حملت عني العبء الثقيل ،وصدرك الرحب الذي لجأت له لتجاوز مصاعب هذا

البحث . حفظك الله لي ولعبدالله وعودي طفلي \_ اللذين أرجو أن يسامحاني إن كنت

انشغلت عنهما .

وأسأل الله أن يحفظ لي أمني الثانية عهدود ويرزقني برها ، فهي والله كانت خير عضيدي لي ، ولا

أنسى الغاليات سارة ونورة وسأذكر احتفائهن بي ما حييت ، وأخي سليمان الذي كان يرفع

معنوياتي دائما.

وختاما أقول : لو كان هذا البحث يهدى لأهديته لثمرة فؤادي الغالية : الهنوف .

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	المقدمة
٣	الدراسات السابقة في الموضوع
٤	أسباب اختيار الموضوع
٤	أهداف البحث
٥	منهج البحث:
٥	خطة البحث:
	التمهيد
٨	نسب ابن فارس:
٩	نشأته:
١١	شيوخه:

١٤	تلاميذه :
١٤	مكانته العلمية :
١٦	آثاره:
٤٥	الفصل الأول مصطلحات ابن فارس البصرية والكوفية
٧٧	الفصل الثاني الأبنية والأوزان
١٣٠	الفصل الثالث: التراكيب
٢٠١	الفصل الرابع: حروف المعاني والأدوات

	<b>الفصل الخامس : مصادرہ النحویة:</b>
٤٨٥	المبحث الأول: مصادرہ من الرجال
٥٢٥	المبحث الثاني: مصادرہ من الكتب
	<b>الفصل السادس: أصولہ النحویة:</b>
٥٣٢	١_ السماع
٥٣٧	٢- القياس في النحو واللغة
٥٤٣	٣- أدلة أخرى: الاستحسان، والإجماع، واستصحاب الأصل
٥٥٢	٤- القواعد الكلبيّة
٥٥٧	٥- المعاني والوظائف
٥٦٠	٦- ضوابط الاستدلال لديه
٥٦٢	٧- توظيفه النحو لخدمة علوم أخرى
٥٦٤	<b>الخاتمة</b>
٥٦٨	<b>ثبت المصادر والمراجع</b>

## المقدمة

الحمد لله المتفضّل على خلقه بعظيم إحسانه ، والشكر له على توفيقه وامتنانه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم أمّا بعد فإن من أعظم النعم التي امتنّ الله بها على عباده أن سخّر لهم علماء حفظوا علوم هذه الأمة ، وصانوا لغة القرآن الكريم ، إرضاءً لربهم أولاً ، و إيماناً منهم بتفرد هذه اللغة عن غيرها وغناها بالكنوز ثانياً ، فسخّروا حياتهم خدمة لها .

و من هؤلاء أحمد بن فارس بن زكريا الذي صنّف كتاب : الصحاحي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها وهو موضوع دراستنا في هذا البحث .

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن المذهب النحوي لابن فارس ، وطريقته الخاصة في كتابه هذا الذي ذاع صيته بين أهل العلم على أنه كتاب لغة فقط.

ولعل اسم الكتاب هو ما دفعهم لهذا الظن ، ومع ذلك فإن استعراض أبواب الكتاب يُظهر لنا أن المباحث النحوية والصرفية وما بُني عليها استغرقت جزءاً كبيراً من الكتاب ، و بخاصة باب

: الكلام في حروف المعنى<sup>١</sup> ، وما قبله من الحديث عن الحروف المفردة الدالة على المعنى<sup>٢</sup>.

وابن فارس عالم جليل، تفوّق في فقه اللغة وكان مولعاً بعلوم اللغة ، حتى روي أنه إذا كان في

مجادلة مع غيره أخذ (ينظره في مسائل من جنس العلم الذي يتعاطاه ، فإن وجده بارعاً جديلاً

، جرّه في المجادلة إلى اللغة فيغلبه بها)<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر الصحاحي ص ١٦٦ وما بعدها

<sup>٢</sup> انظر الصحاحي ص ١٢٣ وما بعدها



ونبوغه اللغوي هذا يدعونا للبحث في نتاجه في العلوم الأخرى ، دون الاقتصار على ما تفوق فيه فقط . وعملنا في هذا البحث سيركز بإذن الله فقط على المباحث النحوية و الصرفية التي عالجها ابن فارس في الصاحي ، أمّا ما عداها من العلوم التي امتزجت في كتابه - وعلى رأسها فقه اللغة - فليست ضمن المادة المدروسة في بحثنا هذا ، إلا ما قد نحتاجه من الاستئناس ببعض ما جاء فيها مما قد يساعد على إثبات فكرة أو إظهار اتجاه .

وسيكشف لنا هذا البحث - بإذنه تعالى - عن طريقة ابن فارس في النحو - الذي سمّاه في كتابه : علم العربية<sup>٢</sup> - وتوجّهه لأحد قُطبي النحو المعروفين : مدرسة البصرة ، و مدرسة الكوفة.

وخير من يشجعنا على العمل الدؤوب في هذا البحث ابن فارس نفسه حيث قال :

إذا كنت تأذى بحر المصيف و يُيس الخريف وبرد الشتا

ويلهيك حسن زمان الربيع فأخذك للعلم قل لي متى<sup>٣</sup>

---

<sup>١</sup> إنباه الرواة ١/١٢٩

<sup>٢</sup> انظر الصاحي ص ٥٥، ١٢٣

<sup>٣</sup> إنباه الرواة ١/١٣٠

## الدراسات السابقة في الموضوع:

لم يفرد البحث في المذهب النحوي لابن فارس . فيما أعلم . بدراسة مستقلة وإن كان ابن فارس علماً في رأسه نار؛ إلا أنه قد اشتهر بين أهل العلم بإنجازاته اللغوية، التي استجلبت أنظار الباحثين، فصرفتهم عن النظر إلى نحو ابن فارس ، فلم يعرفوا إلا جانباً واحداً من علم الرجل.

ومع ذلك فقد تطرق البعض لهذا الجانب النحوي في كتاب (الصاحبي) في معرض حديثه عن الناحية اللغوية ومن ذلك.:

١- ابن فارس اللغوي: منهجه وأثره في الدراسات اللغوية لأمين محمد فاخر

وقد تطرق للحديث عن منهج ابن فارس النحوي في رسالته هذه لنيل درجة الدكتوراه في عشر صفحات تقريباً، فلا نعد ذلك دراسة وافية بل كانت مجرد إلماحات سريعة في معرض حديثه في بداية الرسالة عن عقلية ابن فارس<sup>(١)</sup>.

٢- (من ملامح المنهج العلمي في الصاحبي لابن فارس) وهو مقال لمحمد السيد عطية بكر منشور في مجلة الأزهر في العددين السادس والسابع في تسع صفحات<sup>٢</sup>. وقد تحدث صاحبه عن منهج تأليف الكتاب عموماً وصنف موضوعات الكتاب إلى لغوية ونحوية صرفية وبلاغية

---

(١) انظر ابن فارس اللغوي : منهجه وأثره في الدراسات اللغوية ص ٧٣ - ٨٤

<sup>٢</sup> الأزهر، العدد ٦ ، جمادى الثاني ، ١٤٠٩ هـ ص ٧٠٦-٧٠٩ والعدد ٧ ، رجب ١٤٠٩ هـ ص ٨٢٨-٨٣٢.

ودلالية ومباحث أصولية وشعر، ثم تحدث عن كل نوع في عدة أسطر معلقاً على الكتاب في  
عمومه دون عناية خاصة بالمذهب النحوي في الكتاب.

٣- (أحمد بن فارس [٣٠٦ - ٣٩٥] وريادته في البحث اللغويّ، والتفسير القرآني، والميدان  
الأدبي) كتاب من تأليف د. هادي حسن حمّودي / نشر عالم الكتب عام ١٤٠٧ هـ ويعني  
بالجانب اللغويّ ، ولا ينظر في الجانب النحويّ.

### أسباب اختيار الموضوع:

- ١- أن الجانب النحويّ لديه لم يفرد بدراسة مستقلة . وهذه الدراسة تسمو إلى كشف ما  
ورد ف ترجمته عن نحوه، ووصفه بالنحوي مبهماً.
- ٢- عدم إعطاء ابن فارس ما يستحقه من مكانة بين علماء النحو، لأن إنجازاته اللغوية  
أكثر وأشهر.

### أهداف البحث:

- ١- الكشف عن المذهب النحوي لابن فارس
- ٢- تسليط الضوء على الجانب المهمل من علم الرجل الذي عدّ بموجبه لدى أصحاب  
التراجم من علماء النحو، كما هو شأنه في اللغة.

## منهج البحث:

سيعتمد البحث - بإذن الله - على المنهج الوصفي ، القائم على الجمع والتحليل ، والمنتهي بالاستقراء، والاستنباط، من خلال جمع ودراسة آرائه الصريحة ، وما يستنتج من ترجيحاته، وأعاريبه ، وتفسيراته ، ونقوله عن غيره.

## خطة البحث:

سينتظم هذا البحث - بإذن الله - في مقدمة ، وتمهيد ، وستة فصول ، وخاتمة، يليها ثبت المصادر والمراجع ، ثم الفهارس.

المقدمة: وتتضمن تعريفاً بالموضوع، وبياناً لقيمته العلمية ، وأسباب اختياره ، وأهداف هذه الدراسة ، ووصف للدراسات السابقة في الموضوع، وخطة البحث.

التمهيد: ترجمة ابن فارس مختصرة، وتتضمن:

١ - نسب ابن فارس

٢ - نشأته

٣ - شيوخه وتلاميذه

٤ - مكانته العلمية

٥ - آثاره

الفصل الأول: مصطلحات ابن فارس

المبحث الأول: المصطلحات الكوفية

المبحث الثاني: المصطلحات البصرية

الفصل الثاني: الأبنية والأوزان.

الفصل الثالث: التراكيب

الفصل الرابع: حروف المعاني والأدوات:

الفصل الخامس : مصادره النحوية

المبحث الأول: مصادره من الرجال

المبحث الثاني: مصادره من الكتب

الفصل السادس: أصوله النحوية:

١- السماع من حيث نوع المسموع ، وما يعتريه، وموقفه من السماع.

٢- القياس في النحو واللغة.

٣- أدلة أخرى: الاستحسان، والإجماع، واستصحاب الأصل.

٤- القواعد الكليّة.

٥- المعاني والوظائف.

٦- ضوابط الاستدلال لديه.

٧- توظيفه النحو لخدمة علوم أخرى.

الخاتمة :

ثبت المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

هذا والخطة قابلة للتعديل حسب ما يقتضيه البحث

## التمهيد

نسب ابن فارس :

هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، أبو الحسين الرازي وقيل : القزويني الزهراوي<sup>١</sup> .

ينقل ياقوت الحموي في معجم الأدباء عن ابن الجوزي أنه مات سنة تسع وستين و ثلاثمائة<sup>٢</sup> ، ثم يرد على ذلك نافيةً إياه ، و مرجحاً أن تكون وفاته بعد ذلك بجوالي ثلاثين سنة ، و حجته في ذلك قوله : ( لأني وجدت خطَّ كَفِّه على كتاب "الفصيح" تصنيفه ، وقد كتبه في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة)<sup>٣</sup> .

ويؤيد هذا ما ذكره القفطي حيث أرجع وفاته لعام خمسٍ و تسعين و ثلاثمائة<sup>٤</sup> .

وكذا ما ذكره الذهبي ، ونقل قول سعد بن علي الزنجاني<sup>٥</sup> : ( وَ وَهَم من قال مات سنة تسعين )<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> انظر إنباه الرواة ١/١٢٩ ، وَ وفيات الأعيان ١/٣٥

<sup>٢</sup> انظر معجم الأدباء ٤/٨٠

<sup>٣</sup> معجم الأدباء ٤/٨٢

<sup>٤</sup> انظر إنباه الرواة ١/١٣٠

<sup>٥</sup> كان الزنجاني إماماً حافظاً متقناً ، طاف في الآفاق وسمع الكثير ، وانقطع في آخر عمره بمكة ، وصار شيخ الحرم ، توفي سنة ٤٧١هـ ، انظر النجوم الزاهرة ٥/١٠٨ ، وانظر حاشية المحقق على إنباه الرواة ١/١٢٩ .

<sup>٦</sup> سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣

وقد ذكر ابن خلكان قولين في وفاته ، فذكر أنه قيل أن وفاته كانت بالري سنة تسعين و ثلاثمائة ، وقيل في صفر سنة خمسٍ و سبعين و ثلاثمائة بالمحمدية ، و رجح الأول ، وقال أنه الأشهر<sup>١</sup>.

ويترجح مما نقلنا أن وفاته كانت بعد التسعين وثلاثمائة .

### نشأته :

الراجح أن ابن فارس ولد بقرية اسمها "كُرسف" ولعلها من قرى قزوين ، فقد ذكر القفطي عن بعض المتأخرين - ولم يذكره - أنه قيل من "رُستاق الزهراء" ، من القرية المدعوة "كُرسف جيانا تاذ"<sup>٢</sup> ، و يؤيد ذلك ما رواه ياقوت أنه أتاه آتٍ فسأله عن وطنه : "كُرسف" ، قال فتمثل الشيخ - يعني ابن فارس - :

بلاذٌ بها شُدَّت علي تَمائمي وأول أرضٍ مسَّ جلدي ترابها<sup>٣</sup>

واستدلَّ ياقوت على ذلك بما وُجد على نسخة قديمة بكتاب "المجمل" : تأليف الشيخ أبي الحسين أحمد بن فارس ، ابن زكريا الزهراوي .

---

<sup>١</sup> انظر وفيات الأعيان ١/٣٥-٣٦

<sup>٢</sup> انظر إنباه الرواة ١/١٢٩

<sup>٣</sup> معجم الأدباء ٤/٩٣



ويذكر القفطي والذهبي وياقوت أن أصله من قزوين ، وسمّاه صاحب الوافي بالوفيات : القزويني ، وكذا فعل الذهبي ، وقال أن مولده بقزوين و مرياه بهمذان<sup>١</sup> ، بينما روا القفطي عن غيره : (فقيل كان من قزوين ، ولا يصح ذلك ، وإنما قالوه لأنه كان يتكلم بكلام القزاونه)<sup>٢</sup> .

أما إقامته ، فأجمعت كتب التراجم أنّها كانت بهمذان ، وهو ما يسّر اتصال بديع الزمان الهمداني به ، فأخذ عنه ، لذا نجد كتب التراجم تسمي ابن فارس : المقيم بهمذان ، أو : نزيل همذان<sup>٣</sup> .

أما عن انتقاله للريّ - وهو ما جعل بعض أصحاب التراجم يسمونه "الرازي"<sup>٤</sup> - فإنما كان ذلك ليقرأ عليه مجد الدولة أبو طالب بن فخر الدولة البويهبي ، فيبدو أن هذا الانتقال كان لأسباب اقتصادية ، فقد ذكره القفطي أنه اكتسب مالا هناك<sup>٥</sup> ، وكذا قال ياقوت أنه إنما حُمل إلى الري بأجرة<sup>٦</sup> .

ويبدو أن لقائه بالصاحب بن عباد كان هناك ، حيث توطدت العلاقة بينهما حتى صنّف له ابن فارس كتابنا هذا : الصاحبي، والذي قال في مقدمته : ( قال الشيخ الفاضل أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا أدام الله تأييده : هذا الكتاب "الصاحبي" في فقه اللغة العربية و سُنن

---

<sup>١</sup> إنباه الرواة ١٢٩/١

<sup>٢</sup> انظر سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧

<sup>٣</sup> انظر إنباه الرواة ١٢٧/١ ، و سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧ ، وبتيمة الدهر ٣٩٧/٣

<sup>٤</sup> في وفيات الأعيان ١/٢٤ (و "الرازي" - بفتح الدال المهملة وبعد الألف زاي- هذه نسبة إلى الري وهي من مشاهير بلاد الديلم والزاي زائدة فيها كما زادوها في "المروزي" عند النسبة إلى "مرو" )

<sup>٥</sup> انظر إنباه الرواة ١/١٣٠

<sup>٦</sup> انظر معجم الأدباء ٨٣/٤

العرب في كلامها . و إنما عَنونته بهذا الاسم لأنني لما ألفتَه أودعته خزانة الصاحب الجليل كافي الكفاة - عَمَر الله عِرَاص العلم و الأدب و الخير والعدل بطول عمره - تَجُمُلاً بذلك و تحسُّناً، إذ كان ما يقبله كافي الكفاة من علم و أدب مُرضياً مقبولاً ، وما يرذله أو ينفيه منفيّاً مردولاً ، و لأن أحسن ما في كتابنا هذا مأخوذ عنه و مُفاد منه<sup>١</sup>.

وفي هذه المقدمة و هذا الإهداء للصاحب بن عبّاد ما يدل على قوة العلاقة بينهما ، وقد ذكر ياقوت أن الصاحب بن عباد كان يكرمه و يتتلمذ له<sup>٢</sup>، لكن يبدو أن ذلك لم يكن من البداية بل حصل بعد انتقال ابن فارس إلى الري ، فقد روى القفطي و ياقوت عن الثعالبي ، أن الصاحب بن عباد كان منحرفاً عن ابن فارس لتعصُّبه ل آل العميد حتى أنه رد كتاب ابن فارس " الحجر " الذي أرسله له ابن فارس من همدان ، ثم لانت نفسه قليلاً فأخذه و أرسل له عطية قليلة<sup>٣</sup>.

وقد أشار ياقوت إلى أنه إنما صنف كتابه الصاحب لخزانة الصاحب<sup>٤</sup>.

#### شيوخه :

من أبرز الأسماء التي تتردد في كتب التراجم من شيوخ ابن فارس :

١ - والده : فارس بن زكريا .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣

<sup>٢</sup> انظر معجم الأدباء ٨٧/٤

<sup>٣</sup> انظر إنباه الرواة ١٢٨/١ ، ومعجم الأدباء ٧٨/٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧

<sup>٤</sup> انظر معجم الأدباء ٨٤/٤

وقد ذكره صاحب الوافي بالوفيات<sup>١</sup> ، و رأينا ابن فارس ينشد شعراً عنه في كتابه  
الصاحي<sup>٢</sup>.

٢- أحمد بن طاهر بن المنجم أبو عبدالله.

وقد ذكره القفطي و ياقوت والذهبي وقال القفطي عنه : (وكان أبو الحسين بن  
فارس يقول عن أبي عبدالله هذا : إنه ما رأى مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه.)<sup>٣</sup> ،  
وقد نقل الذهبي عن الزنجاني أن ابن فارس رحل إلى "ميانج" ليأخذ عنه<sup>٤</sup>.

٣- أبو الحسين علي بن إبراهيم القطان .

وقد رأينا ابن فارس يكثر النقل عنه ، خاصة فيما سمعه ثعلب ، وسنشير لذلك في  
"مصادره من الرجال".

٤- أبو بكر ، أحمد بن الحسن الخطيب .

وهو راوية ثعلب ، وقد ذكره القفطي و ياقوت ، ونقل الذهبي عن الزنجاني أن  
ابن فارس رحل إلى "زنجان" ليأخذ عنه<sup>٥</sup>.

٥- علي بن عبدالعزيز المكي .

ونصّ عليه ياقوت .

---

<sup>١</sup> انظر الوافي بالوفيات ص ٩٧٤

<sup>٢</sup> انظر الصاحي ص ٢٥٧

<sup>٣</sup> إنباه الرواة ١/١٣٠

<sup>٤</sup> انظر سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣

<sup>٥</sup> المصدر السابق

- ٦- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني .
- و ذكره ياقوت كذلك .
- ٧- علي بن محمد بن مهرويه .
- ٨- أحمد بن علّان .
- ٩- محمد بن عبدالله الدوري .
- ١٠- ابن يزيد الفامي القزويني .
- ١١- سعيد بن محمد القطان .
- ١٢- محمد بن هارون الثقفي .
- ١٣- عبدالرحمن بن حمدان الجلاب .
- ١٤- أحمد بن عبيد الهمداني .
- ١٥- أبو بكر بن السني الدينوري .
- ١٦- أبو القاسم الطبراني<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> انظر هؤلاء الشيوخ في سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣ ، والوافي بالوفيات ص ٩٧٤

## تلاميذه :

كان من أبرز أسماء تلاميذه التي ترددت في كتب التراجم :

- ١- بديع الزمان الهمداني.
- وله أشار الثعالبي<sup>١</sup> ، وياقوت ، والقفطي ولم يذكروا غيره لشهرته.
- ٢- أبو سهل بن زريك.
- ٣- أبو منصور بن المحتسب.
- ٤- أبو المنصور محمد بن عيسى.
- ٥- علي بن القاسم الخياط المقرئ
- ٦- حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني.
- ٧- القاضي أبو عبدالله الحسين بن علي الصميري.<sup>٢</sup>

## مكانته العلمية :

شهد الكثير من القدامى والمحدثين على مكانة ابن فارس العلمية ، فهاهو الثعالبي يقول عنه : (

كان بهمذان من أعيان العلم وأفراد الدهر)<sup>٣</sup> .

---

<sup>١</sup> انظر يتيمة الدهر ٣/٣٩٧

<sup>٢</sup> انظر هؤلاء التلاميذ في سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣ ، والوافي بالوفيات ص ٩٧٤

<sup>٣</sup> يتيمة الدهر ٣/٣٩٧

ويقول ياقوت : ( وقال ابن الجوزي : أحمد بن زكريا بن فارس ، ولا يُعاجَّ به )<sup>١</sup> . ويبدو أن ابن الجوزي أخطأ فقدم اسم جدّه على والده ، أو لعله من خطأ النساخ ، وإنما هو أحمد بن فارس بن زكريا ، كما قال ذلك عن نفسه في مواضع عدة في الصاحي<sup>٢</sup> .

وقد ذكر القفطي أن صيته ذاع بالريّ ، وأن أبا طالب البويهبي بلغ بتعليمه مبلغاً مشهوراً . وروى لنا ياقوت أن الصاحب بن عباد كان يقول : ( شيخنا أبو الحسين ممن رُزق حسن التصنيف وأمن فيه من التصحيف )<sup>٣</sup> وفي هذا إشارة إلى دقته المتناهية .

وأما أخلاقه الفاضلة فقد ذكر القفطي والذهبي أنه كان جواد اليد ، لا يكاد يردّ سائلاً حتى يهب ثيابه وفرش بيته<sup>٤</sup> .

وكان من رؤوس أهل السنة المجريدين على مذهب أهل الحديث ، ولم نجد فيما اطلعنا عليه من التراجم من ينفي ذلك عنه .

وقد قال عنه الأستاذ عبد السلام هارون : ( إن ابن فارس رجل خالد ، خلده علمه ، وخلده خلقه قبل علمه )<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> معجم الأدباء ٨٠/٤

<sup>٢</sup> انظر الصاحي ص ٣ ، ١٢٣ ، ٢٦٢ وغيرها

<sup>٣</sup> معجم الأدباء ٨٣/٤

<sup>٤</sup> انظر إنباه الرواة ١/١٣٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣

<sup>٥</sup> مجلة مجمع اللغة العربية ١٥/١٠١ : معجم مقاييس اللغة للأستاذ عبد السلام هارون ، انظر ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور أمين محمد فاخر

## آثاره: ١

تجمع لنا كتب التراجم عددا كبيرا من كتب ابن فارس، ونحن نعلم من ذلك أنه أسهم في الكثير من الفنون والعلوم الإسلامية، لكن معظم هذه الكتب مفقود، وما بقي منها فلا يزال بعضه مخطوطا، وبعضه قد تمت طباعته وتحقيقه.

وعلى هذا نقسم آثاره إلى ثلاثة أقسام: مطبوع، ومخطوط، ومفقود.

## أولاً: آثاره المطبوعة:

### ١- أبيات الاستشهاد:

ولم تشر له كتب التراجم، ولكن منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم ٤٤٥ أدب، وقد نشره عبد السلام هارون في نواذر المخطوطات<sup>٢</sup>، وهو كتاب صغير الحجم يقع في ثلاث عشرة صفحة أورد فيه ابن فارس أبياتا من الشعر لا ليستشهد بها في النحو واللغة، بل أتى بها لمناسبات مختلفة، وتبلغ مائة وأربعين.

---

<sup>١</sup> استفدت كثيرا في كتابتي عن آثاره مما جاء في رسالة الدكتور أمين فاخر: ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية

<sup>٢</sup> انظر نواذر المخطوطات: المجموعة الثانية من المجلد الأول ص ١٣٧ - ١٦١، القاهرة ١٩٥١م

## ٢- الإتياع والمزاوجة:

ذكر السيوطي في بغية الوعاة<sup>(١)</sup> وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة<sup>(٢)</sup>، وحاجي خليفة في سلم الوصول<sup>(٣)</sup>، والبغدادي في هدية العارفين<sup>(٤)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة<sup>(٥)</sup>، كما ذكره كارل بروكلمان<sup>(٦)</sup>.

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٥٥ لغة كتبها عمر بن احمد الأزرق الشاذلي سنة ٧١١هـ، وقد نشر المستشرق رودلف برونو بمدينة غيسن بألمانيا سنة ١٩٠٦م، ثم نشره كمال مصطفى بالقاهرة سنة ١٩٤٧م<sup>(٧)</sup>.

ومن عنوان هذا الكتاب يتضح موضوعه، فقد عالج فيه ابن فارس مسألة لغوية هامة، وهي الإتياع والمزاوجة، وقد أوضح معنى الإتياع في كتابه الصاحي فقال " الإتياع هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيذاً، روى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال هو شيء نندبه كلامنا، وذلك قولهم ساغب لاغب، وهو خب ضب، وخراب يياب"<sup>(٨)</sup>.

---

(١) بغية الوعاة ج ١ ص ٣٥٢.

(٢) مفتاح السعادة ص ٩٦.

(٣) سلم الوصول ص ١١٢.

(٤) هدية العارفين ص ٦٨.

(٥) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٣٠.

(٦) تاريخ الأدب العربي ج ٢ ص ٢٦٤.

(٧) انظر مقدمة كتاب المذكر والمؤنث لابن فارس للدكتور رمضان التواب ص ١٧.

(٨) الصاحي ص ٢٧٠.



### ٣- تمام فصيح الكلام:

ذكره ياقوت مرتين: مره في معجم الأدياء باسم " الفصيح " فقد قال أثناء كلامه عن أقوال العلماء في وفاة ابن فارس، " وجدت خط كفه على كتاب " الفصيح " تصنيفه، وقد كتبه في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة <sup>(١)</sup>، وذكره مره أخرى في معجم البلدان في (رسم المحمدية) باسم " تمام الفصيح"، فقد ذكر أنه وجد نسخة من كتاب تمام الفصيح بخط ابن فارس كتبها في شهر رمضان سنة ٣٩٠هـ بالمحمدية <sup>(٢)</sup>، وهو تاريخ يغير ما ذكره في معجم الأدياء ويبدو - كما لاحظ بعض الباحثين <sup>٣</sup> - أن ابن فارس كتب هذا الكتاب عدة مرات .

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة بالمكتبة التيمورية برقم ٥٢٣ لغة، تقع في ٢٧ صفحة صغيرة ، وقد وجد في أواخر هذا الكتاب ما يدل على أن ابن فارس ألفه ذيلاً لكتاب الفصيح لثعلب وهو: "قال أحمد بن فارس": ( هذا آخر ما أردت إثباته في هذا الباب، ولم أعن أن أبا العباس قصر عنه، لكن المشيخة آثروا الاختصار، وحقاً أقول إن ما ذكرته من علم أبي العباس جزاه الله عنا خيراً )<sup>٤</sup>.

---

(١) معجم الأدياء ج ٤ ص ٨٢

(٢) معجم البلدان ج ٧ ص ٣٣٩.

<sup>٣</sup> عبد السلام هارون في مقدمة المقاييس ص ٢٩

<sup>٤</sup> ص ٢٧

وقد نشر هذا الكتاب مرتين: الأولى . كما يذكر الأستاذ هلال ناجي<sup>(١)</sup> للمستشرق الإنجليزي أ. ح آربري في لندن سنة ١٩٥١ هـ بطريقة التصوير عن مخطوطة تشسترتي في دبلن مع مقدمة بالإنجليزية، وهي ضمن مجموعة تضم فصيح ثعلب ثم تمام الفصيح لا بن فارس ثم مقتطفات من كتاب لحن العامة للمجستاني، وكلها بخط ياقوت الرومي الحموي. ونشره للمرة الثانية الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني في بغداد سنة ١٩٦٩ م ضمن كتاب " الرسائل في النحو واللغة " سلسلة كتب التراث ١١ الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام العراقية مطبعة الجمهورية<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الثلاثة:

لم يشر إلى هذا الكتاب أحد من كتاب التراجم الأقدمين، ولكنه ذكر في هدية العارفين للبغدادي باسم "كتاب المثناة في اللغة"<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا تحريف يرجع . كما يقول بعضهم . إلى أن طريقة الكتابة القديمة كانت بإسقاط ألف المد من الخط<sup>(٤)</sup>، فيكتبون الثلاثة هكذا (الثناة) وهي قريبة في الشكل من المثناة.

---

(١) انظر كتاب أحمد بن فارس - هلال ناجي ص ٣٥

(٢) انظر رسائل في النحو واللغة

(٣) هدية العارفين ج ١ ص ٦٩

(٤) انظر: كتاب الثلاثة لابن فارس تحقيق د. رمضان عبد التواب مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد ١٠ ج ٢ ص ٣٣٣.

كما ذكره الزركلي في الأعلام ، وقال عنه: ( كتاب الثلاثة في الكلمات المكونة من ثلاثة حروف متماثلة).<sup>١</sup>

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة دير الأسكوريال بمديرية بأسبانيا رقم ٣٦٣، ومنها مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٢٠٧ لغة ، وقد حققه الدكتور رمضان عبد التواب ونشر في مجلة معهد المخطوطات <sup>(٢)</sup>.

## ٥- خلق الإنسان:

ذكره ياقوت في معجم الأدياء <sup>(٣)</sup>. كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة <sup>(٤)</sup>، وطبقات المفسرين <sup>(٥)</sup>، وحاجي خليفة في كشف الظنون<sup>٦</sup>

وقد نشر هذا الكتاب مرتين الأولى للدكتور داود الحلبي في مجلة (لغة العرب) . ٩ . بغداد سنة ١٩٣١ (ص ١١٠ - ١١٦) ثم أعاد نشره الدكتور فيصل دبدوب في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق بعنوان "مقالة في أسماء أعضاء الإنسان" <sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> الأعلام ج ١ ص ١٨٤

<sup>٢</sup> المجلد العاشر ج ٤ سنة ١٩٦٤ ص ٣٠٩

<sup>٣</sup> (٤/٨٤)

<sup>٤</sup> (١ ج ص ٣٥٢).

<sup>٥</sup> (٤ ص .٤)

<sup>٦</sup> عمود ٧٢٢

<sup>٧</sup> ( انظر الجزء الثاني من المجلد الثاني والأربعين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق نيسان ١٩٦٧ ص ٢٣٥ - ٢٤٥ )

## ٦- ذم الخطأ في الشعر:

ذكره السيوطي في بغية الوعاة <sup>(١)</sup>، وحاجي خليفة في كشف الظنون <sup>(٢)</sup> كما ذكر في هدية العارفين <sup>(٣)</sup> ، ومفتاح السعادة <sup>(٤)</sup>، وذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي <sup>(٥)</sup>.  
وقد طبع هذا الكتاب . وهو لا يتجاوز أربع صفحات . مع كتاب "الكشف عن مساوئ شعر المتنبي للصاحب بن عباد" بمطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٤٩ هـ ، نشره القدسي وهو يتدئ من صفحة ٢٩ وينتهي إلى ص ٣٢.

## ٧- سيرة النبي ﷺ:

ذكره ياقوت بهذا الاسم ، ووصفه بأنه "كتاب صغير الحجم" <sup>(٦)</sup> كما ذكره ابن قاضي شعبة في طبقاته <sup>(٧)</sup>، والسيوطي في طبقات المفسرين <sup>(٨)</sup> ، وذكره في سلم الوصول باسم "سيرة النبي عليه السلام" <sup>(٩)</sup> ، كما ذكره العاملي في أعيان الشيعة نقلا عن ياقوت <sup>(١٠)</sup>. وقد طبع الكتاب مرتين إحداهما في الجزائر سنة ١٣٠١ هـ ، والأخرى في بمباي بالهند سنة ١٣١١ هـ.

## ٨- الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها:

- 
- (١) ج ١ ص ٣٥٢ .  
(٢) ص ٨٢٧ .  
(٣) ج ١/٦٨ .  
(٤) ج ١ ص ١٠٩ .  
(٥) تاريخ الأدب العربي ٢/٢٦٧ . أنظر الجزء .  
(٦) معجم الأدباء ٤/١٨٤ .  
(٧) طبقات النحاة واللغويين ح ١ ص ٢٣٠ .  
(٨) ص ٤ .  
(٩) ص ١١٢ .  
(١٠) الأعلام للزركلي ج ٩ ص ١٨٤ .

وقد اختلفت التسميات لهذا الكتاب فذكره ياقوت في معجم الأدباء<sup>(١)</sup>، وابن قاضي شهبة<sup>(٢)</sup>. باسم (الصاحبي) وذكر في كشف الظنون<sup>(٣)</sup> وهدية العارفين<sup>(٤)</sup> باسم (الصاحبي في اللغة)، وذكر باسم (فقه اللغة) في البلغة للفيروز ابادي<sup>(٥)</sup>، ونزهة الألباء<sup>(٦)</sup>، بغية الوعاة<sup>(٧)</sup>، وهدية العارفين<sup>(٨)</sup>، وكذلك طبقات ابن شهبة<sup>(٩)</sup>.

وقد وهم ياقوت حين عد كتاب فقه اللغة كتاباً آخر غير الصاحبي، وتبعه في ذلك كثير من كتب التراجم مثل طبقات ابن قاضي شهبة، وهدية العارفين، وكذلك الزركلي في الأعلام<sup>(١٠)</sup>.

والحق أنهما اسمان لكتاب واحد، وقد سماه ابن فارس الصاحبي، لأنه لما ألفه أودعه خزانه الصاحب بن عباد، وقد صرح ابن فارس بذلك في مقدمة الكتاب إذ قال: (هذا الكتاب- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها)<sup>(١١)</sup>،

## ٩- فتيا الفقه العرب:

- 
- (١) ج ٤ ص ٨٤.  
(٢) ج ١ ص ٢٣١.  
(٣) ص ١٠٦٨.  
(٤) ج ١ ص ٦٨.  
(٥) ٧ ب انظر المذكور والمؤنث لا بن فارس تحقيق د. تحقيق د. رمضان عبد التواب.  
(٦) ص ٣٢١.  
(٧) ج ١ ص ٣٥٢.  
(٨) ج ١ ص ٦٨.  
(٩) ج ١ ص ٢٣٠.  
(١٠) ج ١ ص ١٨٤ وقد استدرك ذلك في الجزء العاشر الخاص بالاستدراكات وذكر أنهما اسمان لكتاب واحد انظر ج ١٠ ص ٢٥.  
(١١) انظر الصاحبي ص ٣.

ذكر في نزهة الألباء بهذا الاسم<sup>(١)</sup>، وكذلك ذكره القفطي في إنباه الرواة فقد قال عن ابن فارس: ( وكان يحث الفقهاء دائماً على معرفة اللغة ويلقي عليهم مسائل ذكرها في كتاب سماه "فتيا فقيه العرب" ويخجلهم بذلك ليكون خجلهم داعياً إلى حفظ اللغة ويقول: من قصر علمه عن اللغة وغولط غلط )<sup>(٢)</sup>.

ويمسى "فتاوى فقيه العرب" في بعض المصادر مثل "بغية الوعاة"<sup>(٣)</sup>.

وقد هيئ لأحد الباحثين المحدثين وهو الدكتور حسين علي محفوظ العثور على هذا الكتاب ونشره باسم "فتيا فقيه العرب" بدمشق سنة ١٩٥٨<sup>٤</sup>.

## ١٠ - اللامات:

لم تذكره كتب التراجم القديمة ولكن بروكلمان ذكره في تاريخ الأدب العربي ، وذكر أن منه نسخة مخطوطة بالظاهرية في دمشق<sup>(٥)</sup> وكذلك الزركلي ذكره في الأعلام<sup>(٦)</sup>، وقد نشره المستشرق "برجشتراسر" في مجلة "إسلاميكا"<sup>(٧)</sup> مع تعليقات وشروح بالألمانية. والكتاب صغير الحجم يقع في ثمان صفحات تقريباً بين ابن فارس أنواع اللامات الموجودة في القرآن الكريم.

(١) نزهة الألباء ص ٣٢١.

(٢) إنباه الرواة ج ١ ص ١٢٩.

(٣) ج ١ ص ٣٥٢.

(٤) انظر مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٨ المجلد ٣٣ ص ٤٤٣ وما بعدها و ص ٦٣٣ وما بعدها

(٥) ج ٢ ص ٢٦٧.

(٦) الأعلام ج ١ ص ١٨٤.

(٧) انظر مجلة إسلاميكا ١/٧٧-٩٩ الصادرة سنة ١٩٢٥، ويشرف على هذه المجلة المستشرق فيشر.

## ١١ - متخير الألفاظ:

ذكره ابن فارس في آخر كتابه "مجمّل اللغة".

وقد ذكر هذا الكتاب في معجم الأدباء<sup>(١)</sup>، والبلغة للفيروزبادي<sup>(٢)</sup>، ونزهة الألباء<sup>(٣)</sup>،

وطبقات ابن قاضي شهبة<sup>(٤)</sup>.

وقد عثر الأستاذ هلال ناجي بالعراق على مخطوطتين لهذا الكتاب، ثم نشره محققاً تحقيقاً

علمياً جديراً بالتقدير<sup>(٥)</sup>.

## ١٢ - المجلّم في اللغة:

وسماه بعضهم مجمل اللغة<sup>(٦)</sup>، وقد ذكر هذا الكتاب في كثير من كتب التراجم قديمها

وحديثها فذكر في معجم الأدباء<sup>(٧)</sup>، ونزهة الألباء<sup>(٨)</sup>، وطبقات ابن قاضي شهبة<sup>(٩)</sup>،

---

(١) ج ٤ ص ٨٢.

(٢) ٧ ب انظر كتاب المذكر والمؤنث لابن فارس تحقيق دكتور رمضان عبد التواب.

(٣) ص ٣٢١.

(٤) ج ١ ص ٢٣٠.

(٥) انظر مجلة اللسان العربي المغربية المجلد الثامن. الجزء الأول. ص ٣٣٧.

(٦) انظر التدوين في ذكر أخبار قروين للرافعي ج ٢ ص ٢٠٨، وانظر كشف الظنون ص ١٦٠٤.

(٧) ج ٤ ص ٨٤.

(٨) ص ٣٢١.

(٩) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣٠.

ووفيات الأعيان<sup>(١)</sup>، وذكره الرافعي في كتابه " التدوين في ذكر أخبار قروين " <sup>(٢)</sup>.

وقد نشر الجزء الأول من هذا الكتاب بالقاهرة وطبع أول مرة على نفقة ساسي المغربي

١٣٣١هـ عن نسخة بخط مصرف بن شبيب بن الحسين (سنة ٥٩١هـ) قرأها الإمام

الشنقيطي ، ثم أعيد طبع هذا الجزء بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد سنة ١٣٤٧هـ بمطبعة

السعادة.

### ١٣ - مختصر في المذكر والمؤنث:

لم يشر إلى هذا الكتاب أحد من كتاب التراجم، لكن منه نسخة بالمكتبة التيمورية

بالقاهرة برقم ٢٦٥ لغة تقع في ١٥ صفحة.

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب عن هذه النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب المصرية

الدكتور رمضان عبد التواب ونشره باسم " المذكر والمؤنث " ولكنه عده ضمن كتب ابن فارس

باسم "مختصر في المذكر والمؤنث" <sup>(٣)</sup>، كما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون ضمن مؤلفات ابن

فارس بهذا الاسم <sup>(٤)</sup>.

---

(١) ج ١ ص ١٠٠.

(٢) ج ٢ ص ٢٠٨.

(٣) انظر كتاب المذكر والمؤنث تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ص ٢٦.

(٤) انظر مقدمة المقاييس ص ٣٥.



## ١٤ - مقالة كلا وما جاء منها في كتاب الله:

لم تذكره كتب التراجم القديمة لكن ابن فارس نفسه أشار إليه في كتابه الصحاحي حيث قال: ( وكلا كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل وقد ذكرنا وجوه كلا في كتاب أفردناه) <sup>(١)</sup>، وذكر هذا الكتاب من المحدثين بروكلمان في تاريخ الأدب العربي <sup>(٢)</sup>.

وقد نشره عبد العزيز الميمني الراجكوتي في القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ بالمطبعة السلفية عن نسخة في مجموعة بمكتبة المرحوم عبد الحي الكنوي ويقع في نحو ١٢ صفحة ، وقد طبع في مجموعة تشمل ثلاث رسائل أولها مقالة كلا لابن فارس والثانية ما تلحن فيه العوام للكسائي والثالثة رسالة محيي الدين ابن عربي إلى الإمام الفخر الرازي ، وقد أعيد طبعها في القاهرة سنة ١٣٨٧ هـ.

كما أعيدت طباعتها مع: رسالة كلا في الكلام والقرآن لأبي جعفر أحمد الطبري بتحقيق الدكتور أحمد فرحات بالمكتبة الدولية بالرياض.

## ١٥ - مقاييس اللغة:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء وقال عنه: "كتاب مقاييس اللغة"، وهو كتاب جليل لم يصنف مثله <sup>(٣)</sup>، كما ذكره ابن قاضي شعبة في طبقاته <sup>(٤)</sup>، والسيوطي في طبقات المفسرين <sup>(٥)</sup>،

(١) الصحاحي ص ٢٥١.

(٢) ج ٢ ص ٢٦٧.

(٣) ج ٤ ص ٨٤.

(٤) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٥) طبقات المفسرين ص ٤.

والفيروزبادي في البلغة<sup>(١)</sup>، والرافعي في كتابه "التدوين في ذكر أخبار قزوين"<sup>(٢)</sup>، ولم يذكره أحد من قدامى المؤرخين غير هؤلاء .

والذي وجّه النظر إلى الكتاب حديثاً هو دائرة معارف حيدر آباد بالهند، إذ وضعته في ثبوت الكتب التي انتوت نشرها في سنة ١٣٤٥هـ كما أشار إلى ذلك بروكلمان في كتابه<sup>(٣)</sup>.

وقد أتيج لأحد علمائنا المحققين وهو الاستاذ عبد السلام هارون فرصة تحقيقه ونشره من سنة ١٣٦٦هـ، إلى سنة ١٣٧١هـ.

## ١٦- النيروز:

وهو من الكتب الموجودة المطبوعة على الرغم من عدم وروده فيما وجدنا من كتب التراجم القديمة، ولم يذكره من المحدثين سوى الزركلي<sup>(٤)</sup>. وبروكلمان<sup>(٥)</sup>.  
قد نشره أخيراً عبد السلام هارون في سلسلة نواذر المخطوطات<sup>(٦)</sup>، وقد اعتمد في نشره على نسخة فريدة في الخزانة التيمورية بالقاهرة.

أما الكتاب نفسه ، فقد كان بحثاً لغوياً صرفاً، حيث أتى بالكلمات التي على وزن فيعول، وبين هل هي عربية أو معربة.

---

(١) البلغة ص ٧ انظر كتاب المذكر والمؤنث لابن فارس تحقيق دكتور رمضان عبد التواب.

(٢) ج ٢ ص ٢٠٨.

(٣) تاريخ الأدب العربي ج ٢ ص ٢٦٧.

(٤) الأعلام ج ١ ص ١٨٤.

(٥) تاريخ الأدب العربي ج ٢ ص ٢٦٧.

(٦) مقدمة كتاب المقاييس ص ٣٧.

## ثانياً: آثاره المخطوطة:

يذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي أن لابن فارس كتباً مخطوطة في مكتبات العالم، وقد ذكرت كتب التراجم بعض هذه الكتب وأغفلت بعضها، والمعروف من هذه الكتب التي لم تطبع حتى الآن ثلاثة زاد عليها الزركلي في الأعلام كتاباً رابعاً رآه مخطوطاً في إحدى المكتبات وإليك بيان هذه الكتب:

### ١- أخلاق النبي ﷺ:

أورده ياقوت في معجم الأديباء<sup>(١)</sup>، والسيوطي في طبقات المفسرين<sup>(٢)</sup>، كما ذكره ابن قاضي شهبة<sup>(٣)</sup>، وصاحب كتاب سلم الوصول<sup>(٤)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة<sup>(٥)</sup>، والبغدادي في هدية العارفين<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكره بروكلمان ، وبين أن منه نسخة مخطوطة في قازان.

---

(١) معجم الأديباء ج ٤ ص ٨٤.

(٢) طبقات المفسرين ص ٤.

(٣) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٤) سلم الوصول ص ١١٢.

(٥) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٢٠.

(٦) هدية العارفين ج ١ ص ٦٨.

## ٢- الليل والنهار:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء<sup>(١)</sup> ، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين<sup>(٢)</sup> ،  
والسيوطي في بغية الوعاة<sup>(٣)</sup> ، وطبقات المفسرين<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر بروكلمان أن منه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في مكتبة لا ييزغ رقم

٧٨٠<sup>(٥)</sup> .

## ٣- الإشكريات

لم يذكره أحد غير بروكلمان في تاريخ الأدب العربي<sup>(٦)</sup> . وذكر أن منه جزءاً مخطوطاً

بالمكتبة الظاهرية فهرسها ٢٩ ، ١١ .

٤- الأنواء على مذاهب العرب وسجعهم وما لا غنى عن معرفته من ذكر الفلاحة وعلم

النجم:

ذكره الزركلي في الأعلام ، وذكر أنه مخطوط وأنه رأى هذه المخطوطة في مكتبة الجامعة

الأمريكية ببيروت في المجموع ٥٥/٦١٤ ، وقد أثبت هذه "الرسالة المختصرة" في مستدرکه<sup>(٧)</sup> .

---

(١) ج ٤ ص ٨٤ .

(٢) ج ١ ص ٢٣١ .

(٣) ج ١ ص ٣٥٢ .

(٤) ص ٤ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٢/٢٦٧ .

(٦) تاريخ الأدب العربي ٢/٢٦٧ .

(٧) الأعلام ج ١٠ وهو المستدرک ص ٢٥ .

### ثالثاً: آثاره المفقودة:

لابن فارس كتب كثيرة مفقودة أشارت إليها كثير من كتب التراجم، ولا ينبغي لنا أن نفقد الأمل في العثور على هذه الكتب فقد رأينا الكثير من مؤلفات ابن الفارس الموجودة قد عثر عليها حديثاً بعض الباحثين من العرب والمستشرقين في مكتبات متفرقة في أنحاء العالم.

#### ١- اشتقاق أسماء البلدان:

وقد ذكر ابن عساكر هذا الكتاب في موضعين من كتابه تاريخ مدينة دمشق منسوباً أيضاً إلى ابن فارس<sup>(١)</sup>.

#### ٢- أصول الفقه:

ذكره ياقوت<sup>(٢)</sup>، وابن قاضي شهبة<sup>٣</sup>، والعاملي<sup>(٤)</sup>.

#### ٣- الأضداد:

لم يذكره أحد من كتاب التراجم لكن ابن فارس نفسه ذكره في كتابه الصحاحي حين قال: (ومن سنن العرب في الأسماء أن يسمو المتضادين باسم واحد نحو "الجنون للأسود والجنون للأبيض)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نظر ج ١ ص ١٧، ٢٠.

(٢) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤

(٣) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١

(٤) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٢٠.

(٥) الصحاحي ص ١١٧.

#### ٤ - الأفراد:

لم تذكره كتب التراجم ولكن الزركشي<sup>(١)</sup> في كتابه البرهان في علوم القرآن ذكر أن لابن فارس كتاباً يسمى كتاب الأفراد<sup>(٢)</sup>.

#### ٥ - الأمالي:

لم تذكره كتب التراجم ، ولكن ياقوتاً أشار إليه في معجم البلدان<sup>(٣)</sup>.

#### ٦ - أمثلة الأسجاع:

ذكره العاملي في أعيان الشيعة<sup>٤</sup> ، كما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب

المقاييس<sup>(٥)</sup> ، والدكتور رمضان عبد التواب في تقديمه لكتاب المذكر و المؤنث لابن فارس<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هو الإمام بد الدين محمد بن عبد الله الزركشي ٧٤٥ - ٧٩٤ هـ .

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ١٠٢ .

(٣) معجم البلدان ج ١ ص ٤٠٥ .

(٤) ج ٩ ص ٢٢٠

(٥) مقدمة المقاييس ص ٢٦ .

(٦) المذكر والمؤنث ص ١٨ .

## ٧- الانتصار لثعلب:

ذكره السيوطي في بغية الوعاة<sup>(١)</sup>، وطاش كبرى زاده باسم "الانتصار لثعلب النحوي"<sup>(٢)</sup>، كما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٣)</sup> وسلم الوصول<sup>(٤)</sup>، وورد ذكره أيضاً في أعيان الشيعة<sup>(٥)</sup>، وهدية العارفين<sup>(٦)</sup>.

## ٨- تفسير أسماء النبي ﷺ:

ذكره ابن الأنباري<sup>(٧)</sup>، وياقوت<sup>(٨)</sup>، ابن قاضي شهبة<sup>(٩)</sup>، والسيوطي في بغية الوعاة<sup>(١٠)</sup>، وذكر أيضاً في مفتاح السعادة<sup>(١١)</sup>.

---

(١) ج ١ ص ٣٥٢.

(٢) ج ١ ص ١١٠.

(٣) كشف الظنون ص ١٧٣.

(٤) سلم الوصول ص ١١٢.

(٥) ج ٩ ص ٢٢٠.

(٦) ج ١ ص ٦٨.

(٧) نزهة الأبناء ص ٣٢١.

(٨) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤.

(٩) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣٠.

(١٠) ج ١ ص ٣٥٢.

(١١) ج ١ ص ١١٠.

## ٩- الشباب والحلي:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء بهذا الاسم<sup>(١)</sup> ولكنه حُرف في كثير من كتب التراجم إلى "الشيات والحلي" مثل طبقات ابن قاضي شهبة<sup>(٢)</sup>، وطبقات المفسرين<sup>(٣)</sup>، وسلم الوصول<sup>(٤)</sup>، وهدية العارفين<sup>(٥)</sup>، كما نقله العاملي عن ياقوت خطأ باسم (الشيات والحلي).

## ١٠- جامع التأويل في تفسير القرآن:

ذكره ياقوت بهذا الاسم وذكر أنه أربعة مجلدات<sup>(٦)</sup>، ومثل ذلك يذكره ابن قاضي شهبة<sup>(٧)</sup>، والسيوطي في طبقات المفسرين<sup>(٨)</sup>، وصاحب سلم الوصول<sup>(٩)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة<sup>(١٠)</sup>، وصاحب الأعلام<sup>(١١)</sup>.

---

(١) ج ٤ ص ٨٤.

(٢) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١

(٣) ص ٤.

(٤) ص ١١٢.

(٥) ج ١ ص ٦٩.

(٦) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤.

(٧) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ١٣٢.

(٨) طبقات المفسرين ص ٤.

(٩) سلم الوصول ص ١١٢.

(١٠) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٢٠.

(١١) الأعلام للزركلي ج ١ ص ١٨٤.



## ١١ - الجوابات:

لم يذكره أحد من المترجمين على الإطلاق ، غير أن ابن فارس أشار إليه في كتابه الصحابي في (باب ما يكون بيانه منفصلاً منه ويجيء في السورة معها أو في غيرها) <sup>(١)</sup>.

## ١٢ - الحبير المذهب:

ذكره ابن فارس في مقدمه كتابه (متخير الألفاظ) .

## ١٣ - الحجر:

وهو من كتب اللغة إذ يبحث في المترادفات كما يفهم من كلام ابن فارس نفسه حين ذكره في كتابه الصحابي <sup>(٢)</sup> أنه ألف كتاباً سماه الحجر ثم أهدها لكافي الكفاة أي صاحب بن عباد.

## ١٤ - حلية الفقهاء:

ذكره ياقوت <sup>(٣)</sup>، ابن قاضي شهبة <sup>(٤)</sup>، وابن خلكان <sup>(٥)</sup>، والياضي <sup>(٦)</sup>.

---

(١) الصحابي ص ٤٠٥ .

(٢) انظر الصحابي ص ٢١ .

(٣) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤ .

(٤) طبقات النحاة اللغويين ج ١ ص ٢٣٠ .

(٥) وفيات الأعيان ج ١ ص ١٠٠ .

(٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ص ٤٤٢ .

## ١٥ - الحماسة المحدثة:

ذكره ابن النديم في الفهرست ، ولم يذكر غيره من الكتب بل لم يذكر في ترجمة ابن فارس

غير قوله: ( ابن فارس وله من الكتب كتاب الحماسة )<sup>(١)</sup>

## ١٦ - خضارة (أو: نعت الشعر)

لم تذكره كتب التراجم، ولكن ابن فارس نفسه أشار إليه في كتابه الصاحبي في باب

الشعر فقال بعد أن ذكر أخطاء بعض الشعراء: (وما سوى هذا مما ذكرت الرواة أن الشعراء

غلطوا فيه في كتاب خضارة وهو كتاب نعت الشعر)<sup>(٢)</sup>.

## ١٧ - دارات العرب:

ورد بهذا الاسم في نزهة الألباء<sup>(٣)</sup>، وطبقات ابن قاضي شهبه<sup>(٤)</sup>، وطبقات المفسرين<sup>(٥)</sup>،

وسلم الوصول<sup>(٦)</sup>، وهدية العارفين<sup>(٧)</sup>، وأعيان الشيعة<sup>(٨)</sup>، وذكر في معجم الأدباء باسم

"مقدمة كتاب دار العرب"<sup>(٩)</sup>.

---

(١) الفهرست : ١٢٥ .

(٢) الصاحبي ص ٤٧١ .

(٣) ص ٣٢١ .

(٤) ج ١ ص ٢٣١ .

(٥) ص ٤ .

(٦) ص ١١٢ .

(٧) ج ١ ص ٦٨ .

(٨) ج ٩ ص ٢٢٠ .

(٩) ج ٤ ص ٨٤ .

## ١٨ - ذخائر الكلمات:

ذكره ياقوت<sup>(١)</sup>، وابن قاضي شهبة<sup>(٢)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة<sup>٣</sup>، والبغدادي في هدية العارفين<sup>(٤)</sup>.

## ١٩ - ذم الغيبة:

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، وأشار إلى أن ابن حجر العسقلاني ذكره في كتابه المجمع المؤسس للمعجم المفهرس<sup>(٥)</sup>، كما ذكره البغدادي في هدية العارفين<sup>(٦)</sup>.

## ٢٠ - شرح رسالة الزهري إلى عبد الملك بن مروان:

ذكر ذلك في معجم الأدباء<sup>(٧)</sup>، وطبقات ابن قاضي شهبة<sup>(٨)</sup>، والزهري هذا هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري (ت ١٢٤) أحد الفقهاء والمحدثين والأعلام التابعين بالمدينة، وكان أبوه مسلم مع مصعب بن الزبير، ولم يزل الزهري مع عبد الملك ثم مع هشام بن عبد الملك، وكان يزيد بن عبد الملك قد استقصاه<sup>(٩)</sup>.

(١) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤.

(٢) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٣) ج ٩ ص ٦٨.

(٤) ج ١ ص ٨٤.

(٥) كشف الظنون ص ٨٢٨ والمجمع المؤسس هو للحافظ بن حجر العسقلاني منه نسخة بدار الكتب رقم ٧٥ مصطلح.

(٦) ج ١ ص ٦٨.

(٧) ج ٤ ص ٨٤.

(٨) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٩) انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣١٧.

## ٢١- شرح مختصر المازني:

ذكر في الديباج المذهب لابن فرحون.

## ٢٢- علل الغريب المصنف:

لم تذكره كتب التراجم قديمها وحديثها غير أن الدكتور أمين فاخر وجدده مذكوراً في كتاب

العباب للصاغاني ضمن الكتب التي رجع إليها<sup>(١)</sup>.

## ٢٣- العم والخال:

ذكره ياقوت<sup>(٢)</sup>، وابن قاضي شهبة<sup>(٣)</sup>، وصاحب سلم الوصول<sup>(٤)</sup>، والبغدادي في هدية

العارفين<sup>(٥)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة<sup>٦</sup>.

## ٢٤- غريب إعراب القرآن:

ذكره ابن الأنباري<sup>(١)</sup>، وياقوت<sup>(٢)</sup>، وابن قاضي شهبة باسم "غريب القرآن وإعرابه"<sup>(٣)</sup>

وذكره السيوطي في طبقات المفسرين<sup>٤</sup>، وكذلك ذكر في سلم الوصول<sup>٥</sup>، وأعيان الشيعة<sup>٦</sup>.

---

(١) انظر العباب الزاخر (خ) ظهر ورقة ٤.

(٢) معجم الأدباء ٨٤/٤.

(٣) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٤) سلم الوصول ص ١١٢.

(٥) ج ١ ص ٦٩.

(٦) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٢٠.

## ٢٥- الفرق:

ذكر في طبقات ابن قاضي شهبة<sup>(٧)</sup>، وأعيان الشيعة<sup>(٨)</sup>، بهذا الاسم.

## ٢٦- فصل الصلاة على النبي ﷺ:

لم تشر إليه كتب التراجم القديمة غير أن حاجي خليفة في كشف الظنون ذكر أن ابن

حجر ذكره في المجمع المؤسس<sup>(٩)</sup>، وقد ذكره البغدادي في هدية العارفين<sup>(١٠)</sup>.

## ٢٧- الفوائد:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء<sup>(١١)</sup>.

---

(١) نزهة الأنبياء ص ٣٢١.

(٢) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤.

(٣) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

٤ ص

٥ ص ١١٢

٦ أعيان الشيعة ج ٩ ص ٢٢٠،

(٧) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١

(٨) ج ٩ ص ٢٢٠.

(٩) ص ١٢٧٩.

(١٠) ج ١ ص ٦٨.

(١١) ج ٣ ص ١٥.

## ٢٨- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين:

ذكره ياقوت<sup>(١)</sup>، وابن قاضي شهبة<sup>(٢)</sup>، والسيوطي في طبقات المفسرين<sup>(٣)</sup>.

## ٢٩- ما جاء في أخلاق المؤمنين:

ذكره الطوسي في الفهرست<sup>(٤)</sup>، كما ذكر في منهج المقال<sup>(٥)</sup>، وتنقيح المقال<sup>(٦)</sup>، وأعيان

الشيعة<sup>(٧)</sup>.

## ٣٠- مأخذ العلم:

---

(١) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٥.

(٢) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٣) ص ٤.

(٤) ص ٣٦.

(٥) ص ٤٠.

(٦) ص ٧٦.

(٧) ج ٩ ص ٢٢٠.

ذكره ابن حجر في الجمع المؤسس<sup>(١)</sup>، كما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٢)</sup>،

والبغدادي في هدية العارفين<sup>(٣)</sup>.

### ٣١- المحصل في النحو:

ذكر بهذا الاسم في هدية العارفين<sup>(٤)</sup>، وفي كشف الظنون<sup>(٥)</sup>، باسم "المحصل" فقط.

### ٣٢- محنة الأريب:

ذكره البغدادي في هدية العارفين<sup>(٦)</sup>.

### ٣٣- المدخل إلى علم النحت:

لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن فارس لكنه مذكور في كتاب العباب الزاخر للصاغاني حيث

جعله ضمن مراجعه في تأليف هذا الكتاب<sup>(٧)</sup>.

### ٣٤- المسائل الخمس:

---

(١) انظر ص ٢٠٨ من مخطوطة دار الكتب المصرية.

(٢) ص ١٥٧٤.

(٣) ج ١ ص ٦٩.

(٤) ج ١ ص ٦٩.

(٥) ص ١٦١٥.

(٦) ج ١ ص ٦٩.

(٧) انظر العباب ظهر ورقة ٤.

لم تذكره كتب التراجم قديمها وحديثها، ولكنه مذكور في كتاب البرهان في علوم القرآن

للزركشي<sup>(١)</sup>.

### ٣٥- المعاش والكسب:

ذكر في فهرست الطوسي<sup>(٢)</sup>، وفي منهج المقال<sup>(٣)</sup>، وتنقيح المقال<sup>(٤)</sup> وأعيان

الشيعة<sup>(٥)</sup>.

### ٣٦- مقدمة في الفرائض:

ذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته<sup>(٦)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة<sup>(٧)</sup>، وقد ذكره ياقوت باسم

"مقدمة الفرائض"<sup>(٨)</sup>، وتبعه في ذلك الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب

المقاييس<sup>(٩)</sup>.

### ٣٧- مقدمة النحو:

---

(١) ج ١ ص ٢٣٧.

(٢) ص ٣٦.

(٣) ص ٤٠.

(٤) ص ٧٦.

(٥) ج ٩ ص ٢٢٠.

(٦) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣١.

(٧) ج ٩ ص ٢٢٠.

(٨) معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤.

(٩) انظر المقدمة ص ٣٦ في الجزء الأول.



ذكره ابن الانباري <sup>(١)</sup>، وابن قاضي شهبة <sup>(٢)</sup>، والسيوطي في بغية الوعاة <sup>(٣)</sup>، وحاجي خليفة في كشف الظنون <sup>(٤)</sup>، وسلم الوصول،<sup>٥</sup> كما ذكر أيضاً في مفتاح السعادة <sup>(٦)</sup>، وهدية العارفين <sup>(٧)</sup>، وأعيان الشيعة <sup>(٨)</sup> وقد ذكر هذا الكتاب في معجم الأدباء باسم (مقدمة) <sup>(٩)</sup>، ومنه أخذت بعض المراجع الحديثة فذكرت أن لابن فارس من كتب النحو كتاباً يسمى (المقدمة) <sup>(١٠)</sup>.

### ٣٨ - الموازنة:

لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن فارس، وقد ذكره الصاغاني في العباب وأثبت أنه ضمن مراجعه في تأليف كتابه <sup>(١١)</sup>.

### ٣٩ - السيرة:

- 
- (١) نزهة الألباء ٣٢١.  
(٢) طبقات النحاة واللغويين ج ١ ص ٢٣٠  
(٣) ج ١ ص ٣٥٢.  
(٤) ص ١٨٠٤.  
(٥) سلم الوصول ص ٢١٢.  
(٦) ج ١ ص ١٠٩.  
(٧) ج ١ ص ٦٩.  
(٨) ج ٩ ص ٢٢٠.  
(٩) ج ٤ ص ٨٤.  
(١٠) انظر الموسوعة العربية الميسرة بإشراف محمد شفيق غريال ص ٢٣.  
(١١) انظر العباب ظهر ورقة ٤.

ذكره الطوسي في الفهرست <sup>(١)</sup>، والعاملي في أعيان الشيعة <sup>(٢)</sup> وذكره باسم "المسيرة"

في منهج المقال <sup>(٣)</sup>، وتنقيح المقال <sup>(٤)</sup>، ولعله كتاب "السيرة".

#### ٤٠ - الوجوه والنظائر:

لم يذكر إلا في "هدية العارفين" <sup>(٥)</sup> وأثبت ذلك الدكتور رمضان عبد التواب <sup>(٦)</sup>.

تلك كانت آثاره ابن فارس وهي تدل على أنه ألف في علوم عديدة، غير أننا نلاحظ

عليها ما يأتي:

١ - آثار ابن فارس كثيرة يبلغ ما عرف منها حتى الآن واحداً وستين كتاباً، غير أن أغلبها

مفقود إذا يبلغ عدد الكتب المطبوعة سبعة عشر كتاباً، وما بقى مخطوطاً من غير

طبع أربعة كتب، ويصل عدد الكتب المفقودة إلى أربعين كتاباً.

٢ - لم تذكر كتب التراجم كل مؤلفات ابن فارس التي سبق الحديث عنها، ولكن منها ما

أشار إليه ابن فارس نفسه في بعض كتبه، ومنها ما عثر عليه بعض الباحثين المحدثين.

في مواضع متفرقة من كتب اللغة وعلوم القرآن والتاريخ، مثل "العباب الزاخر"

---

(١) ص ٣٦.

(٢) ج ٩ ص ٢٢٠.

(٣) ص ٤٠.

(٤) ص ٧٦.

(٥) ج ١ ص ٦٩.

(٦) مقدمة كتاب المذكر والمؤنث لابن فارس ص ٢٧.

للساغاني و" البرهان في علوم القرآن" للزركشي، و"تاريخ مدينة دمشق" لابن  
عساكر.

٣- ألف ابن فارس في نواح مختلفة غير اللغة ولكن تأليفه في اللغة أكثر منه في غيرها  
ومؤلفاته فيها أكبر.

٤- اختلفت أسماء بعض هذه الآثار من مرجع إلى آخر ، وترتب على هذا أن اعتبر بعض  
الباحثين الكتاب الواحد في بعض الأحيان كتباً متعددة.

## الفصل الأول

### مصطلحات ابن فارس البصرية والكوفية

سنقتصر بإذن الله في هذا الفصل على المصطلحات البصرية والكوفية التي ظهرت في  
(الصاحبي) مما اشتهر الخلاف حوله بين المدرستين البصرية والكوفية.

وأول ما يطالعنا من هذه المصطلحات مصطلح "الكناية" و تراه تردد في الصاحبي في مواضع :  
الأول في قوله : (لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال... )<sup>١</sup> والثاني في قوله: ( ومن

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص٧

الحروف ما يكون كناية وله موضع من الإعراب نحو قولك "ثوبه" فالهاء كناية<sup>١</sup> وسمى ابن فارس باباً بهذا الاسم فنراه بعد أن ذكر الكناية البلاغية<sup>٢</sup> قال ( باب الثاني من الكناية: الاسم يكون ظاهراً مثل زيد و عمرو ويكون مكنياً وبعض النحويين يسميه مضمراً وذلك مثل : هو ، وهي.... )<sup>٣</sup> وقد ورد مصطلح الكناية في هذا الباب أربع عشرة مرة - بالإضافة لاسم الباب - بصيغ مختلفة فمرة يقول الكناية ومرة يقول مكنياً و أخرى يُكنى و كنيّنا وهكذا<sup>٤</sup> ..

هذه هي المواضع التي أستخدم فيها هذا المصطلح الكوفي في كتاب الصاحبي وكان المراد به في هذه المواضع كلها ما يقابل الإضمار عند البصريين .

ففي الموضع الأول كان يرى أن لغة العرب توقيف من الله واستشهد بقوله تعالى ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾<sup>٥</sup> (فكان ابن عباس يقول : "علمه الأسماء كلها وهي هذه الأسماء التي يتعارف عليها الناس " <sup>٦</sup>..... فإن قال قائل : لو كان كما تذهب إليه لقال : "ثم عرضهن أو عرضها" فلما قال "عرضهم" علم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل "عرضهم" ولما لا يعقل : عرضها أو عرضهن)<sup>٧</sup>

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٦٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٤٣٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٤٤٠

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ٤٤٠-٤٤٣

<sup>٥</sup> سورة البقرة ٣١

<sup>٦</sup> قولة في تفسير الطبري ٤٩/١

<sup>٧</sup> الصاحبي ص ٦-٧

فمن الجلي هنا أنه يقصد بالكناية الإضمار فقوله : موضوع الكناية : أي طريقة العرب في الإضمار .

والموضع الثاني في باب القول على الحروف المفردة الدالة على المعنى فمن الحروف ما يكون كناية أي ضميراً وله موضع من الإعراب .

وأما الموضع الثالث فهو باب كامل أفردته للحديث عن الضمائر فقال فيه إن الاسم يكون ظاهراً ويكون مكنياً أي مضمراً .

ومن حديثه في هذا الباب تقسيمه للضمائر حيث قال : ( والكناية متصلة و منفصلة ومستحجة)<sup>١</sup> أي مستترة وظاهرٌ أن الكناية هنا هي الإضمار .

وفي المقابل نجد المصطلح البصري كذلك مستخدماً عنده فقد قال : (الاسم يكون ظاهراً مثل زيد و عمرو ويكون مكنياً وبعض النحويين يسميه مضمراً وذلك مثل هو وهي)<sup>٢</sup> ففي هذا الباب وهو باب الثاني من الكناية ورد مصطلح المضمّر مرتين ، وهذه هي الأولى منهما ، ولم يرد هذا المصطلح البصري في باب آخر .

وقد نسبه ابن فارس لبعض النحويين ويقصد بهم نحاة البصرة ، وعدل عنه واستعان بالمصطلح الكوفي في بقية المواضع في هذا الباب.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٤٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٤٤٠

وللهولة الأولى قد يبدو أنه عندما جاء على ذكر المصطلح البصري كان ذلك في مقام ذكر التسمية الأخرى عند غيره من النحاة ونص على أن "المضمر" تسمية شائعة عند بعض النحاة كأنه يريد أن يقول : أنا لا أسميه "مضمراً" لكن بعض النحويين يفعلون .  
ولكن بعد التأني نجد ابن فارس نفسه يستخدم هذا المصطلح الذي نسبه لبعض النحاة فيقول معلقاً على قول الشاعر :

\* إذا اغبر أفق وهبت شمالاً\*<sup>١</sup>

( أضمر الريح ولم يجر لها ذكر)<sup>٢</sup> ، وهذه هي المرة الثانية التي يستخدم فيها المصطلح البصري في هذا الباب .

بينما نراه في تعليق على بيت آخر في نفس الباب يقول عن قول الشاعر:

أماوي ما يُعني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر<sup>٣</sup>

( فكنى عن النفس فقال : حشرجت)<sup>٤</sup> وذكر شواهد أخرى علق عليها بقوله : "كنى" ، أما "أضمر" فاستخدمها مرة واحدة مع ذلك الشاهد فقط<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> من قصيدة لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، ترثي أخاها و صدره كما في ديوان الهذليين ١٢٢/٣ : \*وقد علم الضيف و المُرمِلُون\* انظر أمالي المرتضى ٢٤٣/٢ والخزانة ٣٥٣/٤ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبى ص ٤٤١

<sup>٢</sup> الصاحبى ٤٤١

<sup>٣</sup> البيت لحاتم الطائي كما في ديوانه ص ٣٩ و تأويل مشكل القرآن واللسان ٢١٠/١٧ والبحر المحيط ٣٨٩/٨ وهو غير منسوب في تفسير الطبري ٢٠/١٣ ، انظر حاشية المحقق على الصاحبى ص ٤٤١

<sup>٤</sup> الصاحبى ٤٤١

<sup>٥</sup> انظر الصاحبى ص ٤٤٠ وما بعدها

وسنرى نفس الشيء مع المصطلحات الأخرى كالنعت فنراه يقول أحياناً "الوصف" وإن كان استخدامه "للنعت" أكثر، فهذا دليل أنه لم يكن متحيزاً لمصطلحات مدرسة ضد الأخرى فقد بادل بينهما ونوع وإن مال لمصطلحات الكوفة أكثر. ولو أراد ابن فارس إظهار انتمائه للمدرسة الكوفية ورفضه لكل ما عند البصريين لما استخدم مصطلحاتهم ولاكتفى بنقلها من مثل قوله: (وبعض النحويين يسميه مضمراً)<sup>١</sup> ولكنه لم يكتف بذلك بل استخدم هذا المصطلح في حديثه وقال: (أضمر الريح) فهو يقر كلا الاصطلاحين.

أما عن الإضمار الذي هو ضد الإظهار والذكر فقد ورد كثيراً عند ابن فارس<sup>٢</sup> من مثل قوله (وأنكر ناس هذا وقالوا: { إِذَا أَلْسَمَاءُ أَنْشَقَّتْ }<sup>٣</sup> لها جواب مضمرة)<sup>٤</sup> أي أن جواب الشرط مضمرة وغير ظاهر في الآيات. وكذلك قوله (و "من" تضمير . قال الله جل ثناؤه: { وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ أَلْكَتَبِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ }<sup>٥</sup> المعنى: إلا من)<sup>٦</sup> أي أن من الموصولة قد تقدر مضمرة لا ظاهرة . وذكر ابن فارس أن الإضمار من سنن العرب وأنه على ثلاثة أضرب: إضمار الأسماء و الأفعال والحروف<sup>٧</sup>.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٤٠

<sup>٢</sup> انظر ص ١٥٦ و ٢٢٣ و ٢٥١ و ٢٦٦ وغيرها

<sup>٣</sup> سورة الانشقاق "١"

<sup>٤</sup> الصاحبي ١٩٣

<sup>٥</sup> النساء ١٥٩

<sup>٦</sup> الصاحبي ٢٧٤

<sup>٧</sup> انظر الصاحبي ص ٣٨٦ ، كذلك راجع ص ٣٣٨

ومصطلح الإضمار بهذا المعنى شائع عن علماء البصرة والكوفة على حد سواء من مثل قول  
الفراء في معاني القرآن عن قوله تعالى { خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ  
غِشَاوَةً }<sup>١</sup> (ورفعت الغشاوة بعلى، ولو نصبتها بإضمار "وجعل" لكان صواباً)<sup>٢</sup> فاستخدام  
ابن فارس للإضمار بهذا المعنى ليس دليلاً على ميله للمصطلحات البصرية لأن الإضمار بهذا  
المعنى شائع حتى عند علماء الكوفة كما مثلنا.

#### والمصطلح الثاني : النعت :

قال عن "كيف و أين" (أثهما اسمان ولا ينعتان)<sup>٣</sup> أي لا يوصفان في رده على الكسائي  
عندما قال عن الاسم (الاسم ما وصف)<sup>٤</sup> . فجاء بمصطلح النعت رداً على مصطلح الوصف  
في القول الذي نقله عن الكسائي، فلعله أراد أن يستخدم مصطلحا كوفيا في الرد على علم  
من أعلام المدرسة الكوفية .

ويقول ابن فارس : (ومن ذلك إضافة الشيء إلى نفسه و إلى نعته ..... فأما إضافته إلى  
نعته فقولهم " بارحة الأولى " )<sup>٥</sup> ف"الأولى" نعت لـ"بارحة" إذا قلنا : البارحة الأولى ثم أضيف  
المنعوت إلى نعته.

---

<sup>١</sup> البقرة "٧"

<sup>٢</sup> معاني القرآن ١٣/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٩٠

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٩٠

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٤٠٨



ففي الموضوعين السابقين وردت كلمة النعت بمعناها النحوي الاصطلاحي المرادف للوصف .  
وقال ( وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ ، لأن "الرحمن" أبلغ من  
"الرحيم"..... وإذا قلنا "الرحمن" فليس هو من "رحم" إنما هو من الرحمة وعلى هذا تجري  
النعوت كلها في قولنا "كاتب" و "كتاب" و "ضارب" و "ضروب" )<sup>١</sup> وهنا بادل بين المصطلحين  
البصري والكوفي فقال "صفات" وقال "نعوت" ويبدو أنه يقصد بالنعوت والصفات هنا:  
المشتقات التي يسميها العلماء أحياناً الصفات فقد أطلق على صيغة المبالغة "الرحمن" و "الرحيم"  
"صفات" كما قال عن اسم الفاعل "كاتب" وصيغة المبالغة "كتاب" إنها "نعوت" ويؤكد  
ذلك قوله قبل ذلك بقليل : ( قال بعض أهل العلم : الأسماء خمسة : اسم فارق واسم مفارق  
واسم مشتق .... والمشتق قولنا كاتب هو مشتق من الكتابة )<sup>٢</sup> .

وأيضاً في باب الفصل بين الفعل والنعت قال : ( النعت يؤخذ عن الفعل نحو : قام فهو قائم  
..... وتكون له رتبة زائدة على الفعل ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ  
عُنُقِكَ ﴾<sup>٣</sup> )<sup>٤</sup> فظاهر هنا أنه يقصد بالنعت المشتق فقد مثل له مرة باسم الفاعل وفي الآية  
جعل اسم المفعول "مغلولة" نعتاً.

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩٦-٩٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٩٦

<sup>٣</sup> الإسراء ٢٩

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٤٦٣

وفي موضع آخر قال (النعته : هو الوصف كقولنا : عاقل و جاهل)<sup>١</sup> فهنا ساوى بين المصطلحين ثم فرق فقال : ( وذكر عن الخليل أن النعت لا يكون إلا في محمود وأن الوصف قد يكون فيه وفي غيره)<sup>٢</sup> فهذا الفرق في المعنى المعجمي وليس في النعت الاصطلاحي عند علماء النحو فقد صرح ابن يعيش إن النعت والصفة بمعنى واحد<sup>٣</sup> وقد أطلق سيبويه مصطلح النعت على صفات محمودة و مذمومة فقال : (وأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف)<sup>٤</sup> ومن النعت عنده كذلك : (مررت برجل شر منك)<sup>٥</sup>

وقال ابن فارس (قد يقع الوفاق بين اسمين لشخصين ثم يميز ما يجيء بعد ذلك من صفة و نعت كما يقال زيد و زيد ثم يميزان بأن يقال : "زيد الفقيه" و "زيد العربي")<sup>٦</sup> وهنا ورد المصطلحان بمعنى واحد بدليل أن المثالين المذكورين بعد ذلك لا فرق بينهما فليس الأول ذماً مثلاً فنقول إنه صفة<sup>٧</sup> والثاني مدحاً فنقول إنه نعت<sup>٨</sup> فيتعين أنه ساوى بين المصطلحين في المعنى النحوي<sup>٩</sup> وإن كان قد نقل لنا الفرق الدلالي بينهما عن الخليل.

ومثل ذلك قوله في موضع سابق (معرفة أوصاف الإبل و أسماء السباع و نعوت الأسلحة)<sup>١٠</sup> فيبادل بين المصطلحين للتنويع فقط<sup>١١</sup> وكلمتا "أوصاف و نعوت" هنا جاءتا بمعناهما اللغوي لا

<sup>١</sup> الصاحبي ٩٨

<sup>٢</sup> الصاحبي ٩٨، وانظر كلام الخليل في كتاب العين ٣٧٠

<sup>٣</sup> شرح المفصل ٤٧/٣

<sup>٤</sup> الكتاب ٤٢١/١

<sup>٥</sup> نفسه ٤٢٣/١ انظر مصطلحات النحو الكوفي ص ٨٠ وما بعدها

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ١٦٣

<sup>٧</sup> الصاحبي ص ٥٠

النحوي ' فالمهند والفيصل من نعوت الأسلحة، ولكن في قولي "المهند أفضل السيوف" تعرب "المهند" مبتدأ لا صفة .

وقال في موضع آخر أثناء حديثه عن قوله تعالى { وَلَا الضَّالِّينَ } 'إن' "لا" مزيلة لتوهم أن الضالين هم المغضوب عليهم وسبب هذا اللبس بدون "لا" أن: (العرب تنعت بالواو، يقولون: مررت بالظريف والعاقل)<sup>١</sup> ومعنى قوله تنعت بالواو: أي تعطف الصفات على الموصوف الواحد بالواو.

وظاهر من المثال الذي مثل به أن المراد بالنعوت عنده: الوصف بمعناه اللغوي فالضالين والمغضوب عليهم والظريف والعاقل هي صفات لكن أياً منها لا تعرب صفة في موضعها ف"المغضوب" مضاف إليه ، و"الضالين" معطوف مجرور ، والظريف اسم مجرور ، والعاقل معطوف على الظريف .

فنخلص من ذلك أن كلمة "نعت" كانت لها دلالتان عند ابن فارس في الصاحبي:

فالأولى بمعنى الصفة سواء الصفة النحوية الاصطلاحية أو الصفة بمعناها اللغوية الواسع ،  
كنعوت الأسلحة . والثانية مساوية لمصطلح المشتق.

---

<sup>١</sup> الفاتحة ٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٦٢

بالنسبة للدلالة الأولى فاستخدام مصطلح النعت بمعنى الصفة أمر معروف عند نحاة الكوفة

كما تردد ذلك أيضاً في كتاب سيبويه كثيراً من مثل الكلام الذي نقلناه عنه آنفاً.<sup>١</sup>

لكن ما يثير الانتباه هو لماذا استخدم ابن فارس مصطلح النعت بمعنى المشتق؟ ولعل ما سوغ

ذلك أن العلماء كثيراً ما يقولون "الصفات" وهم يريدون المشتقات من مثل قول سيبويه (وهذا

باب ما أُجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات : وذلك قولك هنيئاً مريئاً)<sup>٢</sup> والصفات

هنا هي المشتقات وهذا واضح من تمثيله، ودليله أيضاً أنه ذكر المصادر التي يُدعى بها ثم ما

جرى مجراها من "الأسماء" مثل تُرّب و جندل وهي أسماء لا أفعال لها فهي غير مشتقة ثم ذكر

النوع الثالث المتبقي من الأسماء وهي "الصفات" أي المشتقات<sup>٣</sup> . فإذا سلمنا أن مصطلح

الصفة يطلق على المشتق نقول إن ابن فارس استخدم المصطلح الكوفي المرادف للصفة وأطلقه

على المشتقات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن فارس صرّح هنا بذكر المصطلحين البصري والكوفي لاسم الفاعل

، دون أن ينسبهما إليهما ، لكنه اختار لنفسه مصطلح " النعت " فقال : (النعت يؤخذ عن

الفعل نحو : " قام فهو قائم " وهذا الذي يسميه بعض النحويين ( الدائم ) وبعض يسميه (

---

<sup>١</sup> انظر الصفحة السابقة

<sup>٢</sup> الكتاب ٣١٦/١

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٣١١/١ وما بعدها

اسم الفاعل) <sup>١</sup>. فالدائم هو المصطلح الكوفي المقابل للمصطلح البصري اسم الفاعل ، وكثيراً ما كان الفراء يطلق عليه " الفعل " <sup>٢</sup> .

قال في معاني القرآن : ( وقوله { وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ } <sup>٣</sup> ، فوحد الكافر

وقبله جمع وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل ، مثل الفاعل والمفعول ، يراد به ولا تكونوا أول من يكفر ، فتحذف " من " ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت " من " عنه من التأنيث والجمع وهو في لفظ توحيد .. ألا ترى أنك قد تقول : الجيش مقبل والجند منهزم ، فتوحد الفعل لتوحيده فإذا صرت إلى الأسماء قلت : الجيش رجال ، والجند رجال ) <sup>٤</sup> .

أما ثعلب من الكوفيين فقد عبّر " بالدائم " كما عبّر بالفعل فقال : ( إذا أردت أن تحوّل الماضي إلى الدائم فأعمله بالذي قبلاً فإنه الأصل ) <sup>٥</sup> ، وقال ( يا غلام أقبل ) تسقط الياء منه ، ويا ضاربي أقبل لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم والفعل ) <sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٦٣

<sup>٢</sup> انظر للمصطلحات النحو الكوفي ص ٥٠

<sup>٣</sup> البقرة : ٤١

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٣٢/١-٣٣

<sup>٥</sup> مجالس ثعلب ١ / ٩٧ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ص ٥٠

<sup>٦</sup> المصدر السابق ٢ / ٣٨٨ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ص ٥٠

وهكذا نجد ابن فارس في أغلب الأحوال التي أراد فيها الحديث عن الصفة بمعناها النحوي<sup>١</sup> ، استخدم مصطلح النعت وليس الصفة<sup>٢</sup> وهذا لا يعني أبداً أن مصطلح النعت إذا ورد عنده منفرداً فهو نصٌّ على المعنى النحوي الاصطلاحي، بل نراه قال (العرب تنعت بالواو)<sup>١</sup> فالحديث هنا عن الصفة بمعناها اللغوي وليس النحوي كما ذكر سابقاً، لكن يبقى أنه استخدم مصطلح النعت منفرداً في كلامه عن قاعدة نحوية، بل عن أحد التوابع القريب من الوصف وهو العطف .

وفي المقابل عندما أراد الحديث عن المشتق بادل بين الصفة و النعت ، وعند حديثه عن الصفة بمعناها اللغوي الواسع استخدم المصطلحين سويةً غالباً فيقول: " أسماء ونعوت " .

إذن نسجل هنا ميله للمصطلح الكوفي في المسائل النحوية ، أما في غيرها فيبدو أنه أراد استخدام "النعت" كذلك ، لكنه أدرك أن هذا المصطلح الكوفي مرتبط بالمعنى النحوي ، فاحتاج لذكر المصطلح البصري المعروف بصحته ليكون دليلاً على المراد منه فقال:(صفة ونعت)<sup>٢</sup> و(أوصاف.....ونعوت...)<sup>٣</sup> وقال(وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل.....وعلى هذا تجري النعوت كلها)<sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> الصاحي ٢٦٢

<sup>٢</sup> الصاحي ١٦٣

<sup>٣</sup> الصاحي ٥٠

<sup>٤</sup> الصاحي ٩٦-٩٧

وقبل أن ننهي الحديث عن النعت لابد أن نشير إلى أن ابن فارس قد سمي أحد كتبه كتاب

: " نعت الشعر" أو كتاب "خضاره" <sup>١</sup>

واستخدام المصطلح الواحد لأكثر من شيء عند ابن فارس وغيره من القدماء دليل على كونهم

استخدموا الكلمة العربية بمعناها الواسع المناسب لكلا المعنيين ، فلو جئنا بعربي لا يفرق بين

مصطلحات النحو وقرأ ما كتبوا لفهم مرادهم لأنهم استخدموا الكلمة بما لها من معانٍ متعددة

مفهومة عند العرب لا كمصطلح مرتبط بمعنى معين وهذا دليل براءته من قصد مخالفة البصريين

فلو كان الأمر كذلك لالتزم بمصطلحات ثابتة لا يغيرها وليس هذا حاله.

وأما المصطلح البصري المقابل وهو الصفة فقد جاء بمعناه المعجمي الواسع في قوله "أوصاف

الإبل" <sup>٢</sup> وقوله ( النعت هو الوصف كقولنا : عاقل وجاهل) <sup>٣</sup> وبمعنى المشتق في قوله (وكل ما

كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ ، لأن "الرحمن" أبلغ من "الرحيم" ) <sup>٤</sup> ثم

بمعناه النحوي الاصطلاحي في قوله (قد يقع الوفاق بين اسمين لشخصين ، ثم يميز ما يجيء بعد

ذلك من صفة و نعت ) <sup>٥</sup> . وقال نقلاً عن الفراء في حديثه عن "الآن" (بني على الألف واللام

---

<sup>١</sup> الصاحبي ٤٧١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٥٠

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٩٨

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٩٦

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٦٣

ولم يخلفنا منه وترك على مذهب الصفة لأنه صفة في المعنى واللفظ)<sup>١</sup>. والصفة هنا عند الفراء بمعنى الظرف، وقد جاء في تاج العروس ولسان العرب أن الفراء يسمي الظرف "صفة".<sup>٢</sup> ومن ذلك أيضاً غير ما نقله ابن فارس عنه قوله: عن آية الأعراف {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ} (المعنى - والله أعلم- لأقعدن لهم على طريقهم أو في طريقهم، وإلقاء الصفة من هذا جائز... لأن الطريق صفة في المعنى، فاحتمل ما يحتمله اليوم واللييلة)<sup>٣</sup> لكن هذا الاستعمال لم يرد عند ابن فارس في كلامه هو بل ذكره نقلاً عن الفراء. وسيصل بنا الحديث عن هذا بإذن الله عند الوصول لمصطلح "الظرف".

إذن قال ابن فارس "صفة" وقال "نعت" واستخدم مصطلح النعت بصورة أكبر لكن استخدامه لمصطلح الصفة بمعناها النحوي ينقض أي تهمة بالالتزام بمدرسة واحدة و ترك الأخرى، كذلك نجد عرّف النعت بالمصطلح البصري المقابل فقال: (النعت هو الوصف) فهذا إقرار للمصطلح البصري واعترافاً به ومثل هذا الأمر لا يقوم به عالم كوفي خالص كالفراء مثلاً. ولكننا نقر بعد التعرض لمصطلحين فقط من مصطلحات النحو أنه يميل بصورة أكبر لمصطلحات الكوفة؛ ولا عجب في ذلك فالرجل عالم لغة في المقام الأول، وقد رأيناه يجمع

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٠٢، وانظر كلام الفراء في معاني القرآن ٤٦٧/١

<sup>٢</sup> انظر لسان العرب ٢٥٣/٨، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٧٣

<sup>٣</sup> الأعراف/١٦

<sup>٤</sup> معاني القرآن ٣٧٥/١

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٩٨



كلام العرب وأشعارهم في كتابه "مقاييس اللغة" ومن شأنه ذلك لا بد أن يميل للمذهب النحوي الذي يُقر كل ما يُسمع عن العرب ، ويجعل من كل ما قالوا قاعدة مقبولة . ولا نتخيل عالماً تعب في جمع و توثيق أبيات عن فصحاء العرب في كتبه اللغوية ، يتجاهل هذه الأبيات عندما يتحدث عن النحو؛ لأن هذه الأبيات تخالف الكثير المسموع عن العرب . لكن هذا حكم مبكر لا بد من مطابقته مع آرائه النحوية .

### والمصطلح الثالث : الخفض

قال ابن فارس في باب الكاف : ( وتدخل في أول الاسم للتشبيه فتخفض الاسم<sup>١</sup> ) وقال في باب الياء : ( وتكون علامة للخفض نحو "أخيك"<sup>٢</sup> وقال : ) وقول القائل : " مررت برجل أو امرأة" فقد أشركت "أو" بينهما في الخفض<sup>٣</sup> ( وقال : ) وإذا قلنا : "عجبت من أن زيدا كلكم" فمحلّه خفض<sup>٤</sup> وغير ذلك في ثمانية<sup>٥</sup> مواضع ورد فيها مصطلح الخفض عند ابن فارس في كلام من إنشائه ، وفي موضعين نقلاً عن المفضل في واحد<sup>٦</sup> ، ونقلاً عن هشام الكوفي في الآخر<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٤٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٥٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٧١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٧٦

<sup>٥</sup> انظر الأربعة الباقية في الصفحات ١٨٧-٢٠٢-٢٢٢

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢١٨

<sup>٧</sup> الصاحبي ص ٩٠ وهو هشام بن معاوية الضير

ونراه استخدم المصطلح البصري المرادف مرة واحدة في كتابه فقال عن "كيف و" إذا"  
:(وهما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر)<sup>١</sup> ولعل سبب استخدامه للمصطلح  
البصري في هذا الموضوع أن كلامه هذا جاء رداً على المبرد الذي قال في كتابه المقتضب إن كل  
ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم. والمبرد عالم بصري استخدم مصطلح الجر  
البصري، فلما أراد ابن فارس الرد عليه رد عليه بكلام من جنس كلامه فقال "حروف الجر".  
وظاهر مع تتبع ورود هذا المصطلح في كتابه أن ابن فارس يفضل المصطلح الكوفي لكنه يقر  
الاصطلاح البصري أيضاً.

وقد سمى لام الجر: "لام الإضافة"<sup>٢</sup> ، وسيبويه كان يرى أن حروف الجر يُضاف بها إلى الاسم  
ما قبله أو ما بعده فقد قال: ( و الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ..... وإذا قلت :  
مررت بزید ، فإنما أضفت المرور إلى زید وكذلك هذا لعبد الله)<sup>٣</sup>.  
إذن ابن فارس تابع سيبويه في هذا .

والمصطلح الرابع : النسق :-

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩١

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٤٨

<sup>٣</sup> الكتاب ١/ ٤١٩ - ٤٢١

قال في باب الواو (وتكون للنسق وهو العطف .... فتخرج بذلك من أن تكون ناسقة فعلاً على اسم ..... فإن نسقت فعلاً على فعل مجموعين فأعرابهما واحد)<sup>١</sup> وفي باب "بل" قال: ( والكوفيون لا ينسقون بـ "بل" إلا بعد نفي)<sup>٢</sup>. وقال: ( لأن ما بعد الواو يكون منسوقاً على ما قبله بها)<sup>٣</sup> وقال: ( "لا" حرف نسق ينفي الفعل المستقبل)<sup>٤</sup> وقال عن ليس: ( وزعم ناس أنها من حروف النسق)<sup>٥</sup> ونقل عن الكسائي قوله: ( أُجريت "ليس" في النسق مجرى "لا").<sup>٦</sup>

واستعان بالمصطلح البصري المقابل كذلك فنراه قال: عن قوله تعالى { أَيْنَمَا لَمَّبَعُوثُونَ ﴿٢٧﴾ } أَوْ ءَابَاؤُنَا الْأَوْلُونَ }<sup>٧</sup>: (فليس بـ "أو" إنما هي "واو" عطف دخل عليها ألف الاستفهام)<sup>٨</sup>. وقال: (وتكون "ثم" بمعنى "واو العطف")<sup>٩</sup>. وقال: ( فأما في عطف الاسم على الاسم ... )<sup>١٠</sup>.

وقال عن "حتى": ( ويقولون: إنها تكون بمعنى العطف ... ومذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أن

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٥٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٠٨

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٥١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٥٧

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢٦٦

<sup>٦</sup> المصدر السابق

<sup>٧</sup> الواقعة ٤٧، ٤٨

<sup>٨</sup> الصاحبي ١٥٨

<sup>٩</sup> الصاحبي ص ٢١٥

<sup>١٠</sup> الصاحبي ص ٢١٦

يُعطف بها حتى يكون الثاني من الأول)<sup>١</sup> . وقال: (والكوفيون لا يجعلون "حتى" حرف عطف

(<sup>٢</sup> . وقال: ( والبصريون يقولون : لا يجوز العطف بـ "ليس")<sup>٣</sup> .

فموضعان كانا نقلاً عن غيره وخمسة مواضع من كلامه هو.

إذن استخدم كلا الاصطلاحين بنفس المقدار تقريباً - وإن كان "النسق" أكثر بقليل - ويبدو

أنه يبادل بينهما مبادلة فقط دون أن يربط أحدهما بمعنى معين ، فلا نقول مثلاً إنه يسمى

الباب بباب العطف وحروف العطف ، لكن في الاستعمال يقول "نسق" و "نسقنا" ، بل قال

عنها مرة "حرف عطف" ومرة "حروف النسق" ، وقال : "لا يجوز أن يعطف بها" كما قال :

"فإن نسقت فعلاً".

وهناك ما يلحظ على استخدامه لهذين المصطلحين :-

١ - أنه قال عن الواو : ( وتكون للنسق وهو العطف) فعرف المصطلح الكوفي بنظيره

البصري علماً منه بأن البصري أشهر بين الناس و أعرف . وفي هذا كذلك إقرار

واعتراف بالمصطلح البصري وتفضيل للكوفي لأنه قال عن الواو - وهي أم باب

العطف - إنها تكون للنسق ، ثم شرح معنى هذا المصطلح و قال أنه يعني العطف

، ولم يقل العكس.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٢٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٢٣

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٦٦

٢- أنه عندما أراد شرح مذهب أهل البصرة قال: "العطف"<sup>١</sup> ، وقال عن الكوفيين

كذلك أنهم لا يجعلون "حتى" حرف عطف<sup>٢</sup> ، فاستخدم المصطلح البصري مع

كلا الفريقين .

---

<sup>١</sup> الصاحي ص ٢٢٢

<sup>٢</sup> الصاحي ص ٢٢٣

## والمصطلح الخامس : "الصلة" :

قال عن اللام: (وزعم الناس أنها تقع صلة لا اعتبار بها)<sup>١</sup> وقال عن الواو : ( وتكون صلة زائدة كقوله جل وعز : { إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ }<sup>٢</sup> (٣ . وقال : ) و "ما" تكون صلة ، كقوله جل ثناؤه { قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ }<sup>٤</sup> ( وقال عن "من" : ) وتكون صلة، نحو قوله جل ثناؤه { مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ }<sup>٥</sup> .... وكان أبو عبيدة يقول في قوله جل وعز { وَمَنْ يَعْمَلْ مِّنَ الصَّالِحَاتِ }<sup>٦</sup> إن "من" صلة<sup>٨</sup> وقال عن "مهما" : ( ويقال إنها "ما" أدخلت عليها "ما" ، قالوا : تكون إحداهما كالصلة)<sup>٩</sup>

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٤٧

<sup>٢</sup> سورة الحجر ٤

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٥٧

<sup>٤</sup> سورة الأعراف ٣ ، والنمل ٦٢

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢٧٠

<sup>٦</sup> سورة البقرة ١٠٥

<sup>٧</sup> سورة النساء ١٢٤ ، و سورة طه ١١٢

<sup>٨</sup> الصاحبي ص ٢٧٣

<sup>٩</sup> الصاحبي ص ٢٧٦ ، وفي الكتاب ٣/٥٩-٦٠ : (وسألت الخليل عن مهما فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما"

لغواً،..... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى)، وانظر

الأشباه والنظائر ١/٢٣٥

ونراه قال عن بعض الحروف إنها "زائدة" فقال: ( وزعم ناس أن "ثم" تكون زائدة)<sup>١</sup> وقال عن قول بعض العرب "كُمذ": ( فزيادة الكاف في "مذ" دليل أن الكاف في "كم" زائدة)<sup>٢</sup> .

وفي حديثه عن "لا" نقل عن أبي عبيده قوله إنها "زائدة"<sup>٣</sup> في آية الفاتحة: { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }<sup>٤</sup> وإنها "لغو" في بيتٍ للشاعر الشماخ<sup>٥</sup> ، ثم لما أراد الردّ على أبي عبيدة قال: ( أما قوله : إن "لا" في { وَلَا الضَّالِّينَ } زائدة، فقد قيل فيه : إن "لا" إنما دخلت ها هنا مزيلة لوهم متوهم أن الضالين هم المغضوب عليهم ..... وأما قوله في شعر الشماخ : إن "لا" زائدة ..... فغلط من أبي عبيدة)<sup>٦</sup> . وسنشرح هذا الاستشهاد والردّ عليه في موضعه في فصل حروف المعاني بإذن الله.

وسمى ابن فارس باباً بـ "باب الزيادة" وذكر فيه شواهد على أسماء وأفعال زائدة من آيات القرآن وكلام العرب، ثم قال إن حروف المعاني قد تزداد مثل "لا" و "من"<sup>٧</sup> وغيرها مما ذكرته آنفاً. وأفرد باباً في زيادات الأسماء للمبالغة أو التشويه أو التقييح<sup>٨</sup>. وقال في باب البسط في

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢١٦، ومنهم الأخفش والكوفيون، انظر مغني اللبيب ١/١٣٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٤١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٥٩، وانظر مجاز القرآن ١/٢٥

<sup>٤</sup> الفاتحة ٧

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢٦١

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٦٢

<sup>٧</sup> انظر الصاحبي ص ٣٣٩-٣٤٠

<sup>٨</sup> الصاحبي ص ١٢٢

الأسماء : ( العرب تبسط الاسم والفعل فتزيد في عدد حروفهما . ولعل أكثر ذلك لإقامة

وزن الشعر)<sup>١</sup> ومثل له بمثل قول الشاعر : "الفرقودا" وقال : ( فزاد في "الفرقد" الواو)<sup>٢</sup>

وقال إن هذا قريب من الخزم والزيادة التي لا معنى لها ، ومثل للخزم بقول الشاعر "للقد"،

قال:(فزاد لاماً على "لقد" وهو قبيح جداً)<sup>٣</sup>، وغير ذلك من المواضع<sup>٤</sup>.

ومما يلحظ على استعمالته لمصطلحي "الصلة" و "الزيادة" ما يلي :

١ - استخدم مصطلح الزيادة مع آيات القرآن الكريم وذلك ظاهر في "باب الزيادة"

وكذلك في استشهاده على زيادة "ثم" و "الكاف" و "كان" و "اللام"، ونلاحظ أنه لا

يقول عن الحرف إنه زائد في هذه الآية أو تلك بأسلوب صريح، بل يقول : قد يزداد

هذا الحرف في كلام العرب، ثم يذكر الآية شاهداً على كلامه وقد يعلّق بعد ذلك

ذاكراً للمعنى الذي أضافه هذا الحرف لكنه لا يذكر هذا المعنى دائماً ، فمثلاً :

ذكر أن "ثم" تكون زائدة واستشهد على ذلك بآية التوبة { وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا

حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ .....إلى قوله تعالى : { ثُمَّ تَابَ

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣٨٠

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٣٩

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ٢٤٧، ١٤٦، ١٤٥



عَلَيْهِمْ }<sup>١</sup> ثم قال: ) معناه: "حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب عليهم" )<sup>٢</sup>.  
فهنا لم يذكر المعنى الذي أضافته "ثم" .

بعد ذلك ذكر شاهداً ثانياً على زيادة "ثم" فقال ( وقوله جل ثناؤه: { خَلَقَكُمْ مِّن طِينٍ  
ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا }<sup>٣</sup> وقد كان قضى الأجل. فمعناه: "أخبركم أي خلقتهم من طين، ثم  
أخبركم أي قضيت الأجل" كما تقول: "كلمتك اليوم ثم قد كلمتك أمس" أي أي أخبرك  
بذاك ثم أخبرك بهذا)<sup>٤</sup> فهنا وضح أن معنى ثم: ترتيب الإخبار وليس ترتيب الحدث في  
الجملة. وفي موضع آخر استشهد بآية قرآنية على زيادة "الكاف" دون أن يذكر المعنى الذي  
أضافته كما فعل مع آية التوبة<sup>٥</sup>. وقد ردّ على أبي عبيدة عندما ذكر أن "لا" في آية الفاتحة  
زائدة دون أن ينكر عليه استخدامه لمصطلح "الزيادة" مع كتاب الله . واستخدم "الزيادة"  
في الحديث عن كتاب الله أمر شائع فقد استخدمه الأخفش والنحاس ومكي القيسي  
والزمخشري وأبو حيان وغيرهم<sup>٦</sup>.

٢- استخدم مصطلح الزيادة مع حروف المعاني و حروف المباني كذلك ، فقال عن

"ثم" إنها زائدة<sup>٧</sup>، ولم يعارض أبا عبيدة عندما قال عن "لا" في مواضع إنها زائدة،

<sup>١</sup> التوبة ١١٨

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢١٦

<sup>٣</sup> الأنعام ٢

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢١٦

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ١٤٥

<sup>٦</sup> انظر: مصطلحات النحو الكوفي ص ٤٢

<sup>٧</sup> انظر الصاحبي ص ٢٦٠-٢٦١

وإن كان قد عارضه في مواضع أخرى، واعتراضه كان على زيادتها في تلك المواضع وليس على حقيقة أن "لا" قد تكون زائدة. وتحدث عن زيادة الألف والباء والتاء والكاف واللام والنون والواو والياء<sup>١</sup>.

وكذلك حروف المباني سماها زائدة ، فتحدث عن الخزم والزيادة التي لا معنى لها.

٣- يبدو أنه يبادل بين الاصطلاحين دون أن يخص أحدهما بموضع معين فحروف

المعاني سماها مرة زائدة "ثم و لا" وسماها صلة "من". وفي باب الزيادة قال: (وقد تزداد

حروف من حروف المعاني، كزيادة "لا" و "من" وغير ذلك وقد مضى ذكره

بشواهد) فهو الآن يقول عن "من" إنها زائدة وقد قال عنها سابقاً في بابها إنها

صلة<sup>٢</sup> وذكر أن أبا عبيدة يقول عن "من" في قوله تعالى {من يعمل من

الصالحات} <sup>٣</sup> إنها صلة<sup>٤</sup> بينما نجد نصّ كلامه في مجاز القرآن إنها (من حروف

الزوائد)<sup>٥</sup>، فلا فرق عنده بين الصلة والزائد، وكذلك نقل عن أبي عبيدة أنه قال عن

"لا" في بيت الشماخ: (هي لغو)<sup>٦</sup>، ثم لما ردّ عليه قال : (وأما قوله في شعر

<sup>١</sup> انظر ص ١٢٧-١٣٦-١٣٨-١٤٢-١٤٥-١٤٦-١٥٣-١٥٧-١٥٩ على الترتيب

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٢٧٣

<sup>٣</sup> سورة النساء ١٢٤، و سورة طه ١١٢

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٧٣

<sup>٥</sup> مجاز القرآن ٣١/٢

<sup>٦</sup> الصاحبي ٢٦١

الشمّاخ: أن "لا" زائدة...<sup>١</sup> فمرة قال إن أبو عبيدة قال "لغو"، ثم قال إنه قال "زائدة" فاللغو والزائد مترادفان عنده كذلك.

٤- مصطلح الزيادة ليس مصطلحاً بصرياً صرفاً بل استخدمه الكوفيون كذلك ولكن

بصورة أقل من "الصلة"<sup>٢</sup> من مثل قول الفراء عن قوله تعالى: { لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ }<sup>٣</sup>

: (ومن نصب اللام في "لما" جعل اللام لاماً زائدة)<sup>٤</sup>. وقد قال ابن يعيش (الزيادة

والإلغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين)<sup>٥</sup> فلعله يقصد:

الأشهر والأكثر استعمالاً عند كل فريق.

٥- "الصلة" هو المصطلح المفضل عند عاملنا بدليل أنه عندما نقل كلام أبي عبيدة

بنصه حول آية الفاتحة، لم يغير المصطلح بالطبع فقال (من حروف الزوائد) لكن

عندما نقل لنا كلام أبي عبيدة بمعناه حول آية سورة طه استخدم مصطلح "الصلة"

لما تحرر من قيود النقل، مع أن أبا عبيدة قال "زوائد".

---

<sup>١</sup> الصّاحبي ٢٦٢

<sup>٢</sup> انظر مصطلحات النحو الكوفي ص ٤٠

<sup>٣</sup> آل عمران ٨١

<sup>٤</sup> معاني القرآن ١/٢٢٥

<sup>٥</sup> شرح المفصل

## مصطلح الجحد :-

قال عن "إما لا": ( ف "إما" شرط و "لا" جحد) <sup>١</sup> . وقال عن "بلى": ( ف "بل" رجوع عن جحد و "الألف" دلالة كلام) <sup>٢</sup> . وقال عن "لكن": (فلا تنفي خبراً متقدماً، وإن ثبت خبراً متأخراً، ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي وجحد) <sup>٣</sup> .

أما "النفي" وهو المصطلح البصري، فقد قال متحدثاً عن "ألا" في قوله تعالى { إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ } <sup>٤</sup> أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ { : (فألهمزة تنبيهه للمخاطب و "لا" نفي للإصلاح عنهم) <sup>٥</sup> . وقال ("بلى" تكون إثباتاً لمنفي قبلها) <sup>٦</sup> ، وقال : ( والكوفيون لا ينسقون بـ "بل" إلا بعد نفي) <sup>٧</sup> ، وقال متحدثاً عن كلا: ( ونكتة بابها : النفي والنهي ) <sup>٨</sup> ، وقال ( "لم" تنفي الفعل المستقبل) <sup>٩</sup> واستخدم هذا المصطلح مع "لا" <sup>١٠</sup> و "ما" <sup>١١</sup> وغير ذلك <sup>١٢</sup> .

<sup>١</sup> الصاحبي ٢٠٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ٢٠٧

<sup>٣</sup> الصاحبي ٢٦٨

<sup>٤</sup> البقرة ١٢، ١١

<sup>٥</sup> الصاحبي ١٨١

<sup>٦</sup> الصاحبي ٢٠٧

<sup>٧</sup> الصاحبي ٢٠٨

<sup>٨</sup> الصاحبي ٢٥٠

<sup>٩</sup> الصاحبي ٢٥٥

<sup>١٠</sup> انظر الصاحبي ٢٦٣

<sup>١١</sup> انظر الصاحبي ٢٧١

<sup>١٢</sup> انظر الصاحبي ٢٩٠ و ٢٩٥ و ٢٦٨

فإن نظرنا لكم وجدناه استخدم المصطلح البصري أكثر وكأنه هو الأصل عنده. إذن

نبحث لم استخدم مصطلح الجحد في تلك المواضع الثلاث؟

وإذا استعنا بـ "بلى" مثلاً لنبحث عن سر استخدامه للمصطلح الكوفي معها وجدناها في

معاجم اللغة مرتبطة بمصطلح "الجحد" ففي اللسان: ("بلى" جواب استفهام معقود

بالجحد، وقيل: يكون جواباً للكلام الذي فيه الجحد ..... التهذيب: وإنما صارت بلى

تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق فهو بمنزلة "بل"، و "بل" سبيلها أن تأتي

بعد الجحد..... ابن سيده: وقوله عز وجل: { بلى قد جاءتك آياتي }<sup>١</sup>، جاء بـ "بلى"

التي هي معقودة بالجحد)<sup>٢</sup> فابن منظور والأزهري وابن سيده ربطوها بالجحد، وهؤلاء

علماء لغة ينظّم لهم ابن فارس صاحب المقاييس فكأنما ربطها بالجحد اصطلاح تعارف

عليه علماء اللغة.

و إن كان هذا شأن المتأخرين بعد ابن فارس فإننا نرى الخليل يقول في العين ( وأما "بلى"

فجواب استفهام فيه حرف نفي)<sup>٣</sup>. والخليل يقصد بالنفي هنا بالنفي الموجود في السؤال

الذي يُجاب عليه بـ "بلى". وقال ابن سيده في المخصص: ("بلى" جواب النفي بالإيجاب

وهو حرف لأنه نقيض "لا" في الجواب)<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الزمر/٥٩

<sup>٢</sup> اللسان ١/٥٠٠-٥٠١

<sup>٣</sup> العين ٨/٣٤٠

<sup>٤</sup> المخصص ١٤/٦٠

فالخليل المتقدم على ابن فارس وابن سيده المتأخر عنه قالوا هنا: "النفى" ولم يقولوا "الجحد"  
بينما قال السيرافي معلقاً على كلام سيبويه عن "بلى": (أما بلى فلا تأتي إلا بعد  
جحد)<sup>١</sup>. ونجد الفراء الكوفي يقول ( وضعت "بلى" لكل إقرار في أوله جحد)<sup>٢</sup>. وهكذا نجد  
الفراء يكرر مصطلح "الجحد" أثناء حديثه عن "بلى" فورد هذا المصطلح عنده اثنتي عشرة  
مرة في أربعة عشر سطرًا تحدث فيها عن معنى بلى<sup>٣</sup> ف "بلى" عند الكوفيين مرتبطة بالجحد  
وكذلك أصبحت عند ابن فارس عندما نقل عنهم. فقد قال الفراء في نفس الموضع (فأرادوا  
أن يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده فاختروا "بلى" لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن  
الجحد .... فكانت "بل" كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفاً  
يصلح فيها الوقوف عليه ..... ودل لفظ "بل" على الرجوع عن الجحد فقط)<sup>٤</sup>.

ويمكننا ملاحظة الشبه بين كلام الفراء السابق وقول ابن فارس: (ف "بل" رجوع عن جحد  
و "الألف" دلالة كلام)<sup>٥</sup>. فعندما وافق ابن فارس الفراء ، استعان بنفس ألفاظه فظهر لنا  
المصطلح الكوفي "الجحد" ، وفي نفس الموضع قال ابن فارس عن بلى ( تكون إثباتا لمنفي

---

<sup>١</sup> الحاشية "٢" الكتاب ٢٣٤/٤

<sup>٢</sup> معاني القرآن ٥٢/١

<sup>٣</sup> معاني القرآن ٥٢/١-٥٣

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> الصحاحي ص ٢٠٧

قبلها)<sup>١</sup>. فهنا استخدم المصطلح البصري "النفي"، ولعل سبب ذلك اطلاعه على قول

سيبويه: (وأما "بلى" فتوجب به بعد النفي)<sup>٢</sup>. وكذلك قول الخليل السابق<sup>٣</sup>.

فهكذا انطلق ابن فارس متحرراً من قيود الانصياع لمدرسة واحدة، بل نقل من كلام هؤلاء

مستخدماً مصطلحاتهم ومن كلام الآخرين مستخدماً مصطلحاتهم كذلك، بل لعله قصد

التنوع في المصطلحات التي يطلقها على شيء واحد كما فعل في حديثه عن بلى ليجعل

كل مصطلح إشارة للمدرسة التي نقل عنها أفكارها أو أيدها فيها.

---

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٢٣٤

<sup>٣</sup> العين ٨/٣٤٠

## مصطلح "الدائم" :

مصطلح كوفي ورد في الصاحي في قوله ("قام فهو قائم" وهذا الذي يسميه بعض النحويين "الدائم" وبعض يسميه اسم الفاعل)<sup>١</sup>. وكلامه هنا خير دليل على عدم تعصبه لأهل الكوفة فلو كان الأمر كذلك لقال مثلاً "قائم" دائم، وبعض النحويين يسميه "اسم فاعل". بل ذكر المصطلحين على السواء وكأن قصده إيصال المعنى لنا بغض النظر عن المصطلح، بل يريد من القارئ أن يتعرف على اسم الفاعل والمصطلحات التي تُطلق عليه، وإن كان القارئ اعتاد المصطلح البصري ولا يفهم مدلول "الدائم" فمثل هذا القارئ يقول له ابن فارس: (وبعض يسميه "اسم الفاعل")<sup>٢</sup>. والعكس صحيح.

ولكن يجب أن نلاحظ أنه بدأ بالمصطلح الكوفي أولاً.

---

<sup>١</sup> الصاحي ص ٤٦٣

<sup>٢</sup> المصدر السابق



## مصطلح "لام الابتداء":

أهل الكوفة يسمون اللام الداخلة على المبتدأ: لام جواب القسم، وأهل البصرة يسمونها لام الابتداء<sup>١</sup>، وقد قال ابن فارس ( واللام تكون مفتوحة ومكسورة : "ففي المفتوحات : "لام التوكيد" وربما قيل : "لام الابتداء" )<sup>٢</sup>. فقد سماها لام التوكيد أو لام الابتداء، بينما التي يسميها لام القسم هي تلك التي تجيء بعد القسم كما في المثال الذي مثل به (والله لأقومن)<sup>٣</sup>. فصاحبنا إذن ينضم للفريق البصري في هذا المصطلح.

---

<sup>١</sup> انظر الانصاف ٣٩٩/١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٤٦

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٤٧

"مايجري وما لايجري":

قال ابن فارس في باب زيادة النون بعد أن عدّد مواضع تزداد فيها : ( ويقولون : فرقاً بين ما يجري وما لا يجري)<sup>١</sup>. فورد هذا المصطلح الكوفي مرّة واحدة في هذا الموضوع منسوباً لغيره فقد قال: (يقولون). ولم يظهر مصطلح "الصرف" في كتابه. فلا نحكم هنا أنه مال لإحدى المدرستين، لأن ذكره للمصطلح الكوفي كان مسبقاً بقوله : (يقولون). وجلي هنا أن الذين (يقولون) هم أهل الكوفة.

ومن المصطلحات كذلك: "حروف المعاني" و "الأدوات" وستحدث عنها في بداية الفصل الرابع بإذن الله تمهيدا لفصل حروف المعاني والأدوات .

وبهذا نكون قد انتهينا من آخر المصطلحات النحوية التي وردت في كتابه، وأقصد بها المصطلحات التي اشتهر اختلافها بين المدرستين البصرية والكوفية وأما تلك التي اتفقوا عليها فلم أذكرها هنا.

وإنما اقتصرنا على المصطلحات موضع الخلاف؛ لأنها هي التي قد تبرز ميله لإحدى المدرستين.

وبعد استعراض هذه المصطلحات يتضح لنا :

١. استخدام ابن فارس للمصطلح النحوي الواحد بالتعبيرين: البصري والكوفي في أماكن متفرقة من كتابه ، وقد يستخدم كلا التعبيرين في موضع واحد .
٢. لم يلتزم بتعبير واحد فقط ويهمل تعبير المدرسة الأخرى ، إلا ما ذكرته عن " حروف الجر " و "الصرف" وقد شرحنا أسباب ذلك في موضعه.
٣. من أسباب استخدامه لمصطلحات مدرسة دون غيرها في موضع ؛ أن يكون كلامه منقولاً عن علمائها أو مستفاداً منهم أو موافقاً لهم .
٤. كان استخدامه للمصطلحات الكوفية أكثر ، هذا صحيح لكنه استخدم المصطلح البصري المقابل أيضاً ، فلا نحكم عليه أنه كوفي المصطلح بل كان انتخابياً يبادل بين المصطلحات حسب ما يقتضيه المقام. أو يبادل بينها مبادلة غير مرتبطة بسبب أحياناً.

## الفصل الثاني

### الأبنية و الأوزان

من أوائل المباحث الصرفية التي تطالعنا في الصاحبي : الإعلال بالقلب. يقول: ( ومما  
اختصت به العرب ..... قلبهم الحروف عن جهاتها ، ليكون الثاني أخف من الأول ، نحو  
قولهم : "ميعاد" ولم يقولوا : "موعاد" )<sup>١</sup> وقد قال المبرد : ( والياء تكون بدلاً من الواو إذا  
انكسر ما قبلها وهي ساكنة ، وذلك قولك : ميزان، و ميعاد، وميقات ، لأنه من وزنت ،  
ووعدت ، ومن الوقت)<sup>٢</sup> وعدّ ابن فارس الرسم القرآني دليلاً على عرفان القدماء بقواعد النحو  
التي نتحدث عنها اليوم فقال : ( ومن الدليل على عرفان القدماء- من الصحابة و غيرهم-  
بالعربية ، كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء ... فكتبوا ذوات  
الياء بالياء وذوات الواو بالألف....)<sup>٣</sup>

فابن فارس هنا لا يدخل في تفاصيل هذه القضية الصرفية فلم يذكر سبب هذا الإعلال ولكنه  
ركز أن العرب إنما أرادت من ذلك التخفيف فالانتقال من الكسر إلى الواو عسير لذلك قلبت  
الواو إلى ياء.

والمسألة الثانية هي عدم الجمع بين الساكنين : وهي قاعدة عريضة في العربية فقال : ( ومن  
ذلك تركهم الجمع بين الساكنين )<sup>٤</sup> قال سيبويه : ( وأما رجل اسمه إسحارّ ، فإنك إذا حذف  
الراء الآخرة لم يكن لك بُدّ من أن تحركّ الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ، و

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٠

<sup>٢</sup> المقتضب ١/٢٠٠

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٠

حَرَكَتَهُ الفتحه ، لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحه ، وهو الألف . ألا ترى أن المضاعف إذا  
أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب  
المتحركات منه . وذلك قولك : لم يُرْدُّ ولم يَرْتَدَّ ولم يَفِرَّ ولم يَعَضَّ . فإذا كان أقرب من  
المتحرك إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة ، ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً كان أجدر أن  
تكون حركته مفتوحة (...)<sup>١</sup> .

فالتقاء الساكنين لا يجوز في العربية ، فإن حصل حُرُكٌ أحد الساكنين وتكون حركته مماثلة  
لأقرب حرف متحرك له إلا إن كانت الألف أقرب لهذا الساكن من الحرف المتحرك، فعند ذلك  
يفتح الساكن مماثلة لهذه الألف لأن الفتحه . كما يقول سيبويه . من الألف . وقد أجاز سيبويه  
التقاء الساكنين إذا كان الأول ألفاً أو حرف لين في نحو : تَمُودُ الثوب وتَضْرِبِي و "أَصِيْمٌ"<sup>٢</sup>  
وذكر سيبويه - اختلاف العرب في تحريك الحرف الآخر من المضاعف عند التقاء الساكنين  
فبنو تميم يحركون الآخر كتحرريك ما قبله مثل : رُدُّ و فَرٌّ يا فَرِي فَإِنْ جَاءَتْ الهاء والألف فتحو  
أبداً مثل : رُدَّهَا . فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا مثل : مُدُّهُ . لأن الهاء خفية فيكون التأثير  
الأقوى للحركة التي تصاحبها . فإن جاء بعد الساكن "ال" التعريف أو همزة وصل كُسير  
الساكن .

ومن العرب من يفتح الثاني إذا التقى ساكنان على كل حال إلا مع "ال" التعريف و همزة  
الوصل . فيكسرون الأول ، كما في : اضرب الرجل واضرب ابنك . قال ابن فارس في باب

<sup>١</sup> الكتاب ٢/٢٦٥

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٣/٥٢٥

اختلاف لغات العرب : ( اختلاف لغات العرب من وجوه ... ومنها الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله . فمنهم من يكسر الأول ، ومنهم من يضم فيقولون: "اشترؤا الضلالة" <sup>١</sup> و "اشترؤا الضلالة" <sup>٢</sup> ومن العرب من يفتح الأول قبل همزة الوصل و "ال" التعريف ومنهم من يكسر عند التقاء الساكنين على كل حال وهم بنو كعب و غني <sup>٣</sup> .

والظاهر أن ابن فارس لم يدخل في تفاصيل هذه القاعدة كما فعل سيبويه .

ثم ذكر الإدغام بلا تمثيل، والإدغام يدخل فيه الحرف الأول في الآخر و الآخر على حاله ، ويُقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو و الآخر من موضع واحد <sup>٤</sup> . قال المبرد

: ( اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني ، وتأويل قولنا "مدغم" أنه لا حركة تفصل بينهما ، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة ، لأن المخرج واحد ولا فصل) <sup>٥</sup> . ولم يمثل للإدغام بمثال كما فعل مع الاختلاس وعدم الجمع بين ساكنين؛ ولعل سبب ذلك أن الإدغام أشهر وأقرب إلى عقل القارئ من غيره ؛ فالإدغام يعرفه كل من حرص على حسن تجويد كتاب الله وتلاوته على الوجه الصحيح . وإن كان الإدغام الصرفي أعم من الإدغام في علم التجويد .

<sup>١</sup> البقرة: ١٦

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٨-٢٩

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٣/٥٣٢-٥٣٤

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٤/٤٦٩، ١٠٤

<sup>٥</sup> المقتضب ١/٣٣٣

ونرى ابن فارس يقول بعد ذلك : تخفيف الكلمة بالحذف ويمثل له بقوله : لم يك ولم أبل<sup>١</sup> قال سيويه: ( اعلم أنهم مما يحذفون الكلم<sup>٢</sup> وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً.... فمما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يكُ ولا أدِر...<sup>٣</sup> وقال إن مثل هذا الحذف نقف فيه على المسموع عن العرب فالعرب قالوا : يكُ و يكن ، ولم أُبَلْ و أُبَالِ، وقالوا: مُرٌ و أُومِرٌ، لكنهم لم يقولوا : كُئِلٌ و أُوكُلٌ . وقال إن سبب الحذف في لم أكُ و لم أبل : لكثرتة في كلام العرب و للاستخفاف<sup>٤</sup> ولا يؤثر هذا الحذف على عملهما<sup>٥</sup> . وقال: ( وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ، ولا تقول لم أئُ إذا أردت : أقل ..... وتقول لم أبل ولا تقول لم أرم تريد : لم أرام . فالعرب مما يغيرون الأكثر<sup>٦</sup> في كلامهم عن حال نظائره)<sup>٧</sup> وسأل سيويه الخليل عن علة حذف الألف في " لم أبل " فقال الخليل : ( هي من باليت ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان . وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف ، فلما حذفوا الياء التي هي من

---

<sup>١</sup> الصحاحي ص ٢٠

<sup>٢</sup> قال السيرافي: (أراد: ربما يحذفون . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه . والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا ، أي :ربما تفعل)

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٥/١

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٢٦٦/١

<sup>٥</sup> انظر الكتاب ٢٩٤/١

<sup>٦</sup> انظر الكتاب ١٤٠/٢

<sup>٧</sup> انظر لنظير هذا التعبير ما سبق في حاشية الصفحة السابقة

<sup>٨</sup> الكتاب ١٩٦/٢

نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون "يكن" حين أسكنت اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن) <sup>١</sup> فالحد في "لم يك" : لم يكن ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم حذفت النون لسكونها لشبهها بحروف المد واللين استخفافاً. ولا تحذف هذه النون عند ملاقاته ساكن ، فلا تقول لم يك الرجل، لأن النون تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين فتخرج عن شبه حروف المد واللين وأجازه يونس <sup>٢</sup>.

وأما "لم أبل" فهي من : "أبالي" حذفت الياء للجزم فصار : لم أبال ، وعند الوقف يلتقي ساكنان: الألف واللام ، فحذفت الألف ، يقول المبرد ( ولولا كثرتة لم يحذف ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف ) <sup>٤</sup>.

وقبل أن ننتقل للمسائل الصرفية الأخرى التي طرحها في كتابه نلاحظ أن ابن فارس تحدث عن هذه المسائل السابقة في معرض حديثه عن خصائص اللغة العربية فقال قبل أن يعددها : ( وما اختصت به العرب ... ) <sup>٥</sup> فهي عنده من خصائص العربية التي ميزتها عن غيرها من اللغات، لذلك قال بعد أن ذكر ترك الجمع بين ساكنين في العربية : ( وقد تجتمع في لغة

---

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٤٠٥

<sup>٢</sup> انظر المقتضب ٣/١٦٧

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٤/١٨٤ والمقتضب ٣/١٦٧ والسيرافي ؟ وشرح الكافية للرضي ٥/٢٢٤

<sup>٤</sup> المقتضب ٣/١٦٧ ، وانظر ٣/١٦٨ ، ١٧٠ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٥/٢٢٤

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢٠



العجم ثلاث سواكن<sup>١</sup> وأدرج هذا القول عن هذه المسائل الصرفية تحت باب : القول في أن لغة العرب أفضل اللغات و أوسعها<sup>٢</sup>.

فقد جمع في كتابه هذا بين علم اللغة والنحو والصرف جمعاً تزول معه الحدود بين هذه العلوم. وفي باب آخر وهو باب : القول في اختلاف لغات العرب<sup>٣</sup>: ( اختلاف لغات العرب من وجوه : ..... ومنها الاختلاف في الإدغام نحو "مهتدون" و "مهتدون" )<sup>٤</sup> فهنا نراه يمثل للإدغام الذي لم يمثل له سابقاً لأن مقصده هنا بيان بعض وجوه الاختلاف بين لغات القبائل العربية فذكر طريقتين مختلفتين للنطق بكلمة واحدة مرّه بلا إدغام وهو قوله "مهتدون" ثم النطق الآخر عند من أدغمها من العرب وهو قولهم "مهتدون" فأدغمت التاء في الدال لأن مخرجهما واحد. يقول المبرد : ( فإذا لقيت التاء دالاً أو طاءً ، كان الإدغام أحسن لأن مخرج الثلاثة واحد )<sup>٥</sup> وقد قال سيبويه ( وكذلك التاء مع الدال ، والدال مع التاء ، لأنه ليس بينهما إلا الهمس و الجهر )<sup>٦</sup>.

---

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٦

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٨

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٠

<sup>٥</sup> المفتضب ١/٣٨٦ وأراد هنا الإدغام في كلمتين

<sup>٦</sup> الكتاب ٤/٤٦٠

ومن وجوه الاختلاف بين لغات العرب التي ذكرها ابن فارس أيضاً : الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث<sup>١</sup> فبعض العرب يقف على الهاء نحو: هذه أمه . وبعضهم يقف على التاء نحو: هذه أمت . قال سيبويه ( فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء ، وإذا وقفت ألحقت الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف)<sup>٢</sup> ونقل أن بعض العرب يقولون في الوقف : طلحت<sup>٣</sup> وفي المقتضب : ( وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث ، نحو نخلة و تمر . إنما الأصل التاء ، والهاء بدل منها في الوقف )<sup>٤</sup>.

وأشار ابن فارس إشارة سريعة للقلب الذي يصيب تاء "افتعل" في نحو : "اصطبر" و "ادّكر"<sup>٥</sup> فالأصل في "اصطبر" : اصتبر. فلما كانت الفاء من أحرف الإطباق ؛ وجب إبدال "تاء" افتعل "طاءً".

والأصل في "ادّكر" : اذتكر. فلما كانت فائوه ذالاً ؛ أبدلت "التاء" ذالاً مهمله، ثم أبدلت الذال المعجمة ذالاً على الجواز وأدغمنا . قال سيبويه : ( وأما الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في "ازدجر" ونحوها . والطاء منها في "افتعل" إذا كانت بعد الضاد ... وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل "اصطبر" ... والذال إذا كانت بعدها التاء في هذا

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣٠

<sup>٢</sup> الكتاب ١٦٦/٤

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ١٦٧/٤

<sup>٤</sup> ٢٠١/١ وانظر ٣٦٦/٣

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٢٣

الباب بمنزلة الزاي) <sup>١</sup> وذكر العلة لهذا الإبدال في موضع آخر فقال : ( وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم ، نحو قولهم : ازدان ، و اصطبر ) <sup>٢</sup> . وهذه المسألة أيضاً أشار لها ابن فارس في معرض حديثه عن " الحروف " فقال : ( تولدت الطاء لعله ، وكذلك الدال ) <sup>٣</sup> دون أن يتوسع في حديثه عنها فلم يشرح العلة الصرفية لهذا الإبدال.

وإذا توغلنا أكثر في كتاب الصاحبي زادت المباحث الصرفية عمقاً، فهاهو ذا يبدأ بالحديث عن معاني صيغ الزيادة مبتدئاً بالهمزة<sup>٤</sup> ويقسم معاني الهمزة الزائدة إلى ثمانية معانٍ ثم يتحدث عن همزة التعدية وعكسها . قال ابن يعيش: (ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها إما لإفادة معنى كألف ضارب و واو مضروب ، وإما لضرب من التوسع في اللغة نحو ألف حمار....) <sup>٥</sup> .

ونلاحظ هنا أن ابن فارس يسلك طريقاً مختلفاً عن الطريق الذي يسلكه عامة النحويين في حديثهم عن حروف الزيادة حين يعددون هذه الحروف ، ثم يذكرون مواضع زيادة كلٍ منها في الأسماء والأفعال، لكن ابن فارس لم يفرد حروف الزيادة بباب مستقل وإنما قسم الحروف العربية إلى أبواب وفي الباب يمزج كل ما يخص هذا الحرف فيتحدث عن زيادة هذا الحرف

<sup>١</sup> الكتاب ٢٣٩/٤ ، وانظر المقتضب ٢٠٣/١

<sup>٢</sup> الكتاب ٣٣٥/٤

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٢٣

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٥</sup> شرح المفصل ١٤١/٩

عندما يكون زائداً ويتحدث عن معانيه عندما يكون من حروف المعاني وغير ذلك فنراه في  
الهمزة تحدث عن معاني زيادتها<sup>١</sup> وتحدث كذلك عن ألف التعريف ولامه<sup>٢</sup> وألف الوصل<sup>٣</sup>  
والقطع والاستفهام<sup>٤</sup>. وبعض الحروف لم يفرد لها باباً خاصاً بل أجمل الحديث عنها ، فالثناء  
والجيم والحاء والخاء والذال والراء والحروف التي بعدها حتى الفاء كلها أدرجها سريعاً بعد باب  
الثناء<sup>٥</sup>. في حين أننا نجد سيويوه مثلاً يقول : ( هذا باب علم حروف الزوائد : وهي عشرة  
أحرف : فالهمزة تزداد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعداً والفعل ، نحو : أفكل و  
أذهب . وفي الوصل ، في ابن و اضرب ... )<sup>٦</sup> والمبرد أيضاً يقول :

( هذا باب معرفة الزوائد ومواضيعها : وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة  
، والثناء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم ..... وأما الهمزة فموضع زيادتها أن تقع  
أولاً ، نحو أحمر ، وأحمد .... وفي الفعل في قولك : أفعلت ، نحو : أكرمت و أحسنت وفي  
مصدره في قولك : إكراماً و إحساناً . فهذا موضعها ... )<sup>٧</sup>.

ويجب أن نلاحظ أن الحديث عن زيادة كل حرف أو عدم زيادته كان هو الهدف الأساسي  
عند ابن فارس في تقسيمه الحروف إلى أبواب وإن كان قد تحدث داخل الباب عن أمور أخرى

---

<sup>١</sup> ص ١٢٧

<sup>٢</sup> ص ١٢٥

<sup>٣</sup> ص ١٢٦ و ص ١٢٩

<sup>٤</sup> ص ١٢٦

<sup>٥</sup> ص ١٣٩-١٤١

<sup>٦</sup> الكتاب ٤/٢٣٥

<sup>٧</sup> المقتضب ١/١٩٤-١٩٦

غير الزيادة بدليل تسميته لبعض الأبواب فقد قال ( باب زيادة الميم ) و ( زيادة النون ) و (زيادة الهاء) وقال أيضاً:(باب الباء – باب التاء . باب الفاء...١) دون أن ينص على الزيادة. وكذلك الحروف التي أجمل الحديث عنها أو تركها ذكر أن سبب ذلك أنها لا تزداد أو تقل زيادتها فمثلاً قال : ( وأما التاء فلا أعرف لها علة ، ولا تقع زائدة وكذلك الجيم .....والحاء والحاء لا أعرف لهما علة . والبدال لا علة لها إلا في لغة من يقلب التاء دالاً...٢) فحديثه المختصر عن بعض الحروف يبين لنا أولوياته . فقال عن السين مثلاً ( وأما السين فإنها تزداد في استفعال . و يختصرون " سوف أفعل " فيقولون " سأفعل " )٣ هذا كل ما ذكره عن السين في حديثه عن حروف العربية.

فقد بدأ بالحديث عن زيادتها ثم أشار مسرعاً لها كحرف من حروف المعاني "سين التسويف".

ومما يقوي هذا الرأي أيضاً أن الباب السابق لباب الحروف هو باب ( في زيادات الأسماء )٤ فتحدث في هذا الباب عن الزيادة لغرض بلاغي فكأنه أراد بعد ذلك التفصيل في زيادة الحروف.

---

<sup>١</sup> انظر الصفحات ١٣١-١٥٩

<sup>٢</sup> الصاحبي ص١٣٩-١٤٠

<sup>٣</sup> الصاحبي ص١٤١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٢٢

وإذا أمعنا النظر في باب الحروف نجده بدأ بالهمزة وقسم معاني الهمزة الزائدة إلى ثمانية معانٍ ثم تحدث عن همزة التعدية وعكسها وسمى الباب : ( وجوه دخول الألف في الأفعال) ١ ويقصد بهذه الوجوه المعاني المختلفة التي تنشأ عن زيادة "الهمزة" ونلاحظ هنا عدة أمور :-

١- قال في البداية : (فأول الحروف الهمزة) ٢ ومثّل لها بـ "قرأ" ثم قال ( ذكر دخول ألف التعريف ولامه في الأسماء) ٣ فيتحدث عن همزة الوصل في "ال" التعريف ويسميها ألفاً ، ثم يذكر باب : (الألف المبتدأ بها : يقولون : ألف أصل ، وألف وصل ، وألف قطع ، ... ) ٤ فيسمي الهمزات ألفاً ثم يقول : ( وجوه دخول الألف في الأفعال ) ٥ وهنا يتحدث عن زيادة الهمزة فيسميها ألفاً، بينما سماها سيويه همزة ٦ وأفرد للألف كلاماً مستقلاً . لكن ابن فارس لم يتحدث عن زيادة الألف واقتصر على زيادة الهمزة في الأفعال لذلك عدّ الحروف ثمانية وعشرين حرفاً وعدّها سيويه تسعة وعشرين .

٢- تحدث عن زيادة الهمزة في الأفعال فقط وإن كان قد تحدث عن الزيادة في الأسماء في بقية حروف الزيادة .

---

١ الصاحبي ص ١٢٧  
٢ الصاحبي ص ١٢٣  
٣ الصاحبي ص ١٢٥  
٤ الصاحبي ص ١٢٦  
٥ الصاحبي ص ١٢٧  
٦ انظر الكتاب ٤/٢٣٥

٣- سيويه حرص على تحديد مواضع زيادة الهمزة كما تحدث عن معاني زيادتها في باب مستقل سابق<sup>١</sup> لكن ابن فارس ركز على معاني هذه الزيادة فقط ولم يحدد مواضع زيادة الهمزة كأن تكون رابعة أو غير ذلك وإن كان قد حدّد المواضع مع بقية الحروف كما سنرى.

فابن فارس يحدثنا إذن عن الجانب المعنوي وأن زيادة المبنى تدل على زيادة في المعنى .  
والوجه الأول الذي ذكره لزيادة الهمزة هو قوله : ( أن يكون الفعل بالألف و غير الألف في معنى واحد... )<sup>٢</sup> أي أن يكون التنوع تنوعاً في لغات العرب . وقد قال الفراء في قوله تعالى : { كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْآ فِيهِ }<sup>٣</sup> : ( فيه لغتان : يقال : أضاء القمر ، وضاء القمر ... { وإذا أظلم عليهم }<sup>٤</sup> فيه لغتان أظلم الليل و ظلم . وقوله : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ... }<sup>٥</sup> المعنى \_ والله أعلم \_ : ولو شاء لأذهب سمعهم )<sup>٦</sup> .

وفي حديثه عن همزة التعدية قال : ( وتكون الألف للتعدية نحو "أذهبت زيدا" . وربما كانت هذه الألف للشيء نفسه ، ويكون الفاعل به ذلك بلا ألف ، نحو "أقشع الغيم" و "قشعته

<sup>١</sup> انظر باب " افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى " ، الكتاب ٥٥/٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٣</sup> البقرة : ٢٠

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> المصدر السابق

<sup>٦</sup> معاني القرآن ١٨/١-١٩

الريح " .... قال الله جل ثناؤه : { أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ } ١ و "كَبَّه الله " قال الله

جل ثناؤه : { فَكُتِبَتْ لِجُوهِهِمْ فِي النَّارِ } ٢(٣ فذكر أن الفعل قد يكون متعدياً بلا همزة ولازماً

للفاعل بالهمزة ومثّل لذلك ب"أكبّ الرجل فهو مُكِبٌ" كما في آية الملك، و"كَبَّه الله" كما في

آية النمل، وهذا يذكرنا بقول الفراء عن آية الملك : ( نقول : قد أكبّ الرجل : إذا كان فعله

غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل أسقطت الألف ، فتقول : قد كَبَّه الله لوجهه، وكببته أنا

لوجهه) ٤

وقال ابن فارس في حديثه عن معاني الهمزة كذلك : ( والوجه الآخر : أن يتغير المعنيان ، وإن

كان الفعلان في القياس راجعين إلى أصل واحد ... ومن هذا الباب " أسقيته " إذا جعلت له

سقياً و "سقيته" إذا أنت سقيته) ٥ والفراء يقول : ( العرب تقول لكل ما كان من بطون

الأنعام ومن السماء أو نهر يجري لقوم : أسقيت . فإذا سقاك الرجل ماءً لشفتك قالوا :

سقاها . ولم يقولوا: أسقاها، كما قال الله عز وجل : { وَسَقَلَهُمُ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا } ٦ ...

وربما قالوا لما في بطون الأنعام وماء السماء : سقى و أسقى (...). ٧ وقال سيبويه : ( وتقول :

١ الملك: ٢٢

٢ النمل : ٩٠

٣ الصاحبي ص ١٢٨

٤ معاني القرآن ٣/ ١٧١

٥ الصاحبي ص ١٢٧

٦ الإنسان : ٢١

٧ معاني القرآن : ٢/ ١٠٨



سقيته فشرب ، وأسقيته : جعلت له ماءً و سُقياً ..... فسقيته مثل كسوته ، و أسقيته مثل

ألبسته ) ١

ومما يلحظ على المباحث الصرفية حتى الآن ...

١- اعتمد على التمثيل للمسائل الصرفية ، لا التعريف لها . فحرص على التمثيل

لكل مسألة إلا ما اشتهر منها كالإدغام ، وترك التعريف وذكر الحدود واتجه

عوضاً عن ذلك إلى التمثيل وهذا المنهج مطابق لمبادئ التربية الحديثة التي

تتجه للتطبيق العملي ، وليس الحرص على الدراسة النظرية المتمثلة في "

التعريفات" .

٢- أورد الكثير من المسائل الصرفية أثناء حديثه عن خصائص العربية لأنه كما

ذكرنا عالم لغة ونحو في الوقت نفسه.

٣- ربطه بين النحو والصرف من جهة وعلم اللغة من جهة أخرى ، وجمعه بين

صيغ الزيادة و معانيها كلها أمور تزيل الحواجز بين فروع اللغة وتقربها لأذهان

المتعلمين .

٤- منهجه في تقسيم حروف الزيادة وطرحها مختلف عن تقسيم سيبويه والمبرد

فهو لم يحددها بعشرة أحرف كما فعلا بل استعرض أحرف العربية الثمانية

والعشرين وعلق على كل منها بالزيادة أو عدمها.

هذه القضية الصرفية "حروف الزيادة" لم يذكرها مجملة ضمن أبواب في علم اللغة العام كما فعل مثلاً مع قضية "عدم الجمع بين ساكنين" التي قال عنها إنها من خصائص لغة العرب ١ بل قصد لهذه المسألة قصداً وعرض حروف العربية عليها فميز الزائد وغير الزائد ، ومع ذلك اختلف منهجه عن معظم النحاة في هذه المسألة وتقسيمها فسيبويه أفرد لها باباً فقال: (هذا باب علم حروف الزوائد) ٢ وكذلك المبرد قال : ( هذا باب معرفة الزوائد ومواضيعها) ٣ لكن ابن فارس قال : ( باب الحروف ... فأصل الحروف : الثمانية والعشرون التي منها تأليف الكلام كله ، وتتولد بعد ذلك حروف كقولنا "اصطبر" و "ادكر" تولدت الطاء لعله وكذلك الدال ... فأول الحروف : الهمزة ... ) ٤ ولعل سبب ابتعاده عن التقسيم لعشرة أبواب كما فعل سيبويه والمبرد هو رغبته في التوسع فهو لا يريد الحديث عن الزيادة فقط بل تحدث أيضاً عن حروف المعاني "التي تكون على حرف واحد" وما انفردت به العرب في بعض الحروف فدمج الحديث عن هذه الأمور كلها في باب "الحروف" دون أن يقيّد عنوان الباب بالزيادة أو أن يقيّد حديثه بالحروف العشرة فقط لأن حروف المعاني تكون من غير هذه العشرة ، وقد تحدث مثلاً عن الباء الزائدة عن بنية

<sup>١</sup> انظر ص ٧٨ من البحث

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/ ٢٣٥

<sup>٣</sup> المقتضب ١/ ١٩٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ١٢٣

الكلمة وكذلك عن باء الجر الزائدة في باب واحد وهو باب الباء مع إدراكه

للفرق بين الزيادتين فقد قال عن الباء : (وهي من الحروف الأصلية ، وما

أعلمهم زادوها في شيء من أبنية كلامهم إلا في حرف قاله الأغلب...) <sup>١</sup> ثم

قال وهو يعدد معاني باء الجر: (والزائدة قولك: "هزرت برأسي") <sup>٢</sup> .

وأيضاً ليتسنى له الحديث عن حروف أخرى سُمعت زيادتها مثل الباء والزاي لم

يدخلها سيبويه والمبرد ضمن الحروف العشرة .

فابن فارس يرى قابلية كل حرف من حروف المعجم ليكون زائداً وهو بهذا يخالف

الصرفيين الذين لا يجيزون هذا إلا في حال التضعيف.

وقال : ( الوجه الثالث : أن يتضاد المعنيان بزيادة الألف نحو "ترب" إذا افتقر و "أترب" إذا

استغنى) <sup>٣</sup> ولم يذكر سيبويه التضاد بين معنى "فعل" و "أفعل" مع بقية المعاني التي ذكرها في باب

( افتراق فعلت و أفعلت في الفعل للمعنى) <sup>٤</sup> وفي اللسان : ( أترب الرجل، فهو مترب، إذا كثر

ماله، فإذا أرادوا الفقر قالوا : تَرِبَ يَتَرَّب ... ورجل تَرِبَ : لازق بالتراب من الحاجة ليس بينه

وبين الأرض شيء) <sup>٥</sup> والوجه الرابع : ( أن يكون الفعلان لشيئين مختلفين ، فيكون بغير ألف

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٣١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٣٦

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٤</sup> الكتاب ٥٥/٤

<sup>٥</sup> لسان العرب ٢٤/٢

لشيء و بالألف لشيء آخر<sup>١</sup> ومثل لذلك بالفعلين : حيي وأحيا. وفي اللسان: (حيي القوم في أنفسهم وأحيوا في دوابهم وماشيتهم . قال الجوهري: أحيا القوم حسنت حال مواشيهم، فإن أردت أنفسهم قلت: حيوا)<sup>٢</sup>

و بوجه عام إذا قارنا باب: "وجوه دخول الألف في الأفعال" عند ابن فارس، بباب: "افتراق فعلت و أفعلت في الفعل للمعنى".

نلاحظ :

١- الحرص على ذكر التفاصيل النحوية أكثر عند سيبويه، بينما نجد الحرص على استخلاص قواعد عامة من الأمثلة الكثيرة تركز على المعاني، أقوى عند ابن فارس وهذا ظاهر من عنوان الباب عند الاثنين فسيبويه ينصّ في عنوان الباب على الوزنين الذين سيفرّق بينهما ، وابن فارس وضع عنواناً عاماً وإن كان مضمون الباب عنده يدل أنه يقصد نفس الوزنين الذين حددهما سيبويه .

٢- سمى ابن فارس الهمزة : ألفاً<sup>٣</sup>.

٣- نلاحظ أن سيبويه قد بدأ الباب بالمعنى الأساسي لهذه الهمزة وهو التعدية فقال: ( تقول دخل وخرج وجلس . فإذا أخبرت أن غيره صيرّه إلى شيء من هذا قلت : أخرجته وأدخله

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٢</sup> اللسان ٤٢٦/٣

<sup>٣</sup> انظر ما ذكرته سابقاً في ص ٨٧ من هذا البحث

وأجلسه.)<sup>١</sup>، بينما أحرّ ابن فارس هذا المعنى لآخر الباب بعد أن ذكر المعاني الثمانية، أو كما يسميها ابن فارس "وجوه"، ونراه يرقّم هذه المعاني فقد صدّرها بقوله: "أحدها... والوجه الآخر..... والوجه الثالث..... والوجه الرابع....." وانتهى بالوجه الثامن، ثم قال: (وتكون الألف للتعديّة) دون أن يقول: والوجه التاسع أن تكون الألف للتعديّة...<sup>٢</sup> ولعله قصد بإفرادها بذلك في آخر الباب، إظهاراً لميزتها، وإن كنا سنراه لا يذكرها مع معاني "أفعل" في باب لاحق يذكر فيه الأغلب والأكثر من معاني صيغ الزيادة وهو باب: (معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر)<sup>٣</sup>.

٤- إذا تناولنا المعنى الأول لهذه الهمزة عند سيويوه وهو "التعديّة"، نرى أن سيويوه لم ينصّ على ذكر هذا المصطلح الذي لم يتبلور بعد بل شرح معنى التعديّة بقوله: ( تقول دخل و خرج و جلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيّرهُ إلى شيء من هذا قلت : أخرجهُ و أدخلهُ و أجلسهُ )<sup>٤</sup> فبيّن معنى التعديّة بقوله: " فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا...." وزاد الأمر بياناً بالأمثلة. بينما نجد أن ابن فارس الذي توفي في نهاية القرن الرابع وقد كثرت كتب النحو وتبلورت المصطلحات يقول: ( وتكون الألف للتعديّة نحو : أذهب زيداً )<sup>٥</sup> فقد نص

---

<sup>١</sup> الكتاب ٥٥/٤

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٧-١٢٨

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ٣٦٩

<sup>٤</sup> الكتاب ٥٥/٤

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٢٨

على مصطلح : "التعدية" ، وكذلك سار الأمر مع بقية معاني هذه الهمزة ، كالتعريض مثلاً ، قال فيه سيبويه : ( وتجيء أفعلته على أن تعرّضه لأمر )<sup>١</sup> بينما قال ابن فارس ( والوجه الخامس : أن يكون بالألف بمعنى العرض وبغير ألف لإنفاذ الفعل )<sup>٢</sup> وقال سيبويه : ( أصرم النخل و أمضغ ، وأحصد الزرع ، و أجزّ التّخل و أقطع ، أي قد استحق أن تفعل به هذه الأشياء.. )<sup>٣</sup> بينما قال ابن فارس : ( أن يكون بالألف إخباراً عن مجيء وقت نحو "أحصد الزرع" : حان له أن يُحصد )<sup>٤</sup> وهنا نلاحظ فرقا في تحديد معنى الهمزة . وكذلك قال ابن فارس ( أن يكون دالاً على وجود شيء بصفة نحو " أحمدت الرجل " : إذا وجدته محموداً )<sup>٥</sup> بينما قال سيبويه : ( وقالوا : حمدته أي جزيته وقضيته حقه ، فأما أحمده ..... وجدته مستحقاً للحمد مني ، فإنما تريد أنك استبنته محموداً )<sup>٦</sup> والفرق بين المعنى عند الرجلين يسير . وقال سيبويه : ( وقد يجيء فعلت و أفعلتُ المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا )<sup>٧</sup> وهذا مقارب لقول ابن فارس ( أن يكون الفعل بالألف و غير الألف في معنى واحد )<sup>٨</sup> هذه خمسة معانٍ ذكرها سيبويه وابن فارس . و تبقى خمسة أخرى ذكرها ابن فارس ، الأول منها : أن يتغير المعنيان وهذا أشار له سيبويه بأمثلة متفرقة بين بقية المعاني دون أن ينصّ على ذكر هذا المعنى فقال مثلاً : ( ويقال

<sup>١</sup> الكتاب ٥٩/٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٣</sup> الكتاب ٦٠/٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٢٨

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٢٨

<sup>٦</sup> الكتاب ٦٠/٤

<sup>٧</sup> سيبويه ٦١/٤

<sup>٨</sup> الصاحبي ص ١٢٧

طلعتُ أي بدوْتُ ، و طلعت الشمس أي بدت . و أطلعت عليهم ، أي هجمت عليهم )<sup>١</sup>

ومنها أن يتضاد المعنيان وهذا المعنى ذكره سيبويه في التفريق بين "فعل و أفعل" ولم يشر له في التفريق بين " فعل و أفعل" . ومنها أن يكون الفعلان لشيئين مختلفين<sup>٢</sup> أي لفاعلين مختلفين وهذا لم يذكره سيبويه .

ومنها : ( أن يدل على إتيان فعلٍ : نحو " أحسن الرجل " : أتى بحسب )<sup>٣</sup> ولعل ما يقابله قول سيبويه ( وقالوا : أراب ، كما قالوا ألام ، أي صار صاحب ربه )<sup>٤</sup> وهذا المعنى - أعني : صار صاحب كذا - لم يذكره ابن فارس.

والخامس الأخير أن يكون الفعل متعدياً بلا همزة فإذا دخلته الهمزة صار لازماً مثل : " أقشع الغيم " و " قشعته الريح"<sup>٥</sup> وهذا لم يشر له سيبويه كذلك في هذا الباب.

٤ - اختلفت الأولويات عند العالمين فنرى معظم أمثلة سيبويه تدور حول معنى التعدية كمعنى أساسي لهذه الهمزة بينما أحرّ ابن فارس هذا المعنى لآخر الباب ولعل السبب أن هذا المعنى معلوم فبدأ بذكر ما قد يخفى على البعض.

---

<sup>١</sup> الكتاب ٥٦/٤

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٢٨

<sup>٤</sup> الكتاب ٦٠/٤

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٨

٥- اختلفت طريقة العرض تماماً وهذا أمر معلوم سببه أن كتاب سيويه كان في بدايات التأليف في النحو لذلك نراه يسرد المعاني سرداً دون حدود واضحة تبين نهاية المعنى والانتقال لمعنى جديد وقد يعيد ذكر معنى سبق الكلام عنه عند الحاجة لذلك "مثل حديثه عن معنى :  
الأم الرجل"<sup>١</sup> وذكر معاني "فعل" في هذا الباب لأن معانيها قد تشترك في بعض الأفعال مع "أفعل" ، فهي ليست عشوائية و قد أدرك سيوبه ذلك فقال : ( وقالوا : أسقيته في معنى سقيته ، فدخلت على فَعَلت كما تدخل فَعَلت عليها)<sup>٢</sup> . بينما نجد التنظيم مع تقدم الزمن عند ابن فارس فنراه يستعين بالتعداد فيقول: " أحدها ...، والوجه الآخر ... والوجه الثالث ... والوجه الرابع ... " فصارت المعاني أوضح و أقرب للقارئ . وإن كانت طريقة سيويه بلا فصل بين المعاني أقرب لحقيقة اللغة فالأمر أبعد من إصدار حكم واحد تسيير عليه اللغة بل هي تقبل هذا وذاك وهذا المعنى ينطبق عليها وكذلك المعنى الآخر فنراه يقول عن " الأم الرجل " إنه بمعنى صار صاحب كذا ، لكنه جعله أيضاً بمعنى استحقَّ كذا ، فبعد أن ذكر : الأم الرجل : أي صار صاحب لائمة ، قال : ( ومثل هذا أصرم النخل ... أي قد استحق أن تفعل به هذا الأشياء كما استحق الرجل أن تلومه)<sup>٣</sup>

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٤/٥٩-٦٠

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٥٨

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٥٩-٦٠



وقبل أن ينهي ابن فارس حديثه عن الهمزة أفرد باباً لهمزة الوصل التي سماها : ألف الوصل<sup>١</sup> ، وقسمها لثلاثة أنواع : في الأسماء و الأفعال و الأدوات وفصل في تعداد ما يرد من كل نوع ، دون أن يذكر تعريفاً لها يبين الفائدة من الابتداء بها، كما قال سيبويه : ( فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن ، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم)<sup>٢</sup> ونرى سيبويه يفصل أكثر في ذكر الأوزان و أمثلة كل منها ، ويؤكد على سبب دخول همزة الوصل أكثر من مرة فيقول : ( وذلك قولك اضرب ، اقتل ، اسمع ، اذهب ، لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام)<sup>٣</sup> ويكرر هذا السبب أكثر من مرة<sup>٤</sup> ، كما تحدث عن حذف همزة الوصل في الكلام .

وإذا نظرنا للأسماء فقد قسمها ابن فارس لأسماء جامدة وسماها :

" الأسماء التي لم تصدر عن الأفعال"<sup>٥</sup> ، ومصادر وسماها :

" الأسماء الصادرة عن الأفعال"<sup>٦</sup> وهذه الأسماء التي لم تصدر عن الأفعال هي ابن و ابنة و اثنين و اثنتين و امرؤ وامرأة واسم و است، وقد ذكرها سيبويه وزاد عليها "ابنم"<sup>٧</sup> . أمّا المبرد في المقتضب فقد زاد عليها "أيمن" فعدها اسماً<sup>٨</sup>.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٢</sup> الكتاب ١٤٤/٤

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ١٤٥/٤

<sup>٥</sup> انظر الكتاب ١٥٠،١٤٦/٤

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٧</sup> الكتاب ١٤٩/٤

<sup>٨</sup> المقتضب ٣٦٣/١

فأما ترك ابن فارس لـ "ابنم" فلكونها فرعاً عن ابن فالميم زائدة ، بدليل كلام سيبويه نفسه فقد عدّهما شيئاً واحداً في حديثه عن كسر الهمزة رغم ضم الحرف الثالث في "ابنم" و "امرؤ" فقال في بداية حديثه : ( فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو : ابنم و امرؤ لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال ... )<sup>١</sup> ثم قال : ( فصارت الضمة في امرؤ إذ كانت لم تكن ثابتة ، كالرفعة في نون ابن ، لأنها ضمة إنما تكون في حال الرفع )<sup>٢</sup> فقال في البداية : "ابنم" ثم قال "ابن". وقال سيبويه ( وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنم ، فقال : إن شئت حذفته الزوائد فقلت : بنويّ كأنك أضفت إلى ابن ... )<sup>٣</sup> فالميم من الزوائد على كلام الخليل.

وأما تركه "لايمن" فستحدث عنه عندما نصل للحروف التي بدأت بهمزة وصل .

ثم عدد ابن فارس أمثلة لأوزان المصادر المبدوءة بهمزة وصل.

ثم بدأ بالأفعال المبدوءة بهمزة وصل وهنا لم يذكر أمثلة لأوزان الأفعال الزائدة عن الثلاثة بل عدّد الأوزان وقال إنها إحدى عشرة ألفاً واكتفى بالأمثلة التي ذكرها عندما عدد مصادرها وقال: (وقد ذكرنا تراجم هذه الأمثلة)<sup>٤</sup> أي ذكرنا أمثلة على هذه الأوزان.

ثم نأتي لهمزة الوصل التي تقع في الأدوات فذكر أن فيها خلافاً وهي في قولهم : "أيم الله" والألف التي مع اللام . وشرح الخلاف في "أيم" وقال أن هذه الهمزة " التي يسميها ابن فارس

<sup>١</sup> الكتاب ١٤٩/٤

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الكتاب ٣٦٢/٣

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٣٠

ألفاً" أشبه بهمزة القطع . وذكر في موضع سابق الخلاف في "ال" التعريف وقال إنه على مذهب أهل البصرة تكون اللام للتعريف و الهمة التي قبلها هي همزة وصل، و أكد ذلك بما سمعه عن السيرافي . والكوفيون يقولون : ألف التعريف ولامه فهما معاً حرف واحد مثل : هل و بل<sup>١</sup> فهذا ما نقله ابن فارس من خلاف بين المدرستين ، وإنما قال سيبويه : ( وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء ، والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم و الرجل و الناس ، و إنما هما حرف بمنزلة قولك قد و سوف)<sup>٢</sup> فسيبويه يرى أنهما معاً حرف واحد.

والمبرد ينص على أن الألف مع اللام للتعريف فقد قال : ( فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء ، إلا الألف التي مع اللام للتعريف فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكناً)<sup>٣</sup> فكلامه في المقتضب موافق لكلام سيبويه . وقال أيضاً ( ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة "قد" تنفصل بنفسها وأنها في الأسماء بمنزلة "سوف" في الأفعال)<sup>٤</sup> وستحدث عن هذا الخلاف في باب آخر . لكن ابن فارس اتفق معهم على أن همزة الوصل هنا وقعت في أداة.

لكن إذا نظرنا لـ "أيم الله" فقد عدّها ابن فارس أداة ، بينما ذكرها سيبويه والمبرد مع الأسماء . فقد قال سيبويه : ( ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيم و أيمن لما كانت في اسم لا

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٦

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/١٤٧

<sup>٣</sup> المقتضب ١/٣٦٣

<sup>٤</sup> المقتضب ١/٢٢١

يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل نحو : ابن واسم امرئ ، وإنما هي اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد ، شبهتها هنا بالتي في أل (...)<sup>١</sup> وذكر ابن فارس أنها أشبه بهمزة القطع إلا إذا كسرت وقلت : "إيم الله" فتكون للوصل أقرب . وقال يونس : ( قال بعضهم : إيم الله فكسر ، ثم قال : ليم الله ، فجعلها كألف "ابن" )<sup>٢</sup> أي أنهم حذفوا همزة في وصل الكلام فصارت : "ليم" .

وقد نقل ابن هشام في معني اللبيب الخلاف في "أيمن" هل هي اسم أم حرف واختار كونها اسماً لا حرف جرّ خلافاً للزجاج والرماني<sup>٣</sup> . كما نقل ابن منظور الخلاف في همزتها هل هي قطع أم وصل جمعاً أو مفردة ونقل عن أبي عبيد أنها جمع يمين وهمزتها همزة قطع ، و إلى هذا ذهب ابن كيسان و ابن درستويه<sup>٤</sup> وهو ما قاله الكوفيون فهي همزة مفتوحة ولا تكون همزة وصل مفتوحة ، وتحذف في الدرج تخفيفاً لكثرة استعمالها، بينما حُكي عن الأخفش أنها همزة وصل<sup>٥</sup> ونقلنا قبل قليل عن سيبويه أنها همزة وصل وأنها في اسم<sup>٦</sup> . والخلاف في "أيمن" ولغاتها كثير لكثرة اللغات فيها فقد أوصلها السيوطي لعشرين لغة وأورد الخلافات حولها<sup>٧</sup> . لذلك نرى ابن فارس

---

<sup>١</sup> الكتاب ٤/١٤٨

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/١٤٩

<sup>٣</sup> انظر معني اللبيب ١/١٢٢ وانظر همع الهوامع ٢/٤٠

<sup>٤</sup> انظر لسان العرب ١٥/٤٦١ ، وانظر الإنصاف ١/٤٠٤

<sup>٥</sup> انظر همع الهوامع ٢/٤٠

<sup>٦</sup> انظر الصفحة السابقة

<sup>٧</sup> همع الهوامع ٢/٤٠

يقول : (على اختلاف فيها)<sup>١</sup> ، ونراه يميل لرأي الكوفيين فيقول : ( وهي بالهمزة أشبه منها بألفات الوصل)<sup>٢</sup> لكنه لا ينحرف له تماماً فهذه الهمزة تكون أقرب للوصل في لغة "أيم الله" بالكسر. لكنه خالف سيبويه فعدها حرفاً موافقاً للزجاج والرماني<sup>٣</sup>، وإن لم تكن مخالفة تامة فسيبويه يقول إنها اسم غير متمكن ونعلم أن الاسم لا يتمكن إذا أشبه الحرف، وقال أن عدم تمكنها هو السبب الذي جعله يشبهها بهمزة الوصل التي في "أل"<sup>٤</sup> ورأينا ابن فارس يذكرها مع "ال".

وإذا عدنا لنكمل مع معاني الصيغ في الأفعال بعدما ذكره ابن فارس في باب " وجوه دخول الألف في الأفعال"<sup>٥</sup> الذي تحدث فيه عن معاني زيادة الهمزة في "أفعل" واقتصر فيه على زيادة الهمزة فقط لأنه كان في معرض الحديث عن الحروف ومعانيها حيث بدأ بالهمزة وذكر معانيها ومنها معاني الهمزة الزائدة التي تدخل على الأفعال . أمّا بقية معاني الصيغ فقد ذكرها في باب مستقل سمّاه : "باب معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر"<sup>٦</sup> وعدّ فيه ثمانية أوزان للفعل الثلاثي المزيد.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ١٤٨/٤

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٣٦٩

وقد بدأ هذه الأوزان بـ "فعلت" وذكر له خمسة معانٍ الأول منها التكثير ومثل له بقوله

تعالى : { وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ }<sup>١</sup> وقد ذكر سيبويه " غلّق " مثلاً على معنى التكثير<sup>٢</sup> .

والثاني أن يكون بمعنى " أفعلت " أي التعدية نحو : " خبّرت و أخبرت " وقد ذكر سيبويه هذا

المثال بعينه أيضاً<sup>٣</sup> والثالث أن يكون بالمعنى المعاكس لأفعلت، و عبّر عنه ابن فارس بقوله: " "

مضاد لأفعلت " " كأفرطت و فرطت " وهذا المعنى ذكره سيبويه بأمثلة أخرى<sup>٤</sup> . والرابع أن

يكون بنية بلا زيادة في المعنى نحو : كلّمت . والخامس : معنى "نسبت" مثل : شجعته و

ظلمته . وقد ذكر سيبويه هذا المعنى أيضاً بأمثلة مختلفة<sup>٥</sup> .

وعند المقارنة بين معاني "فعل" عند ابن فارس وسيبويه نجد أن :

١- ابن فارس بدأ بمعنى التكثير و هو المعنى الأساسي لـ " فعلت " وقد أفرد له سيبويه باباً

مستقلاً سماه : ( هذا باب دخول " فعلت " على " فعلت " لا يشركه في ذلك

أفعلت )<sup>٦</sup>

---

<sup>١</sup> يوسف / ٢٣

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٦٣/٤

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٦٢/٤

<sup>٤</sup> انظر المصدر السابق

<sup>٥</sup> الكتاب ٥٨/٤

<sup>٦</sup> الكتاب ٦٤/٤

٢- ترك ابن فارس بعض المعاني التي ذكرها سيبويه ومنها قوله : ( وقد جاء فعّلته إذا أردت

أن تجعله مُفْعِلاً ، وذلك : فطرته فأفطر ، و بشرته فأبشر. وهذا النحو قليل) <sup>١</sup> ولعل

هذه القلة هي التي دفعت ابن فارس لترك هذا المعنى .

ومن هذه المعاني أيضاً : الدعاء ، قال سيبويه : ( كما تقول : حييته أي استقبلته

بجياك الله ، كقولك : سقيته و رعيته ، أي قلت له : سقاك الله و رعاك الله ) <sup>٢</sup> .

وكذلك قد يفترق فَعَّل و أفعل في المعنى ، فأصبحنا إذا صرنا في حين صبح ، و أما

صَبَّحْنَا فلاناً : إذا أتيناها صباحاً <sup>٣</sup>

٣- بالمقابل زاد ابن فارس أن يكون التضعيف بنية ليس فيها زيادة معنى ، وهذا لم أجده

عند سيبويه .

٤- قال ابن فارس وهو يعنون لهذا الباب: (باب معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر) <sup>٤</sup>

فهو ينص في عنوان الباب أنه لن يذكر إلا الأغلب و الأكثر من هذه المعاني ، فقد

يترك المعاني التي يقل ورودها وهذا ما ظهر لنا في البناء الأول " فَعَّل " .

---

<sup>١</sup> الكتاب ٤ / ٥٨

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٤ / ٦٢-٦٣

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٦٩

وإذا أكملنا مع البناء الثاني " أفعل " نجده يختار أربعة معانٍ من تسعة ذكرها في باب

سابق و هو باب: ( وجوه دخول الألف في الأفعال )<sup>١</sup> وعند مقارنة البابين نجد أنه :

١- اختار أن يذكر بعض المعاني وترك البعض الآخر فنراه يقتصر على أربعة معانٍ

في ( باب معاني أبنية الأفعال ) بينما أوصلها لتسعة معانٍ في ( باب وجوه

دخول الألف في الأفعال ) أما سبب اختياره لهذه الأربعة :

فلو نظرنا لعنوان الباب نتذكر أنه قال: ( في الأغلب الأكثر ) لكنه ترك معنى

التعدية وهو معنى أساسي في وزن أفعل.

٢- المعاني التي أعادها في هذا الباب لم يكررها بنفس الأمثلة ، بل جاء بأمثلة

جديدة لها جميعاً . فمثلاً قال في ( باب معاني أبنية الأفعال ) إن " أفعل " قد

يكون بمعنى مضادٍ لـ " فعل " ، ومثل لذلك ب : " نشطت العقدة " أي :

عقدتها ، و " أنشطتها " : إذا حللتها<sup>٢</sup> . بينما مثّل لنفس المعنى في ( باب

وجوه دخول الألف في الأفعال ) بـ " ترب " إذا أفترق و " أترب " إذا

استغنى<sup>٣</sup> . ولعله أراد بذلك أن يثري هذا الباب الجديد ولا يجعله تكراراً لما

سبق .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٧

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٣٦٩

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٧



٣- ذكر ابن فارس في ( باب معاني أبنية الأفعال ) معنى لم يذكره في ( باب

وجوه دخول الألف في الأفعال ) وهو المعنى الأول الذي ذكره لـ "أفعل" أعني:

أن يكون بمعنى :فعلت ، تقول : "أسقيته وسقيته" :قلت له :سقياً لك<sup>١</sup>

والمقصود هنا الدعاء.

٤- في (باب معاني أبنية الأفعال) نصّ ابن فارس على الأوزان فقال: (أول ذلك

فعلت يكون بمعنى التكثر.....وأما أفعل فيكون بمعنى فعلت....)<sup>٢</sup>

أما في ( باب وجوه دخول الألف في الأفعال ) فلم يذكر وزن أفعل أبداً في هذا

الباب رغم أن كل الوجوه التي ذكرها فيه ما هي إلا معاني لهذه البنية - أعني

أفعل - وعمله هذا ملائم للمقصد من كل باب ، فباب (معاني أبنية الأفعال)

خاص بالزيادات التي تدخل على الثلاثي ، ومعنى كل زيادة منها ، فلا بد له من

التصريح بذكر الوزن ، بينما ( باب وجوه دخول الألف في الأفعال ) فالحديث

هناك أصلاً عن الهمزة فقد بدأ بها في باب الحروف<sup>٣</sup> فالمقصد هو بيان معاني

حروف الزيادة ، بينما المقصد في الباب الآخر: بيان معاني صيغ الزيادة .

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ٣٦٩

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٣٦٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٢٥

وعندما نقارن هذه المعاني الأربعة في (باب معاني أبنية الأفعال) بما ذكره سيبويه

في باب (افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى)<sup>١</sup> نجد عدة أمور:

١- لم يذكر ابن فارس في هذا الباب معنى التعدية الذي بدأ به سيبويه

كمعنى أساسي لأفعل .

٢- بدأ ابن فارس بأن يكون أفعل بمعنى "فعلت" ومثّل له بـ"أسقيته وسقيته"

، وهذا المعنى قد ذكره سيبويه بنفس المثال<sup>٢</sup> فنراه يوافق سيبويه هنا ، وقد

كان ترك هذا المعنى في ( باب وجوه دخول الألف في الأفعال ) ولعل

السبب أن هذا هو الباب الذي قصد فيه لبيان معاني الصيغ ؛ لذا قدم

لنا أمراً قريباً مما فعله النحويون السابقون في الأبواب المماثلة في كتبهم،

وليس الأمر كذلك في ( باب وجوه دخول الألف في الأفعال ) فهو

ضمن الأبواب التي استعرض فيها حروف العربية وجمع فيها ابن فارس مع

الحديث عن حروف الزيادة أموراً أخرى.

---

<sup>١</sup> الكتاب ص ٥٥

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٤/ ٥٨

٣- المعنى الثاني الذي ذكره ابن فارس ، وهو أن يكون أفعل بمعنى فعل ، قد

ذكره سيبويه كذلك في نفس الباب بأمثلة أخرى<sup>١</sup> ، وتحدث عنه الفراء

كما ذكرنا سابقاً<sup>٢</sup>.

٤- المعنى الثالث عند ابن فارس قد ذكره سيبويه كذلك بأمثلة أخرى<sup>٣</sup> وهو

أن يختلف معنى أفعل و فعل .

٥- المعنى الرابع: أن يتضادا ، ولم يذكره سيبويه .

٦- زاد سيبويه على ابن فارس في بيان معاني أفعل ، لأن ابن فارس اختار

فقط الأغلب والأكثر من وجهة نظره.

والوزن الثالث الذي تحدث عنه ابن فارس هو: فاعل وقد ذكر لنا ثلاثة من معانيه وهي

المشاركة ، وأن يكون بمعنى فعل ، وأن يكون بمعنى فَعَّل . وهنا نلاحظ عدة أمور:

١- بدأ ابن فارس بمعنى المشاركة ، و بناء فاعل أساسي في هذا المعنى . وهو نفس المعنى

الذي بدأ به سيبويه عندما عدد معاني فاعل

٢- المعاني الثلاثة لهذا الوزن عند ابن فارس ذكرها سيبويه في كتابه ولم يزد عليها وإنما

فصّل أكثر في شرحها والحديث عن المضارع منها والتمثيل لها وبيان ما يخالفها<sup>٤</sup> .

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٤/٦١

<sup>٢</sup> انظر ص ٨٨ من هذا البحث ، ومعاني القرآن للفراء ١/١٨-١٩

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٤/٥٦

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٤/٦٨-٦٩

٣- اختلفت طريقة تقديم المعاني والتعريف بها عند العالمين فإذا بدأنا بمعنى المشاركة نجد

أن سيويوه قال: (اعلم أنك إذا قلت : فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان

منك إليه حين فاعلته)<sup>١</sup> ، بينما قدم ابن فارس هذا المعنى باختصار شديد فقال: (

وفاعل يكون من اثنين)<sup>٢</sup> .

ونجد نفس الشيء في المعنى الثاني فسيويوه يقول في كتابه : ( وقد تجيء فاعلت لا

تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت ...)<sup>٣</sup> وابن

فارس قال باختصار و تحديد : ( ويكون فاعل بمعنى فعل )<sup>٤</sup> وكذلك الأمر مع

المعنى الثالث ، فقد قال سيويوه بعد كلامه السابق : ( ونحو ذلك : ضاعفت و

ضعفت ، مثل ناعمت و نَعَمَت ، فجاءوا به على مثال عاقبته )<sup>٥</sup> وابن فارس يقول

محددًا الوزن : ( ويكون بمعنى فعّل نحو : ضاعف و ضعّف )<sup>٦</sup> .

٤- الأمثلة التي ذكرها ابن فارس في هذا الباب هي نفسها التي مثل بها سيويوه و زاد

عليها ، ولم ينفرد ابن فارس إلا بمثال واحد وهو " قاتلهم الله "

ثم ذكر بعده " سافر "<sup>٧</sup> وهذا المثال - أعني " قاتلهم الله " - قريب من مثال

<sup>١</sup> الكتاب ٦٨/٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٣٦٩

<sup>٣</sup> الكتاب ٦٨/٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٦٩

<sup>٥</sup> الكتاب ٦٨/٤

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٣٧٠

<sup>٧</sup> انظر الصاحبي ص ٣٦٩

سيبويه : " عافاه الله " وقد قال بعده سيبويه كذلك : " سافرت " <sup>١</sup> ، فلاحظ

الشبه.

أما الوزن الرابع فهو " تفاعل " اختار ابن فارس ثلاثة من معانيه وهي المشاركة ، و وزن فعل ،

و التظاهر بغير ما هو عليه . وهنا نلاحظ :

١ - هذه المعاني الثلاثة قد ذكرها سيبويه في كتابه <sup>٢</sup>.

٢ - اختلفت طريقة تقديم المعاني عند العالمين فغلب على ابن فارس الاختصار

وعلى سيبويه التفصيل.

٣ - ذكر ابن فارس أربعة أمثلة لهذا الوزن ، اثنان منهما ذكرهما

سيبويه، هما: "تراءى وتغافل" <sup>٣</sup>.

والوزن الخامس " تفعل " وقد ذكر له ابن فارس خمسة معانٍ هي التكلف ، ومعنى تفاعل ،

وأخذ الشيء ، وأن يكون بنية لا المعنى، والخامس هو معنى للأمر الذي يكون على تفعل، فقال

إنه بمعنى " افعل " <sup>٤</sup> و نلاحظ :

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٤ / ٦٨

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٤ / ٦٩

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٤ / ٦٩ والصاحبي ص ٣٧٠

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ٣٧٠

- ١- بدأ ابن فارس بالمعنى الذي بدأ به سيبويه وهو التكلف فقد قال سيبويه : ( و إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يُضاف إليه ويكون من أهله ، فإنك تقول : تفعل )<sup>١</sup> .
- ٢- مصطلح " التكلف " ظهر عند ابن فارس ولم يستعمله سيبويه .
- ٣- ترك ابن فارس معنى قد فصل سيبويه في شرحه وهو أن يدل الفعل على عمل بعد عمل في مهلة ، نحو : تجرع ، و تثبت و تنقص و تنجز.<sup>٢</sup>
- ٤- المعنى الثالث الذي ذكره ابن فارس وهو " أخذ الشيء " ومثل له ب " تفقه وتعلم " أدخله سيبويه في نهاية الباب<sup>٣</sup> ضمن معنى أوسع وهو الذي ذكرت قبل قليل أن ابن فارس تركه ، ألا وهو العمل بعد العمل في مهلة ، بعد أن ذكر قبل ذلك أن : " تيقن و تبين و تثبت " تدل على استنبات.
- ٥- المعاني التي انفرد بها ابن فارس عن سيبويه لهذا الوزن هي الأمر " تفعل " ، و " أخذ الشيء " الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة ، و معنى " تفاعل " .
- ٦- قال ابن فارس أن " تفعل " قد يكون بمعنى " تفاعل " ومثل لذلك ب " تعطى و تعاطى " فهما عنده بمعنى واحد بينما قال سيبويه : ( و تقول : تعطينا و تعطينا

<sup>١</sup> الكتاب ٧١/٤

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٧٢/٤-٧٣

<sup>٣</sup> وهو باب استفعلت ، انظر الكتاب ٧٠/٤-٧٣

فتعاطينا من اثنين ، و تعطينا بمنزلة غلقت الأبواب ، أراد أن يكثر العمل ( <sup>١</sup> وهذا

المعنى - أقصد التكثر - لم يذكره ابن فارس ضمن معاني " تفعل " .

٧- كرر ابن فارس بعض أمثلة سيويه وهي " تشجع و تعطي و تعاطى " و نجد كذلك

أن بعض الأمثلة مقارنة لأمثلة سيويه في المعاني المشتركة بينها فمثلاً ابن فارس

قال : تعقل ، وسيويه قال : تحلم و تمرأ وابن فارس قال : تفقه ، وسيويه قال :

تفهم و تبصر و تأمل ، وانفرد ابن فارس بمثال: تكلم .

والوزن السادس " استفعل " وذكر له ابن فارس ثلاثة معانٍ <sup>٢</sup> : التكلف ، والطلب ، و معنى "

فعل " ونلاحظ هنا :

١- اقتصر ابن فارس على ثلاثة معانٍ بينما زاد عليها سيويه فقال : ( استجدته

أي أصبته جيداً ، و استكرمه أي أصبته كريماً ) <sup>٣</sup> وزاد كذلك معنى "أفعل"

فقال : ( وقد يجيء استفعلت على غير هذا المعنى كما جاء تذاءبت وعاقبت ،

تقول : استلأم ، و استخلف لأهله كما تقول أخلف لأهله ، المعنى واحد ) <sup>٤</sup>.

وزاد أيضاً معنى التحول و مثل له ب " استنوق الجمل ، واستتيست الشاة " <sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ٦٩/٤

<sup>٢</sup> انظر ص ٣٧٠

<sup>٣</sup> الكتاب ٧٠/٤

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> انظر الكتاب ٧١/٤

٢- اختلفت طريقة تقديم هذه المعاني المشتركة عند العالمين فالمعنى الأول عبّر عنه

ابن فارس باختصار بقوله : "التكلف" أما سيبويه فقد شرّحه قائلاً : ( وإذا

أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه و يكون من أهله فإنك

تقول : تفعل )<sup>١</sup> وقد تحدثنا عن ذلك عند تناولنا لوزن

" تفعل " <sup>٢</sup> ، ثم قال سيبويه بعد ذلك : ( وقد دخل استفعال ههنا ، قالوا :

تعظم و استعظم ، و تكبر و استكبر )<sup>٣</sup>.

وقال ابن فارس عن المعنى الثاني : ( ويكون استفعال بمعنى الاستدعاء و

الطلب)<sup>٤</sup> بينما قال سيبويه: ( استعطيت أي طلبت العطية )<sup>٥</sup> فهو لا يذكر

مصطلحاً يدل على المعنى كقول ابن فارس : التكلف و الطلب ، و إنما يوضّح

معنى المثال الذي اختاره بما يفسّر المعنى.

وفي المعنى الثالث ، قال ابن فارس : ( ويكون بمعنى : "فَعَلَّ" )<sup>٦</sup> بينما قال سيبويه :

( وقالوا : قرّ في مكانه و استقر ، كما يقولون جلب الجرح و أجلب ، يريدون

---

<sup>١</sup> الكتاب ٧١/٤

<sup>٢</sup> انظر ص ١١١ من هذا البحث

<sup>٣</sup> الكتاب ٧١/٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٧٠

<sup>٥</sup> الكتاب ٧٠/٤

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٣٧٠



بهما شيئاً واحداً ، كما بني ذلك على أفعلت ، بني هذا على استفعلت ( ١ ) ،  
وسيبيويه هنا يعتمد أيضاً على المثلث لإيضاح المعنى .

٤- جميع الأمثلة التي ذكرها ابن فارس- عدا " استوهب " - مثل بما سبيويه قبله

وهذا ظاهر جداً في المعنى الأول عند ابن فارس وهو التكلف حيث قال : (

فيكون بمعنى التكلف ، نحو : "تعظّم واستعظم" و "تكبّر و استكبر")<sup>٢</sup>

وسيبيويه قال : ( قالوا تعظّم و استعظم ، و تكبّر و استكبر )<sup>٣</sup> .

والوزن السابع "افتعل" ، ذكر له ابن فارس معنيين، الأول : معنى "فَعَل" والثاني حدوث صفة

فيه، وعند مقارنة هذا بما قاله سبيويه في الكتاب نجد أن:

١- معنى "فَعَل" الذي بدأ به ابن فارس ذكره سبيويه ، أمّا المعنى الثاني ، وهو حدوث

الصفة ، فلم يذكره سبيويه<sup>٤</sup> .

٢- زاد سبيويه على المعاني التي ذكرها ابن فارس معنى الاتخاذ ، ومعنى "أفعل" ،

والتصرّف والطلب ، والمطاوعة وانفرد ابن فارس عن سبيويه بمعنى حدوث الصفة.

٣- اختلف ابن فارس مع سبيويه في تحديده لمعاني الأمثلة التي ذكرها وهي : "اشتوى"

و " افتقر" فهذان المثالان اللذان مثل بهما ابن فارس قد مثل بهما سبيويه لكنهما

اختلفا في اختيار المعاني ، فابن فارس يقول إن "اشتوى" بمعنى : "شوى" فافتعل

<sup>١</sup> الكتاب ٧٠/٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٣٧٠

<sup>٣</sup> الكتاب ٧١/٤

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٧٣-٧٥/٤ والصاحبي ص ٣٧١

هنا بمعنى "فعل" <sup>١</sup> بينما فرّق سيوييه بينهما فقال : ( تقول اشتوى القوم ، أي اتخذوا شواءً . و أما شويت فكقولك : أنضجت ) <sup>٢</sup> وقال أيضاً في موضع آخر : ( هذا باب ما طواع الذي فعله على "فَعَل" وهو يكون على " انفعل و افتعل " وذلك قولك : كسرتَه فانكسر و حطمتَه فانحطم ، و حسرتَه فانحسر ، وشويته فانشوى ، وبعضهم يقول : فاشتوى ) <sup>٣</sup> . وقد وافق المبرد سيوييه في المقتضب ، فذكر أن الفعل إذا كان بغير زيادة فمطاوعه يكون على "انفعل" . وقد يدخل عليه "افتعل" ، لكنّ الأجود عنده في "اشتوى" أن يكون بمعنى : اتخذ شواءً. <sup>٤</sup> وكذلك المثال الثاني وهو "افتقر" ، فابن فارس قال إن افتعل يكون بمعنى حدوث صفة ، ومثّل لذلك بـ"افتقر" <sup>٥</sup> فنفهم أنه يريد أنه كان غنياً فافتقر، فحدثت عنده صفة الفقر ولم تكن فيه . بينما نرى سيوييه يذكره مثلاً على كون الزيادة فيه لا معنى لها فقال : (وقديئني على افتعل ما لا يراد به شيء من ذلك ، كما بنوا هذا على أفعلت وغيره من الأبنية ، وذلك افتقر واشتد) <sup>٦</sup> .

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ٣٧١

<sup>٢</sup> الكتاب ٧٣/٤ - ٧٤

<sup>٣</sup> الكتاب ٦٥/٤

<sup>٤</sup> انظر المقتضب ١٠٢/٢

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ٣٧١

<sup>٦</sup> الكتاب ٧٤/٤

والوزن الثامن والأخير الذي ذكره ابن فارس هو "انفعل". وقد أورد له ابن فارس معنى واحد وهو المطاوعة، وسماه: "فعل المطاوعة" ولم يقل عنه كما قال عن بقية الأوزان: يكون بمعنى كذا ويكون بمعنى كذا، بل قال: (وأما انفعل فهو فعل المطاوعة) <sup>١</sup> ونجد أن:

١. ابن فارس قد وافق سيبويه في هذا المعنى، فسيبويه يراه كذلك فعل المطاوعة وقد

نصّ على ذلك في عنوان باب في كتابه فقال: (هذا باب ما طاع الذي فعله

على فعل وهو يكون على انفعل وافتعل) <sup>٢</sup>.

٢. ابن فارس سماه فعل المطاوعة دون أن يحدد الوزن الذي يطاوعه، أما سيبويه

فقد حدد هذا الوزن في عنوان الباب وهو "فعل".

٣. لم يذكر ابن فارس أن المطاوع قد يأتي أيضاً على افتعل، كما قاله سيبويه.

٤. الأمثلة التي ذكرها ابن فارس وهي: كسرتة فانكسر، وشويتة فانشوى، قد

ذكرها سيبويه قبله.

٥. استشهد ابن فارس على المطاوعة في "انشوى" بيت شعري، لم يذكره سيبويه

في هذا الموضوع <sup>٣</sup>.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣٧١

<sup>٢</sup> الكتاب ٦٥/٤

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ٣٧١ والكتاب ٦٥/٤

وهكذا يلاحظ على هذا الباب في الصاحبي عموماً الاختصار ، والدقة ، والنصّ على الوزن بذاته دون الاكتفاء بمثال يُفهم منه الوزن، والاختيار لبعض معاني الوزن ، والتوسع في ذكر معاني بعض الأوزان ، والاختصار على المعاني الأشهر والأكثر استعمالاً في البعض الآخر.

وفي الباب التالي يتحدث ابن فارس باختصار عن مسألة صرفية وهي مجيء الفعل اللازم والمتعدي على لفظ واحد وأفردها بهذا الباب المستقل ، وعنون له بقوله: (باب الفعل اللازم والمتعدي بلفظ واحد)<sup>١</sup> ومثّل لهذه المسألة بثلاثة أفعال وهي: كسب، وهبط، وجبر، ثم ختم الباب بمسألة لغوية مقارنة لهذه المسألة، فبعد أن ذكر أن الفعل الواحد بنفس اللفظ قد يدل على التعدي أو اللزوم مع الاحتفاظ بأصل المعنى اللغوي، ذكر أن الفعل قد يدل أيضاً على معنيين متضادين، ومثّل لذلك بثلاثة أمثلة كذلك<sup>٢</sup> ويظهر لنا في هذا الباب:

١. الاختصار الشديد وعدم التعليق على الأمثلة بخلاف ما فعله معاصره ابن جني الذي

أفرد لهذه المسألة باباً في الخصائص، يبدو لنا أكثر تفصيلاً ، وسماه: (باب في ورود

الوفاق مع وجود الخلاف) حيث ذكر في نهاية الباب تعليلاً اختاره لهذه المسألة<sup>٣</sup>.

٢. الأمثلة التي ذكرها ابن فارس مغايرة لما مثّل به سيبويه عندما تحدّث عن هذه المسألة ،

حيث قال: (وتقول: فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته...) <sup>٤</sup> وسيبويه لم يفرد لها باباً

مستقلاً كما فعل ابن فارس وابن جني، بل تحدث عن المسألة في باب (افتراق فعلت

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣٧٢

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> انظر الخصائص ٥٦/٢-٥٧

<sup>٤</sup> الكتاب ٥٦/٤-٥٧

وأفعلت في الفعل للمعنى<sup>١</sup> وكذلك المبرد في المقتضب أدخلها في باب: (أفعال

المطاوعة)<sup>٢</sup>.

٣. الفعل "كسب" الذي مثل به ابن فارس ،قد مثل به المبرد قبله<sup>٣</sup>.

٤. المثالان الآخران "جبر وهبط" مثل بهما ابن جني أيضاً<sup>٤</sup>.

وإذا انتقلنا للباب الذي يليه ،نجد مسألة صرفية أخرى وهي صيغ المبالغة ويقتصر ابن فارس هنا كذلك على ثلاثة أوزان للمبالغة يذكرها دون غيرها، مع حرصه على ذكر الوزن ثم التمثيل لكل وزن . وقد بين معاني بعض الأمثلة التي ذكرها، فقال: (امرأة "مذكار": إذا كانت تلد الذكور وكذلك "مئناث" في الإناث)<sup>٥</sup> ، وخصّ وزن "مفعال" بمعنى زائد عن المبالغة وهو العادة. ولم ينص على مصطلح "المبالغة" بل قال: "الكثرة" وهذا ظاهر في عنوان هذا الباب الموجز، غير أن سيبويه جاء على ذكر "المبالغة" لا "التكثير" أثناء حديثه عنها وبدأ بالأوزان الثلاثة التي اقتصر عليها ابن فارس وهي "فعول وفعّال و

---

<sup>١</sup> الكتاب ٥٥/٤

<sup>٢</sup> انظر المقتضب ١٠٣/٢

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> انظر الخصائص ١٥/٢

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٣٧٣

مفعال"، ولم يذكر سيبويه أن "مفعال" يستعمل فيما كان عادة<sup>١</sup>. وابن فارس في هذا الباب ترك الوزنين الآخرين وهما " فعِل وفعيل " .

ويتصل بالحديث عن صيغ المبالغة ما ذكره ابن فارس تحت بابي: (الزيادة في حروف الفعل للمبالغة)<sup>٢</sup> و(في زيادات الأسماء)<sup>٣</sup> ولم يذكر ابن فارس هذين البابين على التتابع بل قدم (باب في زيادات الأسماء) وفصل بينهما بأبواب كثيرة.

وفي هذا الباب نجد ابن فارس يعد هذه الزيادات من سنن العرب في كلامها، ثم هو يذكر لنا الأغراض التي قد تزداد لأجلها الأسماء فهي إما المبالغة أو التشويه أو التقييح ومثّل لذلك بـ"طرماح" وهو الطويل ، وفي اللسان: (لا يكاد يوجد في الكلام على مثال فعلاًل إلا هذا)<sup>٤</sup>. ومثّل كذلك بـ"رعشن" للذي يرتعش حيث زيدت فيه النون رابعة ، وقد مثل به المبرد في (باب معرفة الزوائد ومواضيعها)<sup>٥</sup> وفي أبواب أخرى كمثال على زيادة النون<sup>٦</sup>. وإذا نظرنا لأمثلة ابن فارس عموماً في هذا الباب نجده يستشهد على زيادة النون بـ"رعشن

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ١١٠/١

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٤٤٥

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٢

<sup>٤</sup> لسان العرب ١٥٨/٨

<sup>٥</sup> انظر المقتضب ١٩٧/١

<sup>٦</sup> انظر باب الإدغام في المقاربة ٣٥٤/١، وباب ما لحقته ألف ونون زائدتان ٣٣٧/٣

وخلبن<sup>١</sup> وسمعته ونظرته<sup>٢</sup> وتلك كلها من أمثلة ابن السكيت في كتابه " القلب والإبدال  
" في باب: (ما تزداد فيه النون)<sup>٣</sup>.

ومثّل ابن فارس لزيادة الميم بـ"زرقم وشدقم" وهما كذلك من أمثلة ابن السكيت<sup>٤</sup> ، وزاد  
ابن فارس "صلدم" ولم يذكره ابن السكيت.

ثم قال إن من الباب : كبير وكُبَار وكُبَار، والفراء يقول: (الكُبَار: الكبير ، والعرب تقول:  
كُبَار. ويقولون رجل حُسَان جُمَال بالتشديد وحُسَان جُمَال بالتخفيف)<sup>٥</sup>.

إذن ابن فارس لم يكرر هنا ما ذكره المبرد وابن السكيت، فهما قد نظرا للناحية الصرفية  
البحثية وهي الحديث عن الزيادة ومواضعها ، وإن كانا قد بيّنا معاني هذه الأمثلة دون  
التركيز على معنى المبالغة، لذلك نرى ابن السكيت يستشهد بـ"رعشن" في باب زيادة  
النون، ويستشهد قبل ذلك بـ"زرقم" في باب زيادة الميم، فالتقسيم عنده حسب الحرف  
الزائد . بينما يستشهد ابن فارس بهما جميعا في باب واحد ويضيف لزيادة النون والميم  
وزن " فِعْلَال " كما في " طرماح " وكذلك وزن " فُعَال " و" فُعَال " كما في كُبَار وكُبَار ،  
والرابط بينها جميعاً عند ابن فارس أنها زيادات في الأسماء يقصد منها المبالغة أو التشويه ،

---

<sup>١</sup> وهي الخرقاء. انظر القلب والإبدال ص ٦٢

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٢

<sup>٣</sup> انظر القلب والإبدال ص ٦١-٦٢

<sup>٤</sup> انظر القلب والإبدال ص ٦١

<sup>٥</sup> معاني القرآن ٣/١٨٩

فابن فارس قد جمع هذه المسائل الصرفية التي يربطها غرض بلاغي واحد في النهاية.  
فعمله هنا بُني على الاستقراء لمسائل تفرقت في كتب الصرف ملح هو رابطاً بلاغياً بينها.

ويطالعنا باب يتحدث فيه صاحبنا عن الأبنية الدالة على معانٍ متقاربة، ويشير لنا في عنوان  
الباب أن هذه المعاني تتفق لهذه الأبنية في الأغلب الأكثر فقط ، ويؤكد هذا الأمر مرة أخرى  
في العنوان فيقول: (وقد تختلف)<sup>١</sup> أي قد تخرج هذه الأبنية عن تلك المعاني .

وإذا أمعنا النظر لطريقته في هذا الباب، نجد أنه قد سلك طريقين:

ففي الأول ، ذكر ثمانية أبنية كان يبدأ فيها بتحديد البناء ثم المعنى أو المعاني التي يدل عليها في  
الأغلب مع التمثيل، وتنوع هذا البناء، فتارة يكون مصدرًا كـ"فعلان" وقد يكون صفة مشتقة  
كـ"فعليل" أو فعلاً كـ"فعل".

فهذا الباب إذن أشمل وأوسع من أن يقصد به بيان مصادر الأفعال الثلاثة التي تقاربت  
معانيها، بل يشمل أيضا بعض الصفات والأفعال.

وفي الطريق الثاني بدأ بذكر المعنى المشترك ثم عدد الأوزان التي يأتي عليها هذا المعنى ، وقد ذكر  
لنا أربعة معانٍ أردفها بأوزانها ، وهذا الطريق أقرب لما سلكه سيبويه في كتابه ، فقد كان يذكر  
المعنى ثم البناء ، وتوسع في الحديث عن ذلك في خمسة أبواب متتالية هي: (هذا بناء الأفعال



التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها)<sup>١</sup> و(هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِع يوجِع وجعا وهو وَجِع، لتقارب المعنى)<sup>٢</sup> وباب(هذا باب فَعْلان ومصدره وفعله)<sup>٣</sup> وباب (هذا باب ما بينى على أفعل)<sup>٤</sup> والأخير (هذا باب أيضا في الخصال التي تكون في الأشياء)<sup>٥</sup> ، وظاهر من أسماء هذه الأبواب أنها تفصيل سابق لما أجمل ابن فارس الحديث عنه في باب واحد مستفيدا من أمثلة سيويه ، فنحن نجدها بذاتها في هذا الباب في الصاحبي.

قال سيويه في كتابه عن هذه المسألة -أعني اتحاد البناء في الغالب عند تقارب المعنى- (والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو : النفور والشبوب والشب) <sup>٦</sup> فسيويه قال : ( ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء )<sup>٧</sup> وابن فارس قال في عنوان الباب : ( وقد تختلف ) وآخر جملة في هذا الباب عنده : ( هذا هو الأغلب ، وقد يختلف في اليسير )<sup>٨</sup> فابن فارس حذا حذو سيويه في هذا الاحتراز ، لكن ابن فارس بدأ في بعض المواضع بذكر البناء ثم المعنى ، و سيويه يبدأ بالمعنى غالباً وان كنا نراه في بناء " فَعَال " يذكر عدة معانٍ

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٥

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/١٧

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٢١

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/٢٥

<sup>٥</sup> الكتاب ٤/٢٨

<sup>٦</sup> الكتاب ٤/١٢

<sup>٧</sup> المصدر السابق

<sup>٨</sup> الصاحبي ص ٣٧٥

متتالية كلها تأتي على " فِعَال " ومنها الهياج ، وانتهاء الزمان كالصرام والجزاز<sup>١</sup> وقد ذكره ابن فارس فقال : ( وفي بلوغ الأشياء نهايتها : نحو الصرام والجزاز )<sup>٢</sup> ومن معاني " فِعَال " كذلك عند سيبويه المباعدة فقد قال : ( ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفرار و الشراد والشماس والنفار والطماح ، وهذا كله مباعدة )<sup>٣</sup> ثم قال : ( وأما الوسم فإنه يجيء على فِعَال ، نحو : الخباط والعلاط والعراض والجناب والكشاح ... )<sup>٤</sup> وابن فارس قال : ( ويكون الفِعَال في الأشياء كالعيوب كالنفار والشماس وفي السمات نحو : العلاط والخباط )<sup>٥</sup> . ومثل هذا التقارب بين ما جاء في أبواب سيبويه الخمسة وهذا الباب في الصاحبي كثير<sup>٦</sup> ، فتأثر ابن فارس بما جاء في الكتاب ظاهر ، لكن سيبويه ذكر هذه المعاني متفرقة في خمسة أبواب ، الباب الأول منها كان عن أبنية الأفعال ومصادرها فتحدث في نهايته عن المصادر التي جاءت على بناء واحد لتقارب معانيها ، ثم بعد انتهاء هذا الباب شرع في ذكر المعاني المتقاربة ، فباب للأدواء ، والذي يليه باب فعلان ، ثم باب أفعل ثم الخصال التي تكون في الأشياء ، ثم عاد ليكمل حديثه في الباب الأول عن أبنية الأفعال في باب : ( علم كل فعل تعداك إلى غيرك )<sup>٧</sup> فلماذا فصل سيبويه هذا الباب الأخير عن الباب الأول بأربعة أبواب لا تتحدث عن

<sup>١</sup> انظر الكتاب ١١/٤-١٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٣٧٥

<sup>٣</sup> الكتاب ١٢/٤

<sup>٤</sup> الكتاب ١٣/٤

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٣٧٥

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ٣٧٤-٣٧٥ و الكتاب ٥/٤-٣٧

<sup>٧</sup> الكتاب ٣٨/٤

أبنية الأفعال فقط بل عن المصادر والصفات كذلك ؟ ولماذا ذكر هذه الأبواب الأربعة هنا بالذات ؟ لعل السبب أنه بعد ذكره لمصادر الأفعال الثلاثة التي اتحدت أبنيتها لتقارب معانيها كالولاية في نهاية باب : ( بناء الأفعال ... ومصادرها)<sup>١</sup> أكمل الحديث عن بقية المعاني المتقاربة أو الأبنية الدالة على معانٍ متقاربة . فقد وجد رابطاً بين هذه الأبواب جعله يذكرها متتالية ، أما ابن فارس المتأخر فقد جعل هذا الرابط عنواناً لباب واحد ، وصرّح بهذا الرابط في عنوان الباب وجعله ظاهرة في العربية استشهد داخل الباب بما جاء عليها من كلام العرب . وهذا الرابط أو هذه الظاهرة هي أن ما تقاربت معانيه جاء على بناء واحد في الغالب . وهذا أهم ما يميز الصاحبي "أعني جمع المتفرق وإيجازه"<sup>٢</sup> .

وفي الصاحبي باب سمّاه ابن فارس : ( باب القلب )<sup>٣</sup> وعدّه ابن فارس من سنن العرب في كلامها وجعله نوعين : الأول في الكلمة ، والثاني كما يقول : في القصة . و مثل لكل نوع ، فالنوع الأول مثل له بالكلمات المفردة من كلام العرب و الثاني استشهد له بأشعار العرب وكلامهم ، وبعد ذلك حكم على كل نوع أهو في القرآن أم لا ، واستشهد لوجوده . وإذا أمعنا النظر في النوع الأول وهو ما يكون في الكلمة ، نراه استشهد له بقول العرب : " جذب وجذب" و "بكل ولبك" و حكم عليه أنه كثير .

---

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٥

<sup>٢</sup> انظر باب (في أبنية دالة على معان في الأغلب الأكثر وقد تختلف) سر العربية للثعالبي ص ٤٠٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٣٢٩

وإذا قارنا هذا بما جاء في الكتاب ، نجد سيويوه ينقل عن الخليل أن " جذب وجذب" لا قلب فيها فيقول : ( ومثل هذا في القلب طأمن و اطمأن. فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى مالا يطرد ذلك فيه ، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ .... وأما جذبت وجذبت ونحوه فليس فيه قلب ، وكل واحد منهما على حدته )<sup>١</sup> ثم يذكر سيويوه العلة في ذلك فيقول : ( لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى ، ويتصرف الفعل فيه ... وجميع هذا قول الخليل )<sup>٢</sup> .

وهذا أيضاً ما ذكره ابن جني في الخصائص في : ( باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير )<sup>٣</sup> فقد وضع لنا في مقدمة هذا الباب قاعدة نفرق بها بين اللفظين الذين قُلب أحدهما عن صاحبه ، وما يكون فيه كلا اللفظين أصل ، فقال : ( اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه ثم أريت أيهما الأصل ، و أيهما الفرع )<sup>٤</sup> ثم مثل بجذب و جذب ، وقال عنهما : ( فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم : جذب و جذب ، ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه )<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> الكتاب ٤ / ٣٨١

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الخصائص ١ / ٤٤٢

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> المصدر السابق

ثم يذكر ابن جني العلة في ذلك كما ذكرها سيبويه فيقول : ( وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً ، نحو جذب يجذب جذباً فهو جاذب ، والمفعول مجذوب ، وجذب يجذب جذباً فهو جابذ ، والمفعول مجبوز )<sup>١</sup> . وهذا خلاف ما ذكره ابن فارس .  
ورأي سيبويه السابق يعتمد على أمورٍ ، منها تطابق المعنى ، واطراد التصاريف لكل منهما ، ووجود الزيادة أو عدمه . لذا نراه حكم على اطمأن بأنه مقلوب من "طأمن" لأن هذا الأخير غير ذي زيادة ، و اطمأن ذو زيادة<sup>٢</sup> ، ولوجود المصدر "الطأمنة" وفي الأمر خلاف<sup>٣</sup> .  
فسيبويه إذن يفرق بين جذب و اطمأن ، فالأولى عنده أصلية و الثانية مقلوبة . لكن ابن فارس يرى أن جذب مقلوبة كذلك ، ووافق في ذلك أبو عبيد ففي اللسان : ( جذب جذباً لغة في جذب وظنه أبو عبيد مقلوباً عنه ، قال ابن سيده : وليس ذلك بشيء )<sup>٤</sup> . وأرى في كلام ابن فارس ما يسهل القاعدة الصرفية ، فالكلمتان بمعنى واحد - أعني جذب و جذب - والفرق بين اللفظين تقديم وتأخير ، فلعل الكلمة بعد أن قُلبت استعملها العرب بكافة تصاريفها الجديدة .  
وقد أشار ابن فارس إلى أن مثل هذا القلب كثير ، وقال عنه : ( وقد صنفه علماء اللغة )<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> الخصائص ١ / ٤٤٢

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٤ / ٣٨١

<sup>٣</sup> انظر الخصائص ١ / ٤٤٥

<sup>٤</sup> اللسان ٢ / ١٦٥

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٣٢٩

ولعله أراد هنا أبو عبيد القاسم بن سلام الذي وضع في كتابه الغريب المصنف باباً للمقلوب ، وكان مما ذكر فيه "جذب و جذب" <sup>١</sup> .

هذا فيما يختص بما يكون في الكلمة ، أما ما يكون في القصة فهو باب لغوي واسع .

وفي باب : ( الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع ) <sup>٢</sup> يتحدث صاحبنا عن الدلالة الصرفية والنحوية ، ويعيننا هنا الدلالة الصرفية ، حيث قال ابن فارس إن من فاته علم الصرف فاته المعظم ، واثبت ذلك بكلمة في العربية هي "وجد" فهذا الفعل يختلف معناه باختلاف مصدره فكل مصدر يدل على معنى . وقد ذكر ابن فارس أربعة مصادر لهذا الفعل كل منها له معنى خاص ، فهذا التصريف هو الذي أفصح عن المعنى .

وقد وضع الثعالبي فصلاً في كتابه سر العربية قال فيه : ( فصل في كلمة واحدة من الألفاظ تختلف معانيها باختلاف مصدرها وليس للعرب كلمة مثلها ، هي قولهم : "وجد" ) <sup>٣</sup> وذكر لها الثعالبي خمسة مصادر ، فزاد على ابن فارس المصدر "وجوداً" أي ضد العدم . ولعل ابن فارس تركه لأنه هو المعنى الأقرب للذهن عند ذكر الفعل "وجد" ، فتركه وذكر ما لا يثبت من المعاني إلا بقريئة . استشهد ابن فارس بأيتين كريمتين تظهران كيف يتغير معنى الجذر الأصلي بالتصريف ، فاسم الفاعل "قاسط" من الفعل قَسَطَ يقسِطُ إذا جار ، واسم الفاعل "مقسط"

---

<sup>١</sup> انظر الغريب المصنف ٦٤٩/٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٣٠٩

<sup>٣</sup> فقه اللغة وسر العربية ص ٤١٢

من الفعل أقسط يقسط إذا عدل ، فكأن الهمزة في أقسط للسلب <sup>١</sup> . قال الفراء : ( وقوله

عز وجل : { وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ } <sup>٢</sup> وهم الجائرون الكفار ، والمقسطون : العادلون المسلمون ) <sup>٣</sup> .

ثم يمثل بالأسماء التي اختلف ضبطها باختلاف معانيها ، فيذكر " حبة و حُبّة " .

وفي اللسان : ( الحِبة والطِّبّة والحبيبة والطِّبابة : كل هذا طرائق من رمل و سحاب .... أبو

حنيفة : الحُبة أرض بين أرضين ، لا مخصبة ولا مجدبة ) <sup>٤</sup> .

وبعد ذلك يعود ابن فارس للمصادر المختلفة التي يشير كل منها لمعنى مختلف للفعل، فيمثل بـ:

خارت الأرض خَوْرًا، وخَوْرًا وخورانًا : وهي السهلة ، وخار الإنسان خَوْرًا إذا ضعف وانكسر

، وخار خَوْرًا لصوت الثور وما اشتد من صوت البقرة و العجل <sup>٥</sup> .

ويمثل بـ " ضِنَاك و ضُنَاك " و الضَّنْكَ : الضيق من كل شيء ، الذكر والأنثى فيه سواء ، و

ضِنَاك بكسر الضاد : المرأة الضخمة التارة المكتنزة الصلبة اللحم . وأما الضَّنَاك بضم الضاد :

الزكام <sup>٦</sup> .

---

<sup>١</sup> انظر اللسان ١١/١٥٩

<sup>٢</sup> الجن ١٤

<sup>٣</sup> معاني القرآن ٣ / ١٩٣

<sup>٤</sup> لسان العرب ٧/٨-٨

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ٣١١ واللسان ٤/٢٤١

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ص ٣١١ واللسان ٨/٩٣

ويعمل بـ "شائلة" التي تجمع على شَوْل ، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها و ارتفع ضرعها ، بينما "شائل" تجمع على شَوْل ، وهي الناقة التي تشوّل بذنبها للّقاح : أي ترفعه ، ولا لبن لها أصلاً . فشائل و شَوْل مثل راعع و ركّع . والشَوْل : بقية الماء في السقاء و الدلو .<sup>١</sup>

وآخر ما مثل به " العميد و العَمِد " ، و عَمَد الحائط يعمده عَمَدًا : دعمه ، وعمد الشيء : أقامه ، و العميد المريض لا يستطيع الجلوس من مرضه حتى يُعمد من جوانبه بالوسائد أي يُقام . والعميد : السيد المعتمد عليه في الأمور ، والعميد : الشديد الحزن ، والمشغوف عشقاً ، وهذا هو المعنى الذي ذكره ابن فارس في الصحاح ليقابله بـ " العَمِد " وهو البعير الذي قد فسد سنّاه ومنه قيل : رجل عَمِد و معمود : أي بلغ الحب منه ، شُبه بالسنّام الذي انشدخ .<sup>٢</sup>

وفي النهاية ذكّرنا ابن فارس أن هذا كثير في كلام العرب فقال : ( إلى غير ذلك من الكلام الذي لا يحصى )<sup>٣</sup> أي أن الإفصاح عن المعنى من بناء الكلمة وتصريفها أمر لا يحصى في العربية .

---

<sup>١</sup> انظر الصحاحي ص ٣١١ واللسان ٢٤١/٧

<sup>٢</sup> انظر الصحاحي ص ٣١١ ، واللسان ٣٨٧/٩-٣٨٩

<sup>٣</sup> الصحاحي ص ٣١١



ومع نهاية استعراضنا المختصر للمسائل الصرفية ، نلاحظ أن :

- ابن فارس وافق سيبويه والمبرد في معظمها.
- الكثير من أمثلة ابن فارس مثل بها سيبويه قبله.

## الفصل الثالث

### التراكيب

هذا الفصل يُعدّ مقابلاً للفصل السابق ، فهو يُعنى بالنحو ، ويشمل نظام الجملة والجملة الاسمية والفعلية والعامل والتقديم والتأخير والمطابقة والموقعية والرتبة والحذف والإضمار ... إلى غير ذلك مما سيقابلنا بإذن الله في هذا الكتاب القيم.

ونرى المسائل النحوية في كتابه على نوعين : فمنها ما جاء في باب كامل أفرده ابن فارس للحدّث عن هذه المسألة أو تلك، ومنها ما هو إشارات نحوية متفرقة في أبواب لغوية أو صرفية أو منوعة .

وسأتناولها باختصار حسب ترتيب ورودها في كتابنا.

من هذه الإشارات النحوية ، ما ذكره ابن فارس في باب:(القول في أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها)<sup>١</sup>، ففي هذا الباب عدّد ابن فارس بعضاً من خصائص العربية التي تميزها عن غيرها، من الإبانة مع الإيجاز والمجاز... وغيره حتى يصل للتخفيف، فنراه يذكر القلب وترك الجمع بين ساكنين والاختلاس والإدغام، وقد أشرنا لها في الفصل السابق.<sup>٢</sup>

ومما ذكره كذلك في هذا الباب : الترخيم ميلاً إلى التخفيف.

والتخيم : حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ، كما قال سيبويه ، ولا يكون إلا في النداء ، إلا أن يضطر له الشاعر<sup>٣</sup> .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٦

<sup>٢</sup> انظر ص ٧٨ وما بعدها في هذا البحث

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٢/٢٣٩

وقد عده ابن فارس من خصائص العربية التي جعلتها أفضل اللغات فقال : ( ومنه قولهم : "يا

حار" ميلاً إلى التخفيف )<sup>١</sup> وقد أشار له أيضا في : ( باب القبض )<sup>٢</sup> والقبض عنده من سنن

العرب ، مقابلاً للبط وعرفه بأنه : النقصان من عدد الحروف .

استشهد له ابن فارس من كلام العرب ، حتى قال : (وقال أوس \_ وهو الذي يسميه

النحويون : "الترخيم" :

\*تنكرت منا بعد معرفة لمي<sup>٣</sup> \*

أراد : لميس<sup>٤</sup> .

ونراه يحتاط وهو يتكلم عن كتاب الله فيقول : ( وما أحسب في كتاب الله جل ثناؤه شيئاً منه

، إلا أنه روي عن بعض القراء أنه قرأ : { ونادوا يا مال }<sup>٥</sup> أراد "يا مالك" والله أعلم بصحة

ذلك)<sup>٦</sup> . فابن فارس في النص السابق يقول : ( وما أحسب ) ولم يقل مثلاً : وليس في كتاب

الله من ذلك شيء . ثم قال : ( والله أعلم بصحة ذلك ) فهو لا يتجرأ على ذكر حكم قاطع

فيما يتعلق بكتاب الله .

---

<sup>١</sup> الصاحي ص ٢٠

<sup>٢</sup> الصاحي ص ٣٨١

<sup>٣</sup> الكتاب ٢/٢٥٤ وعجزه :

\* وبعد التصافي والشباب المكرم \* وديوان أوس بن حجر ص ١١٧

<sup>٤</sup> الصاحي ص ٣٨٢-٣٨٣

<sup>٥</sup> الزخرف ٧٧، وقد قرأ عبدالله و علي وابن وثاب و الأعمش : "يا مال" بالترخيم ، انظر البحر المحيط ٢٨/٨

<sup>٦</sup> الصاحي ص ٣٨٣

ونجد ابن فارس في باب القبض هذا يستشهد لأنواع من الحذف بأبيات كثيرة ، ولم يحكم عليها بأنها ترخيم ، إلا هذا البيت \_ أعني بيت أوس بن حجر \_ أما بقية الأبيات فقد سكت عنها وذكرها بلا تحديد لنوعها ، بل كلها عنده تدخل تحت ما سمّاه "القبض" بلا تصنيف لها. ولعل السبب أن هذا هو البيت الوحيد من الأبيات التي استشهد بها و وقع فيه الحذف في آخر العلم في النداء ، أما بقية الشواهد فبعضها وقع فيه الحذف في غير العلم ، والبعض الآخر في علم ولكنه في غير النداء .

وقد كان من شواهده ثلاثة أبيات هي مما استشهد به سيبويه في أبواب الترخيم<sup>١</sup> ، لكن كما ذكرت سابقاً لم يذكرها على أنها من باب الترخيم ، بل لما فيها من القبض . فنفهم من ذلك أنه قصر مصطلح الترخيم على حذف آخر العلم في النداء ، أما الحذف في غير النداء الذي أجازته سيبويه للضرورة الشعرية ، فهو عنده من القبض. ويؤكد ذلك أيضاً مثاله في الباب الأول<sup>٢</sup> ، فقد مثّل بـ " يا حارٍ " و أصلها : " يا حارث " وقد اجتمع فيها النداء

---

<sup>١</sup> الأول : \* أسعد بن مالٍ ألم تعجبوا \* وروايته في الكتاب : "ألم تعلموا" . قال سيبويه : وهو مصنوع على طرفه ، وهو لبعض العباديين ، والشاهد فيه : ترخيم "مالك" حيث جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم لم يحذف منه شي . انظر الكتاب ٢٥٥/٢

والثاني : \* وكادت فزارة تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزاراً\*

والبيت لعوف بن عطية بن الخرج ، شاعر جاهلي كما في المفضليات ص٤١٦ ، واستشهد به سيبويه على ترخيم "فزارة" لأن الشعراء إذا رخموا ما فيه هاء التأنيث ثم وقفوا عليه ، ردوها للوقف ، فلما اضطروا جعلوا المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها . انظر الكتاب ٢٤٢/٢-٢٤٣

والثالث : \* أمسك فلاناً عن فل \*

وتمام الشطر في اللسان : \* في جئة أمسك فلاناً عن فل\* كما في ٣٢٨/١٠ ، ٢٣٩/١٢ وهو من شواهد سيبويه، حيث اضطر الشاعر فبنا "فل" على حرفين في غير النداء ، و أصله : فلان. انظر الكتاب ٢٤٨/٢ .

<sup>٢</sup> أعني باب ( القول في أن لغة العرب أفضل اللغات و أوسعها)ص١٦

والعلمية ، وهي من أمثلة سيويه كذلك في أبواب الترخيم<sup>١</sup> ، وإن كان ابن فارس لم يسم هذا المثال ترخيماً ، بل قال إنه ميل للتخفيف<sup>٢</sup> . ومعلوم أن بعض مسائل الترخيم كانت موضع خلاف بين البصريين والكوفيين.<sup>٣</sup>

ومن الإشارات النحوية كذلك ما ذكره ابن فارس من خصائص العربية عن غيرها بعد الترخيم و الاختلاس والإدغام ، وهو إضمار الأفعال ومثل له بمثالين ، منهما قول العرب : " أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك"<sup>٤</sup> ، وقد رواه سيويه في كتابه بالنصب ، كشاهد على إضمار الفعل في الأمر إذا ظهر المعنى ، وذكر أن التقدير : عليك أمر مبكياتك<sup>٥</sup> . ولم يذكر سيويه رواية الرفع في المثل ، فلا شاهد فيها على إضمار الأفعال، وكذلك فعل ابن فارس .

ومن الإشارات النحوية كذلك ما ذكره ابن فارس من وجوب اختلاف لغات العرب<sup>٦</sup> أي : اللهجات العربية ، فمن هذه الوجوه : الاختلاف في الإعراب ، ومثل له بمثالين ، الأول : "ما الحجازية" و "ما التميمية" وذكر لها مثالين ، في الأول نصبت الخبر على لغة الحجازيين ، الذين

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٢/٢٤١، ٢٤٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٠

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ١/٣٤٧-٣٦٢ وأسرار العربية للأنباري ص ٢١٧

<sup>٤</sup> انظر مجمع الأمثال للميداني ١/٣٠، وقال السيرافي : أي اتبع أمر من ينصح لك فيرشدك وإن كان مُرّاً عليك صعب الاستعمال ، ولا تتبع أمر من يشير عليك بھواك ، لأن ذلك ربما أدى إلى العطب. وقال الميداني : " ويروى أمر بالرفع ، أي أمر مبكياتك أولى بالقبول والاتباع من غيره"

<sup>٥</sup> الكتاب ١/٢٥٦

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ص ٢٨

يعملونها كعمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، لشبهها بليس في أنها لنفي الحال عند

الإطلاق قال سيبويه : ( وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها )<sup>١</sup>.

وأعاد ابن فارس المثال مرة أخرى ، ولكن برفع الخبر على لغة التميميين حيث لا تعمل "ما"

عنده شيئاً ، فيبقى المبتدأ والخبر على حالهما من الرفع قبل دخول ما . وفي الكتاب : ( وأما بنوا

تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل ، أي لا يعملونها في شيء )<sup>٢</sup> .

ونلاحظ أن ابن فارس لم يسمها ، فلم يقل : الحجازية والتميمية ، فلم ينسبها لقبيلة معينة

وهذا شأنه في معظم ما ذكره في هذا الباب ، فلم ينسب اللهجات التي ذكرها لقبائلها ، بل

عدد أوجه الاختلاف عموماً .

ونلاحظ أيضاً أنه لم يشرح الفرق في الإعراب بين اللغتين كما شرحتة أنا قبل قليل ، بل اكتفى

بذكر المثاليين المختلفين ، اعتماداً على فهم القارئ ، فأوجز في عبارته لأن المثال عنده أبلغ من

أي شرح .

ونجد كذلك أن المثال الذي استخدمه ابن فارس "ما زيد قائماً" هو نفس المثال الذي ذكره

المبرد في المقتضب<sup>٣</sup> وزاد عليه ، أمّا سيبويه فقد مثل بـ " ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً "<sup>٤</sup>.

ومما جاء على لغة الحجازيين في كتاب الله قوله تعالى : { ما هذا بشراً } وقوله تعالى : { ما

هن أمهاتهم }<sup>٢</sup> . وقد أشار لذلك الفراء في معاني القرآن<sup>٣</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ٧٥/١

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> انظر المتضرب ١٨٨/٤

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٥٧/١

أما المثال الثاني الذي جاء به ابن فارس على اختلاف لغات العرب في الإعراب : اختلافهم في المثني ، فيعرب عند جمهور العرب بالألف رفعاً والياء نصباً و جرأً . أما بنو الحارث بن كعب فالمثني عندهم بالألف دائماً . ونرى ابن فارس يفصل في هذه المسألة على خلاف السابقة ، فيناقشها ويذكر رأي بعض أهل العلم فيها ويستشهد بالقرآن والشعر . وهذا التفصيل غير معهود فيما سبقه في هذا الباب .

ففي البداية كرر المثال مرتين مرة بالياء و الأخرى بالألف ، وهو استشهاده بقوله تعالى : { إن هذان } وذكر قبله " إن هذين " ثم نسب اللهجة لبني الحارث ، ثم علل هذه اللغة عندهم فقال : ( ويقولون في كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها - ذلك ) ° وهذا يذكرنا بقول الفراء الذي نقله ابن منظور في اللسان حيث قال عن الآية الكريمة : ( أراد ياء النصب ثم حذفها لسكونها و سكون الألف قبلها ، وليس ذلك بالقوي ) ٦ . ثم يستشهد ابن فارس ببيت شعري على هذه اللغة ، وبعد ذلك يذكر رأياً آخر نسبه لبعض أهل العلم وهو أن " هذا " اسم ضعيف لأنه على حرفين أحدهما حرف عله ، و " ها " للتنبية وليست من الاسم ، فلما ثنيا احتجنا لألف التثنية ، وهنا سيجتمع ساكنان فأبقوا الألف الأصلية ، وحذفوا ألف التثنية لأن في النون عوضاً

---

<sup>١</sup> يوسف ٣١

<sup>٢</sup> المجادلة ٢

<sup>٣</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ - ٤٤

<sup>٤</sup> طه ٦٣

<sup>٥</sup> الصاحي ص ٢٩

<sup>٦</sup> لسان العرب ٦/٥

منها ، ومعلوم أن الإعراب يقع على الحرف الذي هو علامة التشنية والجمع ، أي الألف

المحذوفة وليست الألف الباقية ، فتركوها على حالها في النصب والحذف .

و أكد هذا المذهب \_ أعني أن الألف في " هذان " ألف أصلية وليست للتشنية \_ ببقاء نون

التشنية وعدم حذفها في الإضافة في " فذانك " من قوله تعالى : { فذانك برهانان من ربك }<sup>١</sup>

لأنها لو حذفت لذهب معنى التشنية ، إذ لا علامة للتشنية غيرها هنا.

وفي معاني القرآن : ( وقوله : إن هذان لساحران ، قد اختلف فيه القراء ، فقال بعضهم : هو

لحن ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب ..... وقرأ أبو عمر { إن هذين لساحران } ....

قال القراء : ولست أشتهي على أن اخالف الكتاب ، وقرأ بعضهم " إن هذان لساحران "

خفيفة وفي قراءة عبدالله : " وأسروا النجوى أن هذان ساحران " وفي قراءة أبي " إن ذان إلا

ساحران " فقراءتنا بتشديد "إن" وبالألف على جهتين : إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب

: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف .... والوجه الآخر أن تقول :

وجدت الألف من "هذا" دعامة وليست بلام الفعل فلما تئيت ، زدت عليها نوناً ثم تركت

الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال)<sup>٢</sup> .

ونجد الرأيين اللذين ذكرهما ابن فارس ، هما نفسهما الوجهان اللذان ذكرهما القراء ، فلعله هو

المقصود بقول ابن فارس : ( بعض أهل العلم ) .

<sup>١</sup> القصص ٣٢

<sup>٢</sup> معاني القرآن للقراء ١٨٣/٢-١٨٤ ، وانظر القراءات الواردة في الآية في اللسان ٢٤٣/١-٢٤٤



ومن الإشارات النحوية كذلك ، الصورة الأخرى التي ذكرها ابن فارس من وجوه اختلاف لغات العرب ، وهي الاختلاف في صورة الجمع <sup>١</sup> ، ومثل لذلك بـ " أسرى و أسارى " وكلاهما من جموع التكسير والمفرد : أسير على فعيل بمعنى مفعول أي : مأسور . يقول سيبويه : ( وأما فعيل إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء .... وإذا كسرتة كسرتة على فَعَلَى . وذلك قتيل و قتلى وجريح و جرحى و عقير و عقرى ..... )<sup>٢</sup> . ثم ينقل لنا الرواية الثانية عن العرب : ( وقالوا : أسارى ، شبهوه بقولهم : كَسَالَى و كَسَالَى )<sup>٣</sup> . ونلاحظ أن سيبويه نقل هذه الرواية عن العرب في هذه الكلمة بالذات \_ أعني أسارى \_ وهي ما مثل به ابن فارس . ونفهم من كلام سيبويه أن العرب شبهوه بقولهم في كَسَلَان : كَسَالَى و كَسَالَى . فوزن فَعَالَى في الأصل يجمع عليه فَعْلَان كما قال سيبويه : ( وقد يكسرون بعض هذا على فَعَالَى وذلك قول بعضهم : سُكَارَى و عُجَالَى ومنهم من يقول عَجَالَى )<sup>٤</sup> ، ولكن بعض العرب جمع عليه فعيل فقال في أسير : أسارى .

وقالوا في كَسَلَان : كَسَلَى ، فشبهوه بأسرى ، وقالوا في سَكَرَان : سَكَرَى . يقول الفراء : ( وقوله : { وترى الناس سَكَرَى وماهم بسَكَرَى } اجتمع الناس والقراء على { سُكَارَى وماهم بسَكَرَى } حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني هشيم عن مغيرة عن إبراهيم عن عبدالله بن مسعود أنه قراء : " وترى الناس سَكَرَى و ماهم

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ٣٠

<sup>٢</sup> الكتاب ٦٤٧/٣

<sup>٣</sup> الكتاب ٦٥٠/٣

<sup>٤</sup> الكتاب ٦٤٥/٣

بسكرى " وهو وجه جيد في العربية لأنه بمنزلة الهلكى و الجرحى ، وليس بمذهب النشوان و  
النشاوى . والعرب تذهب بفاعل و فَعِيل و فَعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح  
فيجمعونه على الفَعلى ، فجعلوا الفَعلى علامة لجمع كل ذي زمانة و ضرر و هلاك)<sup>١</sup> .  
إذن نفهم من هذه النصوص أن فاعل و فاعل و فَعِل التي جاءت بمعنى المفعول وتدل على  
هلاك و ضرر تجمع على فَعلى ، وسمع عن العرب جمعها على فُعَالى ، تشبيهاً لها بوزن فَعْلان  
الذي يجمع على فُعَالى و فَعَالى .

والمقابل أيضاً جُمع فَعْلان على فَعلى فيما دل على ضرر و هلاك.

و اتفق على هذا المعنى سيوييه و الفراء و تابعهما ابن فارس.

وفي باب ( القول في حاجة أهل الفقه و الفُتيا إلى معرفة اللغة العربية )<sup>٢</sup> تحدث عن الدلالة  
النحوية وقال إن : ( الإعراب هو الفارق بين المعاني )<sup>٣</sup> ومثل لذلك بالكلام الذي سماه :  
الكلام المشتبه ، أي الذي يلتبس معناه على القارئ أو السامع إن خلا من الإعراب والضبط .  
و نقل لنا ما روي عن رسول الله أنه قال : " أعرَبوا القرآن " <sup>٤</sup> ، ويتحدث عن أهمية الأعراب  
والعلم به لأهل الفقه والفتيا .

---

<sup>١</sup> معاني القرآن ٢/٢١٤-٢١٥

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٥٠ وما بعدها

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٥٥

<sup>٤</sup> في تفسير ابن كثير ص ٥٢ : ( وقال الحافظ أبو يعلى : حدثنا أبو بكر ، حدثنا ابن إدريس ، حدثنا المقبري عن جده ،  
عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أعرَبوا القرآن والتمسوا غرائبه " . وانظر تفسير القرطبي ١/٢٣ ،  
والفتح الكبير ١/١٩٨

وقريب من هذه المعاني ما ذكره ابن فارس في بابِ تالٍ وهو باب : ( الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع )<sup>١</sup> وذلك يكون كما يقول من وجهين: الإعراب و التصريف .

وقد تحدثنا عن التصريف في الفصل السابق ، وحديثنا هنا عن الإعراب .

يذكر لنا ابن فارس أن فائدة ذلك تظهر في الكلام المشترك في اللفظ. و قال إنه بالإعراب تُميز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين. ثم يمثل بنفس المثال الذي مثل به في الباب السابق، وهو قوله: " ما أحسن زيد"، فالإعراب هو الذي يُبين عن المعنى، أهو التعجب أم الاستفهام أم الذم .

ونلاحظ انه في الباب السابق ذكر المثال " ما أحسن زيد " مرة واحدة وذكر معانيه المحتملة وهي : التعجب والاستفهام والذم .

وفي هذا الباب ذكر المثال ثلاث مرات بإعراب مختلف في كل مرة دون ذكر المعاني . وذكر لنا أن التفريق بالحركات وغيرها بين المعاني هو من خصائص العربية. وبدأ يمثل لهذا التفريق .

فمن ذلك الفرق في الحركة بين مَجَلب و مِفْتَح على مِفْعَل لاسم الآله بكسر الميم ، مَجَلب و مَفْتَح على مَفْعَل بفتحها لاسم المكان. ومنه مَقْص على مِفْعَل لآلة القص ، و مَقَّص على مَفْعَل لمكان القص .

وهذا الفرق في الحركات وهو مما يدخل في علم الصرف .

وقد يكون الفرق في غير الحركات فنراه يذكر أمثلة أخرى - دون أن يقول إنه انتقل لنوع آخر- ومنها الفرق بين امرأة طاهر و طاهرة ، و امرأة قاعد وقاعدة .

وقد فصل فذكر معنى طاهر أي : من الحيض . ثم علل عدم تأنيثها فقال : ( لأن الرجل لا يشركها في الحيض)<sup>١</sup>. ثم ذكر معنى امرأة طاهرة فقال : من العيوب . ثم ذكر العلة فقال : ( لأن الرجل يشركها في هذه الطهارة )<sup>٢</sup>.

ثم ذكر معنى قاعد وهي : من الحبل ، وقاعدة : من القعود<sup>٣</sup> . دون ذكر العلة لأنه وضحها في " طاهر " .

ويتحدث أيضاً عن فائدة الإعراب في التفريق بين الحال و الصفة ، فالحال في شخص واحد والصفة لشخصين ، ويمثل لذلك بقوله " هذا غلاماً أحسن منه رجلاً " . وهذا المثال يذكرنا بقول سيبويه في كتابه : " هذا بسرّاً أطيب منه رطباً"<sup>٤</sup> . وقد مثل سيبويه به في حال النصب فقط في باب : ما ينتصب من الأسماء و الصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور. وكان هذا الباب للحديث عن الأحوال فقط لا الصفات .

ونلاحظ أن الغلام يتحول رجلاً كما يتحول البسر رطباً . فمثل هذا هو الذي يجوز فيه الرفع والنصب . أما قولنا : " هذا عنباً أطيب منه تمرّاً" فلا يجوز فيه إلا الرفع ، لأن العنب لا يتحول تمرّاً.

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣١٠

<sup>٢</sup> المصدر السابق ، وانظر اللسان ٢١٠/٨

<sup>٣</sup> انظر اللسان ٢٣٩/١١

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٤٠٠/١

وفي شرح المفصل عن قولنا : " هذا بسرّاً أطيّب منه تمرّاً " : ( وبسرّاً و تمرّاً حالان من المشار إليه

لكن في زمنين لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر )<sup>١</sup>.

إذن شاهدنا في بابنا في الصاحبي يكون فيما ينتقل فقط ، حيث يجوز فيه الرفع والنصب ، فإن

كان منصوباً دل على أن صاحب الحال واحد ، لذلك قال المبرد : ( أعلم أنك إذا قلت :

جاءني عبدالله وقصد إليّ زيد ، فخفت أن يعرف السامع اثنين ، أو جماعة اسم كل واحد

منهم عبدالله أو زيد . قلت : الطويل أو العاقل أو الراكب أو ما أشبه ذلك من الصفات ؛

لتفصل بين من تعني ، وبين من خفت أن يتلبس به )<sup>٢</sup> إذن الصفة للتمييز بين من قد يحصل

اللبس بينهم من الموصوفين . أما الحال فيقول المبرد بعد ذلك : ( فإن لم ترد هذا و أردت

الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت : جاءني زيد راكباً أو ماشياً ، فجئت بعده بنكرة

لا تكون نعتاً له لأنه معرفة ، وذلك أنك لم ترد : جاءني زيد المعروف بالركوب والمشى ،

فيكون تحلية بما قد عرف ، وإنما أردت مجيئه وقع في هذه الحال )<sup>٣</sup> . ومما يؤكد أن الرفع يدل

على موصوفين مختلفين قول المبرد : ( فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنبٌ أطيّب منه بسرّاً ،

ولم يجر إلا الرفع ؛ لأنه لا ينتقل . فتقول : هذا عنبٌ أطيّب منه بسرّاً ، تريد : هذا عنبٌ البسر

---

<sup>١</sup> شرح المفصل ٦٠/٢

<sup>٢</sup> المقتضب ١٦٦/٤

<sup>٣</sup> المصدر السابق

أطيب منه )<sup>١</sup> . إذن قياساً على هذا عندما أقول : "هذا غلامٌ أحسن منه رجلٌ" بالرفع ، فأنا أريد : هذا غلامٌ الرجل أحسن منه . فهما شخصان كما يقول ابن فارس .

والإعراب يفرق كذلك بين كم الخبرية والاستفهامية . ويمثل ابن فارس بمثال يعيده مرتين ، في المرة الأولى ينصب ما بعد كم الاستفهامية تمييزاً ، وفي الثانية يجر ما بعد كم الخبرية بالإضافة .

واسم الفاعل قد يضاف لمفعوله ، وقد ينصبه ، ولكلٍ معنى . وقد مثل ابن فارس بفواعل جمع فاعلة فقال : "هنّ حواجُ بيتِ َ اللهُ " مرةً بنصب المفعول به " بيت " ومرةً بجره بالإضافة .

ويقول إن جر المفعول بالإضافة يدل أنّهن قد حججن بالفعل ، أما نصبه فيدل على إرادتهن الحج . وقد مثل سيبويه بهذا المثال على أن "فواعل" يعمل عمل "فاعل" فقال : ( ومما يُجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين : فواعل ، أجروه مجرى فاعلة حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات . فمن ذلك قولهم : هن حواج بيت الله )<sup>٢</sup> ومثل المبرد في المقتضب في باب : ( اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع ) بـ " هؤلاء حواج بيت الله أمس "<sup>٣</sup> .

والإعراب كذلك يفرق بين واو المعية وواو العطف كما يقول ابن فارس ، حيث مثل بقولهم : "جاء الشتاء والخطب " بنصب الخطب إن أرادوا الحاجة إليه ، لا مجيئه ، فإن أراد مجيئه رفعوا . وقد جاء في الكتاب لسيبويه تمثيل شبيه بما ذكره ابن فارس ، فقال سيبويه : (هذا باب ما

<sup>١</sup> المقتضب ٢٥١/٣

<sup>٢</sup> الكتاب ١٠٩/١

<sup>٣</sup> المقتضب ١٤٨/٤

يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به (١) ومثل بـ " ما صنعت وأباك  
" و"لو تُركت الناقة وفصيلها لرضعها" ثم قال : ( إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تُركت  
الناقة مع فصيلها . فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ) (٢) ثم مثل بعدة أمثلة كان منها :  
جاء البرد والطيالسة ، أي مع الطيالسة (٣) .

و قال ابن فارس في الصحاحي : ( وهذا دليل يدل على ما وراءه ) (٤) أي أن في هذه المسائل  
التي ذكرها شاهد على فضل الإعراب في تمييز المعاني وأغراض المتكلمين ، وهي كافية لتدل  
على ما تركه من مسائل أخرى مشابهة ، ومغنية عنها .  
ونلاحظ على هذه المسائل :

- ١ . مقارنة الأمثلة لما ذكره سيبويه أو مطابقتها له أحياناً .
- ٢ . كان يعتمد على هذه الأمثلة فيذكر المثال بوجهين إعرابين أو أكثر، ويذكر الفرق  
المعنوي . بينها دون أن يخرج كل مثال . فلم يقل مثلاً أننا نصبنا الحطب مع واو المعية  
، أو رفعناه مع واو العطف ، ولم يُسمِ كم الخبرية ولا الاستفهامية ولا اسم الآلة أو  
المكان ، فهو لم يذكر المصطلحات النحوية في التفريق بين هذه الأمثلة بل اعتمد على

---

١ الكتاب ٢٩٧/١

٢ المصدر السابق

٣ الطيلسان : ضرب من الأكسية ، والجمع طيالس وطيالسه ، دخلت فيه الهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرب .

انظر اللسان ١٨٣/٨

٤ الصحاحي ص ٣١٠

تكرار المثال بإعرابين مختلفين أو أكثر مع ذكر المعنى لكل وجه دون تعليل . وأظن

السبب هنا اعتماده على فهم القارئ ، حيث كانت هذه المسائل النحوية ظاهرة .

٣ . لم يذكر الأوزان كذلك في التفريق بين اسم الآلة واسم المكان ، اعتماداً على فهم

القارئ كما ذكرنا .

وفي باب ( ذكر ما اختصت به العرب )<sup>١</sup> يذكر لنا عدة علوم يقول إنها مما اختصت به العرب

، وهم أول من ابتدعها .

ويبدأ هذه العلوم بالإعراب ، ويذكر فضله في التفريق بين المعاني ، وفضله في معرفة الخبر ،

ونلاحظ هنا أنه ذكر الخبر فقط ، وسكت عن الإنشاء .

ويدافع ابن فارس عن القول بأن الإعراب من العلوم الجليلة التي اختص بها العرب دون غيرهم

من الأمم ، ويورد لنا مزعمين حول هذا الأمر ، ويرد عليهما :

أما الأول فهو قوله : ( ذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار)<sup>٢</sup> أي بالخبر دون

الإنشاء . ويرد على هذا الزعم ، مستدلاً بجملتين إنشائيتين استفهاميتين .

والثاني : قوله : ( وزعم ناس يُتوقف عن قبول أخبارهم أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم

إعراب ومؤلفات نحو)<sup>٣</sup> . ويرد على هذا الزعم كذلك . ونلاحظ هنا أن أسلوب التقديم لهذا

---

<sup>١</sup> الصحاحي ص ٧٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> المصدر السابق



الرأي مختلف عن السابق فهو يشكك به منذ الوهلة الأولى فيقول : " زعم " بينما في المزمع السابق قال : " ذكر " ، ويقول هنا عن أصحاب هذا الرأي أنهم " ناس يتوقف عن قبول أخبارهم " وعن الأول قال : " بعض أصحابنا " .

ويرد ابن فارس هذا الرأي بشيء من الصرامة ، فيذكر اسمه أولاً ويقول : ( قال أحمد بن فارس : وهذا كلام لا يعرج على مثله )<sup>١</sup> . إذن هو يرى أن هذا الكلام لا يُمر على مثله ولا مروراً ، فما بالك بتصديقه ! ويرى أنهم هم من قلدوا المسلمين في ذلك ، فنقلوا من كتب علمائنا مع بعض التغيير ونسبوها لأصحاب أسماء مجهولة . ونلاحظ أنه نسب هذا العلم لأهل الإسلام ، ولم يقل : العرب .

هكذا رد على هذا الرأي، أما فيما يختص بالخبر والإنشاء ، فكان رده ليناً فقد قال : (وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً)<sup>٢</sup> . فلم يقل : ويكون الإعراب ، بل قال : وقد يكون الإعراب . و " قد " مع المضارع ليس فيها شدة في التأكيد ، ثم استدل على ذلك بجملتين إنشائيتين كما ذكرت سابقاً . وبعد ذلك ، يكمل لنا ابن فارس بذكر علوم أخرى اختصت بها العرب ، هي الشعر والعروض وحفظ الأنساب .

ونصل لباب فيه الكثير من التفصيل والدقة في نسبة الآراء لأصحابها وهو باب أقسام الكلام<sup>٣</sup>

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٧٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٨٩

التي هي الاسم والفعل والحرف ، ويجزنا أن هذا التقسيم هو مما أجمع عليه أهل العلم ، لأنه بعد ذلك سيذكر لنا اختلافهم في حد كل منها .

وقد عرّف العلماء الحدّ أو التعريف فقال الفاكهي : ( أعلم أن الحد والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد ، وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً )<sup>١</sup> .

ويبدأ ابن فارس بالاسم ، فيذكر حدّه عند عدد من أهل العلم ، ناسباً كل قول لصاحبه ، ذاكراً السند أثناء نقل أقوالهم في دقة لم نعدها في الأبواب الأخرى في الصاحبي، متمسكاً بحجة يرد بها على جميع هذه الآراء في تعريف الاسم .

ونراه يبدأ بنقل تعريف سيويه للاسم : " الاسم نحو رجل و فرس " ونلاحظ أنه نقل كلام سيويه وفيه كلمة " نحو " بينما لا نجدها في النسخة المطبوعة من الكتاب<sup>٢</sup> . ويرد على هذا التعريف بتقدير واحترام للمتقدم ، فيقول : ( وهذا عندنا تمثيل ، وما أراد سيويه به التحديد )<sup>٣</sup> فهو يقول إن سيويه لم يخطئ ، عندما قصر الاسم على نحو هذين الاسمين ، لأنه إنما أراد التمثيل فقط لا الحصر والتحديد، وكأن ابن فارس يرجع بالملامة على سوء فهم بعض العلماء لهذا النص ، فهم من جعلوه حداً وإنما أراد به صاحبه التمثيل .

---

<sup>١</sup> شرح الحدود النحوية ص ٤٢

<sup>٢</sup> في الكتاب ١٢/١ " فالاسم : رجل و فرس "

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٨٩

ولعل مما قوى هذا الرأي عند ابن فارس أن تعريف سيويه هذا عنده مُصدّر بقوله: " نحو ".  
ثم يقول بعد ذلك إن ناساً حكوا عن سيويه تعريفاً آخر وهو أن " الاسم هو المحدث عنه ".  
ونرى هنا أن ابن فارس عندما نقل كلام سيويه الثابت في كتابه ، نقله مباشرة فقال : " قال  
سيويه ". أما القول الآخر الذي لم نقرأه في الكتاب ، فقال عنه : " أن ناساً حكوا عنه ".  
ويرد ابن فارس على هذا التعريف الثاني ويقول إنه شبيه بالأول ، مستدلاً بالاسم " كيف "  
الذي لا يجوز أن يحدث عنه .

ثم ينقل لنا رأياً ثالثاً لم ينص عليه سيويه بنفسه وإنما فهمه المبرد من كلامه، ويذكر لنا ابن  
فارس السند فقد سمعه من ابن داوود الفقيه عن المبرد أن مذهب سيويه أن " الاسم ما صلح  
أن يكون فاعلاً " ، وينقل لنا ابن فارس أيضاً معارضة هذا الرأي بكيف وأين وغيرها فهي  
أسماء ولا تصلح أن تكون فاعلة .

وينقل لنا من كلام سيويه ما يدل على أن كيف وأين من الأسماء .  
. وقد كان الزجاجي يرى مثل ابن فارس أن سيويه كان يمثل للاسم ولا يعرفه بقوله " رجل  
وفرس " ، فقال الزجاجي : ( وأما سيويه فلم يحدّ الاسم حداً يفصله من غيره ، ولكن مثله  
فقال: " والاسم رجل وفرس " فقال أصحابه: ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل )<sup>١</sup> وقال

الأنباري في أسرار العربية : " ومنهم من قال : لا حد له ، ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثل فقال : " الاسم رجل و فرس " )<sup>١</sup> .

وبعد سيبويه ينقل لنا ابن فارس تعريف الاسم عند الكسائي حيث يقول " الاسم ما وصف " <sup>٢</sup> ويقول أن هذا مُعارض كذلك فكيف وأين اسمان ولا يُنعتان .

ثم ينتقل للفراء ، والاسم عنده ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام <sup>٣</sup> ويذكر ابن فارس معارضة هذا الرأي أيضاً بنفس الحجة السابقة .

وبعد الفراء ينقل ابن فارس تعريفين للأخفش :

الأول : " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ، ثم وجدته يثني ويجمع نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف ، فاعلم أنه اسم )<sup>٤</sup> .

والثاني : ( ما حسن فيه ينفعني ويضربي فهو اسم )<sup>٥</sup> ويجد الزجاجي عذراً للأخفش في هذا

التعريف الثاني فيقول : ( وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد

التحقيق . وفساد هذا الحدّ بيّن ، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى

---

<sup>١</sup> أسرار العربية ص ٣٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٩٠

<sup>٣</sup> الألف واللام عند سيبويه حرف لتعريف الأسماء بمنزلة قد وسوف وليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ، ونقل ذلك عن الخليل ، انظر الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٤/١٤٧ ونقله المبرد عن الخليل كذلك ، انظر المقتضب ١/٢٢١ ، ٣٦٣ فاصطلاح الألف واللام مذكور عند سيبويه والمبرد ، كما نقله لنا ابن فارس هنا عن الفراء .

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٩٠

<sup>٥</sup> المصدر السابق

وأنى وأيان ... ) ١ .

وبعد تعريفني الأخفش ينتقل بنا ابن فارس إلى تعريفين آخرين ينسبهما لهشام بن معاوية الضيرير<sup>٢</sup> ، لكنه يقول بعد ذلك أن كل ذلك معارض بكيف وأين وإذا ، وهي من الأسماء . وهنا يستطرد قليلاً فيتوقف عن استعراض حدود الاسم عند العلماء ، ليثبت أولاً أن " إذا " \_ التي احتج بها في معارضته لحدود الاسم السابقة . هي من الأسماء ، وتظهر الدقة في النقل مرة أخرى ، فيذكر سنداً يصل به إلى المازني الذي سأل الأخفش عن دليل كون " إذا " من الأسماء ، فلم يأت الأخفش بشيء . ثم يخبرنا ابن فارس أن الجرمي<sup>٣</sup> سئل كذلك فشعب ، أي : جار عن الطريق والقصد والحق<sup>٤</sup> ، بينما سئل الرياشي عن ذلك فجوّد وأحسن الإجابة ، وقال إن الدليل أنها اسم أنها تكون بمعنى الظرف . ويخبرنا ابن فارس أن الفراء قد أشار في معنى " إذا " لهذا المعنى . ولعل في هذا إشادة بالفراء .

ثم يعود من هذا الاستطراد إلى حدود الاسم ويقول: ( وعاد القول بنا إلى تحديد الاسم ) ٥ فبعد الضيرير الكوفي يأتي دور المبرد فينقل تعريفه للاسم ، وينص ابن فارس أن هذا التعريف هو من كتابه المقتضب ، ويعارضه أيضاً بنفس الحجة السابقة. قال ابن فارس : ( فقال المبرد في

<sup>١</sup> الإيضاح ص ٤٩

<sup>٢</sup> نحوي كوفي توفي عام تسع ومائتين ، انظر بغية الوعاة للسيوطي ص ٤٠٩ والفهرست ص ١١٠ ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩ ونزهة الألباء ص ١٦٤ وإنباه الرواة ٣/٣٦٤

<sup>٣</sup> هو صالح بن اسحاق ، نحوي بصري توفي سنة ٢٢٥ هـ ، انظر طبقات النحو بين واللغويين للزبيدي ص ٧٦ ونزهة الألباء لابن الأثير ص ١٤٣ ، والفهرست ص ٩٠ ، ومعجم الأدباء ٥/١٢ وإنباه الرواة ٨٠/٢

<sup>٤</sup> انظر اللسان ٧/١٤٣

<sup>٥</sup> الصحاح ص ٩١

كتاب المقتضب : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم <sup>١</sup> ، وقد اعتذر الزجاجي كذلك للمبرد في هذا التعريف كما فعل مع الأخفش ، وناقشه ودافع عنه بجوابين :

الأول : إنَّ غرض أبي العباس هاهنا ليس تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدئ ، فذكر أكثر ما يعمُّ الأسماء المتمكنة .....

أمَّا قول المبرد : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم ، فإن قيل إنَّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف وصه ومه ، فالردُّ على هذا هو الجواب الثاني الذي قال عنه الزجاج : ( والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ) <sup>٢</sup> ... وهو أن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله ، كما أجمع النحويون أن أصل الإعراب للأسماء وهي كلها مستحقة في الأصل للإعراب ثم نرى كثيراً منها غير معرب لِعِلَلٍ فيها ، ولا يخرجها ذلك عن الاسمية ، فكذلك هي في الأصل مستحقة للجر <sup>٣</sup> .

وبعد المبرد ، يذكر تعريف الزجاج ويروي أنه سئل عن حد الاسم ، ويذكر هذه الرواية بسندها ، حيث أجاب الزجاج أن الاسم صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا

---

<sup>١</sup> الصحاحي ص ٩١ ، ونصّ كلام المبرد في المقتضب ١/١٤١ : ( أما الأسماء فما كان واقفاً على معنى ، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم ) . لاحظ الشبه بين الجزء الأول من تعريفه وتعريف سيويه .

<sup>٢</sup> الإيضاح ص ٥١

<sup>٣</sup> انظر الإيضاح للزجاجي ص ٥١ - ٥٢

مكان . ثم يعارض ابن فارس هذا القول بالحرف مثل " هل " و " بل " فهو صوت مقطوع دال على معنى ولكنه حرف وليس اسم ، وقد حد ابن الحاجب في كافيته الاسم حداً قريباً من هذا فقال " الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " ١ . وكذلك فعل الفاكهي بعده فقال : " هو كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معين وضعاً " ٢ وقد احترز الفاكهي في تعريفه هذا من الحرف لأنه قال : " في نفسها " أي : بلا حاجة لانضمام كلمة أخرى إليها لاستقلالها بالمفهومية ٣ .

ثم يعود ابن فارس ليعارض رأياً ذكره سابقاً لهشام بن معاوية الضرير ليرد عليه ويعارضه دون أن يعيد نسبته إليه مرة أخرى ، فيقول : ( وقول من قال : " الاسم ما صلح أن ينادى " خطأ أيضاً ؛ لأن كيف اسم وأين وإذا ، ولا يصلح أن يقع عليها نداء " ٤ . ونلاحظ هنا حكماً مباشراً ، لا مجاملة فيه فقد حكم على رأي الضرير الكوفي بأنه " خطأ " دون أن يعيد ذكر اسم العالم ، بل قال : " وقول من قال " ٥ . فكأنما يريد أن يخبرنا أن انتقاده للرأي لا لصاحبه .

وفي الختام لهذا الباب بعد أن استعرض ابن فارس آراء المتقدمين في حد الاسم قال : ( هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد ذكرته ، ما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من

<sup>١</sup> شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢١/١

<sup>٢</sup> شرح الحدود النحوية ص ٧٣ - ٧٤

<sup>٣</sup> انظر شرح الحدود النحوية ص ٧٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٩٢

<sup>٥</sup> المصدر السابق

المعارضة ( ١ . ثم يعود للتواضع فيقول بعد ذلك مباشرة : " والله أعلم أي ذلك أصح " ٢ . ثم في النهاية يذكر ابن فارس حداً للاسم ، هو الوحيد الذي لم يعارضه في هذا الباب ، بل امتدحه وقال عنه أنه قريب ، دون أن ينسبه لقائله ، بل قال : " ودُّكر لي عن بعض أهل العربية " ٣ وهذا الحد هو أن : ( الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ولازماً له ) ٤ .

وقد قال الأنباري في أسرار العربية : ( وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً " ٥ .

ومما نخلص له من النظر في هذا الباب من الصاحبي :

- استعرض ابن فارس حدود الاسم عند عدد لا بأس به من العلماء ، ولم يذك هذا في عنوان الباب ، فلم يكن العنوان مثلاً : حدود الاسم ، بل : باب أقسام الكلام وكذلك فعل مع البابين التاليين المشاهجين ، فنراه مع الفعل يقول : باب الفعل ٦ ، ثم : باب الحرف ٧ ولم يقل : حد الفعل ، وحد الحرف .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩٢

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> أسرار العربية ص ٣٧

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٧</sup> الصاحبي ص ٩٥



ومع ذلك فقد ظهر قصده هذا في ختام باب أقسام الكلام فقد قال : ( هذه مقالات القوم في حد الاسم ) ١ ، واستخدم المصدر " تحديد " مرتين داخل الباب ، فقال مدافعاً عن سيبويه : " وما أراد سيبويه به التحديد " ٢ . وقال بعد أن استطرد في حديثه عن إثبات اسمية "إذا" : (وعاد بنا القول إلى تحديد الاسم) ٣ ، فغرضه إذن في هذا الباب تحديد الاسم ، وإن لم ينص على ذلك في عنوان الباب ، ويبدو أن مصطلح " الحد" كان معروفاً ومستخدماً عنده ، وقد يسمي التعريف : قولاً ، كقوله : ( وهذا شبيه بالقول الأول ) ٤ وبعد الانتهاء من رأي سيبويه قال : ( فهذا قول سيبويه ) ٥ ولم يذكر " التعريف " أو " المعرف " .

١ . عندما استعرض حدود العلماء ، بدأ بقول سيبويه وأعطى رأيه اهتماماً خاصاً ، فقد فصل فيه أكثر من غيره ، بدليل قوله : ( فهذا قول سيبويه والبحث عنه ) ٦ . إذن فقد عرض قوله ، ثم بحث عنه أي ناقشه ودافع عنه ، وذكر أكثر من قول مروى عنه .

٢ . نسب معظم الآراء لأصحابها ، مع ذكر السند في عدة مواضع ، وهذا بارز في هذا الباب .

٣ . اتبع التسلسل التاريخي في نقله لآراء العلماء فقد بدأ بالأقدم فالأقدم ١ .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٨٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٩١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٨٩

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٩٠

<sup>٦</sup> المصدر السابق

٤ . كان معتدلاً فقد نقل آراء أربعة علماء بصريين ، وهم سيبويه والأخفش الذي فتح

باب الخلاف على علماء البصرة والمبرد والزجاج ، وثلاثة من علماء الكوفة هم

الكسائي والفراء وهشام الضرير ، فهو إذن غير متحيز للكوفيين فقط .

٥ . كان منصفاً في معارضته فلم يعارض آراء مدرسة دون أخرى ، بل توجه نقده للرأي

بغض النظر عن المدرسة .

٦ . كانت معارضته موجهة للرأي وليس للعالم ، لذلك نراه لم يقل : وأخالف سيبويه مثلاً

أو أخالف الفراء ، بل كان يقول : وهذا القول معارض بكذا وكذا .

٧ . انظر للتواضع والأدب في نقده لآراء من سبقه من علماء النحو ، فقد استخدم اسم

المفعول " معارض " بدلاً من اسم الفاعل ، فليس ابن فارس بذاته معارضاً للقول ،

فقد لا يكون أهلاً لمقارعة المتقدمين ونقد آرائهم ، بل أقوال القدماء معارضة بما

ينقدها من حجج .

٨ . كان انتقاده للآراء دائماً مدعماً بالحجج والعلل وليس رداً ورفضاً مبهماً .

٩ . الرأي الأخير امتدحه واكتفى بقوله إنه قريب ، دون مزيد من التحليل .

١٠ . يبدو أن ابن فارس غير متفق مع أي من المذاهب التي ذكرها في بداية الباب في حد

الاسم ، لذلك قال : " هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد ذكرته ، وما

---

<sup>١</sup> الأرحح أن سيبويه توفي في عام ١٨٠هـ ثم الكسائي ١٨٩هـ ثم الفراء ٢٠٧هـ ثم هشام الضرير ٢٠٩هـ ثم الأخفش عام

٢١١هـ وقد قدمه ابن فارس قبل هشام الضرير ، ثم المبرد ٢٨٥هـ ثم الزجاج ٣١٠هـ انظر تراجمهم في طبقات النحويين

واللغويين ، والفهرست لابن النديم ، ومعجم الأدباء ، وإنباه الرواه .

أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة<sup>١</sup> . لذلك اختار لنفسه مذهباً خاصاً وجده أقرب إلى الصواب وهو قوله : " الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكره إياه و لازماً له ، وهذا قريب " <sup>٢</sup> ، وهذا يؤكد انتماءه للمدرسة الانتخائية التي تختار ما تراه أصوب ، ولا تتعصب لمدرسة دون أخرى.

وبعد الاسم نرى باباً سماه ابن فارس ( باب الفعل ) ٣ يعرض فيه بعض حدود الفعل عند النحاة ويرد على معظمها ٤ .

ونراه يبدأ بحد الفعل عند الكسائي هذه المرة ، فيقول : ( قال الكسائي : " الفعل ما دل على زمان " ) ٥ ، وبدايته بحد الاسم عند الكسائي لها سبب سنحدده لاحقاً .

وبعد الكسائي يذكر تعريف الفعل عند سيبويه فيقول : ( وقال سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " ) <sup>٦</sup> . ويظهر لنا من هذا التعريف أن سيبويه يقسم الفعل لماض ومضارع وأمر. ويعارض ابن فارس هذا التعريف مبتدئاً بالقول : ( فيقال لسيبويه ) ٧ ويحتج عليه بأنه ذكر هذا

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩٢

<sup>٢</sup> المصدر السابق ، وانظر مذهب ابن فارس اللغوي ل د. أمين فاخر ص ٨٢

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٤</sup> انظر حد الفعل في الإيضاح للزجاجي ص ٥٢ وأسرار العربية ص ٣٧ وشرح الحدود النحوية ص ٧٧ وشرح الكافية

للرضي ٢٥/١

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٩٣ ، وراجع الكتاب ١٢/١

<sup>٧</sup> الصاحبي ص ٩٣

التعريف في أول الكتاب ثم زعم بعد ذلك أن ليس وعسى ونعم وبئس أفعال<sup>١</sup>، وهي لم تؤخذ من مصادر . ويعرض ابن فارس الرد المحتمل على الحجة السابقة ويرد عليه فيقول : ( فإن قلت : إني حددت أكثر الفعل ، وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ما ليس له ، ولم ينقصه ما هو له )<sup>٢</sup> وهذا يذكرنا بتعريف " الحد " عند الفاكهي الذي ذكرناه سابقاً<sup>٣</sup> .

وبعد سيبويه يبدأ ابن فارس باستعراض تعريفات دون أن ينسبها لأصحابها بل يصدرها بقوله : " وقال قوم " فيقول:(وقال قوم : " الفعل ما امتنع من التشية والجمع" )<sup>٤</sup> ويرد على أصحاب هذه المقالة أنها تشمل الحرف كذلك فالحروف لا تشي ولا تجمع ولا تعد مع ذلك أفعالاً .

ثم ينقل تعريفاً هو الرابع في هذا الباب دون أن ينسبه لصاحبه كذلك فيقول : ( وقال قوم : " الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت " )<sup>٥</sup> ويرد على هذا التعريف بشيء من الصرامة فيقول: ( وهذا عندنا غلط )<sup>٦</sup> ثم يبين السبب فيقول : ( لأننا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه )<sup>٧</sup> .

---

<sup>١</sup> راجع الكتاب ٤٦/١ ، ١١/٣ ، ٢٦٦/٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٣</sup> انظر ص ١٤٧ من هذا البحث

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٥</sup> المصدر السابق

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٧</sup> المصدر السابق

والتعريف الخامس قوله: ( وقال قوم " الفعل ما حسن فيه أمس وغداً )<sup>١</sup> ورده على هذا الرأي  
مثير للاهتمام ، فوجه انتقاده له أنه لا يستقيم على مذهب البصريين كما يقول ٢ ، ولو كان  
بصرياً خالصاً لقال : على مذهبنا. فلاحظ الفرق .

ويبين ابن فارس السبب في عدم استقامة هذا التعريف على المذهب البصري فيقول باختصار  
:( لأنهم يقولون أنا قائم غداً كما يقولون أنا قائم أمس )<sup>٣</sup> فحسُن في قائم غداً و أمس ،  
وقائم اسم عند جمهور البصريين ، فيفسد التعريف إذن على مذهبهم ، أما الكوفيون والأخفش  
٤ ، فاسم الفاعل يسمى عندهم : الفعل الدائم ، فقد قسموا الأفعال كما قال السيرافي إلى  
ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم ونقوم ،  
والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ٥ ، فعلى مذهب الكوفيين " قائم "  
فعل دائم حسن فيه غداً وأمس .

وبعد استعراض ابن فارس لخمسة أقوال في حد الفعل ، يختار في الختام تعريف الكسائي فيقول  
: ( والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي )<sup>٦</sup> . ثم يعيد تعريف الكسائي الذي ذكره في

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩٤

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> شرح الحدود النحوية ص ٧٨

<sup>٥</sup> شرح الكتاب ١ ورقة ٤٩٣ ، انظر رد الزجاجي على الفعل الدائم في الإيضاح ص ٥٣ و ص ٨٦

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٩٤

بداية الباب ولكن بتفصيل أكثر في هذه المرة فيقول : (الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج ،

دلنا بهما على ماض ومستقبل " ١ . ومما نخلص له من النظر في هذا الباب :

١ . بدأ ابن فارس هذا الباب برأي الكسائي ، وكان في الباب السابق قد بدأ في حدّ

الاسم بقول سيبويه، ولعل السبب أنه هو التعريف الأفضل عنده وهو ما ذهب إليه

كما ذكر بنفسه في آخر الباب ، فالرأي الذي بدأ به الباب ، هو الرأي الذي اختاره

في آخره ، فالتقدم والتأخير للآراء إذن مقصود عنده وليس عبثاً. وابن فارس لا

يتحيز لسيبويه أو الكسائي ، بل يتحيز للرأي الذي يراه أصحّ من غيره سواء كان

هذا الرأي بصرياً أم كوفياً بدليل اختلاف القول المقدم في باب الفعل عن باب

الاسم .

٢ . فصّل ابن فارس في مناقشته لقول سيبويه في هذا الباب كما فعل في حدّ الاسم في

الباب السابق .

٣ . كان يرّد على كل قول بعد ذكره مباشرة ، عدا قول الكسائي الأول فقد سكت عنه

، لأنه اختاره وأعادته في نهاية الباب .

٤ . ظهر الأدب والتواضع في معارضته لمن هو أسبق منه خاصة في رده على تعريف

سيبويه ، فلم يقل : " فأقول لسيبويه " بل قال : " فيُقال لسيبويه " فهذه المعارضة

ليست شخصية من ابن فارس ، وكان رده على سيبويه بهذا الأسلوب هو الرد الألين ، بينما قال لغيره : " والرد على أصحاب هذه المقالة " و " هذا عندنا غلط " ١ .

٥ . في رده على التعريف الخامس ، دقة فهو يعلم أن هذا التعريف مستقيم على مذهب الكوفيين ، لذلك لم ينفه على الإطلاق، بل ذكر أنه لا يستقيم على مذهب البصريين وحدهم ، فقد حدد موضع الانتقاد ، مما يدل على إدراكه أن هذا موضع خلاف بين المدرستين .

٦ . ظهرت في هذا الباب إشارات توحى ببعض الميل نحو المذهب الكوفي وهي :

- ابتداءه برأي الكسائي واختياره له .
- قوله : " وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم " ولم يقل على مذهبننا .
- قوله لسيبويه ( وزعمت بعد أن ليس وعسى ونعم وبئس أفعال ) ٢ فيبدو من قوله "زعمت" أنه يميل للمذهب الكوفي الذي يرى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن ، بينما ذهب البصريون والكسائي إلى أنهما فعلاان ماضيان لا يتصرفان ٣ ، ولكن هذا الميل قد يكون معتدلاً ، وإلا لما احتج على سيبويه بنعم وبئس ، أنها أفعال ولم تدخل في تعريفه وقد انتقد التناقض عند سيبويه بين هذا التعريف في أول كتابه وبين ما ذكره بعد ذلك من أنها أفعال ، ولو كان ابن فارس مستقراً على كونها أفعال لقال لسيبويه مثلاً : إن

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ٩٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٩٣

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٩٧/١ ، وأسرار العربية ص ١٠٥

نعم وبئس أفعال ولم تؤخذ من مصادر كما قال عن كيف إنها اسم ولا يجوز أن يحدث عنه ، في انتقاده لتعريف " الاسم هو المحدث عنه " ١ ، فلم يقل : " وقد زعمت أن كيف اسم " حيث لا خلاف فيها ، ولكنه قال: (زعمت بعد أن ليس وعسى ونعم وبئس أفعال) ٢ .

ومما يؤكد إدراك ابن فارس للخلاف حول نعم وبئس ، مقارنة تقديمه لفعاليتها ، بتقديمه لكونها لم تؤخذ من مصادر ، فهو واثق من الثاني مستقر على رأي فيه بلا خلاف لذلك قال : ( ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر ) ٣ ولم يقل مثلاً : " وزعمت أنها لم تؤخذ من مصادر " .

٧ . لم يبالغ في امتداحه لرأي الكسائي ، بل كان معتدلاً .

٨ . نسب قول الكسائي له وكذلك سببويه أما التعريفات الثلاثة الأخرى فلم ينسبها لأصحابها .

٩ . اتضح مصطلح الحد هنا فقد قال : ( فإن قلت : إني حددت أكثر الفعل ) ٤ وقال : ( قيل لك : إن الحد عند النظر ما لم يزد المحدود ما ليس له .. ) ٥ .

وبعد باب الفعل في الصاحبي يأتي " باب الحرف " ١ .

---

١ الصاحبي ص ٨٩

٢ الصاحبي ص ٩٣

٣ المصدر السابق

٤ المصدر السابق

٥ المصدر السابق



وعند الفاكهي الحرف لغة : طرف الشيء كحرف الجبل ، وفي التنزيل : { ومن الناس من يعبد

الله على حرف } أي على طرف وجانب من الدين ٢ .

واصطلاحاً : كلمة دلت على معنى في غيرها فقط ٣ .

وقال الأنباري : فسمي حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام ٤ .

وقد بدأ ابن فارس الباب بحرف عند سيويوه فيقول: (قال سيويوه: وأما ما جاء لمعنى ،

وليس باسم ولا فعل ، فنحو ثم وسوف و واو القسم و لام الإضافة)°

ثم يثني ابن فارس بحرف عن الأخفش فيقول : ( وكان الأخفش يقول : ما لم يحسن له

الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ، ولم يجز أن يتصرف فهو حرف) ٦

وظاهر أن تعريف الأخفش هذا للحرف مقابل لتعريفه الأول للاسم الذي ذكره ابن فارس

خلال استعراضه لحدود الاسم في باب أقسام الكلام ٧ ، فالاسم يحسن له الفعل والصفة ،

والحرف لا . والاسم يثني ويجمع بعكس الحرف ، وكلاهما لا يتصرف .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٩٥ ، وانظر حد الحرف في الإيضاح ص ٥٤ ، وفي شرح الكافية للرضي ٢٢/١

<sup>٢</sup> كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب ص ٨

<sup>٣</sup> شرح الحدود النحوية ص ٨٢

<sup>٤</sup> أسرار العربية ص ٣٩

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٩٥ ، وانظر التعريف في الكتاب ١٢/١ ، وقال السيرافي ( وإن سأل سائل فقال : لم قال وحرف جاء

لمعنى ، وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له : إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل " شرح الكتاب

٧/١

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٩٥

<sup>٧</sup> انظر ص ١٤٩ من هذا البحث

ولم يتوسع ابن فارس بنقل أقوال العلماء في حد الحرف ، بل ختم الباب بقوله أن العلماء أكثروا الكلام في حده ، ثم قام باختيار أحد القولين السابقين، وهو رأي سيويه وقال : ( وأقرب ما فيه ما قاله سيويه ) ١ ثم أعاد تعريف سيويه مع التمثيل له .

ونلاحظ على هذا الباب أن :

١. ابن فارس بدأ بتعريف سيويه ، لأنه هو التعريف الذي اختاره كما ظهر هذا في آخر

الباب ، وهذا شبيه بما صنعه في باب الفعل عندما بدأ بقول الكسائي ثم اختاره ، مما

يؤكد ما ذكرته في حديثي عن باب الفعل أن التقديم والتأخير عنده مقصود .

٢. في بدايته برأي سيويه في بابي الاسم والحرف ، وبدايته برأي الكسائي في باب الفعل

ما يؤكد أنه يتبع مدرسة انتخابية فهو يتحيز للرأي الذي يختاره بغض النظر عن انتماء

صاحب الرأي لأي مدرسة نحوية .

٣. لم يعارض ابن فارس تعريف الأخفش ، ولم يحتج عليه بشيء .

٤. عندما اختار تعريف سيويه أعاده مرة أخرى في آخر الباب بمعناه لا بلفظه ثم شرحه

بالتمثيل ، كما فعل في باب الفعل عندما فصل في تعريف الكسائي في الختام .

٥. يبدو أن هذا هو نهج ابن فارس مع ما يختاره ، فهو يبدأ به ، ثم يحتج به كذلك مع

بعض الزيادة والتفصيل فيه .

٦ . لم يكثر في هذا الباب من نقل أقوال العلماء في حدّ الحرف كما فعل مع الاسم والفعل

، ولعل السبب هو أن الخلاف حول حدّه كان أقلّ من غيره وخاصة حد الاسم .

وفي باب " الألف المبتدأ بها " ١ يتحدث ابن فارس عن الهمزات ، ويسمّيها : ألفات ، كما

ذكرت سابقاً ، ويقسمها لخمسة أنواع ويشرح كل نوع على حده ، ويبدأ هذا التقسيم بقوله :

" يقولون " . ويبدو أنه أراد في هذا الباب أن يجمع أنواع الهمزة التي ظهرت أسماءها عند

العلماء السابقين ، ثم يفسر لنا المقصود بكل اسم . وقد ذكرها مجمّلة أولاً في بداية الباب فقال

: ( يقولون ، ألف أصل وألف وصل وألف قطع وألف استفهام ، وألف المخبر عن نفسه ) ٢

ثم فسر المقصود بكل نوع ، ولم يذكر تعريفاً لهذه الألفات بل اكتفى بالتمثيل لكل نوع ، وقد

بدأ بألف الأصل فمثل لها ب " أي يأتي " ، ثم ألف القطع ومثّل لها ب " أكرم " فهو إذن يمثل

لهمزة القطع بهمزة زائدة، ثم مثل لهمزة الاستفهام ب " أخرج زيد ؟ " ، ومثل لهمزة المخبر عن

نفسه ب " أنا أخرج " فهي إذن همزة المتكلم .

وبعد ذلك بدأ بهمزة الوصل ، ولعله أخرها لنهاية الباب ، لبعض الخلاف في تفاصيلها ، ففيها

من التفصيل ما ليس في غيرها ، وقال عنها أنها تدخل في الأسماء والأفعال والأدوات . ومثل

للتّي في الأسماء ب " اسم " و " ابن " وفي الأفعال ب " اضرب " .

---

<sup>١</sup> الصّاحبي ص ١٢٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق

ثم ذكر إن التي تدخل على الأداة مختلف فيها : وقدم لنا رأياً غير منسوب لأصحابه فقال :  
" قال قوم " ١ ، ثم يذكر لنا ألفين ، الأولى : هي الألف في قولك " أيم الله " و الثانية :  
الألف التي تدخل على لام التعريف . ولا يفوته هنا أن هذا القول لا يستقيم على مذهب  
الكوفيين فيحدد و يقول : ( وهذا في مذهب أهل البصرة ) ٢ ويؤيد ما ذكره من أن مذهب  
البصريين أن اللام هي التي للتعريف بأنه سمع ذلك من السيرافي كثيراً ، فقد كان يقول في ألف  
" الرجل " \_ كما يذكر ابن فارس \_ : ألف لام التعريف .

ويستوفي ابن فارس هذه المسألة ، فيذكر الرأي المقابل للكوفيين فالألف واللام عندهم كلاهما  
للتعريف وهما معاً حرف واحد بمنزلة " هل " و " بل " .

وسأبدأ بأل التعريف قبل أيمن كما قدمها سيبويه فقد قال في كتابه عن الألف : ( وتكون  
موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء ، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في  
قولك : القوم والرجل والناس ، وإنما هما حرف بمنزلة قولك قد وسوف ) ٣ . فيبدو أن سيبويه  
يرى أنهما حرف واحد بمنزلة قد وسوف ، والهَمْزة في أوله همزة وصل ، فنفهم أن رأيه موافق  
لرأي الكوفيين ، وقد ذكر سيبويه بعد ذلك أن الخليل يرى ذلك أيضاً فقد قال : ( وزعم  
الخليل أنها مفصولة كقد وسوف ) ٤ . وقال : ( وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/١٤٧

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/١٤٨

بهما حرف واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أريد ) ١ .

ونقل سيبويه عن الخليل إن همزتها جاءت مفتوحة للتفريق بينها وبين همزة الوصل التي في الأسماء والأفعال ٢ .

لكن الرضي فهم شيئاً آخر من كلام سيبويه ، فقد قال في شرح الكافية : ( قوله : " وما عُرِّف باللام " هذا مذهب سيبويه ، أعني أن حرف التعريف هو اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت ، مع أن أصل همزة الوصل الكسر ، لكثرة استعمال لام التعريف " ٣ ثم قال : ( وقال الخليل : " أل " بكما لها : آلة التعريف ، نحو هل ، وقد )<sup>٤</sup>

وقد قال المبرد في المقتضب : ( ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة قد تنفصل بنفسها ) ٥ وفي موضع آخر في المقتضب أيضاً قال : ( ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وإنما زيدت على اللام ؛ لأن اللام منفصلة مما بعدها ، فجُعِلت معها اسماً واحداً بمنزلة " قد " ) ٦ .

---

<sup>١</sup> الكتاب ٣/٣٢٤

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٤/١٤٨

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/١٨٩

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/١٩٠

<sup>٥</sup> المقتضب ١/٢٢١

<sup>٦</sup> المقتضب ٢/٩٢

والذي يظهر من هذا أن رأي المبرد موافق كذلك لرأي الكوفيين الذي ذكره ابن فارس ، بينما نجد الرضي يقول في شرح الكافية : ( وذكر المبرد في كتابه الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ) ١ .

أما " أيم الله " ، فقد ذكر سيبويه أن همزتها همزة وصل ، فقال : ( والدليل على أن ألف أيم ألف وصل قولهم : إيم الله ، ثم يقولون : ليم الله . وفتحوا ألف أيم في الابتداء فشبهوها بألف أحمر لأنها زائدة مثلها ) ٢ وكان هذا نقلاً عن الخليل . وقال في موضع آخر من الكتاب بعد أن تحدث عن ال التعريف : ( ومثلها من ألفات الوصل الألف في أيم وأيمن ، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل نحو ابن واسم وامرئ ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد ، شبهتها هنا بالتي في أل فيما ليس باسم ) ٣ . فسيبويه في النص السابق يعلل ذكره لأيم مع الحروف وليس مع الأسماء بأن همزة الوصل في " أيم " دخلت على اسم غير متمكن فشابهت الهمزة التي في الحرف .

ثم قال سيبويه : عن الياء التي في أيمن : ( فأرادوا أن تكون هذه الياء مسكنة فيما بنوا من الكلام كما فعلوا ذلك فيما ذكرنا من الأفعال ، وفي أسماء سببها لك إن شاء الله . فقصة

---

<sup>١</sup> شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٩١/٤ ، وانظر الأشباه والنظائر ٧٧/٣

<sup>٢</sup> الكتاب ٣٢٤/٣ . ٣٢٥

<sup>٣</sup> الكتاب ٤ / ١٤٨

أيم قصة الألف واللام ، فهذا قول الخليل ) ١ ثم نقل عن يونس كسر همزتها عند بعض العرب فقال : ( وقال يونس : قال بعضهم : إيم الله فكسر ، ثم قال ليُمُ الله فجعلها كألف ابن ) ٢ . فعلى مذهب سيبويه " أيم " اسم غير متمكن بينما ذكرها ابن فارس مع الأدوات وأشار لوجود خلاف حولها ، وقد ذكرها ابن فارس بلفظ " أيم الله " ولم يذكر " أيم الله " وقد قال الرضي : ( وأما أيم الله بفتح الهمزة وكسرهما مع ضم الميم ، فمقصوران من إيم الله ، بفتح الهمزة وكسرهما " ٣ .

وفي أيم لغات كثيرة تنيف على عشر لغات ٤ ، اختار ابن فارس أن يذكر منها واحدة وهي " أيم الله " . وقد نقل صاحب الإنصاف الخلاف بين البصريين و الكوفيين حولها ، فذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها جمع يمين ، أما البصريون فقالوا : هي اسم مفرد مشتق من اليُمن ٥ . وقال أيضاً وهو ينقل رأي الكوفيين : ( والأصل في همزة أيم أن تكون همزة قطع ، لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ) ٦ . وقد أجاب صاحب الإنصاف عن كلمات الكوفيين وقال إن الإجماع على جواز كسر همزتها دليل أنها ليست همزة قطع ، وفتحها تخفيف لكثرة استعمالها ، فالفتح أخف من الكسر ٧ .

---

١ الكتاب ٤ / ١٤٨

٢ الكتاب ٤ / ١٤٩

٣ شرح الكافية ٦ / ٥١

٤ انظر الإنصاف ١ / ٤٠٩

٥ انظر الإنصاف ١ / ٤٠٤

٦ الإنصاف ١ / ٤٠٧ ، وانظر شرح المفصل ص ١٢٩١

٧ انظر الإنصاف ١ / ٤٠٩

وقد نقل ابن هشام الخلاف في أيمن فقال : ( أيمن المختص بالقسم اسم لا حرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين ، ويردّه جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع ) ١ وقد أعاد ابن فارس الحديث عن ألفات الوصل في باب مستقل بها بشكل مفصل ، بعد أن أجمل الحديث عنها في باب ( الألف المبتدأ بها ) ، وذلك في باب سماه : ( شرح جملة تقدمت في ألفات الوصل ) ٢ وتحدث فيه عن همزة الوصل في الأسماء والأفعال والأدوات ، وقال : (وأما التي تقع في الأدوات فقليلة على اختلاف فيها ) ٣. فزاد عن الباب السابق أنها قليلة ، وذكر " أيم الله " و " الألف التي مع اللام " . وهنا فصلّ في " أيم " وقال عن التي مع اللام إنها : (قد تقدم ذكرها ) ٤ ، وشرح موضوع الاختلاف في " أيم " وقال إنها أشبه بالهمزة "أي همزة القطع " من ألفات الوصل إذا فُتحت ، وأما إذا كسرت صارت أشبه بألفات الوصل ، وقال عن همزة " أيم " إنها : ( مقطوعة صحيحة ) ٥ .

ومما نلاحظه على هذا الباب :

١. أورد ابن فارس رأي المدرستين فيما يتعلق بألف التعريف ولامه ، مما يؤيد انتماءه

للمدرسة الانتحائية .

---

<sup>١</sup> مغني اللبيب ١/١٢٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> المصدر السابق



٢. بدأ برأي البصريين واستشهد بما سمعه من السيرافي على مذهبه.

٣. كان يسمي الهمزات في الباب " ألفت " كما فعل سيبويه والمبرد في النصوص التي

نقلتها عنهما ، وكذلك الفراء في معاني القرآن ١ . أما مصطلح الهمزة فيبدو أن

المقصود به عند ابن فارس : " همزة القطع " بدليل قوله عن همزة أيم : ( وهي بالهمزة

أشبه منها بألفات الوصل )<sup>٢</sup>

٤. لم يعرف ابن فارس الألفات التي ذكرها في هذا الباب ، بل ميزها عن بعضها بالأمثلة .

٥. سمى ابن فارس " ألفت التعريف " في باب ( شرح جملة تقدمت في ألفت الوصل )<sup>٣</sup> :

الألف التي مع اللام ٤ . وسمى باباً قبل ذلك بقليل : ( ذكر دخول ألفت التعريف

ولامه في الأسماء ) ٥ . واختياره لتسمية هذا الباب بهذا الاسم دليل أنه يتبع المذهب

الكوفي في هذه المسألة والذي ذكره في الفصل التالي عندما قال : ( والكوفيون يقولون

: ألفت التعريف ولامه ) ٦ ولم يسم الباب ب : ألفت اللام التعريف ، كما كان يسمع من

السيرافي .

---

<sup>١</sup> انظر ١ / ٩٠٨ وغيرها

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٢٥

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ١٢٦

٦. مما يؤيد ميله للمذهب الكوفي في هذه المسألة كذلك، ما نقله عن أبي عبيد الذي قال

: " وقد انفردت العرب بالألف واللام اللتين للتعريف "<sup>١</sup>

وفي باب ( أقل العدد الجمع ) ٢ يتحدث ابن فارس عن حدّ الجمع ، ويعطينا ثلاث رتب للأعداد ، رتبة الواحد والاثنين والجماعة ، ويقول إنها متميزة في الحقيقة ، فإن رأينا خلاف ذلك فهو مجاز ، فيقول : ( فإن عبر عن واحد بلفظ جماعة وعن اثنين بلفظ جماعة فذلك كله مجاز والتحقيق ما ذكرناه ) ٣ ويرى أن الجمع مازاد عن اثنين، ولم يصرح بأن هذا حد الجمع عنده بل قال : ( فإذا قال القائل : عندي دراهم أو أفراس أو رجال ، فذلك كله عبارة عن أكثر من اثنين ) ٤ ، ويستدل على رأيه هذا بتفسير ابن عباس لقوله تعالى : { فإن كان له إخوة فلأمه السدس } ٥ . حيث رأى أن المقصود بالإخوة هنا أكثر من اثنين فالحجب في الآية للأم من الثلث إلى السدس لا يكون إلا بأكثر من اثنين ٦ . ثم أورد ابن فارس حديثاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم في ظاهرة مخالفة لرأيه في تعريف الجمع ، وهو

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٣٠٧

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> النساء ١١

<sup>٦</sup> في تفسير ابن كثير أن هذا القول عن البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس ولكنه علق عليه بقوله : ( وفي صحة هذا الأثر نظر، فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس ، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس ، لذهب إليه أصحابه الأخصاء به ، والمنقول عنهم خلافه.....و حكم الأخوين فيما ذكرناه كحكم الإخوة عند الجمهور ) ص ٤٤٨

قوله صلى الله عليه وسلم : ( الاثنان فما فوقهما جماعة) ١ ويرد بأن المقصود هنا في صلاة

الجماعة فالاثنان إن صليا معاً حازا أجر الجماعة ٢ .

ثم يستعرض ابن فارس رأياً قد يؤخذ دليلاً آخر ضد تعريفه ويرد عليه وهذا الرأي قوله: (

وقول القائل : إن أقل ذلك أن يجمع واحد إلى واحد ) ٣ أي أن الجمع هو الضم ، وضم

الشيء إلى الشيء يحصل بالاثنين ، ويرد عليه بأن مثل هذا مجاز ، وليس حقيقة . ويستدل

بدليل عقلي على الرأي السابق فيقول : ( ولو كان الأمر على ما قالوه لما كان للتثنية ولا

للاثنين معنى) ٤ وقد قال سيبويه : (وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أحسن وجوههما؟

فقال: لأن الاثنين جميع ) ٥ .

وقد أفرد سيبويه باباً لهذه المسألة فقال: ( هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ

بالجمع وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه . وذلك

قولك : ما أحسن رؤوسهما .... فرّقوا بين المثنى الذي هو شيء على حده وبين ذا ....

وقد قالت العرب في الشيئين اللذين كل واحد منهما اسم على حده وليس واحد منهما

---

<sup>١</sup> رواه ابن ماجه ٣١٢/١

<sup>٢</sup> رواية ابن عباس في السنن الكبرى ٦٩/٣ ( الاثنان جماعة والثلاثة جماعة وما كثر فهو جماعة ) وهذه الرواية تؤيد رأي

ابن فارس .

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٣٠٨

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> الكتاب ٤٨/٢

بعض شيء كما قالوا في ذا ، لأن التثنية جمع " ١ . فالظاهر من كلام سيبويه أنه يتساهل في إطلاق الجمع على المثني أكثر مما رأينا عند ابن فارس .

وقد حدّ الفاكهي الجمع بأنه ( الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف ) ٢ أي أن المقصود بقولك جاءني رجال : أي جاءني رجل ورجل ورجل ٣ .

ومن المباحث النحوية في كتابنا : " الإضمار " فقد أفرد ابن فارس أربعة أبواب في الصاحبي ، سمى الأول منها : باب الإضمار ٤ ، وعدّه من سنن العرب في كلامها ، وجعله ثلاثة أضرب : إضمار الأسماء والأفعال والحروف ، وأفرد هذا الباب لإضمار الأسماء ، وتحدّث عن إضمار ثلاثة أنواع من الأسماء: المنادى ،ومن الموصولة ،وهذا ، واستشهد لإضمار المنادى أكثر من الآخرين ، وبين الاسم المضمّر في معظم الشواهد التي ذكرها إلا ما كان معلوماً لمشاهدته للشاهد السابق . واستشهد بالقرآن الكريم وكلام العرب وأشعارها ونراه يقدّم كلام العرب قبل آيات القرآن في استشهاده فمما استشهد به على إضمار المنادى قوله تعالى : { ألا يسجدوا لله } ٥ وقال في إيضاحها : ( بمعنى ألا يا هؤلاء

---

<sup>١</sup> الكتاب ٦٢١/٣ . ٦٢٢

<sup>٢</sup> شرح الحدود النحوية ص ٨٩

<sup>٣</sup> انظر شرح الحدود النحوية ص ٨٩ ، وباب التثنية والجمع في أسرار العربية ص ٦٨

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٨٦

<sup>٥</sup> النمل ٢٥

اسجدوا . فلما لم يذكر " هؤلاء " بل أضمرهم اتصلت " يا " بقوله " اسجدوا " فصار كأنه فعل مستقبل ( ١ ونجد هذا الرأي في تفسير الآية عند الفراء في معاني القرآن ، كما أنه استشهد بقول العرب : " ألا يا ارحمانا " ، وابن فارس استشهد بقول العرب : " ألا يرحمنا " واستشهد الفراء بـ " ألا يا اسلمي " وكذلك فعل ابن فارس ٢ . وقد خرّج الفراء القراءات في الآية السابقة فقال : ( وقوله : { ألا يسجدوا لله } تُقرأ "ألا يسجدوا " ويكون "يسجدوا" في موضع نصب ، كذلك قرأها حمزة . وقرأها أبو عبد الرحمن السُّلمي والحسن وحميد الأعرج مخففة " ألا يسجدوا " على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر هؤلاء ، ويكتفي منها بقوله " يا " ) ٣ ثم يقول : ( حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني بعض المشيخة \_وهو الكسائي \_ عن عيسى الهمداني قال : وما كنت أسمع المشيخة يقرءونها إلا بالتخفيف على نية الأمر . وهي في قراءة عبدا لله " هلا تسجدون لله " بالتاء ، فهذه حجة لمن خفف ) ٤ وذكر الفراء أنها في قراءة أبي { ألا تسجدون لله الذي يعلم سركم وما تعلنون } وهو وجه الكلام لأنها سجدة ، فناسب الأمر بالسجود .

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣٨٦

<sup>٢</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢

<sup>٣</sup> معاني القرآن ٢٩٠/٢

<sup>٤</sup> المصدر السابق ، وانظر القراءات الشاذة لابن خالوية ص ١٠٩

أما من قرأ " ألاّ يسجدوا " فشدّد، فلا ينبغي لها أن تكون سجدة ؛ لأن المعنى : زين لهم  
الشیطان ألاّ يسجدوا ١ .

وبعد إضمار المنادى، استشهد ابن فارس لإضمار "من" الموصولة ، وقد أجاز الكوفيون  
حذف الموصول الاسمي ومنعه البصريون . قال المبرد في المقتضب : ( وفي كتاب الله عز  
وجل : { يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ } ٢ فالقول عندنا أن " من " مشتملة على  
الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد . وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن  
في الأرض . وليس المعنى عندي كما قالوا ) ٣ .

وفي الكتاب : ( وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأته في حال  
كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهم واحد مات . ومثل ذلك قوله تعالى جده : { وَإِنْ مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ } ٤ ) ٥ . ومثل هذا ما ذكره المبرد في المقتضب عن  
هذه الآية ٦ ، بينما قال الفراء : ( معناه من ليؤمننّ به قبل موته ) ٧ . وفي شرح الكافية :  
( وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين ، قالوا

١ انظر معاني القرآن ٢٩٠/٢

٢ الرحمن : ٢٩

٣ المقتضب ٢ / ١٣٥

٤ النساء : ١٥٩

٥ الكتاب ٢ / ٣٤٥

٦ المقتضب انظر ٢ / ١٣٥

٧ معاني القرآن ١ / ٢٩٤

في قوله تعالى : { وَمَا مِثَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ }<sup>١</sup> أي إلا من له مقام معلوم ... ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاءً أو عيناً ... وليس الموصول بألزق منهما<sup>٢</sup> . وهذه الآية التي ذكر الرضي معناها عند الكوفيين ، هي الآية ذاتها التي استشهد بها ابن فارس في هذا الباب<sup>٣</sup> ، وفي معني اللبيب أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذف الموصول الاسمي ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط في بعض كتبه أن يكون معطوفاً على موصول آخر<sup>٤</sup> . فظاهر ميل ابن فارس للمذهب الكوفي في هذا الباب .

وفي الباب التالي وهو باب إضمار الحروف<sup>٥</sup> اعتمد ابن فارس على نفس أسلوبه في الباب السابق فهو يعتمد على الاستشهاد وبيان المضمرة في كل شاهد وقد أكثر في هذا الباب من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، والحروف التي استشهد لإضمارها هي : أن ، وقد ، ولام القسم ، وعدد من حروف الجر هي : إلى ومن واللام وعلى وعن وفي .  
واستشهد لإضمار أن الناصبة بشرط من بيتٍ لطفه ، وهو قوله :

---

<sup>١</sup> الصافات : ١٦٤

<sup>٢</sup> شرح الكافية للرضي ٣/٣١٤ . ٣١٥

<sup>٣</sup> الصحاحي ص ٣٨٧

<sup>٤</sup> انظر معني اللبيب ٢/٢٨٠

<sup>٥</sup> الصحاحي ص ٣٨٨

\*ألا أيُّ هذا الزاجري أشهدَ الوغى\* ١ .

دون أن ينسبه لطرفة بل قال : " فيقول قائلهم " ، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على رواية الرفع ل " أحضر " لحذف الناصب وهو أن ، وقال إنه قليل ٢ . وفي مغني اللبيب أن " أحضر " بالرفع أشهر ٣ .

والمسألة مما اختلفت عليه المدرستان البصرية والكوفية . وعلى رواية الرفع للبيت ، يكون المضارع مرفوعاً لأنه لم يسبق بناصب ولا جازم ، ومثل ذلك الآية التي استشهد بها ابن فارس في هذا الباب على إضمار " أن " ورفع الفعل ، وهي قوله تعالى : { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ } قال ابن فارس : ( أي أن يريكم البرق )<sup>٤</sup> ، وقال ابن هشام : ( وإذا رُفِعَ الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر ، ومع ذلك لا ينقاس ، ومنه ..... { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ } )<sup>٥</sup>

أما رواية النصب في البيت السابق فعلى أنه مضارع منصوب بأن المصدرية المحذوفة ، وقد قال الكوفيون أن " أن " الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ٦

<sup>١</sup> وروايته في الصحاحي ص ١٧٨ " أحضر " ، وكذا في سيبويه ٩٩/٣ ، وعجز البيت :

\* وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي \* وهو من معلقة طرفة بن العبد في شرح القصائد العشر ص ٢٩ . وانظر أمالي

ابن الشجري ٨٣/١ ، والخزانة ٥٧/١ ، والإنصاف ٥٦٠/٢

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٩٩/٣

<sup>٣</sup> مغني اللبيب انظر ٢٩٧/٢

<sup>٤</sup> الصحاحي ص ٣٨٩

<sup>٥</sup> مغني اللبيب ٢٩٧/٢

<sup>٦</sup> انظر الإنصاف ٥٥٩/٢



واستشهدوا ببيت طرفه هذا ، على رواية النصب لـ " أحضر " . وذهب البصريون إلى أن " أن " الناصبة لا تعمل محذوفة من غير بدل ١ . وقد قدّر ابن فارس أنّ المحذوف "أن" في البيت الشعري المروي بالنصب والرفع ، وكذلك قدره في الآية ، والفعل في الآية مرفوع ، ولم يذكر إعراب الفعل ، فتقديره لـ"أن" في البيت الشعري لا يدل على النصب ، لأنه قدرها في الآية أيضاً ، فلم يحدد ابن فارس ميله لأحد المذهبين دون الآخر .

والثاني من الحروف التي تحدث عن إضمارها : " قد " واستشهد لإضمارها بخمسة شواهد فرقتها في هذا الباب ، ففي بداياته ثلاثة شواهد متتالية وهي : والله لكان كذا ، وقول النابغة :

\* لكلفتني ذنب ، امرئ ٢ ..... وقوله تعالى : { الْمَٓٔ غَلِبَتِ الرُّومُ } ٣ .

ثم ذكر شاهدين منفصلين عن المجموعة الأولى وهما قوله تعالى : { أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ

صُدُورُهُمْ } ٤ ، وقول قائلهم : " حلفت بالله لنامو " .

ومعظم هذه الشواهد وقعت فيها قد في جواب القسم الماضي المثبت وهذه مسألة اتفق

عليها البصريون والكوفيون ، قال ابن هشام : " وقال الجميع : حق الماضي المثبت

١ الإنصاف ٥٥٩/٢

٢ ديوان النابغة ص ٥٤ ، واختلف في رواية هذا الصدر ، وعجزه : \* كذي العرّ يُكوى غيره وهو راتع \*

٣ الروم : ٢٠١

٤ النساء : ٩٠

المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد " ١ . أما قوله تعالى : { أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ  
صُدُورُهُمْ } أفلم تقع فيها قد المضمرة في جواب قسم ، بل قبل الماضي الواقع حالاً ، وفي  
هذه المسألة خلاف ، قال ابن هشام : ( زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد  
معه من " قد " ظاهرة ... أو مضمرة ... وخالفهم الكوفيون ، واشتروا ذلك في الماضي  
الواقع خبراً لكان " ٣ . وقد قال الفراء في شرحه للآية السابقة : ( والعرب تقول : أتاني  
ذهب عقله ، يريدون قد ذهب عقله ... فإن رأيت فَعَلَ بعد كان ، ففيها قد مضمرة ، إلا  
أن يكون مع كان جحد ، فلا تضر فيها قد مع جحد " ٤ . فتقدير ابن فارس لـ " قد "   
مضمرة في الآية دليل أنه اتبع المذهب البصري في هذه المسألة لأن الكوفيين والأخفش  
أجازوا أن يقع الماضي حالاً ، بلا اشتراط تقدير قد ، وذهب البصريون إلا أن الماضي لا  
يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه " قد " أو كان وصفاً لمحذوف فإنه  
يجوز أن يقع حالاً . هذا ما ذكره أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٥ ، وإن كنا نجد في  
نص كلام الفراء السابق في معاني القرآن أنه قدر المعنى بوجود " قد " ، فيبدو أنه قد خالف  
الكوفيين في هذه المسألة، لذلك قال الرضي في شرح الكافية : ( والأخفش والكوفيون غير

---

<sup>١</sup> مغني اللبيب ٢/٢٩٣

<sup>٢</sup> النساء : ٩٠

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ٢/٢٩٣

<sup>٤</sup> معاني القرآن ١/٢٨٢

<sup>٥</sup> انظر الإنصاف ١/٢٥٢

الفراء ، لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالاً بنحو ... وقوله تعالى :

{ أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } وغيرهم أوجبوه ( ١ ) .

ويشرح الرضي العلة في اشتراط " قد " قبل الماضي ، فيقول : (ولفظه "قد" تقرب الماضي

من حال التكلم فقط ، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية) ٢ .

فنقول إن ابن فارس ، أيّد المذهب البصري في هذه المسألة ، وهو ما ذهب إليه الفراء كذلك من الكوفيين .

أما عن إضمار حروف الجر ، فقد استشهد لإضمار إلى ومن واللام وعلى وعن وفي ،

واستشهد لذلك بآيات كريمة ، منها قوله تعالى : { وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ } ٣ ، قال ابن فارس

: ( أي من قومه ) ٤ ، وقد قال الفراء عن هذه الآية : ( وجاء التفسير اختار منهم سبعين

رجلاً ، وإنما استُجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت "من" لأنه مأخوذ من قولك : هؤلاء خير

القوم ، وخير من القوم ، فلما جازت الإضافة مكان ( من ) ولم يتغير المعنى استجاروا أن يقولوا

: اخترتكم رجلاً ، واخترت منكم رجلاً ) ٥ ، ومن الآيات التي استشهد بها ابن فارس كذلك

---

<sup>١</sup> شرح الكافية ٨٨/٢

<sup>٢</sup> شرح الكافية ٨٦/٢

<sup>٣</sup> الأعراف: ١٥٥

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٨٩

<sup>٥</sup> معاني القرآن للفراء ٣٩٥/١

قوله تعالى : { سُنِعِيذُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى }<sup>١</sup> قال ابن كثير : ( أي إلى حالتها التي تعرف قبل كذلك )<sup>٢</sup> .

ومن الملاحظات على هذا الباب :

١ . لم يناقش ابن فارس عمل هذه الحروف حال إضمارها ، وعملها مضمرة هو من

القضايا المختلف فيها<sup>٣</sup> .

٢ . يذكر ابن فارس شواهد عديدة ، لكنه لا يشرح الشاهد ، بل يفسر المضمرة فقط ، فلم

يقول مثلاً : هنا حذفت قد في جواب القسم ، وكذلك لم يقل في الباب السابق هنا

أضمر المنادى لكنه حدّد المضمرة في شواهد إضمار ( من وهذا ) فقط .

٣ . لم يرتب شواهد إضمار كل حرف متتالية بل فرقها ، فنراه مثلاً يستشهد في أول الباب

لإضمار أن ثم يستشهد لإضمار قد ثم إضمار حروف الجر ثم يعود لإضمار أن في

آخر الباب .

والباب الثالث في الإضمار هو إضمار الأفعال<sup>٤</sup> ، وسلك في هذا الباب مسلكه في الأبواب

السابقة ، حيث يكثر فيه من الاستشهاد خاصة بآيات كتاب الله ، ثم يقدر المضمرة في كل

شاهد فيقول : ومعناه كذا وكذا .

<sup>١</sup> طه : ٢١

<sup>٢</sup> تفسير ابن كثير ص ١٢٠٩

<sup>٣</sup> انظر عمل حروف الجر مضمرة في الإنصاف ١ / ٣٩٣ ، وعمل ( أن ) مضمرة ٢ / ٥٥٩

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٣٩٠

وبدأ بإضمار القول ، وبيّن ذلك فقال : ( ومن ذلك قيل ويقال )<sup>١</sup> ، واستشهد له بقوله تعالى  
: { فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ }<sup>٢</sup> ، وفسر المضمّر فقال : ( معناه فيقال لهم ، لأن  
"أمّا" لا بُدّ لها في الخبر من فاء ، فلما أضمر القول أضمر الفاء )<sup>٣</sup> ، وهذا مطابق لما قاله الفراء  
في معاني القرآن عن هذه الآية الكريمة ، حيث قال : ( يُقال "أمّا" لا بد لها من الفاء جواباً ،  
فأين هي ؟ فيقال : إنها كانت مع قول مضمّر ، فلما سقط القول سقطت الفاء معه ، والمعنى  
- والله أعلم - فأما الذين اسودت وجوههم فيقال : أكفرتم ، فسقطت الفاء مع "   
فيقال " )<sup>٤</sup> .

وقد ذكر ابن هشام إن حذف فعل القول كثير فقال : ( وأكثر من ذلك كله حذف القول  
(<sup>٥</sup> ، وقال الفراء كذلك : ( والقول قد يضمّر ، ومنه في كتاب الله شيء كثير )<sup>٦</sup> ولذلك نرى  
ابن فارس استشهد لإضمار فعل القول بأكثر من شاهد ، وقد ذكر ابن فارس في هذا الباب  
شواهد متفرقة لإضمار الفعل دون تصنيف لها ، وترك بعض مواضع إضمار الفعل كما في  
التحذير والإغراء .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٣٩٠

<sup>٢</sup> آل عمران ١٠٦

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٣٩٠

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩

<sup>٥</sup> معني اللبيب ٢ / ٢٨٩

<sup>٦</sup> معاني القرآن ١ / ٢٢٩

وقد فصل سيويه في كتابه الحديث عن إضمار الفعل وجعله ثلاثة أضرب، فقال : ( فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ : فعلٌ مظهرٌ لا يحسن إضماره ، وفعل مضمّر مستعمل إظهاره ، وفعل مضمّر متزوّك إظهاره )<sup>١</sup> .

وفي باب تال نجد ابن فارس يتحدث عن الجملة الاعتراضية في باب سمّاه باب الاعتراض<sup>٢</sup> ، وجعل الاعتراض من سنن العرب في كلامها ، وبيّنه بأنه : ( أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام آخر ، ولا يكون هذا المُعترض إلا مفيداً )<sup>٣</sup> .

ومثّل له واستشهد له من أشعار العرب وآيات القرآن ، ووضّح المراد في كل شاهد بأن يذكر الجملة بلا اعتراض ، ثم يحدد ما اعترض فيها ، ثم ذكر في آخر الباب أن هذا كثير في كتاب الله وأشعار العرب ، ونلاحظ أنه لم يتعرض هنا لإعراب الجملة الاعتراضية .

وفي باب آخر يذكر ابن فارس بعض الملحقات بجمع المذكر السالم وذلك في باب : ( ما يجري من غير ابن آدم مجرى ابن آدم في الإخبار عنه )<sup>٤</sup> ، وعدّ ابن فارس ذلك من سنن العرب في كلامها ولم يُخصّص الباب بما يُجمع من غير العاقل جمعاً مذكراً سالماً بل شمل كل إجراء لما لا يعقل مجرى بني آدم ، فذكر في هذا الباب أيضاً شواهد على استعمال واو الجماعة في الفعل المسند لغير العاقل ، وكذلك الإشارة لغير العاقل " بهؤلاء " ، والأصل أن غير العاقل ، يُجمع جمعاً

---

<sup>١</sup> الكتاب ١ / ٢٩٦

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٤١٤

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٤١٩

مؤثناً سالمًا ، وقد أشار سيوييه ، لذلك في كتابه في أبواب التصغير <sup>١</sup> ، وقال المبرد : ( لأن كل جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التأنيث ) <sup>٢</sup> . ومن الملحقات بجمع المذكر السالم التي ذكرها ابن فارس في هذا الباب " أرضون " ، وقد ذكر سيوييه أنه سأل لخليل عن أرضون ، يقول : ( قلتُ ، فلم جُمعت بالواو والنون ، قال شُبَّهت بالسنين ونحوها من بنات الحرفين ، لأنها مؤنثة كما أن سنة مؤنثة ، ولأن الجمع بالتاء أقلّ ، والجمع بالواو والنون أعمّ ) <sup>٣</sup> ، فأرضون شُبَّهت بالسنين ، وسُنُونُ تجمع بالواو والنون ، فكأن الواو والنون عوض عن الحذف <sup>٤</sup> وقد بين المبرد العلة في فتح الراء في أرضون فقال : ( كما قلت في جمع أرض : أرضون ، فحرّكت ، لتدل على أنها تُجمع بالألف والتاء ، فلزمها الحركة ) <sup>٥</sup> ، وذكر ابن فارس كذلك " إرون " جمع إرة ، وفي اللسان : ( والإرة موضع النار ، وأصله إزي ، والهاء عوض من الياء ، والجمع إرون ..... وقد تجمع الإرة إرات ) <sup>٦</sup> ، ومن الملحقات التي ذكرها ابن فارس كذلك " بُرين " ، جمع " بُرة " وهو الخلخال ويطلق كذلك على الحلقة في أنف البعير كما في اللسان <sup>٧</sup> ، ويبدو أن الجمع جاء في إحدى نسخ الصاحبي بالواو " برون " وفي أخرى بالياء " برين " <sup>٨</sup> ،

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٣ / ٤٩١ - ٤٩٣

<sup>٢</sup> المقتضب ٢ / ١٥٨ ، وانظر ٢٧٨/٢

<sup>٣</sup> الكتاب ٣ / ٥٩٩ ، وانظر كيفية تصغيرها ٣ / ٤٩٥

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٣ / ٥٩٨

<sup>٥</sup> المقتضب ٤ / ٢٤

<sup>٦</sup> اللسان ١ / ١٢٨

<sup>٧</sup> انظر اللسان ١ / ٣٩٥

<sup>٨</sup> انظر حاشية المحقق علي الصاحبي ص ٢٤٠

وقد ذكرها سيبويه بالواو فقال : ( وقالوا : بُرة وبرات وبرون وُبرى )<sup>١</sup> ، وفي اللسان : ( البرة : الخلخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براتٌ وُبرى ، وُبرين ، وُبرين ..... وحكى أبو علي الفارسي في الإيضاح : بُرة وُبرى ، ..... قال الجوهري : قال أبو علي : أصل البرة : بروة لأنها جمعت على بُرى مثل قرية وقرى ، قال ابن بري ، رحمه الله : لم يحك بُرة في بُرة غير سيبويه ، وجمعها بُرى ، ..... ولم يقل أبو علي أن أصل بُرة بروة لأن أول بُره مضموم وأول بروة مفتوح وإنما ستدل على أن لام بُرة واو بقولهم بروة لغة في بُرة )<sup>٢</sup>

ومن الآيات الكريمة التي استشهد بها ابن فارس على جمع ما لا يعقل جمعاً مذكراً سالماً قوله تعالى : { إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ }<sup>٣</sup> وقد وافق فيها ابن فارس الفراء .

حيث قال في معاني القرآن في تفسيره لهذه الآية ( فإن هذه النون والواو إنما تكونان في جمع دُكران الجن والإنس وما أشبههم ، فيقال : الناس ساجدون ، و الملائكة والجن ساجدون ، فإذا عدّوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث . فيقال : الكِباش قد دُبَّجن ودُبَّجت ومذبَّجات ، ولا يجوز مذبَّجون . وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنهم وُصفوا بأفاعيل الآدميين )<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> الكتاب ٣ / ٥٩٩

<sup>٢</sup> اللسان ١ / ٣٩٥

<sup>٣</sup> يوسف ٤

<sup>٤</sup> معاني القرآن للقراء ٢ / ٣٤-٣٥



ثم استشهد الفراء بآيتين من كتاب الله مماثلتين للآية السابقة من سورة يوسف إحداهما قوله تعالى : { يَتَأْتِيهَا التَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ } <sup>١</sup> ، وقد استشهد ابن فارس بهذه الآية أيضاً في هذا الباب كما فعل الفراء ، وزاد ابن فارس عليها آيات كريمة أخرى <sup>٢</sup> ، وفي هذه الآية جاءت واو الجماعة فاعلاً للفعل المسند لغير العاقل ، فهي مختلفة قليلاً عن آية سورة يوسف السابقة التي جُمع فيها غير العاقل جمعاً مذكراً سالماً ، واستشهد الفراء بها هنا يعني أنه لم يكن ينظر لمسألة الجمع السالم فقط ، بل عمّم المسألة لتشمل كل ما يجري مجرى ابن آدم ، وهذا ما تبعه فيه ابن فارس في هذا الباب كما هو ظاهر من عنوانه في الصحاحي ، وقد وافق المبرد كذلك الفراء في شرحه لآية سورة يوسف ، فقد قال إن الاسم على فاعل يجمع بالواو والنون ، إن كان لآدميين ، وإن كان لغيرهم لم تلحقه الواو والنون <sup>٣</sup> ، ثم قال : ( فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل في غير الآدميين : { إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ } <sup>٤</sup> ، فالجواب عن ذلك : أنه لما أخرج عنها بالسجود ، وليس من أفعالها وإنما هو من أفعال الآدميين - أجزاها مجراهم ) <sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> النمل: ١٨

<sup>٢</sup> انظر كذلك فصل في إجراء ما لا يعقل ولا يفهم من الحيوان مجرى بني آدم في فقه اللغة وسرّ العربية ص ٣٧٢

<sup>٣</sup> انظر المقتضب ٢ / ٢٢٣

<sup>٤</sup> يوسف: ٤

<sup>٥</sup> المقتضب ٢ / ٢٢٣

وفي باب ( من ألفاظ الجمع والواحد والاثنين )<sup>١</sup> يتحدث ابن فارس عن ثلاثة أنواع من الألفاظ ، الأول منها : الجمع الذي لا واحد له من لفظه :فقام بتعداد بعض هذه الألفاظ ، ولم يذكرها على سبيل الحصر، فقد قال : ( من الجمع الذي لا واحد له من لفظه العالم والأنام و .... )<sup>٢</sup> ، ولعل ( من ) في النص السابق للتبويض .

وبعد أن عدّد ابن فارس الكثير من أسماء الجمع كالرھط والنفر والجنّد ، بدأ بالنوع الثاني فقال : ( وربما كان للواحد لفظ ولا يجيء الجمع بذلك اللفظ ، نحو قولنا : امرؤ وامرآن وقوم وامرأة وامرأتان ونسوة )<sup>٣</sup> ، فقد أفردھا عن القسم الأول وهو الجمع الذي لا واحد له من لفظه، وجعلها قسماً خاصاً وهو المفرد الذي لا جمع له من لفظه ، فامرؤ وامرآن جمعهما من معنهما وهو قوم ، وامرأة وامرأتان جمعهما من معنهما وهو نسوة، وقوم ونسوة ، ذكرهما العلماء كما سنرى مع أسماء الجمع ، فهذا النوع مرتبط بالأول ونتيجة طبيعية له أحياناً وليس دائماً ، فعلىنا أن نلاحظ هنا أن المفردات المعنوية لاسم الجمع – أي مفردات النوع الأول – ليست كلها من النوع الثاني ، فمثلاً اسم الجمع "إبل" مفرده المعنوي هو جمل أو ناقة وهما ليسا من النوع الثاني بمعنى أنهما ليسا من الواحد الذي لا جمع له من لفظه ، بل لهما جمع من لفظهما وهو جمال ونوق ، لذلك أفرد ابن فارس النوع الثاني وعدّه قسماً مستقلاً ، ولو كانت كل المفردات المعنوية

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٢٧

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> المصدر السابق

لاسم الجمع ، لا جمع لها من لفظها كأمري وقوم ، لكان النوع الثاني لصيقاً بالأول ولا معنى لإفراده ، فانظر دقة ابن فارس في فصله بينهما .

وقد أفرد سيبويه باباً لتصغير اسم الجمع ، جمع فيه معه غيره وسمى الباب بقوله : ( هذا باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع ، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد ، لأنه بمنزلة إلا أنه يُعني به الجميع )<sup>١</sup> ، ويتضح في هذا العنوان ، أن اسم الجمع عند سيبويه في التصغير بمنزلة الاسم الذي يقع على الواحد ، ومن أسماء الجمع التي ذكرها في هذا الباب قوم ، ونفر ، ورهط ونسوة والرّجلة والصُّحبة<sup>٢</sup> ، وأفرد الفراء كذلك باباً لتصغيرها فقال ( هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها ، اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد ، لأنها وضعت أسماء ، كل اسم منها لجماعة .... وتلك الأسماء : نفر ، وقوم ، ورهط وبشّر )<sup>٣</sup> ثم ذكر منها : نسوة وغنم وإبل<sup>٤</sup> ، فقد عرّفها المبرّد في عنوان الباب أنها أسماء لا واحد لها من لفظها ، وعدّها كالواحد في التحقير كما فعل سيبويه .

والنوع الثالث في الصاحبي : الاثنين اللذين لا واحد لهما من لفظهما ومما ذكر منه : كلا وكلتا واثنان ، ولبيك وسعديك وحنانيك، وقال ( وقد قيل : إن واحد حنانيك " حنان " )<sup>٥</sup> . ويتضح

---

<sup>١</sup> الكتاب ٣ / ٤٩٤

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٣ / ٤٩٤

<sup>٣</sup> المقتضب ٢ / ٢٩١

<sup>٤</sup> انظر المقتضب ٢ / ٢٩١

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٤٢٨

معنى حنانيك في الكتاب حيث قال سيبويه في باب : ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على  
إضمار الفعل المتروك إظهاره : ( وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحنناً بعد تحنن ، كأنه  
يسترحمه ليرحمه ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه ..... وزعم الخليل رحمه الله أن  
معنى التثنية أنه أراد تحنناً بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن  
وليكن موصولاً بآخر من رحمتك ، ومثل ذلك : لبيك وسعديك )<sup>١</sup> .

ومما ذكره ابن فارس أيضاً من الاثنين الذين لا واحد لهما من لفظهما ، المذروان<sup>٢</sup> وعقله  
بشنايين ، وفي اللسان : ( وأما الثناء ممدود ، فعقل البعير ونحو ذلك من حبل مثنى وكل واحد  
من تثنئيه فهو ثناء لو أُفرد ، قال ابن بري : إنما لم يفرد له واحد لأنه حبل واحد تشدّ بأحد  
طرفيه اليد ، وبالطرف الآخر الأخرى ، فهما كالواحد. وعقلت البعير بشنايين ، غير مهموز ،  
لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعاً بجبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى  
لا يفرد واحده فيقال ثناء ، فتركت الياء على الأصل كما قالوا في مذروين ، لأن أصل الهمزة  
في ثناء لو أُفرد ياءً لأنه من ثنيت ، ولو أُفرد واحد لقليل ثناء ان )<sup>٣</sup> .

وقال سيبويه ( وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بشنايين وهنايين ، لم لم يهمزوا ؟ فقال :

تركوا ذلك حيث لم يُفرد الواحد ثم بينوا عليه )<sup>٤</sup> .

---

<sup>١</sup> الكتاب ١/٣٤٨-٣٤٩

<sup>٢</sup> المذروان : طرف الأليتين ، انظر اللسان ٢ / ١٤١

<sup>٣</sup> اللسان ٢/١٤٠

<sup>٤</sup> الكتاب ٣/٣٩٢

ويوافقهم المبرد فيقول : ( ألا ترى أنهم قالوا : "مذروان" ، لأنه لا يفرد له واحد ، ولو كان مما يفرد له واحد لم يكن إلا مذرِيانَ )<sup>١</sup> .

فالزيادة إذن في آخر ثنايين ومذروان ، لصيقة بالكلمة ولا تفصل عنها ، لأن الكلمة ملازمة للثنائية ولا تفرد ، قال سيبويه : ( سألت الخليل عن الثنايين فقال : هو بمنزلة النهاية لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الهاء ، ومن ثم قالوا : مذروان ، فجاءوا به على الأصل لأن الزيادة فيه لا تفارقه )<sup>٢</sup> .

وقال ابن جني شارحاً العلة الصرفية : ( لو كانت ياء التثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة ، فيقال عقلته بثناءين ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة ) ، فالياء هنا لا تُعدّ متطرفة ، لأن علامة التثنية صارت كالجزم من الكلمة<sup>٣</sup> ، واتفق البصريون والكوفيون على ترك الهمز في الثنايين وعلى ألا يفردوا الواحد<sup>٤</sup> .

وقريب جداً ما ذكره ابن فارس في هذا الباب مما عدّده الثعالبي في سرّ العربية في فصل في الجمع الذي لا واحد له من لفظه<sup>٥</sup> ، وفصل في الاثنيين اللذين لا واحد لهما من لفظهما<sup>٦</sup> .

---

<sup>١</sup> المقتضب ٢ / ١٦١ وانظر ٤٠/٣

<sup>٢</sup> اللسان ٢ / ١٤٠

<sup>٣</sup> انظر حاشية المقتضب ٢ / ١٦١

<sup>٤</sup> انظر اللسان ٢ / ١٤١

<sup>٥</sup> سر العربية ٤٢٠

<sup>٦</sup> سر العربية ٤٢١

وفي باب الكف<sup>١</sup> ، تحدث الصاحبي عن الحذف لدليل ، فعرف الكف بأنه : ( أن يُكفَّ  
عن ذكر الخبر اكتفاءً بما يدل عليه الكلام )<sup>٢</sup> ، ومما مثّل له من هذا الحذف ، حذف جواب  
" لو " ، وخبر " لعل " ، وحذف المضاف ، واستشهد على ذلك بأشعار العرب .  
والحذف اكتفاءً بدلالة المذكور على المعنى كثير في كلام العرب وفي الكتاب : ( وما حذف في  
الكلام لكثرة استعمالهم كثير )<sup>٣</sup> .

وقال سيبويه في الكتاب عن حذف جواب الشرط : ( وسالت الخليل عن قوله جل ذكره :  
{ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا }<sup>٤</sup> أين جوابها ؟ وعن قوله جلّ وعلا : { وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ  
ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ }<sup>٥</sup> ، { وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ }<sup>٦</sup> ، فقال : إن العرب قد  
تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام )<sup>٧</sup> ،  
وقال عن حذف المضاف : ( وتقول إذا نظرت في الكتاب : هذا عمرو ، وإنما المعنى : هذا اسم  
عمرو وهذا ذكر عمرو ، ونحو هذا ، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام )<sup>٨</sup> .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٣١

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الكتاب ٢/ ١٣٠

<sup>٤</sup> الزمر : ٧٣

<sup>٥</sup> البقرة : ١٦٥

<sup>٦</sup> الأنعام : ٢٧

<sup>٧</sup> الكتاب ٣/ ١٠٣

<sup>٨</sup> الكتاب ٣/ ٢٦٩

وقد استخدم سيبويه مصطلح ( الكفّ ) بمعنى الحذف كما فعل بعده ابن فارس ، ومن ذلك قول سيبويه في الكتاب في باب : من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه<sup>١</sup> : ( وإن شئت حذف التنوين كما حذف في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرّ الذي يلي المصدر ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسم قد كففت عنه التنوين ) .<sup>٢</sup>

وقد قال الفراء عن قوله تعالى : { وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا }<sup>٣</sup> : ( وجوابه متروك ، والله أعلم . وقوله : { وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ }<sup>٤</sup> ، وتتركّ الجواب في القرآن كثير ، لأن معاني الجنة والنار مكرر معروف ) .<sup>٥</sup>

وفي سر العربية ، استشهد الثعالبي ببيت شعري استشهد به ابن فارس في هذا الباب وهو قول امرئ القيس :

وجدكّ لو شيءٌ أتانا رسوله  
سواك ولكن لم نجد لك مدفعاً<sup>٦</sup>

واستشهد به الثعالبي في فصل سماه : ( فصل في إلغاء خبر لو ، اكتفاءً بما يدل عليه الكلام ، وثقة بفهم المخاطب ، ذلك من سنن العرب<sup>١</sup> ) ، وقدّر الثعالبي المعنى كما قدره ابن فارس

<sup>١</sup> الكتاب ١ / ١٨٩

<sup>٢</sup> الكتاب ١ / ١٩٠

<sup>٣</sup> البقرة : ١٦٥

<sup>٤</sup> الرعد : ٣١

<sup>٥</sup> معاني القرآن الكريم ١ / ٩٧

<sup>٦</sup> لم ينسبه ابن فارس ولا الثعالبي والبيت في ديوان امرئ القيس ص ١٠٧ وخزانة الأدب ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والجدّ : أبو الأب وأبو الأم معروف ، والجدّ الحظوة والحظ والرزق ، وفي الدعاء .... لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ أي من كان له حظ في الدنيا لم ينفعه ذلك في الآخرة ، انظر اللسان ٢ / ١٩٨ ، وانظر الحاشية المحقق السيد أحمد صقر على الصاحبي ص ٤٣١ .

فقال في شرح السبب : ( والمعنى لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه )<sup>٢</sup> ، وعلّة جواز الحذف ظاهرة في عنوان فصل الثعالبي في سر العربية .

إذن يبدو أن مسألة الكفّ هذه اكتفاءً بما يدل عليه الكلام ، لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين .

وفي باب ( الثاني من الكناية )<sup>٣</sup> يتحدث ابن فارس عن الضمائر ويشير لعدد من القضايا والأحكام المتعلقة بها .

وبدأ الباب بتقسيم الاسم لظاهر ومكّنّى ، ثم يذكر المصطلح البصري المقابل ، وينسبه لبعض النحويين دون تحديد ، فيقول : ( وبعض النحويين يسميه مضمراً )<sup>٤</sup> ، ويمثل لكل قسم . ثم ذكر أنواع الضمائر فقال إنها متصلة ومنفصلة ومستترة "أي مستترة" ، ومثل لكل نوع أيضاً . ومن مسائل الضمائر التي ذكرها واستشهد لها ابن فارس في هذا الباب :

١ . أن يكّنّى عن شيء لم يجز له ذكر .

٢ . أن يكّنّى عن الشيئين والثلاثة بكناية الواحد .

٣ . أن تكون الكناية متصلة باسم وهي لغيره .

٤ . أن يُكّنّى عن الجماعة كناية الواحد .

---

<sup>١</sup> سر العربية ٣٨٠

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٤٤٠

<sup>٤</sup> المصدر السابق



وقد استشهد ابن فارس على هذه المسألة بقوله تعالى: { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ }<sup>١</sup> ، وقد أشار الفراء لهذه المسألة في شرحه للآية ، فقال : ( وقوله يأتيكم به كناية عن ذهاب السمع والبصر والختم على الأفتدة ، وإذا كنيت عن الأفاعيل وإن كثرت وحدت الكناية ، كقولك للرجل: إقبالك وإدبارك يؤذيني . وقد يقال إن الهاء التي في "به" كناية عن الهدى )<sup>٢</sup> .

وقد ذكر الثعالبي في سر العربية فصلاً تناول فيه إحدى المسائل التي ذكرها ابن فارس في هذا الباب وسمّاه : ( فصل في الكناية عما لم يجر ذكره من قبل )<sup>٣</sup> ، وابن فارس قال في باب الثاني من الكناية : ( وربما كنى عن الشيء لم يجر له ذكر ) فلاحظ الشبه بين العبارتين . وقد استشهد الثعالبي بآيات قرآنية ، غير ما ذكره ابن فارس لكنه استشهد ببيت شعري لحاتم ، استشهد به ابن فارس كذلك في هذا الباب في الصاحي<sup>٤</sup> ، وفيما عدا ذلك البيت ، اختلفت شواهدنا في هذه المسألة . وقد زاد الثعالبي على ابن فارس أن ذكر العلة في هذه المسألة فقال : ( العرب تقدم عليها توسعاً واقتداراً واختصاراً ، ثقة بفهم المخاطب )<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> الأنعام : ٤٦

<sup>٢</sup> معاني القرآن ١ / ٣٣٥

<sup>٣</sup> سر العربية ٣٦٨

<sup>٤</sup> انظر الصاحي ص ٤٤٠ ، وسرّ العربية ص ٣٦٩

<sup>٥</sup> سر العربية ص ٣٦٨

وكذلك ذكر الثعالبي في سر العربية مسألة استشهد لها ابن فارس هنا ، حيث قال ابن فارس :  
( ويكنى عن الشيئين والثلاثة بكناية الواحد ، فيقولون هو أنتن الناس وأخبثه )<sup>١</sup> ووضع الثعالبي  
فضلاً سماه : ( في الجمع بين شيئين اثنين ، ثم ذكر أحدهما في الكناية دون الآخر ، والمراد به  
كلاهما معاً )<sup>٢</sup> .

واختلفت الشواهد عند العالمين . ومما تجدر الإشارة إليه أن الثعالبي كان في هذه المواضع  
يستخدم المصطلح الكوفي "الكناية" كما كانت معظم تعبيرات ابن فارس كذلك .  
وقد ذكرنا هذا سابقاً في هذا البحث واستخدم ابن فارس مصطلح "الإضمار" مرتين في  
هذا الباب<sup>٣</sup> .

وإذا نظرنا في كتاب سيبويه نجد عدداً المعارف خمسة ، والخامس منها سماه : الإضمار<sup>٤</sup> .  
ثم مثل له فقال : ( وأما الإضمار فنحو : هو ، وإياه ، وأنت ، وأنا ، ونحن ، ... ) وبين العلة  
في تعريف الضمائر فقال : ( وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمراً اسماً بعدما تعلم أن  
مَنْ يُحَدِّثُ قد عرف من تعني وما تعني ، وأنتك تريد شيئاً يعلمه )<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٤١

<sup>٢</sup> سر العربية ص ٣٧٢

<sup>٣</sup> انظر ص ٤٥ من هذا البحث وما بعدها.

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٢ / ٥

<sup>٥</sup> الكتاب ٢ / ٦ ، وانظر المقتضب ٤ / ٢٧٩

<sup>٦</sup> يراجع ، وانظر ٢ / ٣٥٠ وما بعدها ، والمقتضب ٤ / ٢٨٠ ، وأسرار العربية ص ٣٠٢

وفي آخر باب في الصاحبي : باب الشعر<sup>١</sup> يتحدث ابن فارس عن الضرورة الشعرية ، ويحدد موقفه منها بوضوح فيقول : ( فأما لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز )<sup>٢</sup> ، ثم أخذ يستشهد بأبيات شعرية وحكم عليها بقوله : ( وكله غلط وخطأ ما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَّون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبتة العربية وأصولها فمردود )<sup>٣</sup> .

وذكر أن على الشاعر أن لم يطرّد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه مما لا خطأ فيه بالبسط أو الاختصار أو إبدال كلمة بأخرى .

ثم أخذ يستشهد على مثل هذا البسط والاختصار من أشعار العرب ، وأشار أنه قد ذكر شواهد أخرى على ما ذكرت الرواة أن الشعراء غلطوا فيه في كتابه ( خُضارة ) وقال عنه : ( وهو كتاب نعت الشعر )<sup>٤</sup> ، ونجد ابن فارس يتحرز قبل أن يحكم على أبيات الشعراء بالخطأ فهو يقول ( مما ذكرت الرواة أن الشعراء غلطوا فيه )<sup>٥</sup> ، فهو ينسب ذلك للرواة ، ويجيل

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٦٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٤٦٨

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٤٦٩

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٤٧١ ، وذكر المحقق السيد أحمد صقر إن السيوطي نقلها في المزهر

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٤٧١

الأمر عليهم في صحة الرواية ، ثم بتغليب الشعراء . وموقف ابن فارس هذا من الضرورة معارض

لما ذكره سيبويه الذي قال : ( اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام )<sup>١</sup> .

ومذهب ابن فارس هذا في تخطئه الشعراء ، وعدم البحث عن تأويلات نحوية وتخریجات

لخطئهم ، أبان عنه في تأليف مستقل سمّاه " ذم الخطأ في الشعر " وهي رسالة صغيرة يقول في

آخرها : ( وهذا كثير وليس الغرض إثباته لكثرتة وشهرته ، ولكن الغرض الإبانة عن أن الشعراء

يخطئون كما يخطئ الناس ، ويغلطون كما يغلطون ، وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك

والاحتجاج له ، جنس من التكلف )<sup>٢</sup> .

ومن أصحاب هذا المذهب أيضاً أبو بكر بن السراج<sup>٣</sup> ، والقاضي علي عبد العزيز الجرجاني<sup>٤</sup> .

ونلاحظ في هذا الباب أن ابن فارس خالف البصريين ووافق الكوفيين عندما قال : (والشعراء

أمرء الكلام ، يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون .. )<sup>٥</sup> فهو هنا يجيز

قصر الممدود في ضرورة الشعر ، ويمنع مدّ المقصور ، وهذه مسألة خلافية ذكرها أبو البركات

الأنباري في الإنصاف فقال : ( ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر وإليه

---

<sup>١</sup> الكتاب ١ / ٢٦

<sup>٢</sup> ذم الخطأ في الشعر ، انظر ص ١٧ وما بعدها ، وانظر فصول في فقه اللغة لـ د . رمضان عبد التواب ص ١٦٣ وما بعدها .

<sup>٣</sup> انظر فصول في فقه اللغة ص ١٨٨ وما بعدها ، والاشتقاق لأبي بكر ابن السراج ص ٣٩ ، وابن السراج هو محمد بن السري ، من تلاميذ المبرد ، توفي عام ٣١٦ هـ ، انظر ترجمته في طبقات النحويين للزبيدي ص ١٢٢ ، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ١٤٥ .

<sup>٤</sup> انظر فصول في فقه اللغة ص ١٨٨ وما بعدها ، والوساطة بين المتني وخصومه للقاضي الجرجاني ص ٤ وما بعدها ، والقاضي الجرجاني هو علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني ، قاضي الرأي في أيام الصاحب بن

عباد ، مات بالري سنة ٣٩٢ هـ انظر معجم الأدباء ٤ / ١٤ ، ووفيات الأعيان ٢٠ / ١٧

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٤٦٨

ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أن يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مدّ المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره) <sup>١</sup> ، وخلاصة هذه الشروط عدم معارضة القياس فما لم يوجب القياس قصره فمده جائز وما لم يوجب القياس مدّه فقصره جائز <sup>٢</sup> . فالخلاف بين البصريين والكوفيين في مدّ المقصور فقط في ضرورة الشعر ، فالكوفيون والأخفش يجيزونه ، والبصريون يمنعونه ، وأمّا الفراء الكوفي فقد سوّى بين مدّ المقصور وقصر الممدود عند توفر الشروط . وابن فارس وافق البصريين في منع مدّ المقصور ، وفي كتابه ( ذم الخطأ في الشعر ) منع الأمرين إذ قال : ( والشعراء يخطئون كما يخطئ الناس ويغلطون كما يغلطون ، وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف ، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضع الخفض ، والمدّ موضع القصر ، كما جاز عندهم القصر في الممدود فإن قالوا لا يجوز مدّ المقصور لأنه زيادة في البناء قيل لا يجوز قصر الممدود لأنه نقص في البناء ولا فرق ) <sup>٣</sup> . فقد وافق البصريين حين منع مدّ المقصور لكنه خالف البصريين والكوفيين حين منع قصر الممدود قياساً على امتناع مدّ المقصور ، وكأنه جعل رأي البصريين أصلاً يقاس عليه ، وقد

---

١ الإنصاف ٢ / ٧٤٥

٢ انظر الإنصاف ٢ / ٧٤٦

٣ ذم الخطأ في الشعر لابن فارس ص ٣٢ ، وانظر ابن فارس اللغوي ل د أمين فاخر ص ٨٠

وافق الفراء في عدم تفريقه بين الاثنيين ولم يضع لذلك شروطاً كما فعل الفراء<sup>١</sup> ، لكن الفراء أجاز الاثنيين بتوفر الشروط ، وابن فارس رفضهما .

ومن آخر الإشارات النحوية في كتابنا : ( باب الفصل بين الفعل والنعته )<sup>٢</sup> والمقصود هنا بالنعته : المشتق ، وبالأخص : اسم الفاعل ، ويذكر لنا أن المشتق مأخوذ من الفعل ، ثم أراد ابن فارس أن يبين لنا في هذا الباب الفرق الدلالي بينها ، ومتى يستخدم هذا ، ومتى يستخدم الآخر ، وكان الفرق عنده أن اسم الفاعل أو "النعته" يدل على لزوم الصفة بالفاعل أي : الاستمرار ، بينما يدل الفعل على الحدث المرتبط بزمن معين ثم ينتهي بلا دلالة على لزوم هذا الحدث ودوامه ، ويستشهد على ذلك بثلاثة مواضع في كتاب الله .

وفي هذا الباب ، نجد مسألة خلافية ، أظهر ابن فارس انتمائه للمذهب الكوفي فيها من أول جملة في الباب ، وهنا أقصد : الخلاف في أصل الاشتقاق ، فقد قال ابن فارس : ( النعته يؤخذ عن الفعل )<sup>٣</sup> ، ثم مثل لهذا النعته باسم الفاعل "قائم" واستشهد له بقوله تعالى : { مَعْلُومَةٌ }<sup>٤</sup> وقوله تعالى { مَهْجُورًا }<sup>٥</sup> ، وهي أسماء مفاعيل ، لذا نقول أنه سمى المشتق نعته ، وذكر مذهبه فيه وهو أنه مشتق عن الفعل وقد ذكر صاحب الإنصاف الخلاف بين

<sup>١</sup> انظر ابن فارس اللغوي ل د . أمين فاخر ص ٨٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٤٦٣

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٤٦٣

<sup>٤</sup> الإسراء : ٢٩

<sup>٥</sup> الفرقان : ٣٠

البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق ، آفعل هو أم المصدر ؟ فقال : ( ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه ، نحو " ضرب ضرباً ، وقام قياماً " وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه )<sup>١</sup> .

ثم أشار ابن فارس للمذهبين الكوفي والبصري في تسمية اسم الفاعل ، وبدأ بالكوفي فقال : (وهذا الذي يسميه بعض النحويين " الدائم " وبعض يسميه " اسم الفاعل " )<sup>٢</sup> . ولم يستعمل هذا المصطلح الكوفي ولا البصري بل اختار لنفسه : النعت ، وذكرهما على السواء وكأنه يشير لعدم تمييزه لأحدهما ، واعتماده على اختياراته : فالدائم هو المصطلح الكوفي ، ويسميه البصريون : اسم الفاعل . قال السيوطي في الأشباه والنظائر: ( حدثني بعض أصحابنا ، قال : أخبرنا أبو الحسن بن كيسان<sup>٣</sup> ، قال: قال لي أبو العباس<sup>٤</sup> : كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته : بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم ، فقال : أو ليس هو عندكم اسماً وتعييونا بتسميته فعلاً دائماً ؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء وإذا وقع

---

١ الإنصاف ١ / ٢٣٥

٢ الصاحبي ص ٤٦٣

٣ هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، مزج بين النحو البصري والكوفي ، يعدّ من أوائل البغداديين ، توفي عام ٢٩٩ هـ ، انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ١٧٠ والسيرافي ص ١٠٨ ، ومراتب النحويين ص ١٤٠ ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧ وإنباه الرواة ٥٧/٣ وانظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٤٨

٤ المقصود أحمد بن يحيى ثعلب ، من أئمة النحو الكوفي ، توفي عام ٢٩١ هـ انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ١٥٥ وتاريخ بغداد ٥ / ٢٠٤ ومعجم الأدباء ٥ / ١٠٢ وإنباه الرواة ١ / ٣٨ وانظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٢٤

موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ، قال : وكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم ؟ فأجبتة : يرفعها جميعاً<sup>١</sup> .

كانت هذه أبرز المسائل النحوية في الصاحبي ، وربما تركت بعضها ، اكتفاء بالأظهر فليس غرضي في هذا البحث شرح جميع المسائل النحوية في الصاحبي على وجه الاستقصاء لها ، فالنظر في المسائل نظرة جزئية ليس المراد ، بل المقصود تكوين كل عام من هذه الجزئيات .

## الفصل الرابع

### حروف المعاني والأدوات



وهو مبحث بارز في الصاحبي ، فقد وضع ابن فارس باباً سماه ( باب الحروف )<sup>١</sup> ، تناول فيه الحروف الثمانية والعشرين مرتبة ، وذكر ما يتعلق بكل حرف في موضعه ، وقال في مقدمه الباب إن هذا الباب يصلح في أبواب العربية -أي في كتب النحو كما يبدو<sup>٢</sup> - لكنه رأى الفقهاء يذكرون بعض الحروف في كتب الأصول، ففعل كما فعلوا<sup>٣</sup> وقد قال أنه ذكر الحروف على اختصار . ونلاحظ هنا أنه سمى الباب : باب الحروف ، ولم يسمه مثلاً : باب الأدوات .

والأداة من المصطلحات التي عبّر بها الفراء في مقابل ( حروف المعاني ) عند البصريين . ومن ذلك قول الفراء في شرحه لمعنى ( أن ) في سورة البقرة في قوله تعالى : { بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ }<sup>٤</sup> ، قال : ( موضع أن جزاء .... ولو أراد الاستقبال ومحض الجزاء لكسّر ( إن ) وجرّم بها ، كقول الله جل ثناؤه : { فَلَعَلَّكَ بَنِعٌ نَفْسَكَ عَلَىٰ ءَاثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا }<sup>٥</sup> فقرأها القراء بالكسر ، ولو قرئت بفتح " أن " على معنى إذ لم يؤمنوا ، ولأن لم يؤمنوا ، ومن أن لم يؤمنوا لكان صواباً وتأويل " أن " في موضع نصب ، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة " إذ " فهي في موضع نصب )<sup>٦</sup> ، وقد عبّر النحاة بـ " الأداة " وهم يقصدون بها الآلة التي تعمل سواء

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٣

<sup>٢</sup> سمى ابن فارس النحو: علم العربية ، في مواضع في الصاحبي ، انظر ص ٥٥

<sup>٣</sup> انظر المقتضب ١ / ١٩٤ وما بعدها ، وسر العربية ص ٣٨٩ وما بعدها

<sup>٤</sup> سورة البقرة : ٩٠

<sup>٥</sup> سورة الكهف : ٦

<sup>٦</sup> معاني القرآن ١ / ٥٨ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ص ١١٧

أكانت حرفاً أم اسماً أم فعلاً ، لذلك قال المبرد : ( أعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها

كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك )<sup>١</sup>.

وقد عبّر ابن مالك في الألفية بالأدوات عن الأسماء والحروف ، فقد جاء في الألفية :

واجزم بيان ومن وما ومهما

أيّ متى أيّان أين إذما

وحيثما ، أنّي ، وحرفٌ إذما

كإن ، وباقي الأدوات أسماً<sup>٢</sup>

وقد سماها الأشموني أدواتٍ أيضاً ، قال : ( فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين )<sup>٣</sup> ويقول

طاش كبرى زاده : ( المراد بالأدوات : الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والحروف )<sup>٤</sup>.

ويقول د . عبدالله الحثران في كتابه مصطلحات النحو الكوفي : ( إن كلمة الأداة في اللغة تعني

الآلة ، وقد نُقلت إلى المصطلح الكوفي للتعبير عن " حروف المعاني " غالباً ، وذلك لأن

مصطلح " الحرف " في أصول وصفه النحوي كان للدلالة على " الكلمة " سواء أكانت اسماً

أم فعلاً أم حرفاً ، ولذلك يرد في كتاب سيبويه غالباً تقييد الحرف بقوله : وحرفٌ جاء لمعنى

ليس باسم ولا فعل .

ولعل الكوفيين قد اتجهوا إلى تكريس مصطلح " الأداة " ، لأنه أبعد - في تصورهم - عن

الالتباس بالحرف الدال على كل من الاسم والفعل ، ويدل على ذلك قول خلف الأحمر في

<sup>١</sup> المقتضب ٤ / ٨٠ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ، ص ١١٧

<sup>٢</sup> شرح ابن عقيل ٢ / ٣٣٥

<sup>٣</sup> حاشية الصبان على الأشموني ٩/٤ وانظر مصطلحات النحو الكوفي ص ١١٨

<sup>٤</sup> مفتاح السعادة ٢ / ٤١٧ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ص ١١٨

مقدمته : ( والكلمة اسم وفعل وحرف وهو الأداة )<sup>١</sup> . وهذا يعني أن الأداة قسيم الفعل والاسم ، أي أن المصطلح يقابل " حرف المعنى " عند البصريين ، بيد أن النحاة المتأخرين كما رأينا من نصوصهم قد توسعوا في إطلاق مصطلح " الأداة " الذي أصبح يطلق على جميع الكلمات التي لها عمل ، سواء أكانت من الأسماء أم من الأفعال أم من الحروف )<sup>٢</sup> .

وسرى ابن فارس بعد قليل يستخدم مصطلح " الأدوات " في أحد المواضع في كتابنا هذا كقسيم للأسماء والأفعال ، كما فعل الكوفيون<sup>٣</sup> .

لكننا بالمقابل سنجد ابن فارس يذكر - فيما يذكر من الأدوات - في باب حروف المعنى<sup>٤</sup> أسماءً وأفعالاً وحروفاً ، وسنشير لذلك لاحقاً بإذن الله .

و نراه يقول " حروف المعاني " ، ويمثل لها بـ " لا " و " من " في باب آخر<sup>٥</sup> ، ووضع باباً كبيراً في كتابه سماه : ( باب الكلام في حروف المعنى )<sup>٦</sup> ، فقد بادل ابن فارس إذن بين المصطلحين الكوفي والبصري .

وقد وضع الزجاجي حداً لحروف المعاني ، و ذكر أن الحروف على ثلاثة أضرب : حروف المعجم ، وحروف أبعاض الكلم ، نحو العين من جعفر ، وحروف المعاني ، قال في الإيضاح :

<sup>١</sup> مقدمة في النحو ص ٣٥

<sup>٢</sup> مصطلحات النحو الكوفي ص ١١٩ - ١٢٠

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ١٦٦ وما بعدها

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ٣٤٠

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ١٦٦

(فأما حروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة ، ولا مقترنة ، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنها أصل تركيبها.

وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه.

وأما حدّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون ، فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره ، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك . وشرحه أن "من" تدخل في الكلام للتبعيض ، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية ، كانت غايةً غيرها . وكذلك سائر وجوهها .....

وقال بعض النحويين : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل . وقال آخرون : الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها نحو : لن يقوم زيد ، ..... لا بد أن يكون بعده اسمان ، أو اسم وفعل أو اسم وظرف . وهذا وصفٌ للحرف صحيح ليس بجد له . وقال بعضهم : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل ، فلم يسغ فيه شيء مما ساغ فيهما . وهذا وصف للحرف وليس بجد له ، وحده ما ذكرته لك<sup>١</sup>.

على أي حال فقد سمى ابن فارس باباً كبيراً في كتابه : باب الحروف ، وكان هذا ملائماً لأنه استعرض الحروف الثمانية والعشرين مرتبة ، فما كان منها من حروف المعاني مفرداً، شرحه كحروف الجر فقد ذكر معاني كل حرف منها واستشهد له ، وما كان يقع زائداً استشهد

---

<sup>١</sup> الإيضاح في علل النحو ص ٥٤ - ٥٥

لزيادته في موضعه ، مُرتباً الحروف في أبواب حسب ترتيبها المعروف وسنقتصر على بعض المواضع في باب كل حرف ، وهي بعض المواضع التي يتضح بها مذهبه وميوله ، ونترك ما لا خلاف فيه .

وقد بدأ ابن فارس بالهمزة ، وأول ما تكلم عنه " الألف واللام اللتين للتعريف " <sup>١</sup> ، ثم تحدث عن أنواع الألف المبتدأ بها وقسمها لأصل ووصل وقطع واستفهام <sup>٢</sup> ، ثم تحدّث عن معاني زيادة الهمزة في أول الفعل <sup>٣</sup> ، ثم سمى باباً ( شرح جملة تقدمت في ألفات الوصل ) <sup>٤</sup> ، وذكر أنها تكون في صدور الأسماء والأفعال والأدوات ، ونلاحظ هنا استعماله للمصطلح الكوفي : " الأدوات " كقسيم للأفعال والأسماء كما ذكرنا سابقاً .

وينقل لنا عن أهل العربية أنها نيف وأربعون ألفاً – أي موضعاً – على تكرير يقع في بعضها ، لأن الذي يذكر منها في المصادر مكرر في الأفعال .

ثم يبدأ بذكر ما يكون من كل نوع وعدده ، فهزمت الوصل التي في الأسماء تسع عشرة همزة ، منها ما يكون في الأسماء الصادرة عن أفعال – أي المصادر – ومنها ما يكون في الأسماء التي لم تصدر عن الأفعال وهي ثمانٌ ، ويعدها .

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٤ وما بعدها و ص ١٦٥ من هذا البحث وما بعدها.

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٦ و ص ١٦٤ من هذا البحث وما بعدها.

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٧ وما بعدها و ص ٨٤ من هذا البحث وما بعدها.

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٩

ثم يذكر أحد عشر مصدراً مبدوءاً بهمزة وصل كأمثلة دون أن يذكر وزنها ،  
ويسميتها : " الألفات في الأسماء الصادرة عن الأفعال " <sup>١</sup> .

ثم يذكر همزة الوصل التي تكون في الأفعال ، ويجعلها ثلاثاً : الأولى في الأمر الثلاثي ويذكره  
ويمثل له ، أما الثانية فيقول عنها : ( ومنها في الأفعال الماضية التي صدرت عنها الأسماء المتقدم  
ذكرها إحدى عشرة ألفاً ، وهي افتعل ، وانفعل ، واستفعل ..... ) <sup>٢</sup> ، وهكذا يستمر في  
ذكر أوزان المصادر التي ذكرها قبل قليل في الأسماء المبدوءة بهمزة وصل ، ويرتب أوزان الأفعال  
الماضية بنفس ترتيب مصادرها التي ذكرها مع الأسماء قبل ذلك فقد قال أولاً عن الأسماء : (   
والألفات في الأسماء الصادرة عن الأفعال هي التي في اقتطاع ، وانقطاع ، واستعطاف ... ) <sup>٣</sup> ،  
وينصّ على ذلك بعد ذكره لأوزان الأفعال فيقول : ( وقد ذكرنا تراجم هذه الأمثلة ) <sup>٤</sup> .

والثالثة قال عنها : ( ثم تقع هذه الألفات بعينها في الأفعال المستقبلية المأمور بها ، وهي :  
افتعل ، وانفعل ، واستفعل ... ) <sup>٥</sup> ، فالمقصود أفعال الأمر غير الثلاثية .

ثم في نهاية الباب ، تحدث عن النوع الثالث الباقي بعد الأسماء والأفعال وهو الأدوات ، وقال  
إن المبدوء بهمزة وصل منها قليلة على اختلاف فيها ، وهي في " أيم الله " والألف التي مع  
اللام ، وقد أشرنا لها وللخلاف حولها سابقاً في هذا البحث <sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٢٩

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٥</sup> المصدر السابق

ومن أبرز ما يلفت النظر في هذا الباب :

١. تسميته الهمزات ألفات ، وقد شرحنا ذلك في موضع سابق في هذا البحث .<sup>٢</sup>
٢. تسميته لام التعريف بـ " الألف التي مع اللام " متبعاً المذهب الكوفي في ذلك ، وقد أشرنا لذلك مسبقاً في هذا البحث .<sup>٣</sup>
٣. طريقته المختصرة في عرض أمثلة المصادر والأفعال وأوزانها ، فبدأ بذكر الأمثلة وحدها في المصادر ، ثم ذكر الأوزان وحدها عندما كررها في الأفعال ، وهذا فيه اختصار ، فهو أيسر من ذكر كل مثال ووزنه في كل مرة ، وهو أفضل من الاقتصار على أحدهما - أعني الوزن أو المثال - دون الآخر ، فقد جمع بين الاثنين بالمبادلة بينهما ، والاعتماد على فهم السامع دون حاجة للتكرار ، وقد بدأ بالأسهل والأقرب للفهم ، فبدأ بالأمثلة مع المصادر ، ثم الأوزان مع الأفعال الماضية وأفعال الأمر .
٤. من اللافت للنظر هنا أن ابن فارس صرّح أكثر من مرة أن المصادر مأخوذة من الأفعال فقال : ( ألف في اسم صادر عن فعل )<sup>٤</sup> ، وقال : ( والألفات في الأسماء الصادرة عن

---

<sup>١</sup> انظر ص ١٠٠ من هذا البحث وما بعدها.

<sup>٢</sup> انظر ص ٨٧ من هذا البحث

<sup>٣</sup> انظر ص ١٠٠ من هذا البحث

<sup>٤</sup> الصحاحي ص ١٢٩

الأفعال) <sup>١</sup> ، وقال : ( ومنها في الأفعال الماضية التي صدرت عنها الأسماء المتقدم

ذكرها) <sup>٢</sup> .

وأصل الاشتقاق من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن

المصدر مشتق من الفعل و فرع عليه ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر و فرع

عليه <sup>٣</sup> .

فابن فارس في هذه المسألة الهامة ، يختار رأي المدرسة الكوفية ، ويؤكد ذلك بعبارات تثبت

اختياره أكثر من مرة .

والباب الذي يليه هو باب الباء ، ويحدد مخرجها في البداية بقوله : ( الباء من حروف الشفة ،

ولذلك لا تأتلف مع الفاء والميم) <sup>٤</sup> .

ويشرح عدم التألف هذا ، ثم يتحدّث عن أمر سنراه مهماً عنده في كل الحروف ، وهو

الحديث عن زيادة الحرف أو عدم زيادته . وقد قال عن الباء : ( وهي من الحروف الأصلية

) <sup>٥</sup> ، ثم أخذ يعدد معاني الباء الجارة ، وسيتشهد لكل معنى بآيات القرآن الكريم وشي من

أشعار العرب .

---

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٣٠

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ١ / ٢٣٥

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٣١

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٣١



وأول المعاني التي ذكرها للباء : الإلصاق ، وقال : ( ومن أهل العربية من يقول " مررت بزید " إنها للإلصاق كأنه ألصق المرور به )<sup>١</sup> .

وفي الكتاب : ( وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده ..... وإذا قلت : مررت بزید ، فإنما أضفت المرور إلى زید بالباء )<sup>٢</sup> ، وفيه أيضاً : ( وباء الجرّ إنما هي للإلحاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزید ، ودخلت به ، وضرته بالسوط : ألزقت ضربك إياه بالسوط . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله )<sup>٣</sup> ، فالإلصاق هو أصل معاني الباء عند سيبويه .

وفي معنى اللبيب : ( الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى : أولها الإلصاق ، قيل وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثم الإلصاق حقيقي كـ " أمسكت بزید " إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجسه من يد أو ثوب ونحوه ، ولو قلت : " أمسكته " احتمل ذلك وأن تكون منعه من التصرف ، ومجازي نحو : ( مررت بزید ) أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زید ، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زید )<sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٣٢ - ١٣٣

<sup>٢</sup> الكتاب ١ / ٤٢٠ - ٤٢١

<sup>٣</sup> المصدر السابق ٤ / ٢١٧

<sup>٤</sup> معنى اللبيب ١ / ١٢٢

إذن في هذا المعنى المجازي اختلاف لذلك قال ابن فارس : ( فالإلصاق قولك " مسحت يدي

بالأرض". ومن أهل العربية من يقول : " مررت بزبد" إنها للإلصاق ، كأنه ألصق المرور به )<sup>١</sup>

فقد نسب القول إن الباء للإلصاق في نحو : " مررت به " لبعض أهل العربية .

ومن المعاني التي ذكرها ابن فارس كذلك للباء : أن تقع في موقع " من " في قوله جل ثناؤه

: { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ }<sup>٢</sup> ، قال ابن فارس عن الآية الكريمة : ( أراد : منها )<sup>٤</sup> أي معنى

التبعية ، بينما نجد الفراء يقول في الآية : ( وقوله عز وجل { يشرب بها } و { يشربها }

سواءً في المعنى ، وكأن يشرب بها : يروى بها ، وينقَع )<sup>٥</sup> فكأن الفراء جعلها زائدة للتأكيد .

وقد أشار ابن هشام لمعنى التبعية في الآية ونسب ذلك للكوفيين<sup>٦</sup> ، فعلى هذا يكون ابن

فارس متبعاً للمذهب الكوفي في تفسيره لمعنى الباء في الآية ، وهو المعنى الذي ذكره

الرضي فيها<sup>٧</sup> .

وقد جعل ابن فارس الباء الجارة في الآية الكريمة نائبة عن ( من ) وهذا جائز عند الكوفيين –

أعني نيابة أحرف الجر عن بعضها البعض<sup>١</sup> ومنعه البصريون في القياس ، وما أوهم ذلك فهو

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٣٢ - ١٣٣

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٣٣

<sup>٣</sup> الإنسان : ٦

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٣٣

<sup>٥</sup> معاني القرآن ٣ / ٢١٥

<sup>٦</sup> انظر معنى اللبيب ١ / ١٢٦

<sup>٧</sup> انظر شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب ٦ / ٢٧

عند البصريين إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى : { وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ فِي

جُدُوعِ النَّخْلِ }<sup>٢</sup> : إنّ "في" ليست بمعنى على ، ولكن شُبه المصلوب لتمكنه من الجذع

بالحال في الشيء .

وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن الفراء " يشرب "

في آية الإنسان معنى " يروى " ، وإما بالحكم بشذوذ ذلك ، وهذا جائز عند الكوفيين بلا

شذوذ<sup>٣</sup> .

فابن فارس سار على منهجهم في هذا الأمر الذي نجده في الكثير من المواضع<sup>٤</sup> في حديثه عن

حروف الجر .

ثم يلي هذا الباب : باب التاء ، وبدأه بالحديث عن زيادة التاء في الأسماء والأفعال ،

ثم وصل لتاء القسم . وقال : ( قالوا : هي عوض من الواو ) كقولهم : " تجاه " و " تكلان "

°

فهو يُصدّر كلامه بقوله : " قالوا " ، بينما المسلمات عنده يذكرها مباشرة دون أن ينسبها

لأحد ، وقد قال سيبويه : ( والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء ، وذلك قولك : والله لا أفعل

---

١ عقد التعالي في سر العربية ص ٣٩٨ وما بعدها ، فصلاً سّمّاه : ( فصلٌ مجملٌ في وقوع حروف المعنى مواقع بعض )

٢ طه : ٧١

٣ انظر مغنى اللبيب ١ / ١٣٢

٤ انظر الصاحي ص ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٥٦

° الصاحي ص ١٣٨

. والتاء التي في القسم بمنزلتها ، وهي : تالله لا أفعل ( <sup>١</sup> ) ، وقال : ( وأما التاء فتبدل مكان

الواو فاءً في اتعد ، واتهم ، واتلج ، وتراث وتجاه ونحو ذلك ) <sup>٢</sup>.

وقال المبرد : ( والتاء تبدل من الواو والياء في مُفتعل وما تصرف منه ؛ نحو متعد ، ومترن ومتبس

من اليبس . فهذا موضعها فيها ، وتبدل من الواو خاصة في قولك : ثراث ، إنما هو من ورثت ،

وتجاه فُعال من الوجه . وكذلك تُخمه ، وتُكأة فُعله ) <sup>٣</sup>. وذكر المبرد أنّ هذه التاء في القسم ، فيها

معنى التعجب ولا تدخل إلا على اسم "الله" <sup>٤</sup>. وقال : ( وتقول : والله لأفعلن ، وتالله لأفعلن

وتُبدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلا في "الله" وحده ) <sup>٥</sup> ، وعلل سبب ذلك

بقوله : ( وإنما المتنعت من الدخول في جميع ما دخلت فيه الياء ، والواو ، لأنها لم تدخل على

الباء التي هي الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ، فلذلك لم تتصرف ) <sup>٦</sup>.

وقال الزمخشري : ( الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها والتاء بدل من الواو ) <sup>٧</sup> ،

ونلاحظ أن التمثيل بـ "تجاه" تكرر عند سيويوه والمبرد ومثلهما ابن فارس أيضاً.

---

<sup>١</sup> الكتاب ٢١٧/٤

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٣٩/٤

<sup>٣</sup> المقتضب ٢٠١/١

<sup>٤</sup> انظر المقتضب ١٧٥/٤

<sup>٥</sup> المقتضب ٣١٩/٢

<sup>٦</sup> المصدر السابق

<sup>٧</sup> مغني اللبيب ١٣٦/١

ثم ذكر تاء جمع المؤنث السالم ، والتاء التي تبدل من الهاء ، ثم ذكر التاء التي ترحل على "ثم" و  
"رب" <sup>١</sup> ، وأضاف لها "لا" فقال : (كقولهم : نُئِمت ورُئِمت ولا تُحِين ، وناس يقولون : هي داخله  
على حين) <sup>٢</sup>.

فقد بدأ بأن : لات : كلمتان : لا النافية ، وتاء التأنيث اللفظة كما في رُئِمت ونُئِمت ، وإنما  
وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، وهذا مذهب الجمهور <sup>٣</sup>.

ثم أشار للمذهب الثاني بقوله : وناس يقولون وقد نسبه ابن هشام لأبي عبيدة وغيره من  
المتأخرين <sup>٤</sup> ، وهو أنها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين.  
واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في المصحف الإمام - وهو مصحف عثمان رضي الله عنه -  
مختلطة بحين في الخط <sup>٥</sup>.

والمذهب الثالث فيها أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ. وقد رجّح ابن هشام رأي الجمهور فيها -  
وهو الرأي الذي أخذ به ابن فارس - لأنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصلة عن  
الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن  
للكسر وجه <sup>٦</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١/١٣٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٣٩

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ١/٢٧٠

<sup>٤</sup> وهو ابن الطراوة

<sup>٥</sup> انظر مغني اللبيب ١/٢٧٠

<sup>٦</sup> المصدر السابق

وقد أخذ ابن فارس برأي الجمهور ، وأشار لمذهب أبي عبيدة دون أن ينسبه ، ولم يشر للمذهب الثالث .

وقد علّق ابن فارس على الحروف المفردة التي لا اعتلال فيها ، وليست من حروف المعاني ، ولا زائدة بمثل قوله : (وأما الثاء فلا أعرف لها علة ، ولا تقع زائدة)¹ ، وقال مثل ذلك عن الجيم ، والحاء والحاء ، والبدال والراء والزاي وغيرها من الحروف بعد ذلك ، وأشار لبعض الزيادات فيها ، والقلب اليسير ، واللهجات .

وقال عن السين : (وأما السين فإنها تزداد في استفعال . ويختصرون "سوف أفعال" ، فيقولون : "سأفعل")² . وهنا نلمس رأيا لابن فارس في مسألة اختلف فيها علماء البصرة والكوفة ، فقد اختلفوا في السين التي تدخل على الفعل المستقبل أهي مقتطعة من سوف أم أصلٌ برأسه . فذهب الكوفيون إلى أن هذه السين أصلها سوف ، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها ، لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه . واحتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كثرت في استعمالهم

---

¹ الصاحبي ، ص ١٣٩

² الصاحبي ، ص ١٤١

وجرت على ألسنتهم ، وعاداتهم الحذف فيما كثر استعماله كقولهم : (ل ادر ، ولم يك) ، وكذلك لما كثر استعمال سوف في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً<sup>١</sup>.

وهذا ما ذكره ابن فارس فقد نصّ في الصحاحي على أن هذه السين اختصار لسوف<sup>٢</sup>. فقد اختار ابن فارس المذهب الكوفي في هذه المسألة.

وفي باب الفاء ، استعرض ابن فارس آراءً مختلفة في الفاء العاطفة. بدأها برأي نسبه للبصريين ، فقال : (قال البصريون "مررت بزيد فعمرو" : الفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءاً به)<sup>٣</sup>. وقد قال سيوييه عن الفاء : (والفاء ، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو ، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعض في أثر بعض ، وذلك قولك : مررت بعمرو فزيد فخالد وسقط المطر بمكان كذا أو كذا فمكان كذا وكذا ، وإنما يقرؤ أحدهما بعد الآخر)<sup>٤</sup>. وذكر المبرد مثل ذلك في باب حروف العطف فقال : (ومنها "الفاء" وهي توجب أن الثاني بعد الأول وأن الأمر بينهما قريب)<sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ٦٤٦/٢

<sup>٢</sup> انظر الصحاحي ، ص ١٤١

<sup>٣</sup> الصحاحي ، ص ١٤٢

<sup>٤</sup> الكتاب ٢١٧/٤

<sup>٥</sup> المقتضب ١٤٨/١

ثم نقل لنا ابن فارس قول الأخفش أن الفاء تأتي بمعنى الواو<sup>١</sup> ، وأنه استشهد على ذلك بقول امرئ القيس : "بسقط اللوى بين الدخول فحومل"<sup>٢</sup>. ونقل ابن فارس قول الأخفش في هذا وقال : (إن الفاء مثل الواو في "بين الدخول فحومل"<sup>٣</sup>. ونقل ابن فارس أيضاً احتجاجه بأن الترتيب يفسر المعنى ، فالشاعر لا يريد أن يصيِّره بين "الدخول" أولاً ، ثم بين "حومل"<sup>٤</sup>.

وذكر ابن هشام في مغني اللبيب عن الجرهمي أنه قال : (لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمصار)<sup>٥</sup> ، واستدل بيت امرئ القيس ونقل ابن هشام أيضاً قولهم أن الفاء تقع تارة بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها كقوله تعالى : {ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا<sup>٦</sup>} ، وتارة بمعنى الواو ، كبيت امرئ القيس.

وذكر ابن هشام أن الأصمعي زعم أن الصواب في رواية بيت امرئ القيس ، وروايته بالواو لأنه لا يجوز "جلست بين زيد فعمرو" وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حوامل<sup>٧</sup>

<sup>١</sup> انظر الصحاحي ، ص ١٤٢

<sup>٢</sup> وهو الشاهد السابع والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة ، واستشهد به على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى ١٥١/٦ واستشهد به على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى أي منازل بين الدخول إلى حومل و (سقط) : ما تساقط من الرمل ، و (اللوى) كإلى : ما التوى من الرمل. والدخول وحومل في بلاد أبي بكر بن كلاب أوهما بلدان بالشام ، والشاهد مطلع معلقة امرئ القيس ، وصدده : "قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل" وهو من شواهد سيبويه ٢٩٨/٢ ، ومجالس ثعلب ١/١٠٤ ، والإنصاف ٦٥٦ ، انظر حاشية شرح الرحي ١٥١/٦

<sup>٣</sup> الصحاحي ، ص ١٤٢

<sup>٤</sup> انظر المصدر السابق

<sup>٥</sup> مغني اللبيب ١/١٨٠

<sup>٦</sup> المؤمنون : ١٤

<sup>٧</sup> انظر مغني اللبيب ١/١٨٠



، ونقل ابن هشام تخريجاً نسبة لبعض البغداديين أن الأصل : "ما بين" فحذف "ما" دون "بين" <sup>١</sup>.

ونقل ابن هشام أيضاً عن الفراء قوله : (إنها لا تفيد الترتيب مطلقاً) <sup>٢</sup> ، ونقل أنه احتج بقوله

تعالى : { أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } <sup>٣</sup> ، وقد قال الفراء في معاني

القرآن : (إنما أتاهم البأس من قبل الإهلاك ، فكيف تقدم الهلاك ؟ قلت لأن الهلاك والبأس

يقعان معاً ، كما تقول : أعطيتني فأحسنت فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله ، وإنما

وقعا فاستجيز ذلك. وإن شئت كان المعنى : وكم من قرية أهلكتها فكان مجيء البأس قبل

الإهلاك فاضمرت كان .... وقوله : { أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا } قد يكونان خبراً بالواو : أهلكتها

وجاءها البأس بياتاً) <sup>٤</sup>. فكلام الفراء في هذه الآية أن الفاء جاءت بمعنى الواو.

ونقل الرضي في شرحه أن الفاء تجيء بمعنى "إلى" على ما حكى الزجاجي : تقول العرب :

"مطرنا ما زبالة فالثعلبية" <sup>٥</sup> ، بحذف "بين" مع كونه مراداً ، ويُقام المضاف إليه مقام المضاف ،

<sup>١</sup> انظر المصدر السابق

<sup>٢</sup> انظر المصدر السابق

<sup>٣</sup> الأعراف : ٤

<sup>٤</sup> معاني القرآن ١/٣٧٢

<sup>٥</sup> ذكر البغدادي : أن الثعلبية بفتح الثاء وسكون العين : هي بئر منسوبة إلى ثعلبه بن مالك بن دودان بن أسد. وهو أول من احتفرها ، وهي من أعمال المدينة و"زبالة" من أعمال المدينة ، وسميت بضبطها الماء. انظر حاشية شرح الرضي

ويعرب بإعرابه<sup>١</sup> ، وقال الرضي : (يستعمل في تحديد الأماكن ، نحو قولك : اشتريت ما بين

الموضع الفلاني إلى دار زيد)<sup>٢</sup> . وذكر الرضي أن الفاء في بيت امرئ القيس هي بمعنى "إلى"<sup>٣</sup> .

فخلاصة ذلك أن الفاء في بيت امرئ القيس قد تكون بمعنى الواو ، أو بمعنى إلى . أما أنواع

الفاء التي ذكرها ابن فارس في هذا الباب فهي :

١ - العاطفة وتكون بمعنى الترتيب أو بمعنى الواو ، ولم ينصّ على ذكر العطف بل فهم من

تمثيله .

٢ - الزائدة .

٣ - السببية ولم يسمّها بذلك بل قال : (وتكون الفاء جواباً للشرط)<sup>٤</sup> .

والباب الذي يليه باب "الكاف"<sup>٥</sup> . وذكر في أوله كاف المخاطبة في نحو "لك" و

"لك" . ثم ذكر الجارة التي تفيد التشبيه وهي حرف ، وقد قال سيبويه وهو يعدد ما يجيء على

حرف واحد : (وكاف الجرّ التي للتشبيه ، وذلك قولك : أنت كزيد)<sup>٦</sup> . ثم ذكر ابن فارس الجارة

الاسمية وقال : (وأهل العربية يقيمونها مقام الاسم ، ويجعلون لها محلاً من الإعراب ، ولذلك

---

<sup>١</sup> انظر شرح الرضي ١٥٠/٦

<sup>٢</sup> شرح الرضي ١٥١/٦

<sup>٣</sup> انظر المصدر السابق

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٤٣

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٤٤

<sup>٦</sup> الكتاب ٢١٧/٤

يقولون "مررت بكالأسد" أرادوا بمثل الأسد<sup>١</sup> ، فيبدو من كلام ابن فارس أنه يميز ذلك في الاختيار. وقد قال ابن هشام : (وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة<sup>٢</sup> ، ثم ذكر الرأي الآخر فقال : (وقال كثير منهم الأخفش والفرسي : يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو : "زيد كالأسد". أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضاً بالإضافة)<sup>٣</sup> ، ثم علق ابن هشام عليهم بقوله : (ولو كان كما زعموا السمع في الكلام مثل : "مررت بكالأسد")<sup>٤</sup>. فابن هشام لا يميز ذلك في الاختيار ونسبه لسيبويه ، وقال إن الأخفش والفرسي أجازوه ويبدو من كلام ابن فارس أنه أجاز كذلك.

ثم يستشهد ابن فارس للكاف الزائدة بقوله تعالى : {أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ<sup>٥</sup> } ، وينسب القول بزيادتي للبصريين<sup>٦</sup>.

وقد قال سيبويه : (ومما يدل على أنه ليس باسم - يعني الكاف قي رويدك- قول العرب: أرايتك فلاناً ما حاله ، فالتاء علامة المضمرة المخاطب المرفوع ، ولو لم تُلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد ، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت ، فإنهما جاءت الكاف في أرايت والنداء في

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٤٤

<sup>٢</sup> معني اللبيب ١/١٩٩

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> الإسراء : ٦٢

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٤٤

هذا الموضوع توكيداً. وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرح كان مُستغنى عنه ، كثير<sup>١</sup> . ويقول ابن فارس أيضاً : (قال محمد بن زيد : وكذلك رويدك زيداً)<sup>٢</sup> . أي أن الكاف في رويدك زائدة كزيادتها في رأيك ويبدو أن المراد بمحمد بن زيد ، المبرد وهو محمد بن يزيد<sup>٣</sup> . ونرى أن ابن فارس هنا قد نقل لنا بعض ما جاء في باب : (تأويل هذه الكاف إلى تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل)<sup>٤</sup> . من المقتضب للمبرد ، ويشرح عبارة من كلامه ، ويُصدر العبارة المنقولة بقوله : "قال" أما إذا أراد الشرح في ثنايا كلام المبرد يقول : "يريد...".

وقد قال المبرد في المقتضب : (فأمّا قولك رويدك زيداً ، فإن الكاف زائدة ، وإنما زيدك للمخاطبة ، وليست باسم ، وإنما هي بمنزلة قولك : النَّجاءُك يافتي ، وأرَيْتكَ زيد ما فعل؟ وكقولك : أبْصِرْكَ زيداً. إنما الكاف زائدة للمخاطبة<sup>٥</sup> ، في (أرأيتك) وفي (ويدك) ويشرح ابن فراس ويفصّل في هذه المسألة بعد.

ويكمل ابن فارس النقل مما ذكره المبرد في المقتضب فيقول : (قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت أرأيت زيداً؟ فإنما هي أرأيت زيدا؟ لأن الكاف لو كانت اسماً لاستحال أن تُعدّى "أرأيت" إلى مفعولين إلا والثاني هو الأول)<sup>٦</sup> ، ثم يفصّل ابن فارس في شرح هذه العبارة وكيف

<sup>١</sup> الكتاب ٢٤٥/١

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٤٤

<sup>٣</sup> انظر ترجمة المبرد في : طبقات الزبيدي ١٠٨-١٢٠ ، معجم الأدباء ١٩/١١١-١٣٢ ، أخبار النحويين البصريين

٧٢-٨٠ ، نزهة الألب : ص ٢٧٩ ، وانظر مقدمة تحقيق المقتضب ل محمد عبدالحال عزيمة ١١/١

<sup>٤</sup> المقتضب ٢٧٧/٣

<sup>٥</sup> المقتضب ٢٠٩/٣-٢١٠

<sup>٦</sup> الصاحبي ، ص ١٤٥

يستحيل أن تكون الكاف في نحو : "أرأيتك زيدا" منصوبة ، لأن أرأيتك إن كانت من أفعال القلوب من أخوات ظن فيجب أن يكون مفعولها الثاني هو الأول ، كقولهم : أرأيت زيدا قائماً ، فالقائم هو زيد. وإن كانت أرأيت البَصْرِيَّةُ ، فهي لا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

ويؤيد هذا الرأي أيضاً بقول الزجاج : (الكاف في هذا المكان لا موضع لها لأنها ذكرت في المخاطبة توكيداً. وموضع "هذا" نصب بـ "أرأيتك". وقد قال سيويوه عن الكاف : (واعلم أن رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع أفعال ، وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا. وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين المخاطبَ المخصوص ، لأن رويد تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى ، فإنها أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطب انه لا يعني غيره.... فهذه الكاف لم تجئ عِلْماً للمأمورين والمنهيين المضميرين ، ولو كانت علماً للمضميرين لكانت خطأ ، لأن المضميرين ها هنا فاعلون ، وعلامة المضميرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً<sup>١</sup>).

وقال المبرد أيضاً : (ومن ذلك الكاف التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذاك ورويدك<sup>٢</sup> ، وهكذا ترك ابن فارس نقل المذهب الكوفي في أرأيتك ، وكأنه اختار المذهب البصري فنقله وشرحه دون الآخر ، وقد ذكر لنا ابن هشام الخلاف في أرأيتك وشرح المذهب الكوفي فيها ، وردّ عليه فقال : (وأما الكاف غير الجارة فنوعان : مضمّر منصوب أو مجرور ...

<sup>١</sup> الكتاب ٢٤٥/١

<sup>٢</sup> المقتضب ١٧٨/١

وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو : "ذلك وتلك"  
وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم : "إياك ، وإياكما" ونحوهما وهذا هو الصحيح ، ولبعض  
أسماء الأفعال نحو : "حيهلك ، ورويدك ، والنجاءك" و ل "أرأيتك" بمعنى أخبرين نحو: (رأيتك  
هذا الذي) فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب ، وهنا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ،  
وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه ،  
ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وأنها لم تقع قط مرفوعة ، وقال الكسائي : التاء فاعل  
والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو : "رأيتك زيدا ما صنع" لأنه  
المفعول الثاني<sup>١</sup> ، ولكن الفائدة لا تتم عنده وأما {أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ}  
فالمفعول الثاني محذوف ، أي لم كرمته عليّ وأنا خير منه<sup>٢</sup>.

ثم بعد هذا التفصيل في عرض ذلك الرأي البصري في كاف "أرأيتك" ، يذكر ابن فارس  
المذهب الكوفي في قولهم "لولاك" : وهو يكون محل هذه الكاف الرفع. فهي إذن ضمير  
وليست زائدة ، وينسبه الكوفيون بقوله : (وقال الكوفيون)<sup>٣</sup>. ولا يخفى أن هذه الكاف ضمير  
له محل من الإعراب فهي غير التي في أرأيتك ، وذكرها ابن فارس هنا لمناسبة الكلام عن  
الكاف المفردة.

---

<sup>١</sup> يقصد (زيداً)

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ٢٠٠/١

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٤٥

وفي قولهم "لولاي ولولاك" خلاف ذكره صاحب الإنصاف<sup>١</sup> ، فالياء والكاف في "لولاي ولولاك" في موضع رفع عند الكوفيين وحجتهم أن الاسم الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رُفع بلولا على مذهبهم ، وبالابتداء على مذهب البصريين ، وكذلك ما قام مقام الظاهر من الضمائر يكون مرفوعاً. وقالوا أن "لولاك" ليست كعسى ، فإن عسى تعمل في الظاهر الرفع وفي الضمير النصب ، وشرحوا الفرق بينهما. ثم قالوا أنه ليس في كلام العرب ولا أشعارهم اسم ظاهر مجرور بلولا ، فَعُلم من ذلك أنه لولا لا تجر الضمير ؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في الضمير دون الظاهر.

أما البصريين فقالوا أن الكاف والياء في موضع جرّ بلولا ، لأن الياء والكاف لا تكونا علامة رفع ، فلا نظير لذلك في كلام العرب ؛ فلذا لا يجوز أن يكونان ضمير رفع ، ولا يجوز كذلك أن يكونا في موضع نصب لأن "لولا" ليس فعلاً. فلم يبقَ إلا أن يكونا في موضع جرّ.

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يُقال : "لولاي ، ولولاك". ويجب أن يُقال : "لولا أنا ، ولولا

أنت" بالضمير المنفصل كما في كتاب الله في قوله تعالى : {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} .<sup>٢</sup>

لذلك لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً وقد ردّ أبو البركات في الإنصاف على المبرد والبصريين

واختار رأي الكوفيين<sup>٣</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ٦٨٩/٢

<sup>٢</sup> سبأ : ٣١

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٦٩٥-٢٨٧/٢

ونلاحظ أن ابن فارس بدأ بعرض رأي البصريين ، في الكاف الزائدة في "أرأيتك ورويدك" وشرحه ، ونقل كلام المبرد والزجاج ولم يُشر للمذهب الكوفي فيها ، ثم انتقل لإعراب كاف الضمير في نحو : "لولاك" وذكر المذهب الكوفي فيها فقط ولم يشر لرأي البصريين ولا المبرد فيها. فعمله هنا إذن قائم على الاختيار ، فاختر مذهباً في كل مسألة وذكره ، دون ذكر المذهب الآخر.

ثم ذكر معنى آخر من معاني الكاف المفردة وقال أن الكاف في "ذاك" دالة على البعد<sup>١</sup>. وقد ذكر سيبويه في هذه الكاف معنى التراخي وهو قريب من البعد عند ابن فارس ، قال سيبويه : (وذاك بمنزلة هذا. إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبّه لشيء متراخ)<sup>٢</sup>. وتابعه المبرد فقال : (وما كان من هذا متراخياً عنك من المذكور فهو ذاك وذلك ، والكاف لا موضع لها)<sup>٣</sup>.

بينما نجد أن سيبويه في موضع آخر في الكتاب يذكر أن هذه الكاف للمخاطبة ، قال: (وقد تكون الكاف غير اسم ولكنها تجيء للمخاطبة ، وذلك نحو كاف ذاك)<sup>٤</sup>. ثم انتقل للكاف الزائدة ، ولعله أفرداها عن الأولى الزائدة على المذهب البصري في مثل: "أرأيتك" لاختلاف المعنى ، فهذه زیدت بمعنى المخاطبة كما ذكر<sup>٥</sup>. أمّا الكاف في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٤٥

<sup>٢</sup> الكتاب ٧٨/٢

<sup>٣</sup> المقتضب ٢٧٨/٤ ، وانظر ١٧٨/١

<sup>٤</sup> الكتاب ٢١٨/٤

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٤٤



شَيْءٌ<sup>١</sup> ، والتي استشهد بها ابن فارس على الكاف الزائدة ، فليست بمعنى المخاطبة. وقد

نقل ابن هشام الخلاف حول هذه الآية فقال : (قال الأكثريون : التقدير ليس شيء مثله ، إذ

لو لم تُقَدَّر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما

زيدت لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ، قاله ابن جني ، ولأنهم إذا

بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: "مثلك لا يفعل كذا" ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ،

ولكنهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصفاه فقد نفوه عنه. وقيل : الكاف في الآية غير

زائدة ، ثم اختُلِفَ ؛ ف قيل : الزائد مثل ، كما زيدت في: { فَسَيَكْفِيكَهُمُ

اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }<sup>٢</sup>. قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير<sup>٣</sup>. والقول

بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت .... وفي الآية الأولى قول

ثالث ، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختُلِفَ ، ف قيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل

بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكّد بمثل<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الشورى : ١١

<sup>٢</sup> البقرة ١٣٧

<sup>٣</sup> في الكتاب ٣٨٣/٢ : (هذا باب مالا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك الكاف في أنت كزيد ، وحتى ،

ومز ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه)

<sup>٤</sup> مغني اللبيب ١٩٨/١

وقد قال الزجاج أن هذه الكاف مؤكّدة - ولم يستخدم مصطلح الزيادة - وقال : (والمعنى : ليس مثله شيء ، ولا يجوز أن يقال : المعنى مثل مثله شيء ، لأن من قال هذا فقد أثبت المثل لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً)<sup>١</sup>.

وقد أعربها العكبري زائدة فقال : (والكاف في { فَسَيَكْفِيكَهُم } زائدة : أي ليس مثله شيء ، فمصله خبر ليس) ، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال إذ كان له مثل فلمثله مثل ، وهو هو مع أن إثبات المثل لله سبحانه محال ، وقيل مثل زائدة ، والتقدير : (ليس كهو شيء ... وهذا قول بعيد)<sup>٢</sup>.

والمعنى الأخير الذي ذكره ابن فارس للكاف هو التعجب واستشهد له بجزء من حديث ، قال ابن فارس : (وتكو للتعجب نحو : "مارأيت كاليوم ولا جلد مُحَبَّأَةً")<sup>٣</sup>. فسيبويه يقول أن هذه الكاف التي تفيد التعجب هي حرف جرّ.

ومن الملاحظ على هذا الباب أن ابن فارس قسم الكاف لأنواع ، واعتمد في تقسيمه

على المعنى ، وليس على الاسمىة والحرفية والعمل ، كما فعل ابن هشام مثلاً.

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ٣٠٠/٤

<sup>٢</sup> التبيان في إعراب القرآن ، ص ٦٩٩

<sup>٣</sup> قاله عامر بن ربيعة عندما رأى سهل بن حنيف يغتسل ، فوعك سهل مكانه. راجع الحديث في الموطأ ٩٣٩/٢ ، وابن ماجه ١١٦٠/٢ ، والطب النبوي ١٢٨ ، انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٤٥ ، وفي اللسان ٦/٤ (وجارية مُحَبَّأَةٌ أي مُسْتَتْرَةٌ ، وفي حديث أبي أمامة : لم أر كاليوم ولا جلد مُحَبَّأَةً. المخالفة : الجارية التي في خدرها لم تتزوج بعد لأن صيانتها أبلغ ممن قد تزوجت)

وفي باب اللام<sup>١</sup> ، بدأ ابن فارس بالزائدة وقال إنها تكون في موضعين : في قولهم :  
"عبدل" وفي قولهم : "ذلك". وهذا مطابق لما قاله سيبويه في باب علم حروف الزوائد حيث  
قال : (واللام تزداد في عبدل ، وذلك ، ونحوه)<sup>٢</sup> . ولم يُشر ابن فارس لمعنى البعد في لام "ذلك".  
وفي هذا الأمر خلاف ، قال ابن هشام : (اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو  
على توكيدها ، على خلاف ذلك)<sup>٣</sup> . ثم ذكر ابن فارس أن اللام قد تكون مفتوحة أو  
مكسورة. ومن المفتوحات لام الابتداء ، والمزحلقة ولم يُسمَّها بهذا بل قال : (وتكون خبراً لـ  
إن)<sup>٤</sup> ، وذكر الزائدة التي تدخل في خبر الابتداء.

ثم ذكر أن ناساً زعموا أنها تقع صلة لا اعتبار بها<sup>٥</sup> . ثم ذكر أنها تكون جواب قسم،  
وللاستغاثة وفي كل معنى يستشهد بأية من كتاب أو بيت شعري. ثم يتحدث عن اللام الجارة  
ويسميتها لام الإضافة ن وقد ذكرنا سابقاً في هذا البحث أن سيبويه يرى أن حروف الجر  
تُضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده<sup>٦</sup> ، وسمّاها سيبويه : لام الإضافة وذكر أن معناها المملك  
واستحقاق الشيء<sup>٧</sup> ، وقال : (فمعنى هذا اللام معنى إضافة الاسم)<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٤٦

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٣٧/٢

<sup>٣</sup> مغنى اللبيب ٢٥٣/١

<sup>٤</sup> الصاحبي ، ص ١٤٦

<sup>٥</sup> انظر حاشية المحقق على الصاحبي ، ص ١٤٧ ، ومغنى اللبيب ٢٤٩/١

<sup>٦</sup> انظر ص ٥٩ من هذا البحث ، والكتاب ٤٢١/١

<sup>٧</sup> انظر الكتاب ٢١٧/٤

<sup>٨</sup> المصدر السابق

وأخذ ابن فارس يعدّد معاني اللام الجارة فذكر منها : الإضافة ، والسببية ، والإرادة، وبمعنى "عند" ، وبمعنى "في" وغيرها من المعاني التي ذكرها مع الاستشهاد بآيات القرآن أو بالشعر ، واستعان بحديث شريف كذلك<sup>١</sup>.

ثم ذكر لام الأمر التي تدخل على الأفعال وأشار لمعناها فقط دون عملها. ثم أجاب عن الإشكال في جعل المغفرة جزاء لما امتنّ به على رسوله من فتح مكة في قوله تعالى : {إِنَّا

فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ} <sup>٢</sup>. وذكر لام

العاقبة ، ثم مثّل مرّة أخرى للام الزائدة ، ومما مثّل به قوله تعالى : {هُم لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} <sup>٣</sup>.

وقال أبو البقاء العكبري في إعرابها : (في اللام ثلاثة أوجه : أحدها هي بمعنى من أجل ربهم،

فمفعول يرهبون على هذا محذوف : أي يرهبون عقابه ، والثاني هي متعلقة بفعل محذوف

تقديره : والذين هم يخشعون لربهم ، والثالث هي زائدة ، وحسن ذلك لما تأخر الفعل) <sup>٤</sup>.

والقول بزيادتها هو ما ذكره ابن فارس في الآية .

---

<sup>١</sup> انظر الصحاحي ص ١٤٩

<sup>٢</sup> الفتح : ١ ، ٢ ، وانظر الكشف للزمخشري ٣٣٢/٢ وحاشية المحقق على الصحاحي ، ص ١٥١

<sup>٣</sup> الأعراف ١٥٤

<sup>٤</sup> التبيان في إعراب القرآن ، ص ٣٩١

ثم في باب الميم ، تحدث ابن فارس عن زيادتها في أوائل السماء وأواخرها باختصار ،  
وكذا فعل في باب النون ، لكنه فضّل أكثر ، فمَثَل لزيادتها أولى<sup>١</sup> وثانية<sup>٢</sup> وثالثة<sup>٣</sup> ورابعة<sup>٤</sup>  
وخامسة<sup>٥</sup> وسادسة<sup>٦</sup> .

والميم والنون في هذه المواضع ليست أدوات عاملة.

ثم ذكر ابن فارس أن النون تُراد علامة للرفع في الأفعال الخمسة ولم يسمها باسمها  
، بل مثّل لها بقولة : "يخرجان" .

ثم ذكر الخلاف حول النون التي تلحق المثني في مثل : الرجلان : فقال : ( فقال قوم : هي  
عوض من الحركة والتنوين . وقال آخرون : هي فرق بين الواحد المنصوب و الاثنين المرفوعين و  
تقع في الجمع نحو " مسلمون " وربما سقطت فقالوا :

\*الحافظو عورة العشيّة\*)<sup>٧</sup> .

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٢٣٦/٤ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، وانظر زيادتها عموماً ٣٢٠-٣٢٢

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٢٦٩-٢٩٧

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٢٧٠/٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٢٣٦/٤ ، ٢٧٠

<sup>٥</sup> انظر الكتاب ٢٣٦/٤

<sup>٦</sup> انظر الكتاب ٢٣٦/٤

<sup>٧</sup> الصحابي ، ص ١٥٣ ، وفي الكتاب ١٨٥/١ : (وقال رجل من الأنصار : الحافظ عورة العشيّة لا يأتيهم من ورائنا  
نُظَف). وفي حاشية ذ. عبدالسلام هارون على الكتاب ٨٥/١-٨٦ : (هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي . جمهرة  
أشعار العرب ١٢٧ ، والخزاعة ١٨٨/٢ ، وقال الشنتمري : "يقال هو قيس بن الخطيم" . وليس في ديوانه . والنطف :  
التلطف بالعين . ويُرى "وكف" وهو العيب والإثم). وهو من شواهد اللسان ٢٨٠/١١ ، وورد غير منسوب في الصحاح  
١٤٤١/٤ ، وتفسير الطبري ٢٠٧/١ . انظر حاشية المحقق على الصحابي ، ص ١٥٣-١٥٤

وقد قال سيبويه في الكتاب عن حذف النون في غير الإضافة : (فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار ، وبدلاً من النون ، لأن النون لا تعاقب الألف واللام<sup>١</sup> ، لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم يُثني<sup>٢</sup> ، فالتنوين قبل الألف واللام لأن المعرفة بعد النكرة ، فالنون مكفوفة والمعنى ثبات النون ، كما كان في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربا زيدٍ ، والضاربو عمرو)<sup>٣</sup>.

ثم استشهد سيبويه على ذلك بالبيت الذي استشهد ابن فارس بشرطه ، وعلّق عليه سيبويه بقوله : ( لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين ، واللذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر)<sup>٤</sup> ، ففي هذا البيت شاهد على إعمال الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها لأنها لا تعاقب الألف واللام<sup>٥</sup>.

فالنون عند سيبويه في هذا البيت لم تحذف لعلة نحوية ، بل حذفوها حيث طال الكلام كما يقول ، فهي محذوفة لتقصير الصلة في اسم الفاعل. يقول المبرد بعد أن روى البيت: فهذا لم يرد الإضافة ، فحذف النون بغير معنى فيه . ولو أراد غير ذلك لكان غيرُ الجرّ خطأً. ولكنه

---

<sup>١</sup> أي ليست كالتنوين تعاقب الألف واللام ولا يجتمعان معاً. انظر حاشية د. عبدالسلام على الكتاب ١٨٤/١

<sup>٢</sup> يعني أن التننية لا تقع على الاسم إلا بعد تنكيره ، فلا تننى المعرفة إلا بعد تنكيرها ، انظر حاشية د. عبدالسلام على

الكتاب ١٨٤/١

<sup>٣</sup> الكتاب ١٨٤/١

<sup>٤</sup> الكتاب ١٨٦/١

<sup>٥</sup> انظر حاشية د. عبدالسلام هارون على الكتاب ١٨٦/١

حذف النون لطول الاسم ، إذ صار ما بعد الاسم صلة له) <sup>١</sup>. وهذا موافق لما ذكره ابن فارس ، فقد قال : (وربما سقطت) <sup>٢</sup> فهي إذن ساقطة فقط ، وليست محذوفة لعله.

أما الخلاف الذي ذكره حول حقيقة النون فسيبويه ممن قالوا أنها عوض من الحركة والتنوين ، قال : (واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب ..... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما مُنِع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر) <sup>٣</sup>.

وذكر أن نون الجمع المذكر السالم تكون مفتوحة للتفريق بينها وبين نون الاثنين <sup>٤</sup>. وتابع المبرد سيبويه فقال : (وأما النون فبدلٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد) <sup>٥</sup>.

وفي شرح الرضي قال : (وكسر النون في المثني لكونه تنويناً ساكناً في الأصل ، والأصل في تحريك اللسان إذا اضطر عليه أن يُكسر) <sup>٦</sup>. واختار الرضي أن النون كالتنوين قال : (أما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة وأنها غير مضافة) <sup>٧</sup> ، ثم فرّق بين النون والتنوين . فقال أن الفرق بينهما : (أن التنوين مع

<sup>١</sup> المقتضب ١٤٥/٤ ، وانظر مغنى اللبيب ٢٩٩/٢ ن وشرح الرضي ٣٢٢/٤

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٥٣

<sup>٣</sup> الكتاب ١٧/١-١٨

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ١٨/١

<sup>٥</sup> المقتضب ١٤٣/١ ، وانظر ١٥٣/٢

<sup>٦</sup> شرح الرضي ٧٤/١

<sup>٧</sup> شرح الرضي ٧٦/١

إفادتها<sup>١</sup> ، هذا المعنى يكون على خمسة أقسام<sup>٢</sup> - كما مر - بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء<sup>٣</sup> .

وشرح لنا رأي سيبويه بأن النون عوض من الحركة والتنوين ، فقال : (وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً ، لأن حروف المدّ عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة ، فجاء بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة)<sup>٤</sup> . ويستبعد الرضي رأي سيبويه فيقول : (وفيما قال بُعد ؛ لأن حروف العلة الدالة على ما دلّت عليه الحركة مُغْنِيَةٌ عن التعويض من الحركة)<sup>٥</sup> .

ثم ذكر لنا الرضي رأياً ينسبه للكوفيين ، ويختاره وهو قوله : (وقال بعض الكوفيين: إنه تنوين حُرِّكَتْ للساكنين ، فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ، إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة)<sup>٦</sup> . وذكر رأياً آخر دون أن ينسبه فقال : (وقيل هو بدل من الحركة وحدها ، وهو ضعيف لحذفها في الإضافة)<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> الضمير في "إفادتها" راجع للنون لأن التنوين نون ساكنة. انظر حاشية د. عبدالعال مكرم على شرح الرضي ٧٦/١

<sup>٢</sup> وهي التنكير والتمكين والمقابلة والعوض ، وتنوين الترم ، انظر مغني اللبيب ٥-٤/٢

<sup>٣</sup> شرح الرضي ٧٨/١

<sup>٤</sup> شرح الرضي ٧٧/١

<sup>٥</sup> المصدر السابق ٧٨/١

<sup>٦</sup> المصدر السابق

<sup>٧</sup> المصدر السابق



ثم نسب الرضي للفراء الرأي الذي ذكره ابن فارس في الصحاحي ، دون أن ينسبه للفراء بل قال : (وقال آخرون) <sup>١</sup> .

قال الرضي : (وقال الفراء : هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف ، والمثنى المرفوع ، وثبوته مع اللام يُضَعَّفُه ، وكذا مع الياء وواو الجمع) <sup>٢</sup> . وذكر الرضي غير تلك الآراء أيضاً <sup>٣</sup> .

وذكر ابن فارس في باب النون أيضاً ، نون المطاوعة ونون التوكيد الخفيفة والثقيلة ، ولم يتعرض للخلاف حول أيهما أصل ، المخففة أم المثقلة ، حيث قال الكوفيون : إن الثقيلة أصل ، وقال البصريون : هما أصلان <sup>٤</sup> . ولم يذكر ابن فارس أن نوني التوكيد تختصان بالأفعال ، ولا يؤكّد بهما الماضي ، لكنّه مثّل لهما متّصلين بفعل أمر فقال : (وتكون للتأكيد مخففة ومثقلة ، نحو "أضْرِبْتُ" و "اضْرِبْنِي" ° ، والنون التي تلحق ياء المخاطبة من الأفعال الخمسة – ولم يذكر التي تلحق ألف الاثنين و واو الجماعة في المضارع – وذكر نون النسوة ، ومثّل لهذه كلها بمفردات .

---

<sup>١</sup> الصحاحي ، ص ١٥٣

<sup>٢</sup> شرح الرضي ٧٨/١

<sup>٣</sup> انظر المصدر السابق

<sup>٤</sup> انظر مغني اللبيب ٣/٢

<sup>٥</sup> الصحاحي ، ص ١٥٤

ثم ذكر التنوين ، ولم ينصّ على اسم التنوين ، بل عدّه نوناً فارقة بين المفرد والمضاف ،  
ثم ذكر رأياً آخر في التنوين وقال : (ويقولون : فرقا بين ما يجري ومالا يجري) <sup>١</sup>. وما يجري  
ومالا يجري هو المصطلح الكوفي المقابل للمنصرف والممنوع من الصرف ، كما ذكرنا سابقاً <sup>٢</sup>.  
وقد ذكر سيبويه أن التنوين علامة للأماكن قال : (فالتنوين علامة للأماكن عندهم والأخف  
عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون) <sup>٣</sup> ، ومعنى التمكين : كون الاسم مُعرباً ، فلا تمكُن إلا في  
الاسم) <sup>٤</sup>. وتنوين : نون زائدة ساكنة تلحق الآخر بغير توكيد <sup>٥</sup> ، وأقسامه خمسة :

فالأول : تنوين التمكين الذي يلحق الاسم المعرب المنصرف إعلماً ببقائه على أصله وعدم  
مشابته للحرف أو الفعل ، وسمي كذلك : تنوين الصرف. وإنما حذفت علامة الإعراب من  
غير المنصرف مع كونه معرباً.

والثاني : تنوين التنكير : اللاحق لبعض الأسماء المبينة ، فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ويختص باسم  
الفعل سماعاً ، وبالعلم المختوم بـ "ويه" قياساً. وذهب ابن هشام إلى أن مثل تنوين "رجل" لا  
يكون للتنكير بل هو للتمكين فقط ، بينما يرى الرضي أن لا مانع من أن يكون تنوين واحد  
للتنكير والتمكين معاً ، كما في "رجل" فإذا سميت به صار للتمكين فقط <sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الصاحبي ، ص ١٥٤

<sup>٢</sup> انظر ص ٧٥ من هذا البحث

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٢/١

<sup>٤</sup> شرح الرضي ٣١/١

<sup>٥</sup> مغني اللبيب ٤/٢

<sup>٦</sup> انظر مغني اللبيب ٤/٢ ، وشرح الرضي ٣١/١

والثالث : تنوين التعويض : وهو اللاحق عوضاً عن حرف أصلي كجوارٍ ، أو زائد كجنديلٍ  
فتنوينه عوض من ألف جنادل ، أو عوض عن المضاف إليه سواء أكان المضاف إليه مفرداً كما  
في كل وبعض إذا قُطعتا عن الإضافة ، أو كان جملة وهو اللاحق لإذ في نحو يومئذٍ، وحينئذٍ.  
والرابع : تنوين المقابلة : اللاحق مقابلة لنون جمع المذكر السالم في جميع المؤنث السالم نحو :  
مسلماتٍ. وقيل : هو عوض عن الفتحة نصباً ، على خلاف فيه.

والخامس : تنوين التنويم اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ، فهو في الحقيقة لترك  
الترنم الذي كان في الألف والواو والياء وذلك عند بني تميم ، ولا يختص بالاسم<sup>١</sup>.

وتحدث ابن الفارس عن قلب النون ميماً إذا جاءت بعدها الباء ، وجعله من  
خصائصها من بين سائر الحروف<sup>٢</sup>. قال سيويوه : (وتقلب النون مع الباء ميماً ، لأنها من  
موضع تعتلُّ فيه النون ، فأرادوا أن تُدغم هنا إذا كانت الباء من موضوع الميم ، كما أدغموها  
فيما قرب من الراء في الموضع ، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب  
من أقرب الحروف منها في الموضع ، ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج ، وأنها ليست فيها  
عُنة ، ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم وذلك قولهم : تمبَّك ، يريدون:  
من بك. وشمباء وعنبر ، يريدون شنباء وعنبراً)<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> انظر أقسام التنوين في مغني اللبيب ٢/٤-٧ ، وشرح الرضي ١/٣١-٣٥

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٤

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٤٥٣

وقد مثل ابن فارس أيضاً بـ "شبناء" <sup>١</sup> و "عنبر" في هذا الموضع <sup>٢</sup>. وبعد النون ، يتحدث ابن فارس عن زيادة الهاء <sup>٣</sup> في نحو "يا زيداه" في النداء، وفي قوله تعالى: {سُلْطَنِيهِ} وهي هاء السكت ، وذكر أنهم يسمونها استراحة وبيان حركة وللوقوف على الكلمة نحو "عه" و "شه" و "اقتده".

فأما المثال الأول وهو : يازيداه فداخل في باب الندبة ، قال المبرد في باب الندبة : (وهو يجري في الكلام على ضربين : أمّا من أراد أن يفصلها من النداء وألحق في آخرها ألفاً، وألحق الألف في الوقف هاء لخفاء الألف. فُتُبِّئِنَهَا بالهاء ، كما تُبَيِّنُ بِهَا الحِركَةَ ، فإن وصل حذفها . والوجه الآخر أن تجري مجرى النداء البتة) <sup>٤</sup>. فالهاء تزداد في الندبة لتبين الألف ، قال سيبويه : (أعلم أن المندوب مدعوٌ ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترتمون فيها ، وإن شئت لم تُلحِقْ كما لم تلحق في النداء .. ومن لغة من يفتح (أي من بفتح الياء وفيها لغتان الفتح والوقف) أن يلحق الهاء في الوقف حين تُبَيِّنُ الحِركَةَ) <sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الشَّنْب : ماءٌ ورقّةٌ يجري على الثغر ، وقيل رقّةٌ وبزّد وعدوية في الأسنان ، وقيل نَقَطٌ بيض في الأسنان ، ويقال :

شَنِبَ شَنَبًا فهو شَانِبٌ ... والأثنى شبناء ، انظر اللسان ٢٠٨/٧

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٤

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٤

<sup>٤</sup> الحاقّة : ٢٩

<sup>٥</sup> المقتضب ٤/٤٦٨

<sup>٦</sup> الكتاب ٢/٢٢٠-٢٢١

وأما المثال الثاني وهو قوله تعالى : { سُلْطَنِيَه } ، فليست في باب الندبة. وقد قال المبرد :

عن قوله تعالى : { يَلِيَّتِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيَهٗ ۝ وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيَهٗ }<sup>١</sup> (حُرِّكَتِ الْيَاءُ عَلَى

الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف ، فإن وصلت حذفتها ؛ لأن حركة الياء تظهر في

"مَالِيَهٗ" و "سُلْطَنِيَهٗ" ، وما كان مثل هذا إنما هو بمنزلة قولك : { فَبِهْدَانِهِمْ أَقْتَدِهٖ }<sup>٢</sup> فإن

وصلت حذفته<sup>٣</sup>.

ونلاحظ أن ابن فارس جعل هذه الهاء الزائدة نوعين :

فالأولى لبيان الحركة ، كما في حركة الياء وفي : { سُلْطَنِيَهٗ } ، وبيان الألف في الندبة، والثانية

للوقف على الكلمة : نحو "يمه" أو "اقتده". والمبرد يقول : (والهاء تزداد لبيان الحركة ، ولخفاء

الألف ، فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه و { وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ }<sup>٤</sup> و { فَبِهْدَانِهِمْ

أَقْتَدِهٖ }<sup>٥</sup>. وأما بعد الألف فقولك : يا صحباه ، ويا حسرتاه<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الحاقة : ٢٥ ، ٢٦

<sup>٢</sup> الأنعام : ٩٠

<sup>٣</sup> المقتضب ٢٤٨/٤ ، وانظر هاء السكن في معني اللبيب ١٢/٢

<sup>٤</sup> القارعة : ١٠

<sup>٥</sup> الأنعام : ٩٠

<sup>٦</sup> المقتضب ١٩٨/١

وقد جعل ابن فارس هاء الندبة للاستراحة وبيان الحركة. ولم يقل أنها لبيان الترنم وبيان الألف والأمران متداخلان. فالألف بمنزلة حركتين. ولم ينص ابن فارس على ذكر الندبة، بل مثل لها تمثيلاً فقط.

وفي باب الواو<sup>١</sup>، مثل ابن فارس لزيادتها ثانية وثالثة ورابعة وخامسة. ثم تحدث عن معانيها الأخرى فقال: (وتكون للنسق، وهو العطف، نحو: "زيد وعمرو")<sup>٢</sup>. والنسق هو المصطلح الكوفي المقابل للعطف، كما ذكرنا سابقاً<sup>٣</sup>.

ثم ذكر ابن فارس أن الواو تكون كذلك علامة رفع نحو: "أخوك والمسلمون". فمثل لها باسم من الأسماء الستة، وجمع مذكر سالم مرفوعين. ثم تحدث عن عطف الفعل على الاسم في نحو: "يعجبني ضرب زيد وتغضب"، وهنا مثل ابن فارس لعطف الفعل على مصدر صريح واستشهد بشرط من بيت لميسون الكلابية وهو قولها:

\*لبس عباءة وتقرّ عيني\*<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> انظر الصاحبي، ص ١٥٥

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> انظر ص ٦٠ من هذا البحث وما بعدها

<sup>٤</sup> قالته ميسون بعد ما تزوجها معاوية بن أبي سفيان وحملت إليه من البادية إلى دمشق، وولدت له يزيد، فحنت ذات ليلة إلى باديتها، فقال هذا الشعر. راجع بلاغات النساء ١١٦، والخزانة ٣/٥٩٢-٥٩٣، وشرح شواهد المغني ٢٢٤، واللسان ١٧/٢٩٤-٢٩٥، والبيت غير منسوب في سيبويه ١/٤٢٦. انظر حاشية المحقق على الصاحبي، ص ١٤٦

وقدّر ابن فارس المعنى في البيت بأنه : (وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي)<sup>١</sup>. ونسب ابن فارس تخريج هذا إلى "قوم". قال ابن فارس : (فقال قوم : نُصِبَ "تَغَضَّبَ" على احتمال "أَنْ" معناه : وَأَنْ تَغَضَّبَ ، فيصير في معنى المصدر. كأنك قلت : "يعجبني ضربُ زيدٍ وغَضْبُكُ" فتخرج بذلك من أن تكون ناسقة فعلاً على اسم)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر ذلك سيويوه وقدّر إضمار "أَنْ" قال : (اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء)<sup>٣</sup>. وقال عن الفاء قبل ذلك : (اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ...)<sup>٤</sup>.

واستشهد سيويوه بيت ميسون السابق على النصب وقال عنه : (لما لم يستقم أن تحمل "وتقرّ" وهو فعل على "أُبس" وهو اسم ، لما ضمته إلى الاسم ، وجعلت "أحبّ" لهما ولم ترد قطعه ، لم يكن بدُّ من إضمار أن)<sup>٥</sup>. ونلاحظ أن تعليق ابن فارس على بيت ميسون ، قريب جداً مما ذكره سيويوه.

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٥٥

<sup>٣</sup> ٤١/٣ ، والمراد بالواجب : العطف ، قال سيويوه في الكتاب ٨٣/٤ : (واعلم أن الفاء لا تُضمَر فيها أن في الواجب ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، .... وذلك قوله : .... وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا ، إن شئت رفعتَه على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعا ، لأنك قد أوجبت أن تفعل - فلا تكون فيه إلا الرفع)

<sup>٤</sup> الكتاب ٢٨/٣

<sup>٥</sup> الكتاب ٤٦/٣

وقد قدّر المبرد احتمال "أن" في البيت كذلك ، قال : (أي : وأن تقرّ عيني) <sup>١</sup> . ثم ذكر ابن فارس حالة أخرى لهذه الواو الناصبة وهي أن تعطف فعلاً على فعل ، وقال : (فإن نسقت فعلاً على فعل مجموعين ، فأعرابهما واحد نحو : "يقوم ويضرب زيداً" ، فإن لم ترد الجمع بينهما نصبت الثاني فيقال : نُصب بإضمار "أن" يقولون : "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" و\*لا تنه عن خلق وتأتي مثله\* <sup>٢</sup> . فقد قدّر ابن فارس إضمار أن ، إن لم يكن هناك عطف في المعنى ، وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، وفي الإنصاف : (ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن... ) <sup>٣</sup> . ومعنى الصرف كما فسره الغراء : (أن يجتمع الفعلان "بالواو" أو "ثم" أو "الفاء" أو "أو" وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكون في العطف. فذلك الصرف <sup>٤</sup> . وقال الفراء بالصرف في البيت السابق ، فقد قال عن الصرف (وهو أن يأتي بالواو معطوفاً على كلام في أوله حادثة

<sup>١</sup> المقتضب ٢٦/٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٥٥-١٥٦ ، وهذا إصدار بيت وعجزة : \*عازٌ عليك - إذا فعلت - عظيم\* . وقد نسبه سيبويه للأخطل ٤١/٣ ، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٧-٢٤ ، وهو غير منسوب في تفسير الطبري ٢٠٢/١ ، واللسان ٣٨٠/٢٠ ، وقد نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكناي ، وكذلك الأمدى في المؤتلف والمختلف ص ١٧٩ ، والبحثري في الحماسة ص ١٧٤ ، ونسبه اللخمي لأبي الأسود الدؤلي انظر ديوان أبي الأسود ص ١٢٩-١٣٠ ، وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٦٤ حيث قال : (ونسبه الحاتمي لسابق البربري). وانظر حاشية لسيد أحمد صقر على الصاحبي ص ١٥٦ ، وحاشية محمد عبدالحالقي عزيمة على المقتضب ٢٥/٢

<sup>٣</sup> الإنصاف ٥٥٥/٢

<sup>٤</sup> معاني القرآن ٢٣٥-٢٣٦ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ، ص ١٠٥



لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي بمثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فإنه لا يجوز هنا إعادة "لا" في "تأتي" إذ كان معطوفاً ، ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله) <sup>١</sup>. ويذكر أبو البركات الأنباري حجج الفريقين في هذه المسألة فيقول : (أمّا الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصرف ، وذلك لأن الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وأن المراد بقولهم : "لأن تأكل السمك وتشرب اللبن" يجزم الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين) <sup>٢</sup>.

ثم ذكر البصريين ، قال : (وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير "أن" وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ، لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل ، على ما بيّنا في غير موضع ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى ، حوّل إلى الاسم ، فاستحال أن يُضمّ الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير "أن" لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل) <sup>٣</sup>. إذن هناك عند البصريين مصدر منوي في الأول ، فقدروا مصدرًا

<sup>١</sup> معاني القرآن ٣٤/١ ، وانظر مصطلحات النحو الكوفي ، ص ١٠٦

<sup>٢</sup> الإنصاف ٥٥٦/٢

<sup>٣</sup> الإنصاف ٥٥٦/٢

مؤولاً من "أن" والفعل الثاني وعطفوه على المصدر الأول<sup>١</sup>. وقد قال سيبويه معلقاً على البيت السابق الذي نسبه للأخطل: (وإنما أراد لا يجتمع النهي والإتيان، فصار "تأتي" على إضمار "أن"<sup>٢</sup>، وقال المبرد معلقاً على البيت: (أي لا يجتمع أن تنهى وتأتي مثله. ولو جزم كان المعنى فاسداً)<sup>٣</sup>. وقال سيبويه عن قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن": (ومنعك أن ينجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال)<sup>٤</sup>. وقال المبرد شارحاً للأوجه الممكنة ومعنى كل وجه في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن: (فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال: قال: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لأنه أراد: لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال. فتمثيله في الوجه الأول (أي بنص تشرب) لا يكن منك أكل للسمك، وأن تشرب اللبن)<sup>٥</sup>.

وقد نقل ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب المضارع بعد هذه الواو، فقال وهو يعدد أنواع الواو: (واو أن ينتصب ما بعدها، وهما واو المفعول معه كسرت والنيل، ... والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول: كقوله:

<sup>١</sup> انظر مصطلحات النحو الكوفي، ص ١٠٦

<sup>٢</sup> الكتاب ٤٢/٣

<sup>٣</sup> المقتضب ٢٥/٢

<sup>٤</sup> الكتاب ٤٢/٣-٤٣

<sup>٥</sup> المقتضب ٢٤/٢

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحبّ إليّ من لبس الشفوف. والثاني : شرطه أن يتقدّم الواو نفي أو طلب وسمّى الكوفيون هذه الواو واو الصرف ، وليس النصب بها خلافاً لهم (...)<sup>١</sup>.

وظاهرٌ مما قدمنا أن ابن فارس اتبع المذهب البصري في هذه المسألة بعد قوله : (وأن تشرب اللبن)<sup>٢</sup>. فالفعل بعد الواو عنده منصوب بأن المضمرة ، وقد نسب ذلك لقومٍ دون أن يحدددهم ، ودون أن يذكر الرأي الآخر ، وكأنه اختار هذا الرأي ، فنقله. ولم يفصل ابن فارس في شرح المسألة ، فلم يذكر اشتراط النفي أو الطلب ، واكتفى بظهور ذلك في استشهاده وتمثيله.

وبعد هذا ذكر ابن فارس الواو المضمرة ويقدرها في قوله تعالى : {وَلَا عَلَى الَّذِينَ

إِذَا مَا آتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا<sup>٣</sup>}. والتقدير عند ابن فارس

: "وقلت" ، فجواب الكلام : تَوَلَّوْا<sup>٤</sup>. وفي تفسير ابن كثير أنهم سبعة نفرٍ من الأنصار

وغيرهم<sup>٥</sup>. ثم ذكر ابن فارس واو "ربّ"<sup>٦</sup>. واستشهد بها ولم يذكر شروطها. قال ابن هشام: ولا

<sup>١</sup> مغني اللبيب ٢٤/٢

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ٢٤/٢

<sup>٣</sup> التوبة : ٩٢

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٦

<sup>٥</sup> تفسير ابن كثير ، ص ٩٠٢

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٦

تدخل إلا على مُنْكَرٍ ، ولا تتعلّق إلا بمؤخر ، والصحيح أنّها واو العطف ، وأنّ الجرّ برّبٍ محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد ، وحجتهم افتتاح القصائد بها (...)<sup>١</sup>.

وهذه مسألة اختلف حولها الكوفيون والبصريون ، فذهب الكوفيون إلى أن واو رب تجرّ النكرة بنفسها ، وعليه ذهب المبرد من البصريين. وحجتهم أن الواو ولما ثابت عن ربّ عملت عملها وهو الجرّ ، لنيابتها عنها ، والدليل عندهم أن الواو ليست عاطفة : أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، وكثر افتتاح القصائد بها.

وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، بل الجارّ هو "ربّ" المقدّرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل لأنه غير مختص ، فوجب أن يكون العامل ربّ مقدره<sup>٢</sup>. ولم يُشر ابن فارس في الصحاحي لعمل واو "ربّ" بشكل مباشر ، فلم يحدّد أهي العاملة بنفسها أم بتقدير "ربّ" ، لكن يبدو أنه اتّبع المذهب الكوفي فيها ، لأنه قال أن الواو بنفسها بمعنى "ربّ" ولم يقل أنّها عاطفة.

ثم ذكر ابن فارس الخلاف حول واو المعية ومثّل لها بقولهم : "استوى الماء والخشبة"

وقال أن هذه الواو بمعنى "مع". ثم نسب لأهل البصرة أنّهم يقولون في قوله تعالى : {فَأَجْمِعُوا

أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} <sup>٣</sup> أن معناها : مع شركائكم.

<sup>١</sup> مغني اللبيب ٢٥/٢

<sup>٢</sup> انظر الإنصاف ٣٧٦/١

<sup>٣</sup> يونس : ٧١

ثم ذكر رأياً آخر لم ينسبه لفريق معيّن بل قال : (وقال آخرون : أجمعوا أمركم وادعوا

شركاءكم ، اعتباراً بقوله جلّ وعزّ : {وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ}¹ .

وهذه المسألة مما اختلف عليه أهل البصرة والكوفة ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل فيقال مثلاً : استوى الماء واستوت الخشبة ، فالخشبة لم تكن معوجة فتسوى ، فلمّا خالف الثاني الأول ، انتصب الثاني على الخلاف . وذهب البصريون إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو ، لأن الفعل نحو (استوى) وإن كان في الأصل غير متعدّ إلا أنه قوي بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدي بحرف الجر في نحو "خرجت به" إلا أن الواو لا تعمل لأنها حرف عطف غير مختص . وذهب الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولايس الخشبة ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . وذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئت معه"² .

والفراء شرح الآية في معاينة ، وقدّر عاملاً على المذهب الذي نسبه صاحب الإنصاف للزجاج . قال الفراء : (ونصبت الشركاء بفعل مضمر ، كأنك قلت : فاجمعوا أمركم وادعوا

¹ يونس : ٣٨ ، هود : ١٣ ، الصاحبي ص ١٥٧

² انظر الإنصاف ١/٢٤٨ ، وما بعدها

شركاءكم)'.<sup>١</sup> بينما نجد الزجاج في معاني القرآن ، وهو يشرح الآية الكريمة لا يُقدَّر عاملاً كما ذكر صاحب الإنصاف ، بل يقول : (زعم القراء أن معناه : فأجمعوا أمركم وأدعوا شركاءكم ، وهذا غلط لأن الكلام لا فائدة فيه ، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم).<sup>٢</sup>

فالقول الذي بدأ به ابن فارس هو المذهب البصري ، ونسبه لهم ثم تبنى بقول الفراء ولم ينسبه له بل قال : وقال آخرون ولم يُشر ابن فارس للقراءات الأخرى في الآية الكريمة ، وتوجيهاتها.<sup>٣</sup> وقد شرحها ابن هشام فقال وهو يعدد أنواع الواو : (واو ينتصب ما بعدها ، وهما واو المفعول معه كسرتُ والنيل ، وليس النصب لها .... ولم يأت في التنزيل بيقين ، فأما قوله تعالى : { فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } في قراءة السبعة : { فَأَجْمَعُوا } بقطع الهمزة : : { وَشُرَكَاءَكُمْ } بالنصب ، فتحتمل الواو فيه ذلك ، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف ، أي : وأمرِك شركائِك ، أو جملة على جملة بتقدير فعل ، أي : وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ، وموجب التقدير في الوجهين أن "أجمع" لا يتعلق بالذوات ، بل بالمعاني ، كقولك : "أجمعوا

<sup>١</sup> معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١

<sup>٢</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٣/٣

<sup>٣</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٣/١-٣٧٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣/٣-٢٤

على قول كذا" بخلاف "جَمَع" فإنه مشترك ، بدليل : {فَجَمَعَ كَيْدَهُ}¹. وقرأ "فاجمعوا"

بالوصل فلا إشكال ، ويروى بدفع الشركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول)².

ثم يذكر ابن فراس أن الواو قد تقع صلة زائدة واستشهد بقوله تعالى : {إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ

مَعْلُومٌ}³. وقال إن المعنى : إلا لها⁴. واختلف البصريون والكوفيون في جواز وقوع واو العطف

زائدة ، فذهب الكوفيون لجواز ذلك ، وإليه ذهب الأخفش والمبرد وغيرهم من البصريين.

وحجتهم كثرته في كتاب الله وكلام العرب. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز لأن الواو في

الأصل حرفٌ وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يُحکم بزيادته إن أمكن أن يبقى على أصله ، وقد

أمكن هنا⁵.

هذا ما ذكره الأنباري في الإنصاف ، بينما نجد في المقتضب ما يدل على تأييد المبرد للبصريين

، فقد خرّج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب⁶. ونراه يذكر

الأقوال في جواب قوله تعالى : {إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ}⁷. ويقول :

¹ طه : ٦٠

² مغني اللبيب ٢٤/٢

³ الحجر : ٤

⁴ انظر الصحاحي ، ص ١٥٧

⁵ انظر الإنصاف ٤٥٦/٢-٤٦٢

⁶ انظر حاشية أ. محمد عبدالحالقي عزيمة على المقتضب ٧٧/٢

⁷ الانشقاق ١ ، ٢

(وقال آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة. فقوله : {إِذَا السَّمَاءُ أَذْشَقَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا

وَحُقَّتْ} يجوز أن يكون {وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ}¹ والواو زائدة. كقولك أيضاً : (إذا السماء

انشقت وأذنت لربها وحقت. وهو أبعد الأقاويل. أعني زيادة الواو)². فقول المبرد عن زيادة

الواو أنها أبعد الأقاويل لا تدل على اتفاهه مع الكوفيين في إجازة زيادتها. وقال المبرد بعد ذلك

: (وزيادة الواو غير جائزة عن البصريين ، والله أعلم بالتأويل فأما حذف الخبر فمعروفٌ

جيد)³.

وتتضح إجازة الكوفيين لهذا الأمر في شرح الفراء للآية الكريمة التي استشهد بها ابن فارس وهي

قوله تعالى : {إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ}⁴. حيث قال في تفسيرها : (لو لم يكن فيه الواو كان

صواباً كما قال في موضع آخر : {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ}⁵ وهو كما تقول

في الكلام : ما رأيت أحداً إلا وعليه ثياب وإن شئت : إلا عليه ثياب)⁶.

ثم ذكر الفراء شروطاً لكونها زائدة لم يذكرها ابن فارس ، بل اتضحت من الآية التي مثل بها ،

قال : (وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا ، والكلام في النكرة تام فافعل ذلك بصلتها

¹ الانشقاق : ٣

² المقتضب ٧٧/٢

³ المقتضب ٧٨/٢

⁴ الحجر : ٤

⁵ الشعراء : ٢٠٨

⁶ معاني القرآن للفراء ٨٣/٢



بعد إلا. فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بطرح الواو ، من ذلك: ما أظن درهماً إلا كافيك ولا يجوز (إلا وهو كافيك)<sup>١</sup>. بينما قال الزجاج في شرحه للآية : (أي : إلا ولها أجل لا تتقدمه ولا تتأخر عنه)<sup>٢</sup>.

إذن وافق ابن فارس الكوفيين في إجازتهم زيادة الواو وخالف البصريين. ولم يُشر للخلاف في هذه المسألة كما فعل مع "واو المعية".

ثم ذكر ابن فارس أن الواو قد تقع بمعنى "إذ" واستشهد بقوله تعالى : {وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} <sup>٣</sup>. والمراد بهذه الواو الواو الاستئناف ، أو واو الحال ، وقال ابن هشام في المغني : (واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو : "جاء زيد والشمس طالعة" وتسمى واو الابتداء ، ويقدرها سيويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ، إذ لا يُرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق كما أن "إذ" كذلك ، ولم يقدروها بإذا، لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية ، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى : {وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} فقال الواو للحال ، وقيل بمعنى إذ ، وسبقه إلى ذلك مكّي ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل للحال ، وقيل : بمعنى "إذ" ... والثلاثة بمعنى واحد ، فإن أراد بالابتداء، الاستئناف فقولهما

<sup>١</sup> معاني القرآن للقرّاء ٨٣/٢

<sup>٢</sup> معاني القرآن للزجاج ١٤٢/٣

<sup>٣</sup> آل عمران : ١٥٤

سواء<sup>١</sup> . وقد قال أبو البقاء العكبري في التبيان عن الواو في الآية السابقة : (وتسمى هذه الواو واو الحال ، وقيل الواو بمعنى "إذ" وليس بشيء)<sup>٢</sup> .

وقد قدّر المبرد الواو والفاء بمعنى الاستئناف والحال وجعلها بمعنى (إذا) ، قال : (فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول ، كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك كقولك : أريد أن تأتيني فتتعدّ عني؟! أو أريد أن تكرمَ زيداً فتهيئه؟! فالمعنى : أنه لم يرد الإهانة ، إنما أراد الإكرام ، فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيداً فإذا أنت تهيئه ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تتعد عني ... ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمُني ، أي : أن تأتيني وهذه حالك لجاز)<sup>٣</sup> .

ثم انتقل ابن فارس للحديث عن معنى واو العطف<sup>٤</sup> . وذكر فيه قولين نسبهم لـ "قوم" . الأول : أن للواو معنيان : معنى اجتماع - أي مطلق الجمع - ومعنى تفرّق - أي ترتيب . والثاني : أن الواو لا تكون إلا للجمع .

وقد قال سيبويه في الكتاب : (وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأوّل وتجمعهما . وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر<sup>٥</sup> . فيبدو من النصّ السابق من الكتاب أن سيبويه من أصحاب القول الثاني الذي ذكره ابن فارس . وكذا قال المبرد في المقتضب . في باب حروف العطف بمعانيها : (فمنها "الواو" ومعناها :إشراك الثاني فيما دخل فيه الأوّل ، وليس فيها

<sup>١</sup> مغني اللبيب ٢٣/٢

<sup>٢</sup> التبيان في إعراب القرآن ٢١٦/١ ، وانظر إعرابها في معاني القرآن للفراء ٢٤٠/١

<sup>٣</sup> المقتضب ٣٣-٣٢/٢

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي / ص ١٥٧

<sup>٥</sup> الكتاب ٢١٦/٤

دليل على أيهما كان أولاً ، نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة ، فحائز

أن تكون البصرة أولاً ، كما قال الله عز وجل : { وَأَسْجُدِي وَأَرْكِعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ }<sup>١</sup>.

والسجود بعد الركوع)<sup>٢</sup>.

و قال ابن هشام في المغني إنها تعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه ولاحقه ، فهذه ثلاثة

معان<sup>٣</sup>. وردّ على من قال بمطلق الجمع فقال : (وقول بعضهم : "إن معناها الجمع المطلق" غير

سديد ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع بلا قيد ، وقول السيراني : "إن

النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب" مردود)<sup>٤</sup>.

ثم ذكر ابن هشام من قال بإفادتها إياه ومنهم الفراء وثعلب والشافعي. فيظهر أن الرأي الأول

الذي بدأ ابن فارس بذكره هو رأي كوفي.

ثم ذكر ابن فارس الواو العاطفة التي تسبق بهمزة الاستفهام<sup>٥</sup>. ويبين أنها ليست (أو) بل مركبة

من همزة الاستفهام و واو العطف . واستشهد لها بآيتين من كتاب الله. وهما قوله تعالى في سورة

الأعراف : {أَوْأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ} <sup>٦</sup> ، وقوله في الواقعة : {أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ ۝ أَوْءَابَاؤُنَا

<sup>١</sup> آل عمران : ٤٣

<sup>٢</sup> المقتضب ١/١٤٨

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٢/١٧-١٨

<sup>٤</sup> مغني اللبيب ٢/١٨

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٧

<sup>٦</sup> الأعراف : ٩٨

الأولون<sup>١</sup>}. ونسب ابن فارس تفسير معناها للبصريين ، ولم يشر لمعنى آخر غير ما قالوا. قال

ابن فارس : (وتكون الواو عطفاً بالبناء على كلام يُتَوَهَّم ، وذلك قولك - إذا قال القائل

" رأيت زيداً عند عمرو " - قلت أنت : "أوهو ممن يجالسه؟". قال البصريون : معناه كأن قائلًا

قال : هو ممن يجالسه". فقلت أنت : "أو هو كذلك"<sup>٢</sup>.

وقد عقد سيبويه في كتابه باباً قال فيه : (هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ،

وذلك قولك : هل وجدت فلاناً عند فلان؟ فيقول : أو هو ممن يكون ثمَّ؟ أدخلت ألف

الاستفهام. وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف ، وإنما هذا

استفهام مستقبَل بالألف ... وتقول : أَلستَ بصاحبنا أولست أخانا ... إذا أردت التقرير

....وإذا قلت : الست أخانا أو صاحبنا أو جليسنا؟ فإنك إنما أردت أن تقول : أَلستَ في

بعض هذه الأحوال ، وإنما أردت في الأوَّل أن تقول : الست في هذه الأحوال كلها)<sup>٣</sup>.

واستشهد سيبويه بالآيتين اللتين استشهد بهما ابن فارس بعده . وزاد سيبويه عليهما<sup>٤</sup>. وعقد

المبرد أيضاً باباً سمَّاه : باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام<sup>٥</sup> شرح فيه هذه المسألة،

ومثَّل بنفس المثال الذي ذكره ابن فارس ، وذكر معناه كما ذكره ابن فارس ، قال المبرد:

---

<sup>١</sup> الواقعة : ٤٧ ، ٤٨

<sup>٢</sup> انظر الصاحي ، ص ١٥٧

<sup>٣</sup> الكتاب ١٨٧/٣-١٨٨

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ١٨٩/٣

<sup>٥</sup> انظر المقتضب ٣٠٧/٣

(وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيداً عند عمرو - : أَوْ هُوَ مِمَّنْ يَجَالِسُهُ ؟ استفهمت

على حدّ ما كنت تعطف. كأن قائلًا قال : وهو ممن يجالسه ، فقال : (أَوْ هذا كذا؟)¹.

ثم ذكر المبرد أيّ حروف الاستفهام تدخل على الواو وعلة ذلك فقال : (وهذه اللف لتتمكّنها

تدخل على الواو وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وهل

هو عندك ؟ .... وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأين عبد الله ؟ وكذلك جميعها إلا الألف)².

واستشهد المبرد بآية الأعراف وقال أن معناها التقارير ، واستشهد بآية الواقعة على معنى

التعجب والإنكار ، وذكر معنى آخر وهو الاستفهام المحض كما في قول أحدهم : رأيت زيداً ،

فتقول : أَوْ يُوصَلُ إِلَيْهِ ؟³. فيبدو مما سبق أن المقصود هنا : المبرد خاصة لتطابق المثال ، وقد

وافق المبرد سيبويه.

والواو الأخيرة التي تحدّث عنها ابن فارس : الواو المقحمة⁴ - واستشهد لها من كتاب

الله ، وأشعار العرب. وقد ذكر ابن فارس قبل ذلك بقليل أن الواو تكون صلة زائدة⁵. ومما

---

¹ المقتضب ٣/٣٠٧

² المصدر السابق

³ انظر المقتضب ٣/٣٠٧-٣٠٨

⁴ انظر الصاحبي ، ص ١٥٨

⁵ انظر الصاحبي ، ص ١٥٧

استشهد به ابن فارس على الواو المقحمة قول الشاعر : \*فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحي\*<sup>١</sup>.

وذكر ابن فارس في تأويلها رأيين : فقال : (هي مقحمة. وقيل : معناه أجونا وانتحي)<sup>٢</sup>.

وكذا في الآيات التي استشهد بها ابن فارس ، ذكر فيها إقحام الواو ، - وذكر أنه الأجود -

وذكر الرأي الآخر فذكر المعنى على أن تكون الواو عاطفة وهذا مذهب البصريين. وبيت امرئ

القيس السابق الذي استشهد به ابن فارس على إقحام الواو ، ذكره الأنباري في الإنصاف في

مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في جواز مجيء واو العطف زائدة<sup>٣</sup>. فهو مما احتج به

الكوفيون على جواز زيادتها لأنه جاء كثيراً في كتاب الله وكلام العرب.

فابن فارس هنا بدأ بالرأي الكوفي وامتدحه بأنه الأجود ، وذكر الرأي البصري كذلك .

وفي باب الياء<sup>٤</sup> :

ذكر ابن فارس زيادتها أولى وثانية وثالثة ورابعة وخامسة ، ومثّل لكل منها. وذكر ياء

المضارعة ، وياء الإضافة ، وياء التثنية والجمع دون أن يذكر أنها علامة للنصب ، والجرّ. وذكر

أن الياء تكون علامة للحفّض في نحو "أخيك" واكتفى بتمثيله ولم يقل : السماء الستة. وذكر

---

<sup>١</sup> هو من معلقة امرئ القيس في شرح الزوزني ص ٢٨ وعجزه : \*بنا بطن خبتّ ذي جِفافٍ عَقْنَقِلٍ\* والانتحاء الاعتماد على الشيء ، واخبت : ارض مطمئة ، الحقف : رمل مشرف معوج ، والعقنقل : الرمل المنعقد المتلبّد. انظر شرح

الزوزني ص ٢٨ ، والحزانة ١٣/٤ ، والإنصاف ٤٥٧/٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٥٨

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٤٥٧/٢

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٥٩

أن الياء تكون علامة للتأنيث ، وهو يريد ياء المخاطبة ومثل لها. وذكر ياء النسب والتصغير ومثل لها. وبحرف الياء انتهى باب الحروف ، ومما تجدر الإشارة له أن ابن فارس لم يكن يسمي الحروف بمسمياتها التي يبدو أنها لم تستقر إلا لاحقاً ، فلم يكن يقول واو المعية ، أو واو رب ، أو واو العطف ، بل كان يسميها بمعناها فيقول : واؤ بمعنى مع و واؤ بمعنى رُبّ وواو عاطفة وهكذا ...

وبعد أن انتهى ابن فارس من تعداد حروف العربية مرتبة وذكر زيادتها ومعانيها ، بدأ بباب جديد سمّاه (باب القول على الحروف المفردة الدالة على معنى)<sup>١</sup>.

وفي هذا الباب قسّم ابن فارس الحروف المفردة التي تدل على معنى إلى أربعة أقسام:

الأول : حروف تدل على الأفعال ، و مثل لها بنحو : "ح" من حيث و "ش" من وشيت الثوب ، وذكر معنى كل فعل منها ، وأشار للوقف عليها بهاء السكت<sup>٢</sup>.

والثاني : الضمائر ، وسمّاها "كناية" وقال إن لها موضع من الإعراب ، ومثّل لها بهاء الغيبة في "نوبه".

والثالث : ما يكون دلالة ولا محل له من الإعراب ومثّل له بالميم والألف في نحو : "رأيتهما".

وبعد أن ذكر هذه الثلاثة قال : (فعلى هذا يجيء الباب)<sup>٣</sup>.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ، ص ١٦٠

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٦٠

<sup>٣</sup> المصدر السابق

ثم ذكر النوع الرابع وكأنه خارج عن الباب وهو الحروف التي في كتاب الله فواتح سور ، وأخذ يعدّد الأقوال في معانيها ، ويحكم على بعضها بقوله : (وهو وجه جيد) <sup>١</sup> ، أو : (وهو قول حسن لطيف) ويحتج لبعضها ، ويشرح الآخر.

ثم اختار قولاً في النهاية صدّره بقوله (قال أحمد بن فارس : واقرب القول في ذلك وأجمعه قول بعض علمائنا : إن أولى الأمور أن تُجعل هذه التأويلات كلها تأويلاً واحداً ... وهذا هو القول الجامع للتأويلات كلها ، من غير اطّراح لواحدٍ منها) <sup>٢</sup>.

ثم ذكر أن سبب اختياره لهذا القول أنّ معنى هذه الحروف لا يمكن استخراجها عقلاً ، بل لابد من النقل والاعتماد على المأثور في ذلك ، ويقول أنه لا يجوز لأحد أن يعترض على العلماء بالظن ، تقديرًا لمكانتهم من العلم والتقدّم والسبق. ثم يختم الباب بأن الله أعلم بما أراد من تلك الحروف. ويظهر لنا من رأي ابن فارس هذا :

١ - ميله للجمع بين أقوال العلماء وابتعاده عن التعصب لفكر واحد ، ونظرته للأقوال نظرة كلية جامعة.

٢ - لم ينسب هذه الأقوال لأصحابها ، بل كان يقول : قال قوم ... ، وقال آخرون ... وهكذا ، إلا أنه نسب الأوّل منها لابن عباس.

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٦١-١٦٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ، ص ١٦٤-١٦٥



٣- اعتماده على مذهب النقل من العلماء السابقين ، ورفضه للمذهب العقلي في مثل هذا الأمر الذي يمسن تفسير كتاب الله.

٤- احترامه وإجلاله لمن سبقه من العلماء وقوله أن الطعن والاعتراض عليهم لا يجوز.

٥- تواضعه وإقراره بجهلنا بالغيبيات ، إذ قال في الخاتمة : "والله أعلم بما أراد من ذلك".

والباب التالي هو بداية لمبحث بارز في الصاحي وهو باب الكلام في حروف

المعنى<sup>١</sup> ، ويتناول فيه ابن فارس حروف المعاني ، مرتباً إياها ترتيباً هجائياً. وقال في مقدمة

الباب أنه رأى الفقهاء يضمّنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني ، ويتساءل عن

سبب اختصاصهم إياها دون غيرها ؟ ثم قال إنه سيذكر عامة حروف المعاني اختصاراً. وقد

ذكر ابن سيده في المخصص سبب تفسيره لهذه الحروف قال : (وإنما فسرنا معاني هذه الحروف

والأسماء التي تجرى مجراها في الإبهام ، لأنه مما يُحتاج في إدراك الحق في معانيها إلى قياس ونظر

... ومع ذلك فتفسيرها يصعب ، لأنها تدور بين المولّدين والعرب على معنى واحد ، لشدة

الحاجة إلى معانيها ، وأنها يبين بها غيرها ، كالألات التي يُحتاج إليها لغيرها ، ... وبيان البيان

أشد ، لأنه بمنزلة أعلى الأعلى في الامتناع من اليد ....)<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الصاحي ، ص ١٦٦

<sup>٢</sup> المخصص لابن سيده ٦٠/٤ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ، ص ١٦٦

وبدأ ابن فارس بما كان أوّله "ألف" ، فبدأ باب : "أم" <sup>١</sup> :

وَ قد سمّاها حرف عطف وعرّفها تعريفاً واضحاً ، لم نعهده في حديثه عن حروف المعاني المفردة في الباب السابق كباء الجر أو واو العطف <sup>٢</sup> ، لأنه كان يتحدث عن كل ما يتعلّق بهذا الحرف المفرد من صرف ونحو وأصوات أيضاً في بعض الحروف ، أمّا هذا الباب ، فهو خاصّ لحروف المعاني وعملها.

وقد عرّف "أم" بقوله : (حرف عطف تائبٌ عن تكرير الاسم أو الفعل ، نحو : "أزِيدُ عندك أم عمرو؟") <sup>٣</sup> والمقصود بتعريفه هذا : "أم المتصلة" <sup>٤</sup>. ثم قال : (ويقولون : ربما جاءت لقطع الكلام الأوّل واستئناف غيره) <sup>٥</sup> ، وظاهرٌ أنه يقصد النوع الثاني "أم" وهي المنقطعة. قال سيبويه : (أمّا أم فلا يكون الكلام فيها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين : على معنى أيُّهما و أيُّهم ، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأوّل) <sup>٦</sup>. وقال الفراء : ("أم" في المعنى تكون رداً على الاستفهام على الاستفهام على جهتين ؛ إحداهما : أن تفرّق

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٦٦

<sup>٢</sup> راجع ص ٢٠٩ ، ص ٢٣٨ من هذا البحث على التوالي

<sup>٣</sup> الصاحبي ، ص ١٦٦

<sup>٤</sup> الصاحبي ، ص ١٦٧

<sup>٥</sup> انظر المتصلة في مغنى اللبيب ٦٣/١

<sup>٦</sup> الكتاب ١٦٩/٣

معنى "أي" ، والأخرى أن يُستفهم بها. فتكون على جهة النسق<sup>١</sup> ، والذي يُنَوَى بها الابتداء<sup>٢</sup>  
إلا أنه ابتداء متّصل بكلام)<sup>٣</sup>.

وقال ابن فارس عن "أم" المنقطعة أنها تكون - في قول بعضهم - بمعنى "بل" ثم عاد قبل نهاية  
الباب ونسب هذا القول للفراء ، وذكر ابن فارس أنهم ينشدون على هذه المنقطعة قول  
الأخطل - ولم ينسبه ابن فارس له - :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسطٍ غَلَسَ الظلام من الرباب خيالاً<sup>٤</sup>

وقد ذكر سيبويه في كتابه أن الخليل زعم أن بيت الأخطل السابق هو كقولك: إنها لإبل أم  
شاء<sup>٥</sup> ، والجملة خبرية وكذا أوّل البيت. وقد قال سيبويه سابقاً شارحاً لمعنى أم المنقطعة :  
(ويدلك على أن هذا الأخير منقطع من الأول قول الرجل: إنهما لإبل. ثم يقول : أم شاء  
ياقوم. وكما جاءت أم هاهنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين  
قال : "أعمرو عندك" فقد ظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد بعد أن استغنى  
كلامه ، وكذلك : إنها لإبل أم شاء ، إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين)<sup>٦</sup> ،

<sup>١</sup> هذا شرح للأولى التي بمعنى "أي" / انظر حاشية المحقق على معاني القرآن ٧١/١

<sup>٢</sup> هذا شرح للثانية التي يُستفهم بها ، فليست للنسق ، انظر حاشية المحقق على معاني القرآن ٧١/١

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ٧٤/١

<sup>٤</sup> هو مطلع قصيدة للأخطل ، يهجو بها جريراً ويفتخر على قيس ، كما في ديوانه ص ٤١ ، وهو له في اللسان  
٣٠٢/١٤ ، وسيبويه ١٧٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٢٥ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٢ ، والفلس : ظلمة آخر  
الليل إذا اختلطت بضوء الصباح. انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٦٧

<sup>٥</sup> الكتاب ١٧٤/٣

<sup>٦</sup> الكتاب ١٧٢/٣

فلعل ابن فارس أراد بـ "يقولون" : سيويوه ، وبـ "ينشدون" : الخليل والمبرد<sup>١</sup> . أما ما ذكره ابن فارس من تقدير بعضهم لـ "أم" بمعنى "بل" . فقد قال الفراء في معاني القرآن : (وربما جعلت العرب "أم" إذا سبقها استفهام لا تصلح "أي" فيه على جهة "بل" ، فيقولون : هل لك قبِلنا حقَّ أم أنت رجلٌ معروفٌ بالظلم . يريدون بل أنت رجلٌ معروفٌ بالظلم ...) <sup>٢</sup> ، ثم استشهد الفراء ببيت نقله ابن فارس عنه في هذا الموضوع في الصاحي<sup>٣</sup> . ونلاحظ اختلافاً يسيراً في نصّ الكلام المنقول عن الفراء في الصاحي عما جاء في معاني القرآن . وسيويوه ذكر معنى الانقطاع لكنه لم ينصّ على "بل" في باب "أو"<sup>٤</sup> ، لذلك قال ابن فارس عن معنى الانقطاع : "يقولون" ثمّ لما نصّ على "بل" قال قبلها مرّة أخرى : "في قول بعضهم" لأن المقصود بالثاني - كما يبدو - الفراء وحده والمقصود بالأول سيويوه ومن تابعه ولم ينصّ سيويوه على ذكر "بل" وإن كان قد شرح معناها . أمّا المبرد فقال : (فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) ، إلاّ أن ما يقع بعد (بل) يقين ، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه . . . . ف (بل) تخرج من غلط إلى استثبات ، ومن نسيان إلى ذكر . و (أم) معها ظنٌّ أو استفهام ، وإضراب عمّا كان قبله) <sup>٥</sup> . فالمراد يفترق بمعنى الإضراب في (بل) و (أم) .

<sup>١</sup> انظر المقتضب ٢٩٥/٣ ، وأجاز المبرد في البيت معنى الشك ، أو أن يكون التقدير : أكذبتك فحذف الهمزة

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٧٢/١

<sup>٣</sup> انظر الصاحي ، ص ١٦٨

<sup>٤</sup> انظر الكتب ١٧٥/٣ وما بعدها

<sup>٥</sup> انظر المقتضب ٢٨٩/٣

ثم يذكر ابن فارس قولاً ينسبه لبعض أهل العربية أن "أم" تشرك بين الاثنين كما تُشرك بينهما "أو".

وقد قال المبرد في المقتضب عن "أم" : (وهي في الاستفهام نظيرة "أو" في الخبر)<sup>١</sup> و يُفهم من كلام سيبويه أنه فرّق بين "أم" و "أو" في الاستعمال<sup>٢</sup>.

ثم ينقل ابن فارس قولاً ينسبه لآخرين - دون تحديد - وهو أن "أم" للعطف وهي استفهام كالألف ، ولا تكون في أوّل الكلام لأن فيهما معنى العطف. وهذا فيه تكرار لما قاله ابن فارس في بداية الباب أنها للعطف ، لكنه زاد هنا الاستفهام ، وعِلّة عدم وقوعها أوّل الكلام.

وفرّق ابن فارس بين جواب "أم" و "أو" وقال إن جواب "أو" : لا أو نعم ، وجواب "أم" : فلان أم فلان. قال سيبويه : قولك : أزيّد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ، أنك لو قلت : أزيّد عندك أم بشر؟ فقال المسئول : لا ، كان محالاً ، كما أنّه إذا قال : أيهما عندك ، فقال : لا فقد أحال. واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللّقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قَصْدَ أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر تمديداً للأوّل فصار الذي لا تسأل عنه بينهما)<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> المقتضب ٥٠/١

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ١٧٩/٣

<sup>٣</sup> الكتاب ١٦٩/٣ - ١٧٠

ثم ينتقل ابن فارس قولاً لأبي زيد أن "أم" تقع زائدة ونقله عن ابن هشام في المغني<sup>١</sup> والمبرد في المقتضب كذلك<sup>٢</sup>.

وذكر ابن فارس أن أبا زيد قال في قوله جل ثناؤه في سورة الزخرف: { أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ

وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي<sup>٣</sup> أَفَلَا تُبْصِرُونَ<sup>٤</sup> . . . أَمْرًا نَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ

مَهِينٌ<sup>٥</sup> } أن معناه: "أنا خيرٌ هذا الذي". وقد ردّ المبرد على أبي زيد: وقال إنه وحده الذي

يقول أنها زائدة<sup>٦</sup>، وقال معلقاً على كلامه: (وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون، لا يعرفون

(أم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه وبينّا عنه)<sup>٥</sup>. ثم كأن ابن فارس يرد على أبي

زيد برأي سيبويه أنه ذكر أن معنى الآية: أم أنتم بصراء؟. وقد قال سيبويه في الكتاب تحت:

(هذا باب أم منقطعة): (كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء. فقوله: أم أنا خيرٌ من

هذا، بمنزلة: أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خيرٌ منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء

عنده، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال: أم أنتم بصراء)<sup>٦</sup>. فسيبويه جعل أم في الآية منقطعة

، فقد ذكرها في باب (أم المنقطعة) بعد أن مثّل بعدة أمثلة ثم قال: ومثل ذلك.... وذكر آية

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ٧١/١

<sup>٢</sup> انظر المقتضب ٢٩٦/٣-٢٩٧

<sup>٣</sup> الزخرف: ٥١-٥٢

<sup>٤</sup> انظر المقتضب ٢٩٦/٣

<sup>٥</sup> المقتضب ٢٩٧/٣

<sup>٦</sup> الكتاب ١٧٣/٣

الزخرف ونسب أبو حيان إلى سيبويه في البحر المحيط أنه جعل (أم) في الآية متصلة<sup>١</sup>، وقيل أن ابن هشام في المغني نسب لسيبويه القول باتصالها كذلك ، ولعل الأمر خطأ في فهم نص ابن هشام<sup>٢</sup>. وذكر ابن فارس أن أبا عبيدة كان يقول إن "أم" تأتي بمعنى ألف الاستفهام. وذكر ذلك ابن هشام في المغني وقال : (وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد)<sup>٣</sup>. وفي نهاية الباب يتناول ابن فارس قوله تعالى في سورة الكهف : { أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ

الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا }<sup>٤</sup>. فيذكر الأقوال في تفسيرها دون أن ينسبها

، فقال: (فقيل : أظننت يا محمد هذا ، ومن عجائب ربك جل وعز ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف<sup>٥</sup>. فيبدو أن معنى "أم" على هذا القول هو الاستفهام.

ثم ذكر ابن فارس قولاً آخر نسبة لـ "آخرين" أن الاستفهام في "حسبت" بمعنى الأمر. فيكون تأويل الآية : اعلم يا محمد أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً.

ومما نلاحظ على هذا الباب :

١- ينسب ابن فارس الأقوال كثيراً بقوله : قال بعضهم ، وقال آخرون دون نسبتها.

<sup>١</sup> انظر البحر المحيط ٢٢/٨ ، وانظر حاشية المحقق محمد عزيمة على المقتضب ٢٩٥/٣-٢٩٦

<sup>٢</sup> انظر المغني ٦٦/١

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ٦٧/١

<sup>٤</sup> الكهف : ٩

<sup>٥</sup> الصاحبي ، ص ١٦٨

٢- لم يكن ابن فارس دقيقاً في سرد التفاصيل النحوية - وهذا شأنه في معظم كتابه هذا -

فلم يذكر مثلاً أن المتصلة تتقدمها همزة التسوية أو همزة التحسين<sup>١</sup> ، أو أن المنقطعة هي

التي تسبق بالخبر ، أو بهمزة لغير استفهام أو باستفهام بغير همزة<sup>٢</sup> .. الخ.

٣- صاحبنا ليس كوفياً خالصاً بالمرّة ، وإلا لما نقل الكلام الذي يبدو أنه للفراء بقوله

(وقال: بعضهم)<sup>٣</sup> ، بل قال مثلاً : وقال شيخنا ، أو : وقال علماؤنا ... أو غيرها من

التعبيرات التي توحى بانتمائه لهذا الرجل الذي كان له اثر عظيم في تحديد معالم مذهب

مدرسة الكوفة.

### وفي باب "أو"<sup>٤</sup>:

يبدأ ابن فارس الباب بتعريف "أو" كما صنع في الباب الماضي مع "أم" ، فقال معرفاً "أو" :

(أو : حرف عطفٍ يأتي بعد الاستفهام للشك). وفرّق بينها وبين "أم" تفريقاً واضحاً سهلاً.

فإذا قلت : أزيد عندك أو بكر ؟ فأنت تريد : أحدهما عندك ؟ أمّا إن قلت : أزيد عندك أم

بكر ؟ فأنت مثبتٌ أحدهما غير أنك تريد تعيينه. وذكر الفرق بينهما في الجواب : ف "أو"

جوابها : "لا" أو "نعم" بينما يجاب عن "أم" بتعيين أحدهما كأن تقول : زيد ، أو تقول :

عمرو. وقد قال سيبويه في الكتاب : (وأمّا أو فإنما يثبت بها بعض الأشياء ، وتكون في الخبر.

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ٦٣/١

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ٦٧/١

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ، ص ١٦٧

<sup>٤</sup> الصاحبي ، ص ١٧٠



والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد<sup>١</sup>. وقال في موضوع آخر : (تقول ألقيت زيدا أو عمراً أو خالداً ، وأعندك زيد أو خالد أو عمرو ، كأنك قلت : أعندك أحد من هؤلاء ، وذلك أنك لم تدع أن أحداً منهم ثم ، ألا ترى أنه إذا أجابك قال : لا ، كما يقول إذا قلت : أعندك أحد من هؤلاء؟ واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن ، لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع<sup>٢</sup>).

ثم بدأ ابن فارس بذكر معاني "أو" ، ولعله فعل ذلك لعلمه أن التعريف الذي ذكره، لا يكون لكل معاني "أو" ، فهي ليست للاستفهام دائماً<sup>٣</sup>.

وذكر من معاني أو : التخيير واستشهد له من كتاب الله ثم الإباحة ومثل لها ، وقد فرق الرضي بين التخيير والإباحة فقال : (والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاختصار على أحدهما ، وفي التخيير يتحتم أحدهما ، ولا يجوز الجمع ، هذا ما قيل<sup>٤</sup>). ثم ذكر قوله تعالى في سورة الإنسان: {وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ بَعْضُهُمْ أَوْ كُفُورًا}°. وذكر في تفسيرها قولاً نسبته لـ "قوم" ، قال : (هذا يعارض ويقابل بضده فيصح المعنى ويبين المراد. وذلك أن نقول: "أطلع زيدا أو عمراً" فإنما نريد أطلع واحداً منهما. فكذا إذا نهيناه وقلنا : "لا تطع زيدا أو عمراً" فقد

<sup>١</sup> الكتاب ١٦٩/٣

<sup>٢</sup> الكتاب ١٧٩/٣

<sup>٣</sup> انظر باب : "أو" في غير الاستفهام ، الكتاب ١٨٤/٣

<sup>٤</sup> شرح الرضي ١٦٤/٦

<sup>٥</sup> الإنسان : ٢٤

قلنا : لا تطع واحداً منهما)<sup>١</sup>. وقد فسّر سيوييه معنى "أو" في هذه الآية بأنه لا تطع أحداً من هؤلاء. فقد قال في الكتاب : (تقول : جالس عمراً أو خالداً أو بشراً ، كأنك : قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، ففي هذا دليل أن كلهم أهلٌ أن يُجالس ، كأنك قلت : جالس هذا الضرب من الناس ..... وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرّاً. كأنك قلت : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء. ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ : { وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا } أي : لا تطع أحداً من هؤلاء)<sup>٢</sup>.

وتابع المبرد سيوييه فقال : (فإن نهيته عن هذا قلت : لا تجالس زيداً أو عمراً ، أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس. وعلى هذا قول الله عزّ وجلّ : { وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا } )<sup>٣</sup>.

وكذلك الزجاج في معاني القرآن ، وقد ذكر توكيد "أو" للمعنى في الآية أكثر من "الواو" فقال : ("أو" ههنا أوكد من الواو ، لأن الواو إذا قلت : لا تطع زيداً أو عمراً فأطاع أحدهما كان غير

---

<sup>١</sup> الصاحبي ، ص ١٧٠

<sup>٢</sup> الكتاب ٣/١٨٤

<sup>٣</sup> المقتضب ١/١٤٩

عاصٍ ، لأنه أمره ألاّ يطيع الاثنين ، فإذا قال : ولا تطع آثماً أو كفوراً ف "أو" قد دلت على أن كلّ واحدٍ منهما أهلٌ لأن يُعصى<sup>١</sup>.

والفراء في معاني القرآن جعل المعنى : لا تطع آثماً ولا كفوراً. فقد قال : ("أو" ههنا بمنزلة "لا" ، و"أو" في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى "لا" فهذا من ذلك. وقد يكون في العربية : لا تطيعنّ منهم من أثم أو كفر. فيكون المعنى في "أو" قريباً من معنى "الواو". كقولك للرجل : لأعطينك سألت أو سكت. معناه : لأعطينك على كل حال<sup>٢</sup>.

فالفراء جعل "أو" في الآية بمنزلة "لا" أو "الواو". وشرح الرضي معنى الآية فقال : (فظهر أن معنى : ما رأيت زيداً أو عمراً : ما رأيت زيداً ولا عمراً ، في الأظهر ، وكذا معنى ، لا تضرب زيداً أو عمراً بمعنى لا تضرب زيداً أو عمراً ويحتمل احتمالاً مرجوحاً : لا تضرب أحدهما واضرب الآخر. ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى : { وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ

ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا } إذ لا يجوز أن يريد : لا تطع واحداً منهما وأطلع الآخر ، لقرينة الإثم

والكفر<sup>٣</sup>. ثم ذكر ابن فارس آية أخرى من كتاب الله وهي قوله تعالى في سورة الصافات

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٠٥/٥

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٢١٩/٣

<sup>٣</sup> شرح الرضي ١٦٨/٦-١٦٩

{إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} <sup>١</sup>. وذكر فيها ثلاثة أقوال ، دون تحديد أصحابها.

فالقول الأول أنها بمعنى "الواو" : والثاني : بمعنى "بل" والثالث : الإباحة.

أما كونها بمعنى "بل" فقد ذكره الفراء في معاني القرآن فقال في تفسيره لهذه الآية :

("أو" هاهنا في معنى "بل". كذلك في التفسير مع صحته في العربية) <sup>٢</sup> ، وذكر معنى "بل" في

الآية الزجّاج كذلك ، ونسبه للفراء وأبي عبيدة ، ونقل الزجّاج كذلك أنها قد تكون بمعنى الواو

أو الإباحة ، كما ذكر ابن فارس في الصحاح. قال الزجّاج : (قال غير واحد : معناه : بل

يزيدون ، قال ذلك الفراء وأبو عبيدة ، وقال غيرهما : معناه : أو يزيدون في تقديمكم أنتم ، إذا

رأهم الرائي قال هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة وهذا على أصل "أو").

وقال قوم : معناه الواو ، و"أو" لا تكون بمعنى الواو ، لأن الواو معناها الاجتماع ،

وليس فيها دليل على أحد الشيئين قبل الآخر ، و"أو" معناها أفراد أحد شيئين أو أشياء) <sup>٣</sup>.

ولم ينسب الزجّاج القولين الثاني والثالث.

أما المبرد فقد جعل هذا فاسداً في الآية من وجهين : (أحدهما أن "أو" لو وقعت في هذا

الموضوع موقع "بل" لجاز أن تقع في غير هذا الموضوع ، وكنت تقول : ضربت زيداً أو عمراً

..... على غير الشكّ ولكن على معنى "بل" فهذا مردود عند جميعهم.

<sup>١</sup> الصافات : ١٤٧

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجّاج ٢٣٦/٤

والوجه الآخر : أنّ "بل" لا يأتي في الواجب في كلام واحدٍ إلا للإضراب بعد غلطٍ أو نسيان ، وهذا منفي عن الله عزّ وجلّ.... ولكنّ مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل في قولك : ائت زيداً أو عمراً أو خالداً ، تريد : أيت هذا الضرب من الناس ، فكأنه قال -والله أعلم- : إلى مائة ألف أو زيادة. وهذا قول كل من نثق بعلمه<sup>١</sup>.

وذكر الرضي أنّ "أو" إن كانت بمعنى "بل" لا تدخل إلا على الجمل ، قال : (وتجيء "أو" أيضاً للإضراب بمعنى "بل" فلا يكون ، إذن بعدها إلا الجمل فلا تكون حلاف عطف ، بل حرف استئناف)<sup>٢</sup> ، وقال إنّ معنى "أو" في مثل الآية لا يحتمل العطف ، وقدّر المعنى في الآية بقوله (أي: بل يزيدون وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى ، لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف ، بناءً على ما يحزر الناس من غير تعمّق ، مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون ، ثم أخذ تعالى في التحقيق ، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر ، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك)<sup>٣</sup>.

وفي جواز إتيان "أو" بمعنى الواو أو بل خلاف بين البصريين والكوفيين كما يقول أبو البركان الأنباري حيث قال : (ذهب الكوفيون إلى أنّ "أو" تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل. وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل. أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : {وَأَرْسَلْنَاهُ

<sup>١</sup> المقتضب ٣/٣٠٤-٣٠٥

<sup>٢</sup> شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٦٢/٦

<sup>٣</sup> شرح الرضي ١٦٣/٦

إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} فُقِيل فِي التَّفْسِيرِ : إِنَّهَا بِمَعْنَى بِل ، أَي : بِل يَزِيدُونَ ، وَقِيلَ :

إِنَّهَا بِمَعْنَى الْوَاوِ ، أَي : وَيَزِيدُونَ ..... وَقَالَ تَعَالَى : {وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا} أَي :

وَكُفُورًا ..... وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا : الْأَصْلُ فِي "أَوْ" أَنَّ تَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْعِينَ عَلَى

الْإِبْهَامِ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ وَبِل ، لِأَنَّ الْوَاوَ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْعِينَ ، وَبِل مَعْنَاهَا الْإِضْرَابُ ،

وَكَلاهُمَا مُخَالَفٌ لِمَعْنَى أَوْ ، وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ حَرْفٍ أَنْ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ (....)¹.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ أَنَّ الْجَوَابَ عَلَى احْتِجَاجِ الْكُوفِيِّينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ يَكُونُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ يَكُونُ لِلتَّخْيِيرِ ، أَي أَنَّ الرَّائِيَ يَتَخَيَّرُ فِي تَقْدِيرِهِمْ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ.

وَالثَّانِي أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى الشَّكِّ ، أَي أَنَّ الرَّائِيَ يَشْكُ فِي عَدَّتِهِمْ لِكَثْرَتِهِمْ ، فَالشَّكُّ يَرْجِعُ إِلَى

الرَّائِيَ لَا إِلَى الْحَقِّ تَعَالَى. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا} فَـ"أَوْ" فِيهِ

لِلْإِبَاحَةِ أَي : قَدْ أُجْتَنِبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَيْفَ شِئْتَ وَالْمَنْعُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبَاحَةِ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ

مِنْ شَيْءٍ أُجْتَنِبَ لَهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَدَّمُ عَلَى شَيْءٍ نَهَيْتَهُ عَنْهُ².

وَقَدْ أَجَازَ الرُّضِيَّ اسْتِعْمَالَ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَقَالَ : (وَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ "أَوْ" فِي الْإِبَاحَةِ الَّتِي

مَعْنَاهَا جَوَازُ الْجَمْعِ ، جَازَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَعْنَى الْوَاوِ)³. وَنَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا تَأْتِي

¹ الْإِنْصَافُ ٢/٤٧٨-٤٨١

² انْظُرِ الْإِنْصَافُ ٢/٤٨١-٤٨٣

³ شَرْحُ الرُّضِيِّ ٦/١٦٥

بمعنى الواو للكوفيين والأخفش والجرمي<sup>١</sup> ، وقد ارتضى ابن قتيبة هذا الرأي في تأويل مشكل القرآن<sup>٢</sup>. فيبدو من العرض السابق أن ابن فارس قد اتبع المذهب البصري في معنى "أو" في آية الإنسان ، فلم يجعلها منزلة "لا" أو "الواو" كما ذكر الفراء ، بل جعلها على الإباحة بدليل استشهاد ابن فارس بالآية مباشرة بعد ذكره لمعنى الإباحة. ثم أن ما ذكره ابن فارس في شرح الآية من توضيح الشيء بضده ، هو ما فعله سيويوه والمبرد في شرحهما لمعنى "أو" فقد شرحا معنى التحيير في الإيجاب ثم ذكرا النفي<sup>٣</sup>.

ويجب أن نذكر أن ابن فارس نقل هذا التفسير الموافق للمذهب البصري دون أن يختاره أو يقول مثلاً : وهذا مذهبنا ، أو : وهذا هو الصواب ، أو غيره مما يدل على تفضيله لهذا القول دون سواه. ولكن تفضيله له يُلَمَح من نقله لهذا القول فقط دون غيره. واستشهاده بهذه الآية بعد ذكره بمعنى الإباحة.

أما في آية الصافات ، فالأمر مختلف ، فقد ذكر ابن فارس ثلاثة أقوال دون أن ينسبها بل كان يقول : (فقال قوم) (وقال آخرون) وَ (وقال قوم)<sup>٤</sup> ، وهو كذلك لم يرجح أحدها على الآخر ولكنه بدأ بأن "أو" بمعنى الواو وثنى بأنها قد تكون بمعنى "بل" وهو ما ذكره الفراء. فالقول الأول والثاني على المذهب الكوفي ثم بعدهما ذكر ابن فارس القول الثالث وهو : الإباحة وهذا

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ٨٥/١

<sup>٢</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤١٥

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ١٨٤/٣ ، والمقتضب ١٤٩/١

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ١٧١

هو المذهب البصري فيها كما ذكر صاحب الإنصاف. ويبقى أن ابن فارس استشهد بهذه الآية بعد معنى الإباحة ، وقبل الانتقال لمعنى آخر. وهذا ميل للبصريين لكن تقديمه للقولين الموافقين للمذهب الكوفي وتأخيره للبصري ، يلمس منه ميله للمذهب الكوفي ، وإن كان ابن فارس لم يذكر في هذا الموضوع من الباب ما يدل على اختياره لأحدهما ، أو تفضيله له. وسنراه في نهاية الباب يدافع عن قول الفرّاء.

ثم ذكر ابن فارس معنى آخر من معاني "أو" وهو أن تكون بمعنى : "إلا أن" ويستشهد لذلك بيت شعري<sup>١</sup>. ثم يعود ابن فارس ليذكر أن "أو" تكون بمعنى الواو ، ولعله أعادها لأن معنى الواو لم يُذكر كمعنى مستقل بذاته بل ورد كقول في تفسير شواهد الإباحة. ولم ينقل ابن فارس هذا المعنى كما نقل معنى الإباحة أو معنى "إلا أن" لإدراكه أنه مما اختلف فيه ، ولو كان موافقاً عليه تماماً لقال مثلاً : وتكون "أو" بمعنى الواو. ولكنه لم يقل ذلك بل قال : (وزعم قوم أن "أو" تكون بمعنى الواو)<sup>٢</sup> ، وقال إن هذا الفريق استشهد بقول الشاعر :

فذلكما شهرين أو نصفَ ثالثٍ      إلى ذاكما ، ما غيّبني غَيَابًا<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> انظر هذا المعنى في مغني اللبيب ١/٨٨

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٧١

<sup>٣</sup> شطره الأول غير منسوب في الإنصاف ٢/٤٨٣ ، والرواية فيه : \* ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ\* ونقل ابن فارس في كتابه هذا ص ١٧٢ أن رواية ثعلب : ألا فالبثا. والرواية في تأويل مشكل القرآن ٤١٥ : قرى عنكما شهرين .... غَيَابًا. والبيت غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ٢/٣٠٧ ، والخزانة ٤/٤٢٥. وقال المرزوقي : (قوله : ما غيّبني غيابًا ، أراد بالغياب : الغيبة. لذلك أثت ، كما قال تعالى : { فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ } . انظر

حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٧٢.



وشطر هذا البيت مذکور في الإنصاف ، في الجواب عن كلمات الكوفيين في إجازتهم لمحيء  
"أو" بمعنى "الواو" أو "بل" <sup>١</sup>. فيبدو أن المقصود بمن زعم هذا : الكوفيون. ومما يؤكد ذلك أنه  
أردف كلامه هذا بذكر قول الفرّاء في الآية التي ذكر المذاهب فيها سابقاً وهي آية الصافات  
فقال : (وكان الفرّاء يقول في { مِائَةٌ أَلْفٌ أَوْ يَزِيدُونَ } معناه : بل يزيدون) <sup>٢</sup>. وهذا  
القول في اللسان منسوبٌ لأبي زيد الأنصاري <sup>٣</sup> ، و قد قال به ابن قتيبة أيضاً في تأويل مشكل  
القرآن <sup>٤</sup>.

إذن بعد أن ذكر ابن فارس هذا الرأي الكوفي الذي ينسبه الأنباري للكوفيين وهو أن "أو"  
تكون بمعنى الواو ، أكمل بذكر المذهب الكوفي ، وهو تجويزهم أن تكون بمعنى "بل" حيث نقل  
كلام الفرّاء ، ثم نقل إنكار بعض البصريين لهذا المذهب ، دون أن يحدّدهم ، وذكر حجّتين  
لهم الأولى في قوله : (لو وقعت "أو" في هذا الموضوع موقع "بل" لجاز أن تقع في غير هذا  
الموضوع، وكنا نقول : "ضربت زيدا أو عمراً" على غير الشك لكن بمعنى "بل" وهذا غير  
جائز) <sup>٥</sup>. والثاني : (أن "بل" تأتي للإضراب بعد غلطٍ أو نسيان ، وهذا منفيٌّ عن الله جل

---

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ٤٨٣/٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٧٢

<sup>٣</sup> انظر اللسان ٢٧٧/١

<sup>٤</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٨

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٧٢

ثناؤه<sup>١</sup> ، ثم ذكر أنه يستثنى من ذلك إن كان الكلام منسوباً لغيره تعالى ، فالخطأ وقع من البشر. وقد نقلنا قبل قليل شرح الرضي لهذه المسألة.

ثم نقل ابن فارس أن قوماً زعموا أن معناها : (أو يزيدون عن ذلك)<sup>٢</sup>. والظاهر أن المراد هنا على أصل معاني "أو" فيكون المعنى للتخيير أي أن المعنى : أنهم إذا رأهم الرائي تختبر في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك<sup>٣</sup>. وعلى هذا يكون المقصود بمؤلاء القوم : البصريين. ثم يأتي ابن فارس في نهاية الباب بعد أن عرض الأقوال المختلفة في آية الصافات ليدافع عن قول الفراء ذاكراً للفراء باسمه ، ويؤيده ويردّ على حجج من خالفه ، بأنه قولٌ قد سبقه إليه ناس ، ويبدو أن المقصود بمؤلاء الناس : ابن عباس ، فقد جاء في تفسير الطبري : (وذكر عن ابن عباس أنه كان يقول : معنى قوله : "أو" : بل يزيدون...)<sup>٤</sup>. وتتضح هنا مرة أخرى قيمة التفسير بالمأثور عند ابن فارس<sup>٥</sup> ، فهذا عنده سبب كافٍ لاختيار هذا الرأي.

ثم يرد ابن فارس على من قال : أن "بل" لا يكون إلا إضراباً بعد غلطٍ أو نسياناً مستشهداً ببيت شعري ؛ ثم ذكر آيتين من كتاب الله ، يبدو أنه يؤيد أن يكون معنى أو فيهما : الإضراب على معنى "بل" وهما قوله تعالى : {أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً}<sup>٦</sup> ، وقوله تعالى : {كَلَّمَحِ الْبَصِيرِ

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٧٣

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٤٨١/٢

<sup>٤</sup> تفسير الطبري ٦٦/٢٣ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٧٣

<sup>٥</sup> راجع في هذا البحث حديثه عن معاني الحروف القطعة في أوائل السور

<sup>٦</sup> البقرة : ٧٤

أَوْ هُوَ أَقْرَبُ<sup>١</sup>}. ويردّ على من يعترض على معنى الإضرار فيها بقوله : (فلأن المخاطب يعلمه ، لكنه أجهمه على المخاطب وطواه عنه)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر الزجاج أنّ المعنى في قوله تعالى : {أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً} هو الإباحة. فقال : (ودخول "أو" ههنا لغير معنى الشك ولكنها "أو" التي تأتي للإباحة .... فالتأويل : اعلموا أن قلوب هؤلاء إن شبهتم قسوتها بالحجارة فأنتم مصيبون ، أو بما هو أشد فأنتم مصيبون ، ولا يصلح أن تكون "أو" ههنا بمعنى "الواو")<sup>٣</sup>. أمّا الرضى فقد أيّد معنى الإضراب في قوله تعالى : {كَلَّمَحِ الْبَصَرِ<sup>٤</sup>.

وأجاز ابن هشام في مغني اللبيب في الآيتين<sup>٥</sup>. ثم لم يتعصب ابن فارس لهذا الرأي الذي امتدحه - وهو معنى "بل" - وذكر قولاً آخر نسبة لآخرين وهو أن يكون المعنى : (بعضها كالحجارة ، وبعضها أشد قسوة ، أي هما ضربان : ضرب كذا وضرب كذا)<sup>٦</sup>.

ويبدو أنه يقصد معنى "الواو" وقد منعه ابن هشام والزجاج في هذه الآية.

ومن الملاحظ على هذا الباب :

<sup>١</sup> النحل : ٧٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٧٣

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجاج ١/١٤٠-١٤١

<sup>٤</sup> انظر شرح الرضى ٦/١٦٣

<sup>٥</sup> مغني اللبيب ١/٦٨-٨٧

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ١٧٣

- ١- مال ابن فارس إلى قول الفراء الكوفي في معنى "أو" في آية الصافات.
- ٢- مع ذلك كان معتدلاً ، فعرض الكثير من الأقوال الأخرى ونقل إنكار البصريين لمعنى "بل" وحجتهم عليه.
- ٣- لم ينسب الأقوال لأصحابها إلا في القليل ، أمّا رأي الفراء الذي اختاره وامتدحه في آخر الباب فقد نسبه له.
- ٤- ذكر العلة في امتداحه لرأي الفراء وردّ على المخالفين له ، فلم يكن اختياره بلا سبب واضح.

## والباب الذي يليه هو باب إي وأي :

وبدأ بـ "إي" وقال إنها في زعم أهل اللغة بمعنى : نعم. واستشهد بقوله تعالى :

{وَيَسْتَنْبِغُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلَّ إِيَ وَرَبِّي}¹. وفي اللسان : (إي : بمعنى نعم ، وتوصل باليمين

، فيقال : إي والله ، وتبدل منها ها ، فيقال هي)². وفي المغنى أنها حرف جواب بمعنى نعم ،

لتصديق المخبر ، ولإعلام المستنخب ، ولوعد الطالب ، ولا تقع إلا قبل القسم³.

أما (أَي) بفتح وسكون، فذكر ابن فارس أنها بمعنى "يقول". ثم ذكر ابن فارس سنداً يوصله إلى

أبي عمر الشيباني أنه سأل عن "أَي" : فقال : (كلمة للعرب تشير بها إلى المعنى)⁴. وفي

اللسان : (أَي حرف يُنادى بها القريب دون البعيد ، تقول : أَي زيد أقبل ، وهي أيضاً كلمة

تتقدم التفسير ، تقول أَي كذا بمعنى : يرد كذا)⁵. ولم يُشر ابن فارس في هذا الباب لـ (أي) التي

هي بندا ، وقد ذكرها ابن هشام على وجهين : حرف للنداء البعيد أو القريب ، أو المتوسط

، على خلاف في ذلك .... وحرف تفسير .... وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو

بدل لا عطف نسفٍ خلافاً للكوفيين)⁶. ولم يُشر ابن فارس للخلاف حول إعراب ما بعدها.

وفي اللسان : (وقال أبو عمرو : سألت المبرد عن أَي مفتوحة ساكنة ما يكون بعدها ؟ فقال :

¹ يونس : ٥٣

² اللسان ٢٨١/١

³ انظر مغني اللبيب ٩٨/١

⁴ الصاحبي ص ١٧٤

⁵ اللسان ٢٨١/١

⁶ مغني اللبيب ٩٨/١

يكون الذي بعدها بدلاً ، ويكون مستأنفاً ويكون منصوباً ؛ قال : وسألت أحمد بن يحيى فقال  
: يكون ما بعدها مُترجماً<sup>١</sup> ، ويكون نصباً بفعل مضمراً<sup>٢</sup>.

ومن أبرز ما يلفت النظر في هذا الباب السند الذي ذكره ابن فارس إلى أبي عمر الشيباني  
لينقل لنا معنى : "أي" ، وقد اعتدنا أن ينقل ابن فارس الأقوال النحوية مكتفياً بعبارات مثل  
: قال بعضهم ، وقال آخرون.

### والباب التالي هو باب : إنَّ وإنَّ وإنَّ وأنَّ<sup>٣</sup> :

وبدأ بـ "إنَّ" المكسورة المشددة ونقل أقوال الأول للفراء والثاني لثعلب والثالث لبعض  
النحويين - بلا تحديد - والرابع لسيبويه عن الخليل. أمّا الفراء ، فقد نقل عنه إنها مقدّرة  
لقسم متروك ، فالتقدير : والله إنَّ زيدا عالمٌ. ونقل عن ثعلب أن نحو : "إنَّ زيدا لقائم" هو  
جواب : : ما زيد بقائم".

ثم نقل من بعض النحويين أنَّ "إنَّ" مضارعة للفعل لفظاً ومعنى وشرح ذلك. ثمَّ نقل عن  
سيبويه أنه سأل الخليل عن رجلٍ سمّيناه بـ "إنَّ" كيف يعرب ؟ ، قال الخليل : (بفتح الألف ،  
لأنه يكون كالاسم ، وإذا كان يسكر الألف كان كالفعل والأداة ....)<sup>٤</sup>. وفي هذا وفي هذا

<sup>١</sup> يبدو أن المقصود : البدل ، راجع مصطلحات النحو الكوفي ص ٢٧

<sup>٢</sup> اللسان ٢٧٩/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٧٥

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٧٥

إشارة لقاعدة فتح همزة (إنّ) وكسرهما<sup>١</sup> ، ولم يفصلها ابن فارس. وفي شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : (فإنّ موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط ، غير مغيّرة لها ، وأنّ المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها)<sup>٢</sup>. ثم تبين على الكسر والفتح فيقول : (أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة ، وتغير المفتوحة لمعناها إلى المفرد)<sup>٣</sup>.

وقد ذكر الخليل في جوابه أنّ هذا الحرف كالفعل وأنه يعني التثبيت<sup>٤</sup>. ولم يذكر ابن فارس الخلاف بين البصريين والكوفيين في رافع الخبر بعدها ، ولكن في الأقوال التي نقلها ما يشير لهذا الأمر من بعيد ، فقد ذهب الكوفيين إلى أن "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر ، لأن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبه لشبهها بالفعل فهي فرغٌ عليه ، فينبغي أن لا تعمل في الخبر ، جرياً على القياس في حفظ الفروع عن الأصول.

وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر ، لقوة مشابقتها للفعل لأنّها أشبهته لفظاً ومعنى من خمسة أوجه : الأول : أنّها على وزن الفعل ، والثاني : أنّها مبنية على الفتح كالفعل الماضي ، والثالث : أنّها تقتضي الاسم كالفعل ، والرابع : دخول نون الوقاية عليها ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى "إنّ وأنّ" : "حققت ، ومعنى "كأنّ" : شبّهت و "لكن" : استدركت ،

<sup>١</sup> انظر شرح الرضي ٩٨/٦ وما بعدها

<sup>٢</sup> شرح الرضي ٩٨/٦

<sup>٣</sup> شرح الرضي ٩٩/٦

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ١٧٥

و"ليت" : تمنيت ، و "لعل" : ترجيت. فلقوة شبهها بالفعل وجب أن تعمل عمله ، فترفع وتنصب<sup>١</sup>.

فالقول بمضارعة "إنّ" للفعل الذي نسبه ابن فارس لبعض النحويين هو من كلام البصريين. إذن بدأ ابن فارس الباب بنقل كلام اثنين من علماء الكوفة ، ثم نقل عن أهلة البصرة. وبعد ذلك انتقل ابن فارس للحديث عن (أنّ) المفتوحة المشدّدة. وذكر أنّها تكون بمعنى "لعلّ" واستشهد بآية من كتاب الله وهي قوله تعالى : {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}<sup>٢</sup> ، وبما حكاه عن الخليل.

إذن بدأ ابن فارس حديثه عن "أنّ" بأن تكون لغة في "لعلّ" ، ولم ينصّ على أنّها لغة بل جعلها من معانيها ، وأخّر الشائع فيها بأن تكون حرف توكيد.

وقد ذكر الفراء هذه اللغة في "لعل" وقال إنّها وجه جيد ، قال : (وهي في قراءة أبيّ : {لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون} وللعرب لغة بأن يقولوا : ما أدري أنك صاحبها ، يريدون : لعلك صاحبها ، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيّد أن تجعل "أنّ" في موضع لعل<sup>٣</sup>). ثم انتقل ابن فارس لـ "أنّ" المؤكّدة الناصبة ويقول إنّها إذا كانت اسماً فتكون هي وما بعدها قصةً وشأناً. ثم مثل للمصدر المؤول من أن وما بعدها مرّة في محل نصب ومرّة في محل رفع ومرّة في محل جرّ. ولم يسمّه ابن فارس مصدراً مؤولاً بل قال : قصةً وشأناً.

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ١/١٧٦-١٨٥

<sup>٢</sup> الأنعام : ١٠٩

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠



وقد شرح ابن هشام كيفية تقدير هذا المصدر فقال عن "أنّ" : (والأصحّ أيضاً أنها موصولٌ حرفي مؤول مع معمولية بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً ، فالمصدر المؤول به من لفظه .... وإن كان جامداً قُدِّر بالكون)<sup>١</sup>.

ثم انتقل ابن فارس لـ "إنّ" المكسورة الساكنة وبدأ بأن تكون للشرط ومثّل له ولم يذكر أنها تدخل على الأفعال وتعمل الجزم. ثم ذكر النوع الثاني لـ "إنّ" وهي النافية واستشهد له بقوله تعالى : {إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُوبٍ}<sup>٢</sup>. واستشهد لها ببيت شعريّ كذلك.

والنافية تدخل على الجملة الاسمية ، وإذا دخلت عليها لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس<sup>٣</sup>. لوم يناقش ابن فارس عملها والخلاف حوله. ولم يذكر كذلك (إن) المخففة من الثقيلة، ولعل السبب إتباعه للمذهب الكوفي الذي يرى أنها لا تُخفف كما يقول ابن هشام<sup>٤</sup>. وذكر صاحب الإنصاف اختلاف البصريين والكوفيين في عملها النصب في الاسم<sup>٥</sup>. وقال ابن فارس أنّ "إنّ" تكون بمعنى "إذ" واستشهد لذلك بقوله تعالى : { وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }<sup>٦</sup>. وعلّل تقديرها في الآية بقوله : (لأنه جل وعزّ لم

<sup>١</sup> مغني اللبيب ٦٢/١

<sup>٢</sup> الملك : ٢٠

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٤٤/١-٤٦

<sup>٤</sup> انظر مغني اللبيب ٥٩/١

<sup>٥</sup> انظر الإنصاف ١٩٥/١

<sup>٦</sup> آل عمران : ١٣٩

يُخبرهم بعلوهم إلا بعد ما كانوا مؤمنين)<sup>١</sup>. ونسب ابن هشام القول بأنها بمعنى "إذا" للكوفيين فيما الفعل فيه محقق الوقوع ، وأنهم قالوا : وليست شرطية<sup>٢</sup>. وهذه من المسائل التي اختلفت فيها مدرستا الكوفة والبصرة ، فقد ذهب الكوفيين إلى أنّ "إن" الشرطية تقع بمعنى "إذا" ، ومنعه البصريون. واحتج الكوفيون بمجيئه في كتاب الله وكلام العرب ، واحتج البصريون بأنّ "إذا" في الأصل ظرف ، و "إن" في الأصل للشرط ، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل<sup>٣</sup>. ونلاحظ أن ابن فارس لم ينقل هذا المعنى بقوله : قال قوم ، أو زعم قوم ، أو يقولون ، بل قال : (وتكون بمعنى إذ)<sup>٤</sup> ، فهذا دليل أنه اختار هذا الرأي الكوفي ، ولم يروِ طعناً عليه. ثم ينقل ابن فارس قولاً عن أحد معاني "إن" يقدمه بقوله : وزعم ناس ، وهو أنّ "إن" تكون بمعنى لقد في قوله جلّ ثناؤه في سورة يونس : {إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ}.

وقد نسب ابن هشام لقطرب<sup>٦</sup>. أنه قال إنها قد تكون بمعنى "لقد" في قوله تعالى : {إِنْ

نَفَعَتِ الذِّكْرَى} <sup>٧</sup>. ولم يقدر الزجاج في آية سورة يونس السابقة معنى "لقد" بل قال : (معناه

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٧٧

<sup>٢</sup> انظر مُغني اللبيب ٤٨/١

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٦٣٢/٢-٦٣٤

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٧٧

<sup>٥</sup> يونس : ٢٩

<sup>٦</sup> سؤال : هل أضيف ترجمة قطرب هنا أم أنه معروف؟

<sup>٧</sup> الأعلى : ٩

: ما كنا عن عبادتكم إلا غافلين<sup>١</sup> ، وبعد ذلك يذكر ابن فارس "أن" المفتوحة الساكنة ،  
وذكر المعنى الأول لها فقال : (و"أن" تجعل الفعل بمعنى المصدر)<sup>٢</sup>. فهذه حرفٌ مصدرى  
ناصبٌ للمضارع واستشهد لها بآية كريمة .

وقال ابن هشام شارحاً لها : (أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، وتقع في موضوعين ،  
أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفع نحو : وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ<sup>٣</sup> ..... والثاني

: بعد لفظٍ دال على معنى غير اليقين ، فتكون في موضع رفعٍ نحو : {الْمَ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا

أَنْ يَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ}٤ ..... ونصب نحو : {وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى}٥ .... وأن

هذه موصولٌ حرفي ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان كما مرّ أو ماضياً نحو : {لَوْلَا

أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا}٦ ..... أو أمراً كحاية سيويه : "كتبت إليه بأن قم"<sup>٧</sup>.

وبعد ذلك يذكر ابن فارس أنها تكون بمعنى : "إذ" ويمثّل له بجملتين ، دخلت فيهما "أن" على

الماضي ، وهما : أعجبتني أن خرجت ، وفرحتُ أن دخلتَ الدار. وقد ذكر ابن هشام الخلاف

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ١٥/٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٧٧

<sup>٣</sup> البقرة : ١٨٤

<sup>٤</sup> الحديد : ١٦

<sup>٥</sup> يونس : ٣٧

<sup>٦</sup> القصص : ٨٢

<sup>٧</sup> مغني اللبيب ١/٤٩-٥٠

في كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع<sup>١</sup> ، بعد أن ذكر أنّها موصول حرفي وتوصل بالماضي والمضارع والأمر ، وقال وهو يعدّ معاني "أن" : (معنى إذ كما تقدّم عن بعضهم في إن المكسورة وهذا قاله بعضهم في : { بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ }<sup>٢</sup> والصواب أنّها في ذلك كلّ مصدرية)<sup>٣</sup> ، ثم ذكر ابن فارس أنّها تضمّر ، واستشهد بشطر بيت شعري نُصب فيه المضارع ولم يسبقه ناصب على رواية فيه وهو قول الشاعر :

\*ألا أيُّ هذا الزاجريّ أحضُر الوغا\*<sup>٤</sup>

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله "أحضر الوغي" والفعل يروى بروايتين : الأولى برفع أحضر ، وهكذا رواه سيبويه واستشهد به على رفع "أحضر" لحذف الناصب ، قال في الكتاب : (وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام ، على مُرّه أن يحفرها ، فإذا لم يذكرها (أن) ، جعلوا المعنى بمنزلة في "عسينا نفعل" وهو في الكلام قليل ، ولا يكادون يتكلّمون له ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال : عسى زيد قائلاً ، ثم وضع يقول في موضعه.

<sup>١</sup> انظر معنى اللبيب ٥٠/١

<sup>٢</sup> سورة ق : ٢

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ٥٨/١

<sup>٤</sup> عجزه : \* وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي \* وهو لطرفة بن العبد من معلقته في شرح القصائد العشر ص ٢٩ ، وانظر الكتاب ٩٩/٣ ، والخزانة ٥٧/١ ، ومجالس ثعلب ٣٨٣ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ ، والزاجري : الذي يكفين وبمعني ، انظر حاشية المحقق محي الدين على الإنصاف ، وحاشية المحقق على الصاحبي ، وحاشية عبدالسلام هارون على الكتاب.

وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد " ألا أيهذا ..... البيت) <sup>١</sup> ، وكذلك رواه ابن هشام في المغني ، شاهداً على رفع الفعل بعد حذف أن <sup>٢</sup>. والرواية الثانية للبيت بنصب "أحضر" على أنه مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة ، وقد أجاز الكوفيون نصب (أن) الخفيفة للفعل المضارع مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل ، وحجة الكوفيون قراءة لعبد الله بن مسعود ، وأشعار ، منها هذا البيت على رواية النصب <sup>٣</sup> ، وذكر صاحب الإنصاف احتجاجهم بهذا البيت قولهم : (فنصب "أحضر" لأن التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف. والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله : " وأن أشهر اللذات " فدل على أنها تنصب مع الحذف) <sup>٤</sup>.

واحتج البصريون بأنها حرف نصبٍ من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل ، فكما أن "أن" المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ، فالخفيفة أولى أن لا تعمل. وأجاب البصريون على احتجاج الكوفيين بالبيت السابق ، بأن الرواية عندهم على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأن من رواه على النصب ، فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمالها مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة لعدم صحة الرواية ، وإن صحت ، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط <sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ٩٩/٣

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ٤٦/٢

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٥٧٠-٥٥٩/٢

<sup>٤</sup> الإنصاف ٥٦٠/٢

<sup>٥</sup> انظر الإنصاف ٥٧٠-٥٥٩/٢

إذن ذكر ابن فارس أنّ (أنّ) مضمرة في هذا البيت ، ولم يناقش الخلاف بين البصريين والكوفيين حول نصبها الفعل مضمرة ، لكن ما يبدو من النسخة المطبوعة للصاحي التي بين أيدينا أنه أخذ برواية النصب ، فقد جعلها تعمل محذوفة بلا بدل على مذهب الكوفيين.

والمعنى الأخير الذي ذكره ابن فارس ل (أنّ) هو أن تكون مفسّرة واستشهد بقوله تعالى في سورة ص : { وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا }<sup>١</sup> . ، قال : (وتكون بمعنى "أي")<sup>٢</sup> . وذكر ابن هشام أن الكوفيين أنكروها البتة ، وأيدهم وقال : (وهو عندي متّجه ، لأنه إذا قيل : "كتبت إليه أن قم" لم يكن قم نفس ما كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : "هذا عسجدٌ : أي ذهبٌ" ولهذا لو جئت ب"أي" مكان "أنّ" في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع)<sup>٣</sup> .

وقد أثبت ابن الحاجب لها معنى التفسير فقال : (حرف التفسير : أي ، وأنّ ، فإن مختصة بما في معنى القول)<sup>٤</sup> . وقال الرضي شارحاً الفرق بين حرفي التفسير : (أعلم أنّ الفرق بين "أي" و "أنّ") يُفسّر بها كل مبهم ، من المفرد نحو "جاءني زيد أي أبو عبدالله" ، والجملة نحو : "هريق دمه أي : مات" ..... و"أنّ" لا تُفسّر إلا مفعولاً مقدّر اللفظ ، دالاً على معنى القول ، مؤدّ معناه ، كقوله تعالى : { وَنَنْدَيْنَهُ أَنْ يَأْتِ بِرَاهِيمٍ }<sup>٥</sup> . فقوله : يا إبراهيم تفسير لمفعول نادينا

<sup>١</sup> ص : ٦

<sup>٢</sup> الصاحي ص ١٧٨

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ١/٥٣

<sup>٤</sup> شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/٢١٠

<sup>٥</sup> الصفات : ١٠٤

المقدّر ، أي ناديناه بشيء ، وبلغظ هو قولنا : يا إبراهيم<sup>١</sup> ، فعلى قول ابن هشام أن الكوفيين أنكروها البتة ، يكون ابن فارس متبعاً للمذهب البصري فيها.

وإذا عُدنا لتفسير الآية من سورة "ص" وهي التي استشهد بها ابن فارس عند الفراء نجده يفسّر المعنى أنه : (انطلقوا بهذا القول. فإن في موضع نصب لفقدها الخافض ، كأنك قلت : انطلقوا مشياً ومُضياً على دينكم ...)<sup>٢</sup> ويبدو من كلامه أنه قدّرها مصدرية في محل نصب لنزع الخافض (وهو الباء الجارة في تقديره) ، ولم يذكر أنها للتفسير ، فابن فارس في هذه المسألة : بصري. ولم يذكر ابن فارس من معاني (أن) أن تكون زائدة وذكره غيره<sup>٣</sup>.

### والباب التالي هو باب "إلى"<sup>٤</sup>:

والمعنى الأول الذي ذكره ابن فارس لها هو الأشهر وهو : الانتهاء ، ومثّل له بقوله

"خرجت من بغداد إلى الكوفة" قال سيبويه في معناها : (وأما "إلى" فمنتهى لا ابتداء الغاية)<sup>٥</sup>.

وقال المبرد : (وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى ، ألا ترى أنك تقول : ذهبت إلى زيد ، وسرت إلى

عبدالله ..)<sup>٦</sup>. وشرح الرضي معناها فقال : (اعلم أن "إلى" تستعمل في انتهاء غاية الزمان

والمكان بلا خلاف ، نحو : { ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ }<sup>٧</sup>. والأكثر عدم دخول حدّي

<sup>١</sup> شرح الرضي ٢١٠/٦

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٣٩٩/٢

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٥٥/١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٧٩

<sup>٥</sup> الكتاب ٢٣١/٤

<sup>٦</sup> المقتضب ١٣٩/٤

<sup>٧</sup> البقرة : ١٨٧

الابتداء والانتهاء في المحدود ، فإذا قلت : اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع ، فالموضوعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء. ويجوز دخولهما فيه بقريئة<sup>١</sup> .

والمعنى الثاني الذي ذكره ابن فارس لـ"إلى" هو أن تكون بمعنى "مع" : وذكر أنه قيل في قوله تعالى في سورة الصف : { مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ }<sup>٢</sup> إنها بمعنى : "مع الله".

ثم ذكر ابن فارس قولاً آخر في معنى "إلى" في الآية وهو أن تكون بمعنى الانتهاء ، والمعنى : من يضيف نصرته إلى نصره الله. ثم استشهد ابن فارس بآية أخرى أيضاً على معنى مع<sup>٣</sup>. وقد فسّر الزجاج معناها في آية الصف بما يتفق مع القولين اللذين ذكرهما ابن فارس. قال الزجاج : (أي من أنصاري مع الله ، وقال قوم : من أنصاري إلى نصر الله)<sup>٤</sup>. فقد أخذ الزجاج بمعنى المعية ، ونقل لنا معنى الانتهاء عن قوم.

وقد نسب ابن هشام القول بمعنى المعية في هذه الآية الكريمة للكوفيين وجماعة من البصريين<sup>٥</sup>. وهذا هو القول الذي اتبعه ابن فارس في معنى "إلى" ههنا.

والمعنى الثالث الذي ذكره ابن فارس : أن تكون إلى بمعنى اللام ، واستشهد ابن فارس على ذلك بيت شعري ، وشرح المعنى فيه ، وذكر في معناه سنداً إلى ابن الأعرابي<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٤/٦

<sup>٢</sup> الصف : ١٤

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ١٧٩

<sup>٤</sup> معاني القرآن للزجاج ١٣٠/٥

<sup>٥</sup> انظر مغني اللبيب ٩٦/١

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ص ١٨٠



## والباب الذي يليه هو باب ألا<sup>١</sup>:

وذكر فيه (أما) التي تشبهها في الاستفتاح والتخفيف ، أما "ألا" فقد ذكر فيها ابن

فارس قولان : الأول : أنها افتتاح كلام. ويُفهم من كلامه هذا أنها حرف بسيط غير مركب.

وقد ذكر هذا دون أن ينسبه لأحد ، فلم يقل : قالوا ... أو قيل ... بل قال : (ألا افتتاح

كلام)<sup>٢</sup> فيبدو أنه الرأي المختار عنده.

بينما تختلف طريقة نقله للقول الثاني فقد صدّره بقوله : "وقد قيل" ، فهذا الرأي يبدو عنده

أقل مرتبة لذلك آخره. وهو أن الهمزة للتنبية ، و"لا" للنفي. فعلى هذا القول تكون "ألا"

مركبة.

قال سيبويه : (وأما "ألا" فتنبية ، تقول : ألا أنه ذاهبٌ. ألا : بلى)<sup>٣</sup>. وقد أجاب سيبويه عن

"ألا" الثانية في تمثيله بـ"بلى" وبلى عنده : (توجب به بعد النفي)<sup>٤</sup> ، فنفهم من هذا أن "ألا"

الثانية في تمثيل سيبويه مركبة من استفهام ونفي.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٨١

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٣٥/٤

<sup>٤</sup> الكتاب ٢٣٤/٤

وقال ابن هشام وهو يعدّد معاني "ألا" : (أن تكون للتنبيه ، فتدل على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين .... ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ، فينبون مكانها ويعملون معناها وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة وَ لا ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق..... قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصدّرة بنحو ما يُتلقَى به القسم ، نحو : { أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ }<sup>١</sup> وأختها (أما) من مقدّمات اليمين وطلائعه)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر الزمخشري في الكشاف أنها مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي ، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها<sup>٣</sup> ، ونقل هذا أبوحيان في البحر المحيط وعقّب عليه بقوله : (والذي تختاره أن "ألا" التنبيه ، حرف بسيط ، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل ، ولأن ما زعموا -من أن همزة الاستفهام دخلت على لا النافية دلالة على تحقق ما بعدها إلى آخره- خطأ ، لأن مواقع ألا تدل على أن "لا" ليست للنفي فيتم ما ادعوه. ألا ترى أنك تقول : ألا إن زيدا منطلق ، ليس أصله : لا أن زيدا منطلق ، إذ ليس من تراكيب العرب)<sup>٤</sup>.

وقد قال الزجاج في معناها : (معنى "ألا" استفتاح وتنبيه)<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> يونس : ٦٢

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ٩٠/١

<sup>٣</sup> الكشاف ٢٢/١ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ص ١٨١

<sup>٤</sup> البحر المحيط ٦١/١ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ص ١٨١

<sup>٥</sup> معاني القرآن للزجاج ٨٤/١

أما الرضي فقال عنها وعن أما التي تشبهها أنهما حرفا استفتاح ، وفائدتهما تأكيد مضمون الجملة ثم قال : (وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، وركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى "إن" إلا أنهما غير عاملين ، يدخلان على الجملة ، خبرية كانت أو طلبية .... وتدخل ألا كثيراً على النداء ، و"أما" كثيراً على القسم)<sup>١</sup>. ثم يذكر ابن فارس حرفاً آخر ويقول أنه يشبه "ألا" وهو "أما" ، وذكر أنها لم تجيء في القرآن ، وتفيد التحقيق.

وقد ذكر سيويه أنها بمنزلة ألا في التنبية ، قال : (وتقول أما إنّه ذاهبٌ ، وأما أنّه منطلقٌ ، فسألت الخليل عن ذلك ، فقال : إذا قال : أما أنّه منطلقٌ ، فإنه يجعله كقولك : حقاً أنّه منطلقٌ ، وإذا قال : أما إنّّه منطلقٌ ، فإنه بمنزلة قوله : ألا ، كأنك قلت : ألا إنّّه ذاهبٌ. وتقول أما والله أنه ذاهبٌ ، كأنك قلت : قد علمتُ والله أنّه ذاهبٌ. وإذا قلت : أما والله إنّّه ذاهبٌ ، كأنك قلت : ألا إنّّه والله ذاهبٌ)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر الرضي أنه مُرْكَبٌ في النصّ الذي نقلناه عنه قبل قليل<sup>٣</sup>. وقد فسّر ابن فارس معناها في : "أما إنّّه قائم" بأنه : حقاً إنه قائم. والتي تكون بمعنى حقاً عند سيويه والخليل تُفتح أن بعدها ، ونجد (إنّ) في الصاحبي في هذا المثال مكسورة<sup>٤</sup> ، فلعله تعريف. قال ابن هشام : ("أما" بالفتح والتخفيف على وجهين : أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا ، وتكثر

<sup>١</sup> شرح الرضي ١٩٣/٦

<sup>٢</sup> الكتاب ١٢٢/٣

<sup>٣</sup> انظر ص ٢٩١ من هذا البحث

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ١٨١

قبل القسم .... والثاني : أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً ، على خلافٍ في ذلك ... وهذه تفتح بعدها "أن" كما تفتح بعد "حقاً"<sup>١</sup>. ونقل ابن هشام الخلاف حول كونها اسماً أم حرفاً ، في معني اللبيب<sup>٢</sup>.

### والباب التالي هو باب "إنما"<sup>٣</sup>:

ويذكر ابن فارس في بدايته سنداً ينتهي به إلى الفراء أنه قال : (إذا قلت : "إنما قمْتُ" فقد نَفَيْتَ عن نفسك كل فعلٍ إلا القيام ، وإذا قلت : "إنما قام أنا" فإنما نفيت القيام عن كل أحدٍ وأثبتته لنفسك)<sup>٤</sup>. وهكذا يستمر بنقل عن الفراء معنى القصر في الأمثلة التي رواها ، وأن مثل قوله : "ما أنت إلا أخي" لا يكون ابتداءً ، وإنما يكون رداً على الآخر.

وهنا نجد اختلافاً في تأويل الأمثلة لعله سهوٌ من ابن فارس ، فقد نقل عن الفراء في بداية الباب أن معنى "إنما قام أنا" : أنك نفيت القيام عن كل أحدٍ وأثبتته لنفسك. ثم أعاد المثال مرة أخرى بعد ذلك ، ليشرح كيف أنه لا يكون إلا رداً كما يقول الفراء ، فقال : (أوزعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتهما كلها ما خلا القيام)<sup>٥</sup>. ويبدو أن الصواب -والله أعلم- أن يقول : "أوزعم زاعم أن غيرك قام فنفيت القيام عن كل أحدٍ وأثبتته لنفسك". ثم ينقل ابن فارس قولاً ينسبه لـ"قوم" أن "إنما" تفيد التحقير ، ويذكر أنهم استشهدوا بقوله تعالى : { إِنَّمَا

<sup>١</sup> معني اللبيب ٧٧/١

<sup>٢</sup> انظر معني اللبيب ٧٧/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٨٢

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٨٢

أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ<sup>١</sup> ويردّ ابن فارس على هذا الرأي ردّاً قوياً فيقول : (وليس هذا بشيء)<sup>٢</sup>

مستدلاً بقوله تعالى في سورة النساء : { إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ }<sup>٣</sup>. ثم بعد أن ذكر معنى

التحقيق وردّ عليه ، يأتي في نهاية الباب ويختار رأي الفراء الذي ذكره في أول الباب ويحكم عليه

بالصحة ، فيقول عنه (والذي قاله الفراء صحيح)<sup>٤</sup>.

ومرة أخرى يذكر ابن فارس السبب الذي اختار من أجله رأي الفراء والحجة التي تؤيد

رأيه<sup>٥</sup> ، حيث احتجّ له بحديث شريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الولاء لمن أعتق)<sup>٦</sup>.

ففي هذا الحديث دلالة على معنى القصر الذي شرحه الفراء.

ولم يفصّل ابن فارس في عمل "إنما" وأنها مركّبة من إنّ و"ما" الكافة ، ولم يناقش الخلاف حول

عمل إنّ المتصلة بها أو عدم عملها.

<sup>١</sup> الكهف : ١١٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٨٣

<sup>٣</sup> النساء : ١٧١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ١٨٣

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ١٧٣ ، حيث اختار رأي الفراء بأن "أو" تأتي بمعنى "بل"

<sup>٦</sup> رواه البخاري ١٢٧/٣ ، ومسلم ٤٤٠/١ ، النسائي ٣٠٠/٧ ، وأبو داود ١٢٦/٣ ، ومالك في الموطأ م/٧٨١. ونصّه في البخاري : (حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت بَيرَةَ فقالت : إني كاتبٌ أهلي على تسع أواقٍ في كل عامٍ أوقيةً فأعنيني. فقالت عائشة : إن أحبَّ أهلِكَ أن أعدها لهم عدّةً واحدةً وأعتقك فَعَلْتُ ، ويكونَ وِلاؤُكَ لي. فذهبتُ إلى أهلها فأبوا ذلكَ عليها ، فقالت : إني قد عرضت ذلكَ عليهم فأبوا إلا أن يكونَ الولاءُ لهم. فَسَمِعَ بذلكَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فسألني فأخبرتهُ ، فقال : خُذِهَا فاعتقها واشترطي لهم الولاءَ ، فإنما الولاءُ لمن أعتقَ) وفي رواية البخاري ١٢٨/٣ : (قال النبي صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن أعتق وإن اشتروا مائة شرط).

وقد قال الفراء : (إنما على وجهين : أحدهما أن تجعل "إنما" حرفاً واحداً ، ثم تُعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء ، فإن كانت رافعة رفعت ، وإن كانت ناصبة نصبت ، فقلت : إنما دخلتُ دارك ، وإنما أعجبتني دارك ، وإنما مالي مالك. فهذا حرفٌ واحد.

وأما الوجه الآخر فإن يجعل "ما" منفصلة من "إن" فيكون "ما" على معنى الذي ، فإذا كانت كذلك وصلتها بما يُصل به الذي ، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصلة ، كقولك : إنَّ ما أخذتُ مالك ، إنَّ ما ركبتُ دابَّتكَ. تريد : إنَّ الذي ركبتُ دابَّتكَ ، .... وهو في التنزيل في غير ما موضع ، من ذلك قوله تبارك وتعالى : { إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ } ، { إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ }<sup>١</sup> فهذه حرف واحد ، هي وإن ، لأنَّ "الذي" لا تحسُن في موضع "ما"<sup>٢</sup>.

فعند الفراء أنها لم تصلح "ما" في موضع الذي ف"ما" كافية وما بعدها يُعرب حسب موقعه ، وإنما صلحت في موضع الذي ، رُفع اسم "إن" و"ما" اسم موصول.

وفي الكتاب : (وقال الخليل إنما لا تعمل فيما بعدها)<sup>٣</sup>. وقال سيبويه في موضع آخر من الكتاب عن "ما" (وقد تُغيّر الحرف حتى يصير يعمل لمحيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء ، وذلك نحو قوله : إنما وكأتما ، ولعلما : جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء)<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> هود : ١٢

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ١٠٠/١-١٠١

<sup>٣</sup> الكتاب ١٣٨/٢

<sup>٤</sup> الكتاب ٢٢١/٤

وذكر الرضي "ما" الكافة ، وذكر فيها مذهباً آخر فقال : (ولم يعدّوا "ما" الكافة، وإن لم يكن لها معنى ، من الزوائد ، لأن لها تأثيراً قوياً وهو منع العامل من العمل ، وهيئته لدخول مل لم يكن له أن يدخله. وعلى مذهب من أعمل "ليتما" وإنما ، وأخواتهما ، تكون "ما" زائدة)<sup>١</sup>.

وسمى ابن هشام "ما" الداخلة على "إنّ" وأخواتها والمتلوة بفعل : مُهَيَّئَةً قال : (الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بإنّ وأخواتها ..... وتسمى المتلوة بفعلٍ مُهَيَّئَةً)<sup>٢</sup> ، ونقل ابن هشام الخلاف في إعراب "إنّما" وما بعدها.<sup>٣</sup> ولم يُشر له ابن فارس وإنما ركّز على معنى "إنّما لا عملها.

وقد شرح الزجاج آية النساء على معنى القصر الذي شرحه الفراء فقد قال في معنى الآية : (أي :

: ما هو إلا إله واحد)<sup>٤</sup>.

### والباب الذي يليه باب إلا<sup>٥</sup>:

ويبدأ ابن فارس الباب بما يُشبهه التعريف الاصطلاحي ، ثم يمثّل للاستثناء ، قال :

(أصل الاستثناء أن تستثني شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لُفِظَ به ، وهو قولهم : "ما

<sup>١</sup> شرح الرضي ٢٠٧/٦

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ٣٢٠/١

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٣٢١/١

<sup>٤</sup> معاني القرآن للزجاج ١٠٩/٢

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٨٤

خرج الناس إلا زيداً<sup>١</sup>. وقد حدّ الفاكهي المستثنى بأنه : (المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديرًا بإلا أو إحدى أحواتها من مذکور أو متروك)<sup>٢</sup>. ثم ذكر سبب تسميته استثناءً فقال : (ولذلك سُمِّي استثناءً لأنه نُثِّي ذِكره ، مرة في الجملة ومرة في التفصيل)<sup>٣</sup> واستشهد على هذا المعنى اللغوي بحديث شريف ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يثنى في الصدقة)<sup>٤</sup>. وفسره ابن فارس بأن المعنى : لا تؤخذ في السنة مرتين. واستشهد كذلك ببيتٍ شعريٍّ على هذا المعنى اللغوي.

ثم بدأ يشرح معاني "إلا". فذكر أن بعض أهل العلم قال إنها تكون استثناءً لقليل من كثير ، ومثّل لذلك ، بنحو : "قام الناس إلا يزيداً" ويبدو أنّه هنا أراد الاستثناء التام ، وقد قال سيبويه في الكتاب : (اعلم أنّ إلا يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم من الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ..... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً)<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> شرح الحدود النحوية ص ١٧٣

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٨٤

<sup>٤</sup> رواه أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الزكاة من مصنفه ٦٢ في باب من قال : لا تؤخذ في السنة إلا مرة واحدة. وفي اللسان أن الثّنى : الأمر يُعاد مرتين وأن يُفعل الشيء مرتين ، والثّنى في الصدقة : أن تؤخذ في العام مرتين ، وقيل : بل وجه الكلام أن يتصدّق الرجل على آخر بصدقة ثم يبدو له أن يستردها ، فيقال له : لا ثنى في الصدقة. انظر اللسان ١٤٠/٢

<sup>٥</sup> الكتاب ٣١٠/٢ ، وانظر الخلاف في عامل النصب في المستثنى ، وعنى قوله : عشرون درهماً في شرح الرضي ١٢٥/٢ وما بعدها. والمراد أن المفرد تمّ بالنون والتنوين فنصب التمييز لمشابهته للفعل ، وكذلك الجملة تشبه الفعل وقويت ب"إلا" فالعامل في المستثنى الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا



وقال المبرد : (الوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعد ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى)<sup>١</sup> . ثم ذكر ابن فارس أنها تكون محققة لفعلٍ منفيٍّ عن اسم قبلها نحو : "ما قام أحد إلا زيد" .. ويبدو أنه يريد الاستثناء التام المنفي ، وقد ذكره سيبويه في باب : (ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه : وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ..... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تُدخِله فيما أخرجت منه الأول)<sup>٢</sup> . وتابع المبرد سيبويه في اختيار البديل في الاستثناء من المنفي ، وذكر أيضاً النصب فقال : (هذا باب المستثنى من المنفي : تقول ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وإلا زيداً. أمّا النصب فعلى ما فسرت لك ، وأمّا الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله. تقول : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ. فتجعل (زيد) بدلاً من أحد ، فيصير التقدير : ما جاءني إلا زيد ، لأن البديل محلّ محلّ المبدل منه)<sup>٣</sup> .

ثم ذكر ابن فارس أنّ إلا قد تكون بمعنى "واو العطف" واستشهد على ذلك بأبيات شعرية ويقوله تعالى : { فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } ، { إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ }<sup>٤</sup> . ومجيء "إلا" بمعنى الواو في المسائل التي اختلف عليها البصريون

<sup>١</sup> المقتضب ٣٨٩/٤

<sup>٢</sup> الكتاب ٣١١/٢

<sup>٣</sup> المقتضب ٣٩٤/٤

<sup>٤</sup> الانشاق : ٢٤-٢٥

والكوفيون ، فأجازة الكوفيون احتجاجاً بمحيئه في كتاب الله وكلام العرب. ومنعه البصريون لأن "إلا" للاستثناء وهو يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر. وتخرجوا بعض شواهد الكوفيين على أنها من الاستثناء المنقطع<sup>١</sup> ، فالظاهر أن ابن فارس اتبع المذهب الكوفي في إجازته لهذا ، لكننا سنراه في هذا الباب ، يذكر الانقطاع في مثل قوله تعالى : { لَعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا }<sup>٢</sup> ، وصاحب الإنصاف قال إن الكوفيين قدروا المعنى في هذه الآية : ولا الذين ظلموا ، يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ، وأجاب البصريون بأن الاستثناء في هذه الآية منقطع ، وقد أجازته ابن فارس في هذه الآية على ما قاله البصريون<sup>٣</sup>. وقد نسب ابن هشام القول بأن تكون "إلا" عاطفة بمنزلة الواو للأخفش والفرّاء وأبي عبيدة<sup>٤</sup>. وفي هذه النسبة كلامٌ سنذكره بعد قليل.

ثم ذكر أنها تكون بمعنى "بل" واستشهد لذلك بقوله تعالى : { أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى } { إِلَّا تَذَكَّرَ }<sup>٥</sup>. ولم أجد هذا المعنى في معاني القرآن للفرّاء أو الزجاج<sup>٦</sup>. ثم ذكر ابن فارس إنها تكون بمعنى "لكن" ونصّ على اسم آخر لهذا النوع فقال : (وتكون من الذي

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ١/٢٦٦-٢٧٢ ، وشرح الرضي ٢/١٤٦

<sup>٢</sup> البقرة : ١٥٠

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ١٨٧

<sup>٤</sup> انظر مغني اللبيب ١/٩٤-٩٥

<sup>٥</sup> طه : ٣-٢

<sup>٦</sup> انظر معاني القرآن للفرّاء ٢/١٧٤

يسمونه الاستثناء المنقطع<sup>١</sup> ويستشهد عليه بآيات كريمة ولم يشرح معنى الاستثناء المنقطع بل اكتفى باستشهاده له ، وقد عرّفه الفاكهي بأنه : (ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه)<sup>٢</sup> . وذكر الفراء ما يُعرّف به الاستثناء المنقطع فقال : (وتعرّف المنقطع من الاستثناء بِمُحْسَن "إن" في المستثنى ؛ فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً لم يحسن فيه إن. ألا ترى أنك تقول : عندي مائة إلا درهما ، فلا تدخل "إن" ههنا. فهذا كافٍ من ذكر غيره)<sup>٣</sup> .

وفي الكتاب : (هذا بابٌ يُختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأوّل : وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حماراً ، جاءوا به على معنى : ولكنّ حماراً ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأوّل ، فيصير كأنه من نوعه ، فحُمِل على معنى : "ولكن" ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. وأمّا بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا : ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر "أحداً" توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدميٍّ، ثم أبدال فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ ، وإن شئت جعلته إنسانها)<sup>٤</sup> . وتابع المبرد سيبويه في اختيار النصب في مثل هذا فقال : (فوجه هذا وحده النصب ، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأوّل ، فيُبدل منه ، فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى : "ولكن")<sup>٥</sup> .

إذن سيبويه والمبرد وابن فارس أيضاً ، قدّروا معنى "لكن" في المنقطع.

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٨٦

<sup>٢</sup> شرح الحدود النحوية ص ١٧٥

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٣

<sup>٤</sup> الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠ ، والمراد بجعلته إنسانها : أي أنزلته منزلة العاقل ادعاءً ومجازاً

<sup>٥</sup> المقتضب ٤١٢/٤

وقد استشهد ابن فارس بقوله تعالى في سورة الغاشية : { لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۝۰ إِلَّا مَنْ

تَوَلَّى }<sup>١</sup> وقال : (معناه : لكن من تَوَلَّى وكفر)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر الفراء في معاني القرآن أن المقصود تفسير المعنى بـ"لكن" ، لا أن تصلح "إلا" في

موضع "لكن" ، قال : (وقد يقول بعض القراء وأهل العلم : إن "إلا" بمنزلة "لكن" ، وذلك

منهم تفسير للمعنى ، فأما أن تصلح "إلا" مكان "لكن" فلا ؛ ألا ترى أنك تقول : ما قام

عبدالله ولكن زيد. فتُظْهر الواو ، وتحذفها . ولا تقول : ما قام عبدالله إلا زيد)<sup>٣</sup>.

وقد أجاز الفراء في آية الغاشية أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً. قال في معنى الآية :

(تكون مستثنياً من الكلام الذي كان التذكير يقع عليه وإن لم يُذكر ، كما تقول في الكلام :

أذهب فعظ وذكروعم إلا من لا تطمع فيه . ويكون أن تجعل : {من تولى وكفر} منقطعاً عمّا

قبله. كما تقول في الكلام : قعدنا نتحدّث ونتذاكر الخبر إلا أن كثيراً من الناس لا يرغب.

فهذا المنقطع)<sup>٤</sup>.

ثم نقل ابن فارس كلاماً عن الفراء، وذكر أنه قال في قوله تعالى : {وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ} :<sup>٥</sup>

(هو مختصص ، معناه : "إلا أن يصيب الرجس

<sup>١</sup> الغاشية : ٢٢-٢٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٨٦

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٣

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٣

<sup>٥</sup> النجم : ٣٢

اللمم" <sup>١</sup>. وفسّر اللمم فقال : (واللمم : أصغر الذنوب) <sup>٢</sup>. وقد ذكر ابن كثير في تفسيره لهذه الآية أن الاستثناء هنا منقطع، قال : (وهذا استثناء منقطع ؛ لأن اللمم من صغائر الذنوب ومحقرات الأعمال) <sup>٣</sup>.

ثم أنشد قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس                      إلا اليعافر وإلا العيس <sup>٤</sup>

قال معناه : (لكن فيها) <sup>٥</sup>. وقد روى سيبويه هذا البيت ، على أنه من الاستثناء الذي يكون الآخر فيه ليس من نوع الأول ، وقد زُفعت : "اليعافر والعيس" بدلاً من الأنيس ، على الاتساع والمجاز ، والمختار عنده النصب في مثل هذا <sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٨٦

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٨٦ ، وفي تفسير ابن كثير ص ١٧٨٣ : (عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قاله أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله تعالى كتب على ابن آدم حظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العين النظر ، وزنا اللسان النطق ، والنفس تمتى وتشتتهي ، والفرج يصدّق ذلك أو يكذّبه". أخرجاه في الصحيحين .... وعن مجاهد أنه قال في هذه الآية : { **إِلَّا اللَّمَمَ** } قال : الذي يلمّ بالذنب ثم يدعه).

<sup>٣</sup> تفسير ابن كثير ص ١٧٨٣

<sup>٤</sup> وهما من رجز لجران العود النميري كما في ديوانه ص ٥٢ ، برواية : "بسابساً ليس به أنيس". وفي الخزانة ١٩٧/٤ : "وبلدة ليس بها أنيس". وهما من غير نسبة في الكتاب ٣٢٢/٢ ، والإنصاف ١٥٧/١ ، و اللسان ٣١٧/٢٠ ، واستشهد سيبويه بصدوره في ٢٦٣/١ على حذف "رب" بعد الواو ، والواو عنده حرف عطف ، غير عوض من "رب". والبلدة : القطعة من الأرض ، ومطلق الأرض. واليعافر : جمع يعفور وهو ولد الظبية. والعيس الإبل البيض التي يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس والأثنى عيساء. انظر حاشية المحقق أحمد صقر على الصاحبي ص ١٨٧ ، وحاشية محمد عبد الخالق عظيمة على المقتضب ٤/٤١٤.

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٨٧

<sup>٦</sup> انظر الكتاب ٣٢١/٢-٣٢٢

وتابعه المبرد فقال : (والوجه النصب على ما ذكرت لك ، وهو القياس اللازم ، وَوَجْهُ الرِّفْعِ مَا بَيْنَاهُ . . . . . فجعل اليعافر أنيس ذلك المكان)¹.

فسيبويه والمبرد جعلوا البيت من الاستثناء المنقطع ، ووافقها ابن فارس ، وقدّر فيه معنى : "لكن فيها".

واستشهد ابن فارس كذلك على الاستثناء المنقطع بقوله تعالى : {فَأَيْنَهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ}² ، وقدّر فيه معنى "لكن" كالبيت السابق. وقد قال الفراء في هذه الآية : (أي كل آلهة لكم فلا أعبدوها إلا رب العالمين فإني أعبده . ونصّبه بالاستثناء ، كأنه قال : هم عدوّ غير معبود إلا رب العالمين فإني أعبده. وإنما قالوا : {فَأَيْنَهُمْ عَدُوٌّ لِي} أي لو عبدتهم كانوا لي يوم القيامة ضدّاً وعدوّاً)³.

ثم يذكر ابن فارس آيات كريمة ينقل فيها جواز تقدير الانقطاع والاتصال. وقد أفرد سيبويه في كتابه باباً للمنقطع الذي يجوز التوسع فيه واعتباره بدلاً من الأول ، وقال إن المختار فيه النصب⁴ ، وباباً آخر قال فيه : (هذا باب مالا يكون إلا على معنى "ولكن")⁵. ومما نقل فيه ابن فارس جواز الأمرين قوله تعالى في البقرة : {لَعَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا

¹ المقتضب ٤/٤١٤

² الشعراء : ٧٧

³ معاني القرآن للفراء ٢/٢٨١

⁴ انظر الكتاب ٢/٣١٩

⁵ انظر الكتاب ٢/٣٢٥

الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي<sup>١</sup> فنقل ابن فارس فيها قولين : الأول :

(فقال قوم : أراد "إلا على الذين ظلموا فإنّ عليهم الحجة" ويكون حينئذ "الذين" في موضع

خفض)<sup>٢</sup>.

والثاني : (ويكون أيضاً على : "لكن الذين ظلموا فلا تخشوهم" بتبدئه)<sup>٣</sup> أي أن يكون

منقطعاً. وهذه هي الآية الوحيدة في هذا الباب التي أشار فيها لإعراب المستثنى.

وقد شرح الفراء معنى الاستثناء في هذه الآية فقال : (يقول القائل : كيف استثنى الذين ظلموا

في هذا الموضع ؟ ولعلمهم توهموا أن ما بعد "إلا" يخالف ما قبلها ، فإن كان ما قبل إلا فاعلاً ،

كان الذي بعدها خارجاً من الفعل الذي ذكر ، وإن كان قد نفى عمّا قبلها الفعل ثبت لما

بعد إلا ..... فقوله {إلا الذين ظلموا} معناه: إلا الذين ظلموا منهم ، فلا حجة لهم. {فلا

تخشوهم}. وهو كما تقول في الكلام : الناس كلهم لك حامدون إلا الظالم لك المعتدي

عليك ، فإنّ ذلك لا يُعتدّ بعداوته ولا بتركه الحمد لموضع العداوة. وكذلك الظالم لا حجة له.

وقد سُمّي ظالماً. وقد قال بعض النحويين : "إلا" في هذا الموضع بمنزلة الواو ، كأنه قال : {لئلا

يكون للناس عليكم حجة} ولا للذين ظلموا. فهذا صوابٌ في التفسير ، خطأ في العربية)<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> البقرة : ١٥٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٨٧

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٨٩/١

فيبدو أنّ الفراء يراه استثناءً متصلاً ، والتقدير : "إلا الذين ظلموا فلا حجة لهم". وقد ردّ الفراء على من قال أنّ "إلا" بمنزلة الواو هنا ، بأنها لا تكون كذلك إلا إذا عطفتها على استثناء قبلها ، كقولك: ذهب الناس إلا أخاك ، اللهم إلا أباك. فالمعنى إلا أباك وإلا أخاك<sup>١</sup>.

وهنا نلاحظ أنّ هذا الشرط الذي وضعه الفراء لا يتوفر في الشواهد التي ذكرها ابن فارس على مجيء إلا بمعنى "واو العطف" كقوله تعالى: {فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ -- إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا} <sup>٢</sup>.

وقد ذكر ابن هشام في المغني أنّ من معاني "إلا" أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ثم قال : (ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة ، وجعلوا منه قوله تعالى : {لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا} )<sup>٣</sup>. ووضح أن كلام الفراء السابق في معاني القرآن مخالف لما ينسبه له ابن هشام ، فلعله سهو منه.

وينقل الزجاج القول بالانقطاع في آية البقرة السابقة، لكنه يختار الاتصال كما فعل الفراء ، يقول : (قال بعضهم : لكن الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم. والقول عندي : أن المعنى في هذا واضح ، المعنى : لئلا يكون للناس عليكم حجة ، إلا من ظلم باحتجاجه فيما قد وضع له . كما تقول : ما لك عليّ من حجة إلا الظلم ، أي: إلا أن تظلمني ، المعنى : مالك عليّ من

<sup>١</sup> انظر معاني القرآن للفراء ١/٨٩-٩٠

<sup>٢</sup> الانشاق ٢٤-٢٥ ، وانظر الصاحبي ص ١٨٥-١٨٦

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ١/٩٤-٩٥



حجة البتة ، ولكنك تظلمني .... سمي ظلمه هنا حجة ؛ لأنّ المحتجّ به سمّاه حجة ، وحقته  
داحضة عند الله<sup>١</sup> .

ومن الآيات التي استشهد بها ابن فارس كذلك قوله تعالى : { لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ

مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلِمَ }<sup>٢</sup> ، وفسرها بقوله : (قال قوم : إنما يُريد المَكْرَه ، لأنه مظلوم ،  
فذلك عنه موضوع وإن نطق بالكفر)<sup>٣</sup> .

وأجاز الفراء في هذه الآية أن يكون المعنى على الانقطاع أو على الاتصال ، وفسّر المظلوم  
بالضيف إذا أراد النزول على رجل فمنعه ، فقد ظلمه<sup>٤</sup> .

وبعد ذلك ذكر ابن فارس بعض حالات الاستثناء ، واستشهد لها من كتاب الله . ومن ذلك  
أن يُستثنى الجمع من المفرد لفظاً وهو في المعنى جمع . و منها كذلك أن يجمع الكلام ضرباً من  
المذكورات وفي آخره استثناء ، فإن جازَ رَجْعُهُ على جميع المذكورات ، كان على جميعه ، وإلا إن  
منع الدليل رجوع على أحدها فقط .

---

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ١/١٩٨

<sup>٢</sup> النساء : ١٤٨

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٨٨

<sup>٤</sup> انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٩٣ ، وفسّر المظلوم كذلك بالجار الذي يسىء له جاره . انظر تفسير ابن كثير ص ٥٤٧

واستشهد ابن فارس على ما يمنع فيه الدليل بقوله تعالى: {فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا

تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ٥٠} إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا<sup>١</sup> وقال: (فلا

استثناء هاهنا على ما كان من حق الله جل ثناؤه دون الجلد)<sup>٢</sup>.

وفي تفسير ابن كثير أن العلماء اختلفوا في هذا الاستثناء: هل يعود للجملة الأخيرة فقط فترفع

التوبة الفسق فقط. وهو ما ذهب له أبو حنيفة، فيبقى مردود الشهادة أبداً. أم يعود الاستثناء

على الجملتين الثانية والثالثة فتقبل شهادته ويرتفع عنه حكم الفسق، وهو ما ذهب له الإمام

مالك والشافعي وأحمد. أما الجلد فقد ذهب وانقضى، سواء تاب أم أصر<sup>٣</sup>.

وابن فارس قال إن الاستثناء لحق الله تعالى دون الجلد، فيبدو أنه أخذ بمذهب مالك

والشافعي وأحمد.

ونلاحظ أن ابن فارس لم يُشر للخلاف حول إعراب المستثنى في الاستثناء المنقطع، ولا

للخلاف حول عامل النصب في المستثنى<sup>٤</sup>. ونقل رأي الفراء ونسبه له، وركز على المعاني،

وأجاز معنى "الواو" في "إلا" كما أجاز الكوفيون.

<sup>١</sup> النور: ٤-٥

<sup>٢</sup> الصحاحي ص ١٨٨، وانظر المسألة في شرح الرضي ١٦٧/٢-١٦٨

<sup>٣</sup> انظر تفسير ابن كثير ص ١٣١٣

<sup>٤</sup> انظر شرح الرضي ١٢٥/٢، ١٤٦، والانصاف ١/٢٦٠

ويُلي ذلك باب سَمّاه ابن فارس : (باب من الاستثناء آخر)<sup>١</sup> :

ناقش فيه الأقوال في قَدْر المستثنى ، وهل يجوز أن يُستثنى من الشيء نصفه ، أم يجب

أن يكون دون النصف ، واستشهد على ذلك بآيات وأحاديث شريفة<sup>٢</sup>.

واختار ابن فارس أنه : (يستثنى القليل من الكثير ويستثنى الكثير مما هو أكثر منه. وهذه العبارة

هي الصحيحة)<sup>٣</sup>. فاختار هذه العبارة واستشهد لها بأول "المزمل" ، بعد أن روى أن قوماً قالوا

: لا يُستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهذا قول بعض البصريين كما ذكر الرضي ،

وذكر أن الكوفيين لا يمنعون استثناء الأكثر<sup>٤</sup>. فعلى هذا يكون ابن فارس قد اختار الرأي

الكوفي ، بعد أن روى قولَي المدرستين .

وفي باب "إيا":<sup>٥</sup>

قال ابن فارس إنها كلمة تخصيص إذا قلتَ : إياك أردتُ . وفي اللسان : ( واختلف

النحويون في "إياك" فذهب الخليل إلى أن "إيّا" اسم مضمّر مضاف إلى الكاف.....

منسوب إلى الأخفش أنه اسم مفرد مضمّر ، يتغير آخره كما يتغير آخر المضمّرات لاختلاف

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٨٩

<sup>٢</sup> انظر المسألة في شرح الرضي ١٦٦/٢-١٦٧

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ١٨٩

<sup>٤</sup> شرح الرضي على الكفاية ١٦٦/٢

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٩٢

أعداد المضميرين ، وأن الكاف في "إياك" كالتي في ذلك في أنه دلالة على الخطاب فقط ، مجردة من كونها علامة الضمير .... قال بعض النحويين : إياك بكما لها اسم ، ... وقال بعضهم : الياء والكاف والهاء هي أسماء و"إيا" عماد لها لأنها لا تقوم بأنفسها<sup>١</sup> .

وتلك مسألة خلافية حيث ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من "إياك وإياه ، وإيائي" هي الضمائر المنصوبة وأن "إيا" عماد وإليه ذهب ابن كيسان<sup>٢</sup> ، وذهب بعضهم إلى أنّ "إياك" بكما له هو الضمير . وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا محل لها من الإعراب . وذهب الخليل إلى أن "إيا" اسم مضمّر أضيف للكاف والياء والياء لأنه لا يفيد معنى وهو منفرد ، ولا يقع معرفة ، بخلاف باقي المضمّرات فخصّ بالإضافة عوضاً عمّا فقده ، وذهب المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ولا يُعلم اسمٌ مبهم أضيف غيره ، وذهب الزجاج إلى أنه اسم مظهر خصّ بالإضافة إلى سائر المضمّرات ، وهي في موضع جر بالإضافة<sup>٣</sup> .

---

<sup>١</sup> اللسان ٢٨٤/١

<sup>٢</sup> هو أبو الحسن محمد بن أحمد من أئمة البغداديين ، أخذ عن المبرد وثلعب ، وله كتاب اختلاف البصريين والكوفيين ت ٢٩٩هـ . انظر ترجمته في الزبيدي ص ١٧٠ ، والسيرافي ١٠٨ ، ومراتب النحويين ١٤٠ ونزهة الألباء ٢٣٥ ، وانظر

المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٤٨

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ٦٩٥/٢

وقد قال ابن فارس : (وكان الأصل : "أردتك" فلما قَدَّمت الكاف كما تُقدِّم المفعول به في "ضربت زيداً" لم تستقم كافٌ وحدها مقدّمة على فعل ، فَوَصَل بها "إيّا"¹ ، فالذي يبدو من كلامه أنّه اتبع المذهب الكوفي في جعل الكاف والهاء والياء ضمائر و"إيا" عماداً. وذكر ابن فارس أنّ "إيا" قد تكون لمعنى التحذير واستشهد لذلك من أشعار العرب.

وقد قال المبرد : (اعلم أن "إيّاك" اسم المكيّ عنه في النصب ، كما أنّ "أنت" اسمه في الرفع ، وهما منفصلان. لا تقول : "إيّاك" إذا قدرت على الكاف في رأيّك وأخواتها ، نحو : ضربته وضربني ..... فلما كانت "إيّاك" لا تقع إلا اسماً منصوب كانت بدلاً من الفعل دالّة عليه ، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر ، لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل. وذلك قولك : إيّاك والأسد يا فتى ، وإنما التأويل : اتّق نفسك والأسد. وإيّاك منصوب بالفعل ، لأنه والأسد مُتَقَيَان)².

واشترط المبرد "الواو" في نحو : إيّاك زيداً ، فأما "إيّاك أن تفعل" فجيّد³.

ولم يتعرّض ابن فارس لهذه التفاصيل النحوية ورّكز على المعنى.

والباب الذي يليه هو باب "إذا"⁴:

وذكر ابن فارس أنّها شرط في وقتٍ مُوقّت.

قال سيبويه : (وأما "إذا" فلما يُستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرفٌ ...)¹.

¹ الصاحبي ص ١٩٢

² المقتضب ٢١٢/٢

³ انظر المقتضب ٢١٣/٢

⁴ الصاحبي ص ١٩٣

و قد قال ابن هشام إنها تختص بالدخول على الجملة الفعلية<sup>٢</sup> .

ثم يعرض لنا ابن فارس قضيةً يذكر الخلاف فيها وحجّة الفريق الأول ، وردّ الثاني عليه ، وهي القول بزيادة "إذا". ولم يحدّد ابن فارس الفريقين بل قال : "وزعم قوم" و "واحتج أصحاب القول الأول" وقال عن الفريق الثاني : "وأنكر ناسٌ هذا" و "قال أصحاب القول الثاني".

فأصحاب القول الأوّل يرون أنّها تقع لغواً وفضلاً ، واحتجوا بما جاء في كتاب الله وأشعار العرب ، وأنكر ذلك أصحاب القول الثاني، وذكروا أن لـ"إذا" جواباً في تلك الشواهد: إمّا ظاهر، أو قدّروه مضمراً. ومما استشهد به الفريق الأول قوله تعالى: { إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ }<sup>٣</sup> فقالوا إن تأويله : انشقت السماء ، وردّ الفريق الثاني كما يقول ابن فارس بأن لها جواباً مضمراً. ويبدو أن المبرد من أصحاب القول الثاني وقد قدّر فعلاً مضمراً مُفسّراً في نحو هذا؛ ليحفظ لإذا الشرطية اختصاصها بالدخول على الأفعال. قال في المقتضب : (واعلم أنّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه ، انتصب بالفعل المضمّر ، لأنّ الذي بعده تفسير له ، ... وذلك قولك : إن زيدا تره تكرمه ، .... وكذلك "إذا" لأنّها لا تقع إلا على فعلٍ.

١ الكتاب ٤/٢٣٢

٢ انظر مغني اللبيب ١/١١٣

٣ الانشقاق : ١

تقول : إذا زيداً لقيته فأكرمه. ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال)<sup>١</sup>.

وقد قال المبرد عن آية الانشقاق و آية التكوير كذلك : (وإنما المعنى -والله أعلم- إذا كُورَت الشمس ، وإذا انشقت السماء)<sup>٢</sup> ، ثم ذكر الأقوال في جواب الشرط في سورة الانشقاق : فقال قوم : هو : { فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ }<sup>٣</sup> لأن الفاء وما بعدها جواب.

وقال قوم : الخبر محذوف لعلم المخاطب . وقال قوم آخرون : الجواب : { إذا الأرض مدت } والواو زائدة.

وقالوا : الجواب : { أذنت لربها وحقت } ، والواو زائدة. وحكم على زيادة الواو بأنها أبعد الأقاويل<sup>٤</sup>.

فالمبرد إذن من أصحاب القول الثاني ، فهو يرى "إذا" شرطية ، ويذكر الأقوال في جوابها ، فهي إذن ليست زائدة عنده.

وإذا رجعنا لمعاني القرآن للفراء نجد ذكر عدة أقوال في الآية وليس منها أن تكون "إذا" زائدة ، فقد نقل القول أن الجواب { وأذنت } والواو زائدة ، وردّ عليه أن الواو لا تزداد في مثل هذا.

---

<sup>١</sup> المقتضب ٧٤/٢-٧٥ ، وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعد "إذا" على الابتداء ، انظر الكتاب ١/١٠٧ ، وانظر اعتراض المبرد على سيبويه في هذه المسألة وردّ ابن ولاد عليه في الانتصار ص ٣٤-٣٧ ، وانظر حاشية محمد عبد الخالق عزيمة على المقتضب ٧٥/٢

<sup>٢</sup> المقتضب ٧٦/٢

<sup>٣</sup> الانشقاق : ٦

<sup>٤</sup> انظر المقتضب ٧٧/٢

وذكر أن الجواب كالمتروك ، لأن المعنى معروف قد تردّد معناه في القرآن فعُرف ، ثم قال: إن شئتَ كان جوابه : { يا أيها الإنسان } . ثم ذكر أن الجواب قد فُسِّر فيما يلقى الإنسان من ثواب وعقاب ، وكأن المعنى : ترى الثواب والعقاب إذا انشقت السماء<sup>١</sup> .

وقد ذكر الزجاج أن الجواب في الآية يدل عليه قوله تعالى : { فَمَلَكِيهِ }<sup>٢</sup> فالمعنى : إذا كان يوم القيامة لقي الإنسان عمله . ولم يذكر زيادة "إذا"<sup>٣</sup> .

ويبدو أن أبوعبيدة وابن قتيبة من الفريق الأول الذي ذكر زيادتها ، فقد قال أبوحيان في البحر المحيط : (واختلف العربون في "إذا" ، فذهب أبوعبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها ، وهذا ليس بشيء . وكان أبوعبيدة وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو)<sup>٤</sup> .

وقد ذكر ابن فارس أن أصحاب القول الثاني قدّروا الواو زائدة في ردّهم على أحد الشواهد الشعرية للفريق الأول<sup>٥</sup> ، كما هو في الأقوال التي نقلها المبرد والفرّاء في آية الانشقاق . ثم ذكر ابن فارس أن المأمور به مع "إذا" يكون على ثلاثة أضرب : قبل الفعل ، ومعه ، وبعده ، واستشهد لكل من هذه المعاني ومثّل<sup>٦</sup> .

ولم يشر ابن فارس لـ"إذا" الفجائية .

<sup>١</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٩/٣-٢٥٠ .

<sup>٢</sup> الانشقاق : ٦ .

<sup>٣</sup> انظر معاني القرآن للزجاج ٢٣٤/٥ .

<sup>٤</sup> البحر المحيط ١٣٩/١ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٩٤ .

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ١٩٤ .

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ص ١٩٥ .



والباب الذي يليه هو باب "إذ":<sup>١</sup>

وبدأ الباب بقوله إنها للماضي. وهي اسم<sup>٢</sup> ، وقد نقل سيبويه عن الخليل قوله : (ف"إذا" فيما تستقبل بمنزلة "إذ" فيما مضى)<sup>٣</sup>.

ثم يستشهد ابن فارس بآيتين كريمتين دخلت فيهما "إذ" على ما ظاهره المستقبل ، ويخرجهما ابن فارس بما يُقَي لـ"إذ" اختصاصها بالماضي ، ويستشهد لتخرجه.

ومن ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام : { وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ }<sup>٤</sup> قال ابن فارس : (ف"ترى" مستقبل و "إذ" للماضي ، وإنما كان كذا لأن الشيء كائن وإن لم يكن بعد ، وذلك عند الله جل ثناؤه قد كان ، لأن علمه به سابق وقضاه به نافذ ، فهو كائن لا محاله)<sup>٥</sup>.

ثم نقل ابن فارس قولاً آخر في معنى "إذ" تدخل فيه الشواهد التي ظاهرها المستقبل وهو أن تكون بمعنى "إذا" أي للمستقبل ، واستشهد له مما جاء في كتاب الله وأشعار العرب. وقد ذكر

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٩٦

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ١٠٢/١

<sup>٣</sup> الكتاب ٦٠/٣

<sup>٤</sup> الأنعام : ٢٧

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٩٦

ابن هشام هذا المعنى لـ "إذ" في قوله تعالى : { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا }<sup>١</sup> وقال :

(والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآية من باب { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ }<sup>٢</sup> أعني من

تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع)<sup>٣</sup>.

وقد سار ابن فارس على رأي الجمهور هذا في شرحه لآية الأنعام كما ذكرنا.

ثم ذكر ابن فارس المعنى الثالث لها وهو أن تكون بمعنى "حين" ، واستشهد له بقوله تعالى في

سورة يونس : { وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ }<sup>٤</sup> ولم

يذكر الزجاج معنى "حين" في الآية بل قال : (أي : إذا تنتشرون فيه)<sup>٥</sup> وقد أشار سيبويه أنّ

"إذ" كالحين. قال : (وكذلك "إذ" ، هي كالحين وبمنزلة ما هو جوابه ، وذلك متى)<sup>٦</sup>. ولم يذكر

ابن فارس فيها معنى الفجائية.

---

<sup>١</sup> الزلزلة : ٤

<sup>٢</sup> الزمر : ٦٨

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ١٠٣/١

<sup>٤</sup> يونس : ٦١

<sup>٥</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٢/٣

<sup>٦</sup> الكتاب ٢٦٧/٣

## والباب التالي : باب إذن<sup>١</sup> :

وقال ابن فارس : ("إذن" مجازة على فعل ، يقول : "أنا أقوم" فتقول : "إذن أقوم معك". هذا هو الأصل)<sup>٢</sup> ، ولم يذكر ابن فارس في هذا الباب ما يخالف هذا الأصل. واستشهد عليها بحديث شريفٍ وبيت شعري.

و قد قال سيبويه : (وأما "إذن" فجوابٌ وجزاء)<sup>٣</sup>. وقال في موضع آخر : (وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : "أن" مضمرة بعد "إذن")<sup>٤</sup>. وقال عن عملها : (اعلم أن "إذن" إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل "أرى" في الاسم إذا كانت مبتدأة)<sup>٥</sup>. وذكر المبرد أنها تعمل وتُلغى فقال : (إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها. وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيت)<sup>٦</sup>. ثم قال : (واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها والإلغاء)<sup>٧</sup>. وهو متابعٌ لسيبويه في هذا<sup>٨</sup>

ولم يذكر ابن فارس عملها في الفعل ، واكتفى بذكر معناها.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١٩٨

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٣٤/٤

<sup>٤</sup> الكتاب ١٦/٣

<sup>٥</sup> الكتاب ١٢/٣

<sup>٦</sup> المقتضب ١٠/٢

<sup>٧</sup> المقتضب ١١/٢

<sup>٨</sup> انظر الكتاب ١٣/٣

## والباب التالي : باب "أيّ":

وذكر ابن فارس ثلاثة معانٍ لها : الاستفهام ، والترجيح بين أمرين ، والتعجب ، ومثّل لكل واحد منها.

وذكر ابن هشام أنها اسم ، وجعل من معانيها أن تكون شرطاً في نحو : { أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى }<sup>١</sup>.

وقد مثّل ابن فارس بـ " أَيَّ ما فعلتُ فلي كذا" للترجيح بين أمرين ، ولم يقل : الشرط ، لكنّه فسّر المعنى في هذا المثال بقوله : (أي : إنّ فعلتُ هذا وإنّ فعلت هذا)<sup>٢</sup>. ولم يذكر ابن فارس وقوعها صلة في نحو : اضرب أيّهم لقيت ، ولا أن تكون وُصلة إلى نداء ما فيه أل نحو : "يا أيّها الرجل". ولم يذكر الخلاف في إعرابها<sup>٣</sup>.

وأما معنى التعجب الذي ذكره ابن فارس فقد أشار ابن هشام له فقال : (أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة ، نحو : "زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ" أي كامل في صفات الرجال ، وحالاً للمعرفة كـ "مررت بعبده الله أيُّ رجلٍ")<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الإسرائ : ١١٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ١٩٩

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ١/٩٩-١٠٠ ، وشرح الرضي على الكافي ٣/٣٠٠ وما بعدها

<sup>٤</sup> مغني اللبيب ١/١٠٠

لكن في المثال الذي مثل به ابن فارس للتعجب لم تقع صفةً ولا حالاً بل ابتداءً الكلام بها.

### وبعد أيّ يأتي باب "أني" :<sup>١</sup>

وذكر أنّها بمعنى "كيف" واستشهد لها بقوله تعالى: { أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا }<sup>٢</sup>

وقد فسّر الزجاج المعنى في الآية بأنه : (من أين يحيي هذه الله بعد موتها)<sup>٣</sup> ثم قال شارحاً :

(وقيل في التفسير إنه كان مؤمناً، وقد قيل إنه كان كافراً ، ولا يُنكر أن يكون مؤمناً أحب أن

يزداد بصيرة في إيمانه فيقول : ليت شعري كيف تُبعث الأموات)<sup>٤</sup> فقدّر معنى "كيف" في

التفسير.

وقد ذكر ابن فارس أنّ من معانيها أيضاً : "من أين" كقوله تعالى { أَنَّنِي يَكُونُ لَهُ وُلْدٌ }<sup>٥</sup>

، ثم ذكر أن الأجود أن يقال في هذا أيضاً: كيف واستشهد بيت شعري جمع فيه الشاعر بين

"أني" و "من أين". وقد ذكر سيبويه لها المعنيين كليهما فقال : (و "أني" تكون في معنى كيف

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٠٠

<sup>٢</sup> البقرة : ٢٥٩

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٩٢/١

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> الأنعام : ١٠١

وأين<sup>١</sup> ، ولم يذكر ابن فارس فيها معنى الشرط<sup>٢</sup> . وقد ذكر الرضي أنها تأتي بمعنى "متى" كما في قوله تعالى : {أَنْتِ شِعْتُمُ}٣ . ونجد شبهها بين ما ذكره ابن فارس في هذا الباب ، وما ذكره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن<sup>٤</sup> .

### والباب التالي باب أين وإينما<sup>٥</sup> :

وذكر فيه أن "أين" تكون للاستفهام عن مكان ، ومثل له ، وشرطاً لمكان ، مثل له . وقال سيبويه " (ونظير متى من الأماكن : "أين" . ولا يكون أين إلا للأماكن)<sup>٦</sup> . وذكرها كذلك في باب الجزاء فقال : (فما يُجَازَى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ وما وأَيُّهم وما يُجَازَى له من الظروف . أيّ حينٍ ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما . ومن غيرهما : إنْ و إذما)<sup>٧</sup> . وذكر ابن فارس كذلك "أينما" ، وقال إنها تكون شرطاً ولا تكون استفهاماً . وذكر سيبويه عن الخليل أنها "أين" و دخلت معها "ما" لغواً<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> الكتاب ٢٣٥/٤

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٥٦/٣

<sup>٣</sup> انظر شرح الرضي ١٤٧/٤

<sup>٤</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٧٣

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢٠١

<sup>٦</sup> الكتاب ٢١٩/١

<sup>٧</sup> الكتاب ٥٦/٣

<sup>٨</sup> الكتاب ٥٦/٣

وقد ذكر المبرد أن زيادة "ما" للتوكيد فقط ، وهذه الزيادة جائزة في جميع أدوات الشرط إلا  
"حيث" و "إذ" فدخولها عليهما واجب لتحقيق معنى الشرح<sup>١</sup>.

### ويليه باب "أَيَّان" ٢ :

وقد قال ابن فارس أنها بمعنى : "متى" و "أيّ حين". فيبدو أنّه أراد بـ "متى" الاستفهام ، و بـ  
أي حين : الظرفية الزمانية. ثم نقل ابن فارس قولاً نسبه لبعض العلماء أنّ أصلها "أيّ أوانٍ"  
فحذفت الهمزة وجعلت الكلمتان واحدة واستشهد عليها من كتاب الله.

وقد ذكر سيبويه في كتابة أنها بمعنى : متى<sup>٣</sup>. وقد فرّق الرضي بينها وبين متى ، فقال الرضي :  
(و "أَيَّان" للزمان ، استفهاماً كمّتي الاستفهامية ، إلا أن "متى" أكثر استعمالاً ، وأيضاً ، أَيَّان  
مختصّ بالأمر العظام... ويختص "أَيَّان" في الاستفهام بالمستقبل بخلاف "متى" فإنه يستعمل  
في الماضي والمستقبل)<sup>٤</sup>. وقد نقل الرضي الخلاف في أصلها فقال : (قال ابن جني : ينبغي أن  
يكون "أَيَّان" من لفظ (أيّ) لا من لفظ "أين" لأن أين لمكان ..... قال الأندلسي<sup>٥</sup> : ينبغي  
أن يكون أصلها : أيّ أوانٍ ، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي : أيوان ، فأدغم بعد  
القلب. وقيل : أصله : "أيّ آن" ، أي "أيّ حين" فحذف الهمزة ، فاتصلت الألف

<sup>١</sup> انظر المقتضب ٥٢/٢-٥٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٠١

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٢٣٥/٤

<sup>٤</sup> شرح الرضي على الكافية ١٤٨/٤

<sup>٥</sup> هو محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، استقر بمصر ، بصري النزعة له تفسير : البحر المحيط ، توفي عام ٧٤٥هـ  
انظر ترجمته في بغية الوعاء ٢٨٠/١ ، والدر الكامنة لابن حجر ٢٠٣/٤ ، وشذرات الذهب ١٤٦/٦ ونفح الطيب  
٨٢٣/١ ، وانظر المدارس النحوية لخديجة الحديثي ص ٣٢٢ ولشوقي ضيف ص ٣٢٠

والنون بأيّ ، وفيه نظر ، لأن "آن" غير مستعملٍ بغير لام التعريف ، و "أيّ" لا يضاف إلى مفرد معرفة<sup>١</sup>. ويبدو أن ابن فارس يقصد ببعض العلماء - في قوله : (قال بعض العلماء : نرى أن أصلها "أيّ أو انّ") - ابن قتيبة فقد ذكر ذلك في تأويل مشكل القرآن<sup>٢</sup>.

### ويليه باب "الآن"<sup>٣</sup>:

وينقل فيه أقوالاً بدأها بقوله : (يقولون : "الآن" حدّ الزمانين ، حدّ الماضي من آخره ، وحدّ المستقبل من أوله)<sup>٤</sup> ، وقد ذكر ابن قتيبة هذا في تأويل مشكل القرآن<sup>٥</sup>. ثم نقل قولاً عن الفراء أنه كان يقول : (بني على الألف واللام لم يُخلعاً منه ، وتُرك على مذهب الصفة<sup>٦</sup> ، لأنه صفة في المعنى واللفظ ، كما فعلوا في الذي واللذين ، فتركوهما على مذهب الأداة...)<sup>٧</sup>. والمعنى تركه على حاله قبل دخول (ال).

واستشهد الفراء بعدّة شواهد على دخول (ال) وترك ما دخلت عليه على حاله قبل دخولها. وعلّق الفراء - كما في النسخة المطبوعة لمعاني القرآن - على أحد الشواهد المنصوبة فقال :

<sup>١</sup> شرح الرضي على الكافية ٤/١٤٨-١٤٩

<sup>٢</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٧٠ وفيه : (فحذفت الهمزة والواو وجعل الحرفان واحداً)

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٠٢

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٩٨

<sup>٦</sup> أي الظرف

<sup>٧</sup> انظر الصاحبي ص ٢٠٢



(فمِثْلُ "الآن" بأنها كانت منصوبة قبل أن تدخل عليها الألف واللام ، ثم أدخلتهما فلم يغيرها)¹. ويبدو أنّ هذا السطر ساقطٌ مما نقله ابن فارس عن الفراء في الصاحبي.

ثم يتحدث الفراء - فيما نقله عنه ابن فارس هنا - عن أصل : "الآن" فيقول إن أصلها "أوان" حذفت منها الألف ، وغيّرت واوها إلى الألف ، واستشهد الفراء لمثل هذا التغيير في كلام العرب حيث قالوا في الراح : الرِّيح². ثم يذكر الفراء مذهباً آخر في أصلها. يُقرّه كذلك ويقول في بدايته : (وإن شئت) وهو قوله : (وإن شئت جعلت "الآن" من قولك "آن لك أن تفعل")³ فدخلت عليها الألف واللام وتُركت كما كانت وهي فَعَل على وزن فَعَلٍ منصوباً ويمتدح الفراء هذا الوجه بأنه : جيّد⁴ ، ويستشهد له بالحديث : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال"⁵ إلى هنا تنتهي رواية ابن فارس عن الفراء ، وفي معاني القرآن تكملة توضّح المعنى ، حيث قال مبيناً وجه الاستشهاد بالحديث : (فكانت كالاسمين فهما منصوبتان. ولو خُفضتا على أنهما أُخرجتا من نيّة الفعل كان صواباً)⁶.

¹ معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١

² في اللسان ٣٨٧/٥ : الراح بالفتح : الراح وهي الخمر ، وكل خمر رِيحٌ وَرَاحٌ ، .... وقال بعضهم سميت راحاً لأن صاحبها يرتاح إذا شربهما).

³ انظر الصاحبي ص ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٨/١

⁴ خالف الفراء في هذا ابن سيده في المخصص ٨٥/١٤. انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٠٤

⁵ رواه مسلم ٤١/٢

⁶ معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١-٤٦٩

وبعد هذا النقل الطويل من معاني القرآن للفراء ، يذكر ابن فارس المواضع التي وردت فيها "الآن" في كتاب الله وهما موضعان في سورة يونس<sup>١</sup> ويذكر الآيتين ، ويذكر معناهما باختصار .

ثم ينقل ابن فارس عن الزجاج عله بناء "الآن" ، وهذا النص الذي نقله عنه وجدته في معاني القرآن<sup>٢</sup> وقبله - ولم ينقله ابن فارس في الصحاحي - ردّ الزجاج على الفراء . قال الزجاج : (فزعم الفراء أن "الآن" إنما هو "أ أن كذا و كذا" وأن الألف واللام دخلت على جهة الحكاية)<sup>٣</sup> .

وما نقله الزجاج لا يُوافق ما ذكره الفراء في معانيه ، أمّا القول بالحكاية فثابتة في معاني القرآن ، ونقلها عنه الصحاحي . ثم احتج الزجاج على الفراء بأنّ : (ما كان على جهة الحكاية نحو قولك : "قام" إذا سميت به فجعلته مبنياً على الفتح ، لم تدخله الألف واللام)<sup>٤</sup> . وبعد ذلك في معاني القرآن للزجاج ، يبدأ النصّ الذي نقله عن ابن فارس في علة بناء "الآن" فذكر الزجاج أنه عند الخليل<sup>٥</sup> وسيبويه مبنى على الفتح ، لأن الألف واللام إنما تدخل لعهد سابق ، والآن لم تُعهد قبل هذا الوقت ، فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت فلمّا تضمنت معنى "هذا" وجب أن تكون موقوفة مثلها أي مبنية ، ففتحت لالتقاء الساكنين . وفي معاني القرآن للزجاج زيادة

---

<sup>١</sup> الآية ٥١ ، والآية ٩١

<sup>٢</sup> انظر معاني القرآن للزجاج ٢١/٣

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجاج ٢١/٣

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> سقط اسم "الخليل" من النسخة المطبوعة التي بين يدي معاني القرآن للزجاج ، وأثبتته ابن فارس في الصحاحي .

لم ينقلها ابن فارس ، وهو قول الزجاج بعد الساكنين: (وهما الألف واللام) ، وفي اللسان :  
(وهما الألف والنون)<sup>١</sup> وهو أقرب.

وقد ذكر سيبويه في الكتاب أنه مبني على الفتح كخمسة عشر<sup>٢</sup>. وعِلَّة بناء "الآن" من المسائل  
الخلافية بين البصريين والكوفيين كما في الإنصاف ففيه أن الكوفيين ذهبوا إلى أنّ العلة أن  
الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم : "آن يَّيْنُ" أي : حان ، وبقي الفعل على  
فتحته ، وقد نقل ابن فارس هذا القول عن الفراء في معاني القرآن. واحتج الكوفيون بأن الألف  
واللام فيه بمعنى الذي ، فالمعنى : الوقت الذي آن ، والألف واللام تُقام مقام الذي لكثرة  
الاستعمال كثيراً في كلام العرب ، وبقي الفعل على فتحته بعد الحكاية. وذهب البصريون إلى  
أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة ، لأن الألف واللام إنما يدخلان لتعريف الجنس أو العهد ، أو  
يدخلان على شيء غلب عليه نعتة فعرف به ، كالحارث والعباس ، فلمّا دخلا هنا على غير  
ذلك ، ودخلت على معنى الإشارة للوقت الحاضر ، صار معنى الآن : هذا الوقت ، فشابه  
اسم الإشارة وهو مبني ، وكذلك ما أشبهه - وهذا ما ذكره الزجاج - ، وكان الأصل أن يُبنى  
على السكون إلا أنه التقى ساكنان ، فحُرِّك بالفتح دون غيره لأنه أخف الحركات وأقربها  
للألف والفتحة التي قبلها فأتبعوها الألف والفتحة ، ولأن نظائرها في الظروف المستحقة للبناء  
كأين وأَيَّان بُنيت على الفتح.

<sup>١</sup> انظر اللسان ٢٩٣/١

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٤٠٠/٢ ، ٢٩٩/٣

وقال المبرد أنه بُني لمخالفته سائر أخواته من الأسماء لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وإنما سبيل ما يدخله عليه الألف واللام أن يكون منكوراً ثم يعرّف بها. فلماً خالف إخوانه وخرج عن بابه بني<sup>١</sup>. ونقل صاحب الإنصاف أقوالاً أخرى كذلك في علة بناء "الآن" غير ما ذكرنا.

إذن ابن فارس نقل في بداية الباب معنى "الآن" من كلام ابن قتيبة دون أن ينسبه له، ثم أطال في نقل كلام الفراء في أصل "الآن" وفيه رأيه في علة بناءها ونسبه إليه ، ثم نقل عن الزجاج رأي الخليل وسيبويه في علة البناء ، في آخر الباب ، ولم ينقل غير هذين الرأيين في علة البناء فكأنه اختارهما وقدم كلام الفراء في أول الباب فهو إذن معتدل ينقل رأي الكوفيين والبصريين ويترك ما لا يعجبه. ولم يعلّق ابن فارس على أحدهما بالتأييد أو النقد. ولم ينقل انتقاد الزجاج للفراء في معاني القرآن ، ونقل قول الزجاج عن سيبويه والخليل فقط .

وفي تقديمه وإطالته في نقل كلام الفراء ، وتركه انتقاد الزجاج له ، ميلٌ يُلمح للمذهب الكوفي ، وإن كان ثبتي في آخر الباب بنقل المذهب البصري.

---

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ٥٢٠/٢ وما بعدها

## والباب التالي هو باب "إِما لا"¹:

ويذكر ابن فارس أنها مركبة من كلمتين "إِما" و "لا". ثم يمثل لها ويشرح معنى المثال.

ثم يقول ابن فارس : (ف "إِما" شرط و "لا" جحد. كأنك قلت : "إن لا")². وفي اللسان :

(قال ابن الأثير هذه كلمة ترد في المحاورات كثيراً ، وقد جاءت في غير موضع من الحديث

وأصلها : "إن ، و ما ، و لا" ، فأدغمت النون في الميم وما زائدة في اللفظ ، لا حكم لها.

قال الجوهري : قولهم إِما لا فاعل كذا بالإمالة ، قال : أصله إن و "ما" صلة ، قال : ومعناه

إلّا يكن ذلك الأمر فافعل كذا ، قال : وقد أمالت العرب "لا" إمالة خفيفة)³. فهي في النصّ

السابق مركبة من "إن و ما و لا" ، وابن فارس ركب "إن و ما" ، فقال إنها مركبة من "إِما" و

"لا".

وقد جاء في الكتاب أن "إِما" التي للجزاء حكاية أي : مركبة⁴. فيكون ابن فارس قد حلّها إلى

جزأين وترك تحليل الجزء الأول ، ربما لأنه يستعمل هكذا مركباً ، ثم وضّحه في تفسير المعنى

فقال : :انك قلت : "إن لا".

---

¹ الصاحبي ص ٢٠٥

² المصدر السابق

³ اللسان ١/١٩٩-٢٠٠

⁴ انظر الكتاب ٣/٣٣٢

## والباب التالي باب : (أَمَّا وَإِمَّا)<sup>١</sup> :

وبدأ ابن فارس بـ (أَمَّا) بالفتح والتشديد ، فقال: (كلمة إخبار لا بد في جوابها من

"فاء". تقول أَمَّا زيدٌ فكريم)<sup>٢</sup>.

وفي مغني اللبيب أنّ هذه الفاء ، فاءُ الجزاء ، قال : (وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، أَمَّا

أَنها شرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها نحو : { فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ

رَبِّهِمْ <sup>ط</sup> وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ }<sup>٣</sup> الآية ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على

الخبر ، إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ولما لم يصحّ

ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء)<sup>٤</sup>. ولم يذكر ابن فارس نوع هذه الفاء بل

نكّرها وقال : لا بُدّ في جوابها من "فاء". و "أَمَّا" هذه كلمة واحدة وليست مركّبة ، وقال

سيبويه : (و "أَمَّا" التي في قولك : أَمَّا زيد فمنطلق ، فلا تكون حكاية)<sup>٥</sup>. وذكر سيبويه أنّها

من حروف الابتداء ، قال : (فإن قلت : لقيت زيدا وأمّا عمرو فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيدا

وإذا عبد الله يضربُه عمرو ، فالرفع ..... لأن "أَمَّا" و "إذا" يُقطع بهما الكلام ، وهما من

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٠٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> البقرة : ٢٦

<sup>٤</sup> مغني اللبيب ٧٨/١

<sup>٥</sup> الكتاب ٣٣٢/٣

حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء ، إلا أن يدخل عليهما ما ينصب<sup>١</sup> . وذكر سيبويه أن فيها معنى الجزاء والفاء ملازمة لها. كأنه يقول : (أمّا) ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أجراً<sup>٢</sup> .

وقد ذكر ابن هشام أنّها قد تأتي لغير تفصيل أصلاً كما في : "أمّا زيد فمنطلق" ، وهذا شبيه بما مثل به ابن فارس. وأمّا التوكيد فقد نقل ابن هشام عن الزمخشري أنّ "أمّا" تعطي الكلام فضل توكيد كما في " أما زيدٌ فذاهب" ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب ، وأنّ في هذا التفسير فائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط<sup>٣</sup> . ولم يذكر ابن فارس معنى الشرط فيها ، ولكنّه قال إنّ لها جواباً فيه "الفاء" فيُفهم من هذا أنّها شرطية ، فالجواب إنّما يكون للشرط.

## والثانية في هذا الباب "إما"<sup>٤</sup>:

بالكسر والتشديد . وذكر ابن فارس أنّها تكون تخييراً وإباحة<sup>٥</sup> نحو : "اشرب إمّا ماءً

وإمّا لبناً".

<sup>١</sup> الكتاب ٩٥/١ ، وانظر ١٤٢/١

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٣٥/٤

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٧٩/١

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ٢٠٦

<sup>٥</sup> انظر كلام الفراء في دخول (أن) بعد (أمّا) في التخيير في معاني القرآن ٣٨٩/١

وذكر فيها معنى الشرط ، وقال إن الأكثر حينئذٍ في جوابها دخول نون التوكيد. واستشهد لدخولها بكتاب الله ، ثم استشهد لما يجيء بلا نونٍ بشرط من بين شعري. وقد ذكر سيبويه أن "إمّا" في الجزاء حكاية أي مركّبة ، فقال ، : (و "إمّا" في الجزاء فحكاية)<sup>١</sup>. وذكر كذلك أنّ التي للتخيير حكاية ، قال : (وسألت الخليل عن إنّما وأنّما وكأنّما وحيثما وإمّا في قولك : إمّا أن تفعل ، وإمّا أن لا تفعل ، فقال : هنّ حكايات)<sup>٢</sup>. وذكر ابن هشام فيها معنى التخيير ومعنى الإباحة ، وجعلها منفصلين ، بينما يبدو أن ابن فارس يعدّهما واحداً، وقد مثل لهما بـ "اشرب إمّا ماءً و إمّا لبناً"<sup>٣</sup>. وذكر ابن هشام من معانيها كذلك : الشك والإبهام والتفصيل فهي خمسة معان عنده ، ولم يذكر ابن فارس الشك والتفصيل والإبهام ههنا. وترك ابن هشام معنى الشرط لأنه لا يراها مركّبة من (إن و ما الزائدة) لكن ابن فارس ذكر فيها معنى الشرط واستشهد عليه بقوله تعالى : { فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ اللَّبَشْرِ أَحَدًا } ، بينما نجد أن ابن هشام يُخرج التي بمعنى الشرط ويقول : (تنبيه : ليس من أقسام أمّا التي في قوله تعالى : { فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ اللَّبَشْرِ أَحَدًا } بل هذه إن الشرطية وما الزائدة)<sup>٤</sup> ورأينا سيبويه قبل قليل يجعل التي للتخيير مركّبة ، وكذا التي للجزاء مركّبة. فيبدو أن ابن هشام يرى أنّ التي في المعاني الخمسة التي ذكرها غير مركّبة ، أو لعله يرى أنّ (إنّ) المركّبة في "إمّا" ليست شرطية في هذه المعاني.

<sup>١</sup> الكتاب ٣/٣٣٢

<sup>٢</sup> الكتاب ٣/٣٣١

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ٢٠٦

<sup>٤</sup> مغني اللبيب ١/٨٤



لذلك قال ابن هشام بعد أن ذكر المعاني الخمسة في "إمّا" : (وأجاز الكوفيين كون إمّا هذه هي "إن" الشرطية و "ما" الزائدة)<sup>١</sup>. وإنما منع البصريون ذلك لئلا يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره<sup>٢</sup>. فعلى ذلك يكون ابن فارس مُتبعاً للمذهب الكوفي في هذا.

وينتقل ابن فارس بعد ذلك لحرف الباء فيقول : (ومما أوّله باء)<sup>٣</sup> :

ويبدأ بـ"بلى" وقد تحدثنا عن مصطلح "الجحد" الذي ذكره ابن فارس هنا<sup>٤</sup>. وذكر أنّها تكون إثباتاً لمنفىّ قبلها. ومثّل لها وذكر أصلها فقال (والمعنى أنّها "بل" وُصلت بها ألفٌ تكون دليلاً على كلام)<sup>٥</sup> ومثّل واستشهد ووضّح معنى أن تكون الألف دليل كلام.

وقد قال عنها سيويوه : (وأما بلى فتوجب به بعد النفي)<sup>٦</sup>. ويشرح الفرّاء موضع استخدام "بلى" ويذكر الفرق بينهما وبين نعم ويقول إن أصلها (بل) والألف في آخرها زائدة للوقوف عليها. قال : (وُضعت "بلى" لكل إقرار في أوّله جحد ، ووضعت "نعم" للاستفهام الذي لا جحد فيه ، فـ"بلى" بمنزلة "نعم" إلا أنّها لا تكون إلا لما في أوّله جحد..... وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ"نعم" و"لا" ما لم يكن فيه جحد ، فإذا دخل الجحد في

<sup>١</sup> مغني اللبيب ٨٣/١

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ٨٣/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ٢٠٧

<sup>٤</sup> انظر ص ٦٩ من هذا البحث

<sup>٥</sup> المصدر السابق

<sup>٦</sup> الكتاب ٢٣٤/٤

الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه "نعم" فتكون كأنك مُقرّ بالجد وبالفعل الذي بعده .... ، فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقرّوا بما بعده ، فاختاروا "بلى" لأنّ أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذا قالوا : ما قال عبدالله بل زيدٌ ، فكانت "بل" كلمة ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقرار بالفعل الذي بعد الجحد ، فقالوا : "بلى" ، فدلت<sup>١</sup> على معنى الإقرار والإنعام ، ودل لفظ "بل" على الرجوع عن الجحد فقط<sup>٢</sup> . فمذهب الفراء فيها قريب مما ذكره ابن فارس ، إلا أنّ ابن فارس جعل الألف دلالة كلام ، ولم يذكر الوقف كما ذكره الفراء .

لكن ابن هشام عارضهما ونقل قولهما فقال في (بلى) : (حرف جواب أصلي الألف ، وقال جماعة : الأصل "بل" والألف زائدة ، وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ، بدليل إمالتها وتختص بالنفي وتفيد إبطاله ، سواء كان مجرداً ... أم مقروناً بالاستفهام)<sup>٣</sup> .

وذكرها ابن سيدة في المخصص فقال : (جواب النفي بالإيجاب ، وهو حرفٌ لأنه نقيض "لا" في الجواب)<sup>٤</sup> . وفي اللسان ما يؤيد كلام الفراء السابق نقلاً عنه التهذيب قال : (فزادوا الألف

---

<sup>١</sup> أي الألف

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٥٣/١

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ١٣٤/١ ، وانظر شرح الرضي ٢٠٠/٦

<sup>٤</sup> المخصص ٦٠/١٤

على بل ليحسن السكوت عليها ، لأنه لو قال "بل" كان يتوقع كلاماً بعد "بل" فزادوا الألف  
ليزول عن المخاطب هذا التوهم)<sup>١</sup>.

## والباب الذي يليه هو باب "بل"<sup>٢</sup>:

وذكر ابن فارس معناها وهو أنه إضراب عن الأوّل وإثباتٌ للثاني.

ثم نقل اختلاف أهل العربية في العطف بها بعد الإثبات فبدأ بقول الكوفيين وأنهم منعوا ذلك.

ونقل عن هشام<sup>٣</sup> بن معاوية قوله : (محالٌ ضربت أخاك بل أباك ، لأنّ الأوّل قد ثبت له  
الضرب)<sup>٤</sup>.

ويجد في الإنصاف خلاف ذلك عن الكوفيين ، ففي مسألة الخلاف حول جواز العطف

بـ"لكن" بعد الإيجاب ، أجاز ذلك الكوفيين ومنعه البصريون ، واحتج الكوفيون بأن قالوا :

(أجمعنا على أن "بل" يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ، وكذلك "لكن" وذاك لاشتراكهما

في المعنى)<sup>٥</sup> ، فلربما نقل صاحب الإنصاف هذا الرأي عن أحد الكوفيين ، لا أكثرهم ، أو أنّ

<sup>١</sup> اللسان ١/٥٠٠

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٠٨

<sup>٣</sup> هو هشام بن معاوية الضير ، من تلاميذ الكسائي له في النحو كتاب مختصر ، والحدود ، والقياس توفي عام ٢٠٩ هـ .  
انظر ترجمته في الفهرست ص ١١٠ ، ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩ ، ونزهة الألباء ص ١٦٤ ، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤ ،  
وانظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٨٨ .

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٠٨

<sup>٥</sup> الإنصاف ٢/٤٨٤ ، انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٠٨

ابن فارس عمّ قول هشام على الكوفيين ، فالفراء أجاز العطف بها بعد الإيجاب ، مما يؤيد كلام أبي البركات في الإنصاف. ففي اللسان : (الفراء قال : بلى تأتي لمعنيين : تكون إضراباً عن الأول وإيجاباً للثاني ، كقولك عندي له دينار لا بل ديناران ، والمعنى الآخر : أنها توجب ما قبلها وتوجب ما بعدها وهذا يسمى الاستدراك لأنه أرادته ، فنسيه ثم استدركه)<sup>١</sup>.

وفي جمع الجوامع على همع الهوامع ذكر السيوطي منع الكوفيين العطف بها بعد الإيجاب ثم قال : (قال أبوحيان : وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في إتباع شواذ العرب-دليل على أنه لم يُسمع العطف في الإيجاب ولو على قلته)<sup>٢</sup> فأبو حيان سار على ما ذكره ابن فارس. وبعد الكوفيين ، ذكر ابن فارس قولاً نسبه للبصريين وهو قولهم : (لما كانت بل تقع للإضراب ، وكنا نضرب عن الإيجاب كما نضرب عن النفي ، وقعت بعد الإيجاب ، كوقوعها بعد النفي ، و"الابل" مثلها)<sup>٣</sup> ، وهذا القول موافق لما ذكره سيبويه فقد ذكر معناها فقال : (وأما (بل) فلترك شيء من الكلام وأخذ من غيره)<sup>٤</sup> ومثّل لها بعد الإيجاب فقال : (ومنه : مررت برجلٍ راعٍ بل ساجد ، إمّا غلطٌ فاستدرك ، وإمّا نسي فذكر)<sup>٥</sup> ، وفي موضع آخر مثّل بها بعد النفي وبعد الإيجاب ، قال : (ومنه أيضاً : مررت برجلٍ صالحٍ بل طالح ، وما مررت برجلٍ كريمٍ بل لئيم ، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما "بل" في الإجراء على المنعوت).

---

<sup>١</sup> اللسان ١/٥٠٠

<sup>٢</sup> جمع الجوامع على همع الهوامع ٢/١٣٦ ، انظر حاشية المحقق على الصاحي ص ٢٠٨

<sup>٣</sup> الصاحي ص ٢٠٩

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/٢٢٣

<sup>٥</sup> الكتاب ٣/٤٣٠

كذلك : مررت برجل صالح بل طالح ، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط ، فيتداركُ  
كلامه)<sup>١</sup>. والمبرد من البصريين تابع سيبويه في "بل" وقال عنه : (ومعناه الإضراب عن الأول ،  
والإثبات للثاني ، نحو قولك : ضربت زيداً ، بل عمراً ، وجاء في عبدالله ، بل أخوه ، وما جاء  
في رجل ، بل امرأة)<sup>٢</sup> فمثل المبرد بما بعد الإيجاب وبعد النفي. وقد جعل لسيبويه والمبرد "بل"  
مثلها<sup>٣</sup> في العطف.

ثم ذكر ابن فارس مذهباً ثالثاً نسبه لقوم ، وهو أن تكون "بل" بمعنى "إن" في قوله تعالى : {  
صَّ وَالْقُرَّاءِ ذِي الذِّكْرِ} ، { بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ }<sup>٤</sup> لأن القسم لا بد له من  
جواب. ونجد هذا القول في اللسان عن الأخفش أنه قاله عن بعضهم<sup>٥</sup>.

وذكر قولاً رابعاً بدأه بقوله : (ويزعم ناس)<sup>٦</sup> وهو أنها إذا جاءت في الإثبات كانت استدراكاً ،  
وهذا عند الغلط.

وقد ذكر سيبويه ذلك ، وذكره الفراء كذلك فيما نقلنا عنهم قبل قليل. وقال المبرد أيضاً : (أنَّ  
"بل" لا تأتي في الواجب في كلام واحدٍ إلا للإضراب بعد غلطٍ أو نسيان)<sup>٧</sup> ، وقد أشار ابن

<sup>١</sup> الكتاب ٤٣٤/٣

<sup>٢</sup> المقتضب ١٥٠/١

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٤٣٥/١ ، والمقتضب ٢٩٨/٤

<sup>٤</sup> ص : ١-٢

<sup>٥</sup> انظر اللسان ٥٠١/١

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٠٩

<sup>٧</sup> المقتضب ٣٠٥/٣

فارس في هذا الباب لإعراب ما بعد "بل" فذكر فيه العطف ، ثم قال : (وقد يكون فيه الرفع أي : "بل هو حمار")<sup>١</sup> فهو هنا مرفوع على أنه خبر .

وقد ذكر سيبويه "بل" مع حروف العطف فقال : (واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن ، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ، وَ ثم وَ أو ، ولا ، وأمّا وما أشبه ذلك)<sup>٢</sup> .

وكذلك المبرد ، فقد عدّها من حروف العطف<sup>٣</sup> ثم قال : (فهذه الحروف حروف عطف يُدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأول)<sup>٤</sup> ، وقال بعد أن ذكر بدل الغلط : (إلا أن "بل" ، و"لا بل" من حروف الإشراف)<sup>٥</sup> .

إذن بدأ ابن فارس بذكر قول الكوفيين ثم اتبعه غيره ، ولم يختَر أحد هذه الآراء ويحتج لها ، وذكر حجج كل فريق بإنصاف .

وتطرّق في هذا الباب للإعراب ولكنّه لم يفصّل ، بل كانت إشارة سريعة اعتمدت على التمثيل .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٠٨

<sup>٢</sup> الكتاب ٤٣٥/١

<sup>٣</sup> انظر المقتضب ، باب حروف العطف بمعانيها ١٥٠/١

<sup>٤</sup> المقتضب ١٥٠/١

<sup>٥</sup> المقتضب ٢٩٨/٤

## والباب الذي يليه هو باب "بَلَّة"¹:

وقد فسّر ابن فارس معناها بأنه : دع ، وقيل غير ، ثم استشهد ابن فارس بحديث من البخاري وهو قوله صلى الله عليه وسلم : "يقول الله جل ثناؤه : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، بَلَّة ما أطلعتهم عليه"².

وقد جاء في فتح الباري في معنى "بله" : ( ... كأنه يقول دع ما اطلعتم عليه ، فإنه سهل في جنب ما ادّخر لهم ، قلتُ : وهذا لائق بشرح "بله" بغير تقدم "من" عليها ، وأمّا إذا تقدمت "من" عليها فقد قيل هي بمعنى "كيف" ويُقال : بمعنى : "أجل" ويُقال بمعنى "غير" أو "سوى" وقيل بمعنى : "فضل"³).

واستشهد ابن فارس أيضاً ببيت شعري يوضح استعمال "بله"⁴.

وقد فسّر سيبويه معناها فقال : (وأمّا "بَلَّة" زيدٌ فيقول : دع زيدا ، و"بَلَّة" هنا بمنزلة المصدر كما تقول : ضرب زيد)⁵.

وقد ذكر ابن هشام أنّها على ثلاثة أوجه : اسم فعلٍ بمعنى "دَع" فيكون ما بعدها منصوباً ، ومصدر بمعنى الترك فيكون ما بعدها مجروراً ، واسمٌ مرادفٌ لكَيْفَ فيكون ما بعدها مرفوعاً .

¹ الصاحبي

² البخاري ٢١/٦ ، كتاب تفسير القرآن.

³ فتح الباري ٤٦٥/٨

⁴ انظر الصاحبي ص ٢١٠ ، وانظر حاشية المحقق حيث خطأه في نسبة البيت.

⁵ الكتاب ٢٣٢/٤

ثم يروي ابن هشام حديث البخاري الذي استشهد به ابن فارس ولكن برواية : (من بله ما اطلعتم عليه) وابن فارس نقله برواية : (بله ما اطلعتم عليه) ، وقال : (قالوا : معناه : "سوى" و "دَع")<sup>٢</sup> ، واستغرب ابن هشام الرواية التي ذكرها (هو) ونسبها للبخاري<sup>٣</sup> وقال : (واستعملت معرفة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة ، وفسرها بعضهم بـ "غير" ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء)<sup>٤</sup> .

وفي المخصص : (ومعنى بله زيد : ترك زيد ، قال الفارسي : "بله" كلمة استثنائية يُخفّض بها ويُنصب ، فمن خفض بها جعلها مصدراً كقولك : ضرب الرقاب ومن نصب ما بعدها جعلها فعلاً)<sup>٥</sup> . وقد ردّ ابن هشام على إنكار أبي علي الفارسي الرفع فيما بعدها<sup>٦</sup> .

وجاء في اللسان : (قال ابن سيده .... وفي المثل : تحرق النار أن تراها بله أن تصلاها ؛ يقول تحرق النار من بعيد ، فدع أن تدخلها ، قال : ومن العرب من يجرّ بها يجعلها مصدراً كأنه قال : ترك ، وقيل معناه : سوى .... وقال الفراء : من خفض بها جعلها بمنزلة على وما أشبهها من حروف الخفض..... وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أعددت لعبادي

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١٣٦/١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢١٠

<sup>٣</sup> ونصّه في البخاري ٢١/٦ في كتاب تفسير القرآن " (يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، دُخراً بله ما أُطِيعْتُمْ عليه ، ثم قرأ : { فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } السجدة : ١٧ ، وفيه أيضاً رواية أخرى بلا "بله" ٨٦/٤

<sup>٤</sup> مغني اللبيب ١٣٦/١ ، وانظر إعرابها مع دخول (من) في فتح الباري ٤٦٥/٨

<sup>٥</sup> المخصص ٥٨/١٤

<sup>٦</sup> انظر مغني اللبيب ١٣٦/١



..... بله ما اطلّعتم عليه. قال ابن الأثير : "بَلَّة" من أسماء الأفعال بمعنى دَعَّ وَاَتَرَكَ ، نقول :  
بَلَّةً زِيداً ، وقد توضع موضع المصدر وتُضَاف .... وقوله "ما اطلّعتم عليه" يحتم أن يكون  
منصوب المحل ومجرورة على التقديرين ، والمعنى : دَعَّ ما اطلّعتم عليه وعرفتموه من نعيم الجنة  
ولذا تمها..... وقال الفراء : كُفَّ ودَعَّ ما اطلّعتم عليه)<sup>١</sup>.

ولم يذكر ابن فارس الخلاف في بناءها ، ولا الخلاف في إعراب ما بعدها<sup>٢</sup>.

### والباب التالي هو باب بَيْدَ<sup>٣</sup>:

ولم يبدأ الباب بقولٍ يختاره هو ويحكيه بنفسه بل نقل عن غيره فقال : (قالوا : "بيد"  
بمعنى : "غير". قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : "نحن الآخرون السابقون يوم القيامة  
، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، و أوتيناه من بعدهم" أي غير أنهم)°. ثم استشهد بيت  
شعري. وفي فتح الباري : (قوله بيد بموحدة ثم تحتانيه ساكنة مثل : "غير" وزناً ومعنى ، وبه جزم  
الخليل والكسائي ، ورححه ابن سيده ، وروى بن أبي حاتم في مناقب الشافعي ..... أن معنى  
بيد : من أجل ..... ولا يُعد فيه ، بل معناه أننا سبقنا بالفضل إذ هُدينا للجمعة مع تأخرنا في

<sup>١</sup> اللسان ٤٩٦/١

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ١٣٥/١ ، واللسان ٤٩٧/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢١١

<sup>٤</sup> البخاري ٢١١/١ وفيه : " ... بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم (أي الجمعة) فاحتلفوا  
فيه فهدانا الله له ، فالناس لنا فيه تبعُ اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ"

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢١١

الزمان بسبب أنهم ضلوا عنها ما تقدمهم .... قال القرطبي : إن كانت بمعنى "غير" فنصبُ  
على الاستثناء ، وإن كانت بمعنى "مع" فنصب على الظرف<sup>١</sup> كما روى ابن حجر في فتح  
الباري أنها للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى : نحن السابقون  
للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا<sup>٢</sup>.

وفي اللسان : (وييد : بمعنى غير ، يقال : رجل كثير المال بيد أنه بخيل ، ومعناه : غير أنه بخيل  
، حكاه ابن السكيت<sup>٣</sup> ، وقيل : هي بمعنى على ، حكاه أبو عبيد. قال ابن سيده : والأوّل  
أعلى ..... وفي حديث آخر : نحن الآخرون السابقون .... قال الكسائي : قوله بيد معناه:  
غير)<sup>٤</sup> . فابن فارس إذن على ما حكاه ابن السكيت والكسائي في معناها.

وقد عرّف ابن هشام "بيد" فقال : (ويقال مَيْدٌ ، بالميم ، وهو اسم ملازمٌ للإضافة إلى أنّ  
وصلتها وله معنيان : أحدهما : غير ، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً ، بل منصوباً ، ولا يقع  
صفة ولا استثناء متصلاً ، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصة ، ومنه الحديث : "نحن الآخرون  
....." وفي الصحاح : "بيد بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل".

<sup>١</sup> فتح الباري ١٦/٢

<sup>٢</sup> انظر فتح الباري ١٦/٢

<sup>٣</sup> هو يعقوب بن إسحاق السكّيت أبو يوسف النحوي اللغوي روى عن أبي عمرو الشيباني له كتاب إصلاح المنطق ،  
والقلب والإبدال وغيرها ، مال لمذهب الكوفيين ، و روي أنه كان يتشيع ، توفي عام ٢٤٣هـ وانظر ترجمته في إنباه الرواة  
٤ / ٥٦ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٩ ، وتايخ بغداد ٤ / ٢٧٣ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٠٩ ، وانظر حاشية المحقق على إنباه  
الرواة

<sup>٤</sup> اللسان ٥٤٩/١

وفي المحكم أنّ هذا المثال حكاه ابن السكيت ، وأن بعضهم فسّرها فيه بمعنى "على" ، وأنّ تفسيرها بـ"غير" أعلى. والثاني أن تكون بمعنى : "من أجل" <sup>١</sup>.

### ويليه باب بينا وبينما <sup>٢</sup> :

وقال ابن فارس : إنّهما لزمان غير محدود ، وفسّر ابن فارس معناهما فقال : (واشتقاقهما من قولنا : "بيني وبينه قيدٌ كذا" فإذا قلنا : "بيننا نحن عند زيد أتانا فلان" فالمعنى : بين أن حصلنا عند زيد وبين زمان آخر ، أتانا فلان) <sup>٣</sup>. ثم استشهد ببيت شعري.

وفي اللسان : (ويقال بينا وبينما ، وهما ظرفا زمانٍ بمعنى المفجأة ، ويضافان إلى جملة من فعلٍ وفاعلٍ ومبتدئٍ وخبر ، ويحتاجان إلى جوابٍ يتمّ به المعنى ..... وقال أبو عمرو : سمعت المبرد يقول إذا كان الاسم الذي يجيء بَعْدَ "بيننا" اسماً حقيقياً رفعته بالابتداء ، وإن كان اسماً مصدرياً خفضته ، ويكون "بيننا" في هذا الحال بمعنى "بين" ، قال : فسألت أحمد بن يحيى عنه ، ولم أعلمه قائله ، فقال : هذا الدرّ ، إلا أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد بيننا وإن كان مصدرياً فيلحقه بالاسم الحقيقي .... قال : وأما بينما فالاسم الذي بعده مرفوع وكذلك المصدر) <sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> مغني اللبيب ١/١٣٥

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢١٢

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> اللسان ١/٥٦١-٥٦٢

وينقل اللسان عن ابن سيدة في أصلهما فيقول : (وبينا وبينما من حروف الابتداء ، وليست الألف في بينا بصلية ، وبيننا "فَعَلَى" أشبعت الفتحة فصارت ألفاً ، و"بينما" بين زيدت عليه ما ، والمعنى واحد)<sup>١</sup> ، وكذلك لم يناقش ابن فارس التفاصيل في عملها وإعراب ما بعدها.

### والباب التالي : باب بعد<sup>٢</sup> :

وذكر ابن فارس أنه يدل على أن يعقُب شيء شيئاً. ومثّل لذلك ، ثم ذكر فيها قولاً آخر صدره بقوله : "يقولون" وهو أنها تكون بمعنى : "مع" واستشهد بقوله تعالى في سورة النازعات : { وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا }<sup>٣</sup> والإشكال في هذه الآية أنها جاءت في سورة النازعات بعد قوله تعالى : { ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا } ، { رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّلَهَا } ، { وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا }<sup>٤</sup> ، بينما جاء في سورة فُصِّلَتْ<sup>٥</sup> أن خلق الأرض كان قبل السماء ، وهذا ما عليه المفسرون . فكيف يكون التوفيق بين آية فُصِّلَتْ والنازعات؟ ومعنى "مع" في الآية ذكره ابن قتيبه في تأويل مشكل القرآن عن مجاهد<sup>٦</sup> ، وذكر

<sup>١</sup> اللسان ٥٦٢/١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢١٣

<sup>٣</sup> النازعات : ٣٠

<sup>٤</sup> النازعات : ٢٧-٢٨-٢٩

<sup>٥</sup> الآيات : ٩-١١

<sup>٦</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٨

كذلك السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس<sup>١</sup>. وفي تفسير ابن كثير أنها على معنى "بعد" الحقيقي ، قال : (وقد تقدّم في سورة "حم السجدة" أن الأرض خلقت قبل السماء ، ولكن إنما دُحيت بعد خلق السماء ، بمعنى أنه أخرج ما كان فيها بالقوة إلى الفعل. وهذا معنى قول ابن عباس ، وغير واحد ، واختاره ابن جرير .... وعن ابن عباس : "دحاها" ودحيتها أن أخرج منها الماء والمرعى ، وشقق فيها الأنهار ، وجعل فيها الجبال والرمال والسبل والآكام)<sup>٢</sup>.

ونلاحظ أن ابن فارس ذكر القول المعروف في معنى "بعد" دون أن ينسبه لأحد ، بل اختاره وذكره ، ولكن عندما وصل للقول الآخر قال : "يقولون" وفي اللسان : (بعدٌ ضد قبل ، يُبنى مفرداً ، ويعرب مضافاً)<sup>٣</sup>. وقد ذكر سيوييه "بعد" مع الظروف المذكورة<sup>٤</sup>.

وقد نقل ابن منظور في اللسان عن الأزهري تخريجاً للإشكال في آية النازعات ، قال : (وأما قول الله عز وجل : {وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا} ، فإن السائل يسأل عنه فيقول : كيف قال : "بعد ذلك" والأرض أنشأ خلقها قبل السماء والدليل على ذلك قوله تعالى : {قُلْ أَبْنِكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ}° . فلما فرغ من ذكر الأرض وما خلق فيها

<sup>١</sup> انظر الدر المنثور ٣١٣/٦ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٤

<sup>٢</sup> تفسير ابن كثير ص ١٩٥٨

<sup>٣</sup> اللسان ٤٤٢/١

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٢٦٧/٣

<sup>٥</sup> فصلت : ٩

قال : {ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ} <sup>١</sup> ، و "ثُمَّ" لا يكون إلى بعد الأوّل الذي ذكر قبله ، ولم يختلف المفسرون أنّ خلق الأرض سبق خلق السماء ، والجواب فيما سأل عنه السائل أن الدّحو غير الخلق ، وإنما هو البسط ، والخلق هو الإنشاء الأوّل فالله عز وجل ، خلق الأرض أولاً غير مدحوة ، ثم خلق السماء ، ثم دحا الأرض أي بسطها) <sup>٢</sup> . وهذا يوافق التفسير الذي نقلناه عن ابن كثير .

### وبعد حرف الياء يأتي باب (ومما أوله تاء : تعال) <sup>٣</sup> :

وبدأ الباب بقول ينقله دون نسبه فقال : (يقال : إنها أمرٌ أي : تفاعل ، من علوثٌ ، تعال ، يتعالى " فإذا أمرت قلت : تعال" كما تقول : تقاض) <sup>٤</sup> . فهو إذن فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من تعال ، يتعالى .

ثم بيّن ابن فارس التطوّر الدلالي الذي حصل لفعل الأمر هذا ، فيقول إنه لما كثرت في الكلام صار بمنزلة "هَلُمَّ" وإن لم يكن المقصود به طلب الحضور من أسفل لأعلى ، فأصبح يُقال لمن هو في عُلوّ : تعال ، والمراد : اهبط . وذكر أنه لا يجوز النهي بها ، وأنها تُصرّف فيقال : "تعلّيتُ" ، وإلى أيّ شيء أتعالى ؟" .

<sup>١</sup> فصلت : ١١

<sup>٢</sup> اللسان ٤٤٣/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٣١٤

<sup>٤</sup> المصدر السابق

وما ذكره ابن فارس في هذا الباب يبدو أنه قد أخذه مما ذكره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن<sup>١</sup> ، فحديثهما متشابه جداً. وفي اللسان : (قال الأزهري : تقول العرب في النداء للرجل تَعَال ، بفتح اللام ، وللاثنتين تعاليا ، وللرجال تعالوا ، وللمرأة تعالي ، وللنساء تعالين ، ولا يُبالون أين يكون المدعو في مكان أعلى من مكان الداعي أو مكان دونه ولا يجوز أن يُقال منه : تعاليت ، ولا ينهى عنه وتقول تعاليتُ ، والى أي شيء أتعالى ؟)<sup>٢</sup>.

### والباب الذي يليه هو باب (ومما أوله ثاء : ثم)<sup>٣</sup>:

وأخذ ابن فارس يُعدّد معانيها فبدأ بمعنى التراخي دون أن ينسبه لأحد ومثّل له ، وقد قال سيبويه : (وُثُم بمنزلة الفاء ، تقول : تُثم صاعداً ، إلا أنّ الفاء أكثر في كلامهم)<sup>٤</sup> ، وفرّق الفرء بينها وبين الفاء قليلاً فقال في باب حروف العطف بمعانيها : (ومنها "الفاء" وهي توجب أنّ الثاني بعد الأول ، وأنّ الأمر بينهما قريب .... و(ثم) مثل الفاء ، إلا أنّها أشدّ تراخياً)<sup>٥</sup> ، وقال ابن هشام في المغني أنّها حرف عطفٍ يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة. وذكر أنّ في كلٍّ منها خلاف<sup>٦</sup> ، ثم ذكر أنّها قد تكون بمعنى "واو"

<sup>١</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٢١

<sup>٢</sup> اللسان ٣٨٢/٩

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢١٥

<sup>٤</sup> الكتاب ٢٩١/١

<sup>٥</sup> المقتضب ١٤٨/١

<sup>٦</sup> انظر مغني اللبيب ١٣٧/١

العطف واستشهد على ذلك من كتاب الله. ثم ذكر لها المعنى الثالث لها عنده وهو : التعجب

واستشهد على هذا المعنى بثلاث آيات كريمة وبيت شعري منها قوله تعالى : { ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ

أَزِيدَ }<sup>١</sup> وكان يقول في روايته للشواهد : "كقوله جل ثناؤه" و "منه قوله جل ثناؤه"<sup>٢</sup> ثم لما

وصل لقوله تعالى في سورة الأعراف: { وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ }<sup>٣</sup> بدأها بقوله

: "فأما قوله جل وعزّ" لأن في هذه الآية تفصيل وخلاف.

فذكر الرأي الأول دون نسبة وقال : (فقال قومٌ معناها : "وصورناكم")<sup>٤</sup> أي بمعنى "الواو". ثم

ذكر الرأي الثاني كذلك بلا نسبة وقال : (وقال آخرون : المعنى : "ابتدأنا خلقكم" لأنه جلّ

ثناؤه ابتداء خلق آدم عليه السلام من تراب ، ثم صوّره .... ف"ثم" على بابها (...).<sup>٥</sup>

فذكر في الآية قولين دون نسبة لأصحابهما ودون ترجيح لأحدهما ، ولكنه شرح وفسر القول

الثاني الذي فيه الإشكال في المعنى ، لحاجته لتوضيح كيف يكون المعنى بتقديرها على بابها.

وقد ذكر الزجاج في معاني القرآن أنّ الأخصش هو صاحب القول الأول وخطأه وردّ عليه

بالقول الثاني. قال الزجاج في شرحه لآية الأعراف : (زعم الأخصش أنّ "ثم" ههنا في معنى الواو

، وهذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته ، إنما "ثم" للشيء الذي يكون بعد

<sup>١</sup> المدثر : ١٥

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٢١٥

<sup>٣</sup> الأعراف : ١١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢١٥

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢١٦



المذكور قبله لا غير ، وإنما المعنى في هذا الخطاب ذكرُ ابتداء خلق آدم أولاً ، وإنما المعنى : إنا بدأنا خلق آدم ثم صورناه ، فابتداء خلق آدم التراب ، .... فبدأ الله خلق آدم تراباً ، وبدأ خلق حواء من ضلع من أضلاعه ، ثم وقعت الصورة بعد ذلك<sup>١</sup>. فلعل المقصود بـ"القوم" في القول الأول عند ابن فارس : الأحفش ، والمقصود بـ"الآخرين" : الزجاج.

والمعنى الرابع الذي ذكره لـ"ثم" أن تكون زائدة ونسبه لناس فقال : (وزعم ناس أن "ثم" تكون زائدة)<sup>٢</sup> ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى في سورة التوبة : { وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلْفُوا

حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا

مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ }<sup>٣</sup>. ونسب ابن هشام هذا القول في هذه الآية للأحفش والكوفيين ، وذكر أن الآية خُرِجَتْ على تقدير الجواب<sup>٤</sup>.

والمعنى الخامس الذي ذكره هو أن تكون لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم واستشهد عليه بقوله تعالى : { خَلَقَكُمْ مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا }<sup>٥</sup> وشرح المعنى في الآية ، ولم ينسب هذا القول لـ"قوم" أو ناسٍ أو آخرين كما فعل مع معنى الزيادة ، بل ذكره مباشرة كأنه اختاره ووافق عليه ،

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٦٠/٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢١٦

<sup>٣</sup> التوبة : ١١٨

<sup>٤</sup> انظر مغني اللبيب ١٣٧/١-١٣٨

<sup>٥</sup> الأنعام : ٢

وقد أشار لهذا المعنى في "ثم" ابن هشام في مغني اللبيب<sup>١</sup> ، وشرحه الفراء فقال : (وقد تستأنف العرب "ثم" والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول ، ومن ذلك أن تقول للرجل : قد أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً ، فتكون (ثم) عطفاً على خبر المخبر ، كأنه قال : أخبرك أني زرتك اليوم ، ثم أخبرك أني زرتك أمس)<sup>٢</sup> ولم يسم هذا المعنى باسم ، بل شرحه في الآية فقط.

وفي النهاية بعد أن ذكر هذه المعاني قال : (وهذا يكون في الجمل ، فأما في عطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل فلا يكون إلا مرتباً أحدهما بعد الآخر)<sup>٣</sup> أي أن تكون للترتيب<sup>٤</sup>.

### وبعده باب ثم<sup>٥</sup> :

بفتح الشاء، وقال ابن فارس إنها بمعنى : هنالك ، واستشهد بقوله تعالى : { وَإِذَا

رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا }<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١/١٣٨

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ١/٣٩٦

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢١٦

<sup>٤</sup> انظر شرح الكافية ٦/١٥٥

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢١٧

<sup>٦</sup> الإنسان : ٢٠

وقد ذكرها سيوييه مع الظروف<sup>١</sup> وقال ابن هشام : (ثم بالفتح ، اسمٌ يُشار به إلى

المكان البعيد ... وهو ظرف لا يتصرف ؛ فلذلك غُلِّط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى :

{ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ }<sup>٢</sup>.

وفي شرح الكافية : (المراد بغير المنصرف من الظروف ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير "في" أو

مجروراً ب"من")<sup>٣</sup>.

وفي اللسان (وتمَّ بمعنى هناك وهو للتباعد بمنزلة هنا للتقريب)<sup>٤</sup>. وشرح الزجّاج معناها وأنها مبنية

فقال : (وتمَّ موضع نصب ، ولكن مبني على الفتح ، لا يجوز أن تقول : ثمَّ زيد ، وإنما بني

على الفتح لالتقاء الساكنين ، وتمَّ في المكان إشارة بمنزلة هنا زيد ، فإذا أردت المكان القريب

قلت : هنا زيد ، وإذا أردت المكان المتراخي عنك قلت : ثمَّ زيد ، وهناك زيد ، وإنما مُنعت

"ثمَّ" الإعراب لإبهامها ، ولا أعلم أحداً شرح هذا الشرح لأن هذا غير موجود في كتبهم)<sup>٥</sup>،

واستشهد ابن فارس بقراءة فتح الثاء<sup>٦</sup> في { فَالْيَنَّا مَرَجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ }<sup>١</sup> وذكر أن

المعنى : هنالك الله شهيد.

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٢٦٨/٣

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ١٤٠/١ ، وانظر معاني القرآن للقرّاء ٢١٨/٣

<sup>٣</sup> شرح الرضي على الكافية ١٢/٢

<sup>٤</sup> اللسان ١٣٢/٢

<sup>٥</sup> معاني القرآن للزجاج ١٧٣/١

<sup>٦</sup> قراءة الجمهور فيها بضم الثاء ، والذي قرأها بفتح الثاء هو ابن أبي عبله كما في البحر المحيط ١٦٤/٥ ، انظر حاشية

المحقق على الصاحبي ص ٢١٧

وقد ذكر الفراء ذلك في معاني القرآن عن هذه الآية فقال : ("ثُمَّ" ههنا عطف. ولو قبل : ثُمَّ  
الله شهيد على ما يفعلون ، يريد : هنالك الله شهيد على ما يفعلون)<sup>٢</sup>.

### وبعده باب : (ومما أوله جيم : جَيْرٌ)<sup>٣</sup> :

وشرح المعنى بقوله : (يقولون) وقال : (يقولون "جير" بمعنى : حقاً ، قال المفضل :  
هي خفض أبدأ وربما نَوْنوها)<sup>٤</sup> فنقل هذا القول عن المفضل الضبي في ضبطها ، ثم ذكر خمسة  
أبيات أنشدها المفضل ، وهي المرة الأولى في الصاحي التي يستشهد فيها بهذا الـكم من  
الآيات المتتالية من قصيدة واحدة. وموضع الشاهد في قوله :

وقائلةٍ : أَسَيْتَ . فقلتُ : جَيْرٍ أَسِيٌّ إِنَّه من ذاك إِنَّه<sup>٥</sup>

قد استشهد به المفضل كما يبدو على كون "جير" اسماً بديل دخول التنوين عليها في هذا  
البيت.

<sup>١</sup> يونس : ٤٦

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١

<sup>٣</sup> الصاحي ص ٢١٨

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> وهو الشاهد الثاني والعشرون بعد الثمانمائة في الخزانة : ٢٣٩/٤ ، نسب لأعرابي من بني أسد ، انظر مقاييس اللغة  
٤٩٨/١ ، واللسان ٣٦/١٨ وشرح شواهد المغني ص ١٢٥ . وهو والآيات بعده في معجم الأدباء لياقوت ٢٤٥/٤  
عن ابن السكيت لأعرابي من بني أسد. وفي الخزانة : " قوله وقائلة : الواو واو ربّ ، وقائلة صفة مجرور ربّ المحذوف ،  
... وأسيتَ بالخطاب جواب ربّ ، والأسى والحزن ، .... أَسِيٌّ : وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أَسِيٌّ"  
وخطأ ياقوت البغدادي في المشار إليه بـ"ذاك" ، بناء على معنى (الغربات) في البيت السابق. انظر معجم البلدان

٢٧٥/٦ ، انظر حاشية المحقق على الصاحي ص ٢١٨-٢١٩

وقد ذكر سيبويه "جَيْر" مع الظروف المبهمة غير المتمكنة التي لا تضاف ، ولا تتصرف تصرف غيرها ، وقال عن هذه الظروف : (فهذه الحروف وأشباهاها لما كانت مبهمه غير متمكنة شُبّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف ، فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حرّكه الآخر منهما .... وقالوا : "جير" فحرّكوه لثلا يسكن حرفان)<sup>١</sup>.

وقد ذكرها ابن الحاجب مع حروف الإيجاب وقال : (وأجل ، وجير ، وإنّ ، تصديق للمخبر)<sup>٢</sup>. وقال : الرضي : (ويقوم مقام الجملة القسمية ، أيضاً بعض حروف التصديق وهو "جير" بمعنى نعم. والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم ، تقول : جير لأفعلنّ ، كأنك قلت : والله لأفعلنّ ، وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح ككيف)<sup>٣</sup>. وقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر عن معجم الأدباء لياقوت الحموي : (أنشد ابن السكيت لأعرابي من بني أسد : وقائلة .... البيت ، قال : يعقوب<sup>٤</sup> : قوله : "جير" أي حقاً وهي محفوظة غير منوّنة فاحتاج إلى التنوين. قال أبو علي : هذا سهوٌ منه ، لأن هذا يجري منه مجرى الأصوات ، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها لا ينوّن إلا ما خُصّ منها بعلّة الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها ، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين ، فإذا نكرته نوّنته ، من ذلك أنك تقول في الأمر : صهٌ ومه تريد : السكون ، فإذا أنكر قلت : صهٍ ومه تريد : سكوتاً)<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الكتاب ٣/٢٨٥-٢٨٦

<sup>٢</sup> شرح الرضي على الكافية ٦/١٩٧

<sup>٣</sup> شرح الرضي على الكافية ٦/٧١

<sup>٤</sup> وهو ابن السكيت

<sup>٥</sup> الأشباه والنظائر ٣/٣٠٢

وما ذكره ابن هشام في المغني شبيهه بما قاله الرضي ، فهي عنده حرف لا اسم ، قال : ("جير" بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف ... حرف جوابٍ بمعنى : نعم ، لا اسم بمعنى حقاً ، فتكون مصدراً ، ولا بمعنى أبدأ فتكون ظرفاً ، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل)<sup>١</sup>.

وذكر ابن هشام أن البيت السابق خُرِّج التنوين فيه على وجهين : (أحدهما أن الأصل : جير إنَّ ، بتأكيد جير بـ "إن" التي بمعنى : نعم ، ثم حُذفت همزة إنَّ وخُففت. الثاني : أن يكون شبهه آخر النصفِ ، بآخر البيت ، فنونه تنوين التزم ، وهو غير مختص بالاسم ، ووصل بنية الوقف)<sup>٢</sup>. فابن فارس إذن ، أدرك الخلاف حولها ، فنقل أنها بمعنى حقاً بقوله : "يقولون" ، ولم يناقش كونها اسماً أم حرفاً ، على عادته في معظم الأبواب في حروف المعاني.

### وبعده باب لا "جرم":<sup>٣</sup>

وبدأ الباب بقوله : (قال : "جرم" بمعنى : حُقَّ)<sup>٤</sup> ، واستشهد بقول الشاعر :

ولقد طعنْتُ أبا عيينة طعنةً      جرّمت فزارة بعدها أن يغضبوا<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> مغني اللبيب ١/١٤٠

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ١/١٤١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٢٠

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> البيت لأبي أسماء بن الضريبة ، أو لعطية بن عفيف كما في مجاز القرآن ١/١٢٠ واللسان ٢/٢٥٩-٢٦٠ ، الخزانة

٤/٣١٠-٣١٤ ، و، ومنسوب للفزاري في سيبويه ٣/١٣٨ ، وهو غير منسوب في شرح الرضي على الكافية

٢/٣٦٢ ، وأدب الكاتب ٢٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٩٣ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٢٠

ونقل ابن فارس فيها قولاً آخر نسبة لـ "ناس" وهو أنها بمعنى : لا بدّ ولا محالة ، وهذا القول نسبة ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن للفراء<sup>١</sup>. ثم اختار ابن فارس قولاً ثالثاً ، اختاره بقوله : (وأصح ما قيل في ذلك : أن "لا" نفي لما ظنوا أن ينفعهم في قوله جل ثناؤه: { لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ }<sup>٢</sup>. والمعنى : "لا" أي : "لا ينفعهم ظنهم" ثم يقول مبتدئاً : "جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون". أي : "كسبهم ذلك" و "حُقّ أنهم في الآخرة هم الأخسرون"<sup>٣</sup>).

إذن فهو يرى أنّ "جرم" هي بمعنى حُق ، و"لا" نفيّ للسابق.

ثم يذكر ابن فارس قولاً لابن قتيبة ويردّ عليه ، قال ابن فارس : (وقال ابن قتيبة : وليس قول من قال "حُقّ لفزارة الغضب" شيء)<sup>٤</sup>. ويرد عليه بأن المعنى : "أحقت الطعنة لفزارة الغضب" وجعل ابن فارس قوله تعالى : { لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ }<sup>٥</sup> مثله في المعنى، ف"لا" ردّ عليهم، ثم : حُقّ وكسب لهم النار.

<sup>١</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ٤٩٣

<sup>٢</sup> هود : ٢٢

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٢٠

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٢٠

<sup>٥</sup> النحل : ٦٢

هذا ما ذكره ابن فارس بينما نجد ابن قتيبة يقول في تفسير غريب القرآن : { لَا جَرَمَ } :

حقاً<sup>١</sup> . ويقول في تأويل مشكل القرآن : (قال الفراء : هي بمنزلة لا بُدَّ ولا محالة .... قال :

وليس قول من قال : "حقّ لفزارة الغضب" بشيء)<sup>٢</sup> . فيبدو أنه من كلام الفراء ، وليس من كلام ابن قتيبة . وهو في اللسان منسوب للفراء<sup>٣</sup> . ونسب البغدادي في الخزانة هذا القول للفراء أيضاً ، وقال : (ف"جرم" عند الفراء اسم ، وعند سيبويه فعل ماضٍ . وليس ما رده الفراء موجوداً في كلام سيبويه حتى يكون رداً على كلام سيبويه والخليل ، وإنما هو ردّ على من قاله غير سيبويه كأبي عمرو بن العلاء وأبي زيد ويونس وأضراهم)<sup>٤</sup> . فعلى هذا يكون القول الأوّل الذي ذكره ابن فارس منسوباً لأبي عمر بن العلاء وأبي زيد ويونس . والقول الثاني للفراء كما جاء في تأويل مشكل القرآن . وإذا بحثنا عن قول سيبويه نجده يقول في الكتاب : (وأما قوله عزّ وجل

: { لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ } ف"أنّ" "جرم" عملت فيها لأنها فعل ، ومعناها : لقد حقّ أنّ لهم النار ، ولقد استحقّ أنّ لهم النار . وقول المفسرين : معناها : حقاً أنّ لهم النار ، يدلّك أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلَتْ ، ف "جرم" بعدُ عملت في "أنّ" عملها في قول الفزاري : ولقد طعنت .... البيت أي : أحقّت فزارة<sup>٥</sup> ونقل سيبويه عن الخليل أنّها تكون جواباً لما قبلها من

<sup>١</sup> تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ١٧٦

<sup>٢</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٣

<sup>٣</sup> اللسان ٢٥٩/٢

<sup>٤</sup> خزانة الأدب للبغدادي ٣١٠/٤-٣١٤

<sup>٥</sup> الكتاب ١٣٨/٣



الكلام ، قال : (يقول الرجل كان كذا وكذا ، وفعلوا كذا وكذا، فتقول : لا جرم أنهم سيندمون  
أو أنه سيكون كذا وكذا)<sup>١</sup>.

وإذا عدنا لمعاني القرآن للفراء نجد ذكر فيها معنى : "لا بُدَّ" و "لا محالة" ، وينفي معنى :  
"حَقَّقت أو حُقِّقت" في البيت ، ورفع "فزارة" بعده فاعلاً ، ويثبت معنى جَرَمَت ونصب "فزارة"  
بعده. قال : (قوله : {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ} كلمة كانت في الأصل بمنزلة "لا بُدَّ" أنك قائم ، و  
"لا محالة" أنك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إيّاها حتى صارت بمنزلة حقّاً ،  
ألا ترى أن العرب تقول : لا جرم لآتينك ، لا جرم قد أحسنت. وكذلك فسرها المفسرون  
بمعنى الحقّ. وأصلها من جَرَمْتُ : أي كسبتُ الذنب وجَرَمْتَه. وليس قول من قال إن جَرَمَت  
كقولك : حَقَّقت أو حُقِّقت بشيء ، وإنما لَبَسَ على قائله قول الشاعر : ولقد طعنت ...  
البيت فرفعوا : "فزارة". قالوا : نجعل الفعل لفزارة كأنه بمنزلة : حُقِّ لها أو حَقِّ لها أن تغضب ،  
وفزارة منصوبة في قول الفراء. أي : جَرَمْتَهُم الطعنة أن يغضبوا)<sup>٢</sup>.

وقد قال ابن قتيبة : (ولا أحسب الذين سُمِّي جُرماً إلا من هذا ، لأنه كَسِبُ واقتراف)<sup>٣</sup>.  
وأما المعنى الذي اختاره ابن فارس فقد ذكره الزجاج في معاني القرآن ، فقال : (قال المفسرون :  
المعنى : جزاء حقّاً ، أنهم في الآخرة هم الأחסرون ، وزعم سيبويه أن جرم بمعنى حَقِّ ، قال

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٩/٢

<sup>٣</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٤

الشاعر : ولقد طعنت ..... البيت معناه : أحقت فزارة الطعنة بالغضب. ومعنى : "لا" نفي لما ظنوا أنه ينفعهم ، كأن المعنى : لا ينفعهم ذلك جرّم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ، أي كَسَبَ ذلك الفعلُ لهم الخسران)<sup>١</sup>.

وذكر ابن منظور في اللسان هذا القول الذي اختاره فارس ، ولم ينسبه ، ولكنه قال عنه : (قال الأزهري : وهذا من أبيّن ما قيل فيه)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر ابن بري كما في اللسان أنّ كلام الفراء ردّ على الخليل وسيبويه. وقد نقلنا قبل قليل أن البغدادي في الخزانة نفى أن يكون ردّاً عليهما. قال ابن بري : (وهذا القول ردّ على سيبويه والخليل لأنهما قدّراه : (أحقت فزارة الغضب) أي بالغضب ، فأسقط الباء. قال : وفي قول الفراء لا يحتاج إلى إسقاط حرف الجرّ فيه لأن تقديره عنده : كَسَبَتْ فزارة الغضب عليك)<sup>٣</sup>. وقد تعجّب البغدادي من قول ابن بري هذا وقال : (والعجب من ابن بري في قوله تبعاً لابن السيد : هذا ردّ على الخليل وسيبويه)<sup>٤</sup>.

وابن السيد في الاقتضاب قد وافق البغدادي إذ قال : (وقول الفراء : وليس قول من قال : "حقّ لفزارة الغضب" بشيء . ردّ منه على سيبويه والخليل لأن معناه عندهما : أحقت فزارة بالغضب ، ف"أن يغضبوا" على تأويلهما : مفعول سقط منه حرف الجرّ ، وهو على قول الفراء

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ٣/٣٧-٣٨

<sup>٢</sup> اللسان ٢/٢٦٠

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> خزانة الأدب ٤/٣١٠ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٢١

مفعول لا تقدير فيه لحرف الجر ، وكلا التأويلين صحيح<sup>١</sup> . ويبدو أن كلام ابن السيد وابن بري أقرب للصواب . والله أعلم .

**وبعده : (ومما أوله حاء : حتى):**

وذكر لها ثلاثة معانٍ : الأول : الغاية ، والثاني : كي أي: التعليل ، والثالث : أن تكون بمعنى العطف .

أمّا معنى الغاية فاستشهد له بقوله تعالى : { سَلَّمْ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ }<sup>٢</sup> وقال إنها هنا بمعنى : "إلى" وقد قال المبرد عن "حتى" : (فعملها الخفض ، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ، لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ، فلذلك خالفت "إلى" . قال الله عز وجل : { سَلَّمْ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ }<sup>٣</sup> .

ثم أخذ ابن فارس يذكر الخلاف في العطف بها . فبدأ بمذهب أهل البصرة ، وذكر أنهم لا يجيزون العطف بها إلا إن كان الثاني من الأول .

ثم قابل هذا القول بكلام الفراء وقال إنه لا يجيز : "ضربت أخاك حتى أباك" ، كما أنّ هذا لا يجوز في الاستثناء؛ لأن الثاني ليس من الأول ، فقد وافق الفراء البصريين في هذا .

<sup>١</sup> الاقتضاب ص ٣١٣ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ٢٢١

<sup>٢</sup> القدر : ٥

<sup>٣</sup> المقتضب ٣٧/٢

ثم فصل ابن فارس أكثر في قول الفراء وذكر أنه يجيز الحفض والنصب في مثل "إنّ كلي ليصيد الأرناب حتى الظباء" فالنصب على جعل "حتى" عاطفة والجرّ على أنها حرف جر للغاية. ثم ذكر ابن فارس حجة الفراء ، وإنما الإشكال في إجازة النصب عطفاً ، قال : (لأن الظباء وإن كانت مخالفة للأرناب ، فإنها من الصيد وهي أرفع منها)<sup>١</sup>.

وكما ذكر ابن فارس حجة الفراء نراه بعد ذلك يذكر مخالفة البصريين له في ذلك وتخطئتهم له ثم يذكر حجة البصريين وهي قولهم : (لأن "حتى" إنما جعلت لما تنتهى إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها مما يكون منتهى في الغاية ، فإذا قلت : "ضربت القوم حتى زيداً" ، جاز أن يتوهم السامع أن زيداً لم يدخل في الضرب إمّا لأنه أعلاهم أو لأنه أدونهم فمعنى : "إلى" فيها قائم ...)<sup>٢</sup>.

ثم يذكر في آخر الباب قول الكوفيين فمذهبهم أنهم لا يعطفون بـ"حتى" أبداً ويعربون ما بعدها بإضمار. وقد قال ابن هشام : (تنبيه : العطف بـ"حتى" قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه ألبته ، ويحملون نحو "جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أيبك" على أن "حتى" فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل)<sup>٣</sup>.

وإنما الإشكال في العطف في نحو : كلمت العرب حتى العجم ، ولكن على قول المبرد أنها تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، لأن معناها في النسق كالحفض\_ يكون الإشكال في

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٢٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٢٣

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ١/١٤٨-١٤٩

الاثنين ، وقد قال ابن هشام في المغني عن أبي حيان : (إذ لا يُشترط في تالي الجارّة أن يكون بعضاً أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا "أعجبتني الجارية حتى ولدها" ، ... انتهى .

وأقول : إن شرط الجارّة التالية ما يُفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض ، وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر ، وأقرّه أبو حيان عليه .... ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضوع الذي يصح أن تحل فيه "إلى" محل "حتى" العاطفة ، فهي فيه محتملة للجارّة ، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : "اعتكفت في الشهر حتى في آخره"¹ . وذكر ابن هشام أيضاً أنّ الخلاف في وجوب دخول ما بعد حتى الخافضة مشهور ، وإنما الاتفاق في وجوب دخول ما بعد العاطفة.²

وقد أجاز سيبويه والمبرد العطف بها وشرحا الأحوال التي يُجرّ فيها ما بعدها ، والأحوال التي ينصب فيها ما بعدها³ ، وذكرها المعنيان اللذان ذكرهما ابن فارس في أول الباب ، وهما الغاية و"كي"⁴

وقد تحدّث الفراء في معاني القرآن عن "حتى" ومعانيها عاطفة وخافضة في دخولها على الأسماء والأفعال في كتابه معاني القرآن ، فذكر معانيها قبل الأفعال ، وجعلها ثلاثة معانٍ ، ومعانيها قبل الأسماء وجعلها ثلاثة أيضاً.⁵

¹ مغني اللبيب ١/١٤٨

² انظر مغني اللبيب ١/١٤٥

³ انظر الكتاب ٣/١٦-٢٧ ، وانظر المقتضب ٢/٣٧-٤٢

⁴ انظر الكتاب ٣/١٧ ، والمقتضب ٢/٣٧

وقد ذكر صاحب الإنصاف خلاف البصريين والكوفيين في نصب المضارع بعدها ، فذهب الكوفيون إلى أن "حتى" تكون حرف نصب ينصب الفعل ، دون تقدير "أن" ، وتكون حرف خفض بلا تقدير خافضٍ ، وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم يخفض بعدها بـ"إلى" ظاهرة أو مضرة ، وذهب البصريون إلى أنّها دائماً حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" ، والاسم مجرور بها<sup>٢</sup>.

وقد قال سيبويه : (اعلم أنّ حتى تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك ... وأما الوجه الآخر ... وذلك إذا جاءت مثل "كي" التي فيها إضمار "أن" وفي معناها ... واعلم أن "حتى" يرفع الفعل بعدها على وجهين تقول : سرت حتى أدخلها ... فحتى صارت هاهنا بمنزلة "إذا" وما أشبهها من حروف الابتداء ، وأما الوجه الآخر : فإنه يكون السيرُ قد كان وما أشبهه ، ويكون الدخول وما أشبهه الآن ، فمن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما أمتع ، أي حتى أتيت الآن أدخلها كيفما شئت .... وإنما هي هاهنا كحرف من حروف الابتداء)<sup>٣</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٤-١٣٨

<sup>٢</sup> انظر الإنصاف ٢/٥٩٧-٦٠٢

<sup>٣</sup> الكتاب ٣/١٦-١٨

وقال المبرد : (اعلم أنّ الفعل ينصب بعدها بإضمار (أنّ) ، وذلك لأنّ "حتى" من عوامل الأسماء الخافضة لها ... واعلم أنّ حتى يرتفع الفعل بعدها. وهي "حتى" التي تقع في الاسم ناسقة)<sup>١</sup>.

### وبعده باب "حاشا"<sup>٢</sup> :

وذكر ابن فارس معناه مباشرة فقال : (معناه الاستثناء واشتقاقها من "الحشا" وهي "الناحية" تقول : "خرجوا حاشا زيد" أي إني أجعله في ناحية من لم يخرج ، ولا أجعله في جملة من خرج)<sup>٣</sup> ثم استشهد ابن فارس على معنى : الحشا ، بشطرٍ من بيت شعري. ومثّل للفعل "أحاشي" بقولهم : "لا أحاشي بك أحداً" وفسّر معناه أنه : لا أجعلك وإياه في حشا واحد ، أي ناحية واحدة بل أميزك عنه.

وقد عدّ سيبويه "حاشا" حرف جرّ فيه معنى الاستثناء<sup>٤</sup>. وذكر فيها ابن هشام ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : "حاشيته" بمعنى استثنيته. والثاني : أن تكون تنزيهية ، نحو { حَشَشَ لِلَّهِ }<sup>٥</sup> وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم

---

<sup>١</sup> المقتضب ٣٨/٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٢٤

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> انظر الكتاب ٣٠٩/٢

<sup>٥</sup> يوسف : ٥١

فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وذكر ابن هشام أن الصحيح أنها اسمٌ مرادف للبراءة من كذا.

والثالث : أن تكون للاستثناء ، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرفٌ دائماً بمنزلة " إلا" ، لكنها تجرّ المستثنى ، وذهب المبرد والزجاج والأخفش والفراء والجرمي والمازني وأبو زيد وأبو عمر الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرف جر ، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً ، لتضمنه معنى "إلا" ، والفاعل ضمير مستتر عائد على مصدر لفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام<sup>١</sup>.

قال سيبويه : ( وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجرّ ما بعده ، كما تجر " حتى" ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء)<sup>٢</sup>. وقد ذكر صاحب الإنصاف هذه المسألة وقال أن مذهب الكوفيين أنه فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضهم إلى أنه فعلٌ استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جرّ<sup>٣</sup>.

واللافت للنظر هنا : حجة الكوفيين ، فقد احتجوا بأن الدليل على كونه فعلاً أنه يتصرفواستشهدوا على تصرفه ببيت للنابغة ، وهو قوله :

---

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١/١٤٢-١٤٣

<sup>٢</sup> الكتاب ٢/٣٤٩

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ١/٢٧٨



ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد<sup>١</sup>

وحجة الكوفيين هذه تذكرنا بما قاله ابن فارس حين قال : (ومن ذلك قولهم : "لا أحاشي بك أحداً")<sup>٢</sup> ولم يصرِّح ابن فارس بما يُحدِّد موقفه: أهو اسمٌ أم فعل ، ولكن ذكره لتصرّف الفعل يُشعر بأنه يميل للمذهب الكوفي ، والله أعلم.

وقد ركّز في هذا الباب على المعاني أيضاً. وفي اللسان : (قال ابن الأنباري : معنى حاشا في كلام العرب : أعزلُ فلاناً من وصف القوم بالحشا ، وأعزله بناحية ولا أدخله في جملتهم ، ومعنى الحشا : الناحية)<sup>٣</sup>.

ويليه باب : (ومما أوله خاء : خلا وما خلا)<sup>٤</sup>:

وذكر ابن فارس أنّ أصلهما واحد ، وأنهما من قولنا : "خلا البيت" "وخلا الإناء" إذا لم يكن فيه شيء. وأنّ المعنى كذلك في قولنا : "خرج الناس خلا زيد" أي أنه خلا من الخروج ، أو خلا الخروج منه. وأشار ابن فارس هنا للإعراب وقال إن النصب أحسن على هذا التأويل واستشهد ابن فارس على معناه بقول العرب : "افعل كذا وخلاك ذمٌ" وفسّر معناه بأنه : عَدَاكَ الذمُّ ، أو : خلوت من الذمّ. وقوله : (وعلى هذا التأويل فالنصب فيه أحسن) يُشعر بأن فيه وجهاً آخر ، وهو كذلك ، ولم يُشر ابن فارس للوجه الآخر.

<sup>١</sup> البيت من معلقة النابغة ، وهو من شواهد ابن يعيش ص ٢٩٩ ، ومغني اللبيب ١/١٤٢ ، والأشْمُونِي رقم ٤٦٧ ،

والخزانة ٢/٤٤ ، ومرتين في اللسان ٣/١٩٦

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٧٨

<sup>٣</sup> اللسان ٣/١٩٥

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٢٥.

وقد ذكر ابن هشام أنّ "خلا" على وجهين : أحدهما : أن تكون حرفاً جارياً للمستثنى ، ثم قيل : موضعها نصبٌ عن تمام الكلام ، وقيل تتعلق بما قبلها من فعلٍ أو شبهه كأحرف الجر ، واختار ابن هشام الأوّل .

والثاني : أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً للمستثنى ، وفاعلها كفاعل حاشا ، والجملة مستأنفة أو حالية ، على خلاف فيها<sup>١</sup> .

وقد عدّ سيبويه "خلا" من أفعال الاستثناء<sup>٢</sup> وذكر معناها فقال : (وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمراً ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا. إلا أن "خلا" و "عدا" فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرتُ "جاوز" لأمثل لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع)<sup>٣</sup> . وقد ذكر ابن فارس "ما خلا" في اسم الباب ثم لم يشرحها داخله ، ولم يذكر نوع "ما" وقد قال سيبويه : (ف"ما" هنا اسمٌ ، وخلا وعدا صلة له كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها عدا زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيدا ، مثله بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى إلا أنّ "جاوز" لا يقع في الاستثناء)<sup>٤</sup> . ف"ما" في "ما خلا" عند سيبويه مصدرية ، وقد قال الرضي : (قوله "ما خلا وما عدا" إنما لزم النصب

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١٥٣/١

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٣٠٩/٢

<sup>٣</sup> الكتاب ٣٤٨/٢

<sup>٤</sup> الكتاب ٣٤٩/٢

بعدهما ، لأن "ما" مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالباً ..... وفي الاسمية قليلاً ، فتعيّن  
كونهما فعلين ، فوجب النصب ، والمضاف محذوف ، أي وقت ما خلا مجيئهم زيداً ، أي :  
وقت خلوّ مجيئهم زيداً ، وذلك أنّ الحين كثيراً ما يُحذف مع "ما" المصدرية<sup>١</sup>.

وقد ذكر ابن فارس تأويل "ما خلا" ثم ذكر أنه على هذا التأويل فالنصب فيه أحسن. ولم  
يذكر جواز الجرّ بها ، وإن كان قد فهم من كلامه عندما فضّل النصب ، أنه يجوز غيره ، ثم  
فُهم من تمثيله في تأويل المعنى فقد فسّر معنى : "خلاك ذم" مرتين : مرّة بـ"عداك" بلا حرف  
جر ، ومرّة بـ"خلوت" متعدّياً بـ"من" ، وقد قال الرضي في شرح الكافية : (وقال ، أي السيراني  
: ما أعلم خلافاً في جواز الجرّ بخلا إلا أنّ النصب بها أكثر كما ذكر سيويوه)<sup>٢</sup>.

وقد فسّر ابن فارس المعنى مُعدّياً خلا بـ"من" حيث قال : (نريد أنه خلا من الخروج ، أو خلا  
الخروج منه ، وعلى هذا التأويل فالنصب فيه أحسن)<sup>٣</sup>. وقد ذكر الرضي أنه يتعدّى بـ"من" ،  
قال : (وأما "خلا" فهو في الأصل لازم يتعدّى إلى المفعول بـ"من" نحو : خلت الدار من  
الأنيس ، وقد يضمّن معنى : "جاوز" فيتعدّى بنفسه ، كقولهم : افعل هذا وخلاك ذم .  
والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا ، التي هي أمُّ  
الباب ، ولهذا العَرَض ، التزموا إضمار فاعله)<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> شرح الرضي على الكافية ١٣٧/٢-١٣٨

<sup>٢</sup> شرح الرضي ١٣٦/٢

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٢٥

<sup>٤</sup> شرح الرضي ١٣٦/٢

وبعده باب : (ومما أوله ذال : "ذو" و "ذات")<sup>١</sup> :

ويبدأ ابن فارس الباب بمعنى "ذي" وذكر فيه معنيين : المملك ، والصفة.

وقد ذكر سيويوه معنى الصفة فقال : (ومنه مررت برجل ذي مالٍ ، أي صاحب مال)<sup>٢</sup>.

أمّا معنى المملك ، ففي اللسان : (قال الليث : "ذو" اسم ناقص وتفسيره : صاحب ذلك ،

كقولك : فلان ذو مال أي : صاحب مال)<sup>٣</sup> ، ثم ذكر ابن فارس مؤنث "ذا" وهو : "ذات"

وعدّد معانيها ، فالأول : أن تكون بمعنى "ذا" مؤنثة. وفي اللسان عن الليث : (وذات ناقصة

تمامها : ذواتٌ ، مثل نواة ، فحذفوا منها الواو ، فإذا ثنوا أتمّوا فقالوا : ذواتان)<sup>٤</sup> : وقال الليث

في تأنيث ذو : ("ذات" : تقول : هي ذات مال)<sup>٥</sup>.

والمعنى الثاني : أن تكون كناية عن ساعة من يومٍ أو ليلة أو غير ذلك ، ومثل لها ب: "ذات يوم"

و "ذات عشية" واستشهد لها.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٢٦

<sup>٢</sup> الكتاب ١/٤٣٠

<sup>٣</sup> اللسان ١١/٥

<sup>٤</sup> اللسان ١٣/٥

<sup>٥</sup> اللسان ١١/٥

وقد ذكرها سيبويه ملازمةً للظرفية الزمانية قال : (ومثل ذلك : سير عليه ذات مرة ، نصب ، لا يجوز إلا هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : إن ذات مرة كان موعدهم . ولا تقول : إنما لك ذات مرة . كما تقول : إنما لك يوم)<sup>١</sup>.

وفي اللسان عن ثعلب : (وكذلك أتيتك ذات العشاء ، أراد الساعة التي فيها العشاء)<sup>٢</sup>.

وقد ذكر ابن فارس فيها : يوم وليلة ثم قال : (أو غير ذلك)<sup>٣</sup> وقوله هذا يدخل فيه ما سُمع عن العرب غير اليوم واللييلة ، وقد عدّد الجوهري أسماء الزمان التي سُمعت دون سواها مع ذات ، ففي اللسان : (وأما قولهم : ذات مرة وذا صباح فهو من ظروف الزمان التي لا تتمكّن ، تقول : لقيته ذات يوم ، وذات ليلة ، وذات العشاء ، وذات مرة ، وذات الزّمين ، وذات العُوميم ، وذا صباح ، وذا مساءً ، وذا صَبُوحٍ وذا عَبُوقٍ ، فهذه الأربعة بغير "ها" ، وإنما سُمع في هذه الأوقات ، ولم يقولوا : ذات شهرٍ ولا ذات سنة)<sup>٤</sup>.

أمّا عن معانيها ، ففي اللسان أيضاً : (عن ابن الأعرابي : تقول أتيته ذات الصَّبُوح وذات العَبُوق : إذا أتيتهُ غُدوةً وعشيّةً ، وأتيتهُ ذا صباحٍ و ذا مساءً ، قال : وأتيتهم ذات الزّمين وذات العُوميم ، أي مذ ثلاثة أزمانٍ وأعوام)<sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ١/٢٢٥

<sup>٢</sup> اللسان ٥/١١

<sup>٣</sup> الصّاحبي ص ٢٢٦

<sup>٤</sup> اللسان ٥/١٣

<sup>٥</sup> اللسان ٥/١١

والمعنى الثالث الذي ذكره ابن فارس: أن تكون كناية عن الحال ، واستشهد لها بيت شعري ، وبقوله تعالى : { وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ }<sup>١</sup> وفسّر المعنى بأنه : أي الحال بينكم وأزبلوا المشاجرة<sup>٢</sup>. وقد نقل ابن منظور تفسيرها بـ"الحالة" عن ثعلب ، قال : (قال أبو العباس أحمد بن يحيى : أراد الحالة التي للبين)<sup>٣</sup>.

وفي معاني القرآن للفرّاء فسّر الآية بقوله : (أمر المسلمين أن يتأسوا<sup>٤</sup> في الغنائم بعدما أمضيت لهم ، أمراً ليس بواجب)<sup>٥</sup>.

وفسّر الزجاج البين هنا بـ"الوصل" وذكر معنى "الحال" كذلك ، فقال : (معنى : { ذَاتُ بَيْنِكُمْ } حقيقة وصلكم ، والبيّن : الوصل .... فالمعنى : اتقوا الله وكونوا مجتمعين على ما أمر الله ورسوله ، وكذلك "اللهم أصلح ذات البين" ، أي أصلح الحال التي بها يجتمع المسلمون)<sup>٦</sup>.

والمعنى الرابع : أن تكون للبنية والخلقة ومثّل له ابن فارس بـ"هو في ذاته صالح".

---

<sup>١</sup> الأنفال : ١

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٢٢٧

<sup>٣</sup> اللسان ١١/٥

<sup>٤</sup> أي يؤاسي بعضهم بعضاً ، أي ينيله مما ناله ولا يضنّ عليه ، انظر حاشية المحقق على معاني القرآن ٤٠٣/١

<sup>٥</sup> معاني القرآن للفرّاء ٤٠٣/١

<sup>٦</sup> معاني القرآن للزجاج ٣٢٤/٢

والخامس : أن تكون للإرادة والنّية ، واستشهد له بقوله تعالى : { وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ

الصُّدُورِ }<sup>١</sup> وفسّر ابن فارس المعنى في الآية بأنه : السرائر ، واستشهد كذلك ببيت شعري .

وقد جاء في اللسان : (وقال ابن الأنباري في قوله عزّ وجل : { إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ

الصُّدُورِ }<sup>٢</sup> معناه: بحقيقة القلوب من المضمرات ، فتأنيث "ذات" لهذا المعنى)<sup>٣</sup>.

ويليه باب : ومما أوله راء : "رُب" :<sup>٤</sup>

ويذكر ابن فارس معانيها بادئاً بقوله : "يقولون". والمعنى الأول الذي ذكره لها : التقليل

، وذكر أنها مناقضة لـ "كم" التي للتكثير ، ومثّل لها. ثم ذكر فيها قولاً آخر نسبه لـ "قوم" وهو

أنها وُضعت لتذكّر شيء ماضٍ من خيرٍ أو شرٍ ، واستشهد على هذا المعنى ببيت شعري ،

وذكر أنهم جعلوا قوله تعالى في سورة الحجر : { رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا

مُسْلِمِينَ }<sup>٥</sup> على هذا التأويل.

---

<sup>١</sup> آل عمران : ١٥٤ ، والتغابن : ٤

<sup>٢</sup> الملك : ١٣ ، فاطر : ٣٨ ، الأنفال : ٤٣ ، الزمر : ٧ ، هود : ٥ ، الشورى : ٢٤

<sup>٣</sup> اللسان ٣/٥

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٢٨

<sup>٥</sup> الحجر : ٢

وقد ذكر سيبويه أنها : ( لا يقع بعدها إلا نكره) <sup>١</sup> ، وذكر المبرد أنها للتقليل قال : ( و " رب " معناها الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً .... ولا تكون " رب " إلا في أوّل الكلام) <sup>٢</sup>. كما ذكر أنها حرف خفض <sup>٣</sup>.

وقد فسّر الفراء المعنى في الآية التي استشهد بها ابن فارس فقال : (يقال كيف دخلت " رب " على فعلٍ لم يكن ، لأن مودة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إن القرآن نزل وَعَدُهُ وَوَعِيدُهُ وما كان فيه ، حقاً فإنه عيان ، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجره في الكائن) <sup>٤</sup>.

وشرح الزجاج كذلك معنى الآية ، والإشكال فيها ، في ذكر " رب " التي تفيد التقليل ، والظاهر أن المعنى يناسب التكثير ، قال : (فأمّا تفسير الآية ففيه غير قول ، قيل : إنه إذا كان يوم القيامة وعابن الكافر القيامة ، ودّ لو كان مسلماً ..... فإن قال قائل : فلم كانت " رب " هاهنا، و " رب " للتقليل ؟ فالجواب في هذا أن العرب حوطبت بما تعقله في التهديد ، والرجل يتهدد الرجل فيقول له : لعلك ستندم على فعلك ، وهو لا يشك في أنه يندم ، وتقول له : ربما ندم الإنسان من مثل ما صنعت ، وهو يعلم أنّ الإنسان يندم كثيراً .... وجائز أن يكون - والله أعلم - أنّ أهوال يوم القيامة تسكرهم وتشغلهم عن التمني فإذا أفاقوا من سكرة من سكرات العذاب ودّوا لو كانوا مسلمين . فأمّا من قال : إنّ " رب " يُعنى بها الكثير ، فهذا ضدّ ما يعرفه أهل اللغة ، لأن الحروف التي جاءت لمعنى تكون على ما وضعت العرب ، فرب

<sup>١</sup> الكتاب ١/٤٢٧

<sup>٢</sup> المقتضب ٤/١٣٩-١٤٠

<sup>٣</sup> انظر المقتضب ٣/٥٧

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٢/٨٢



موضوعة للتقليل ، وكم موضوعة للتكثير.. وإنما حُوطبوا بما يعقلون ويستفيدون)<sup>١</sup>. ثم ذكر العلة في زيادة "ما" بعدها في الآية فقال : (وإنما زيدت "ما" مع "ربّ" لئليها الفعل)<sup>٢</sup>. فهي حرف جرّ وإنما يدخل على الأسماء.

وقد ذكر ابن هشام أن "ربّ" حرف جرّ ، خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته ، وأنّ معناه ليس التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائماً ، خلافاً لبعضهم ، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، وهذا مخالف لما ذكره الزجاج مما أورده قبل قليل. وذكر ابن هشام أنّها في آية الحجر السابقة للتكثير لأنها للتخويف ، وهذا لا يناسبه التقليل. وقد ذكرنا تخريج الزجاج لهذا. وذكر أنّها إذا زيدت بعدها "ما" فالغالب أن تكفها عن العمل ، فتدخل على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى<sup>٣</sup>.

ولذلك خرّج الفراء دخولها على المستقبل في آية الحجر أنّه مؤول بالماضي. وذكر الرضي أن ابن السراج وأبا علي في الإيضاح التزما كون الفعل بعدها ماضياً ، وأنّ المشهور جواز دخولها على المضارع ، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح. وقال الرضي أن أصل وضعها للتقليل ، ثم تستعمل للتكثير ، حتى صارت في التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج لقرينة<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ١٤١/٣

<sup>٢</sup> معاني القرآن للزجاج ١٤٢/٣

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ١٥٤/١ - ١٥٧

<sup>٤</sup> انظر شرح الرضي على الكافية ٤٤-٣٣/٦

وقد اختلف البصريون والكوفيون فيها ، كما في الإنصاف ، فذهب الكوفيون إلى أنها اسم ،  
وذهب البصريون إلى أنها حرف<sup>١</sup> ، ولم يشر ابن فارس لذلك وركز على معانيها.

وبعدده باب : رُويد<sup>٢</sup> :

وبدأه ابن فارس بكلام نسبه بقوله : "قالوا" هو تصغير "رُود" وهو المهل. واستشهد له

بقول الشاعر : \* كأنها مثل من يمشي على رُود<sup>٣</sup> \*

ثم ذكر ابن فارس أن بعضهم قال في قوله تعالى في سورة الطارق : { أَمَّهُلُهُمْ رُويِدًا }<sup>٤</sup> أي :  
قليلاً .

ونجد ما ذكره ابن فارس في هذا الباب في نفس الباب في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وزاد  
ابن قتيبة عليه ، وقد استشهد ابن فارس كذلك بنفس الشواهد ، فلعله هو المقصود بقول ابن  
فارس : " قالوا " ، وقد قدر ابن قتيبة المعنى في الآية فقال : ( أي : أمهلهم قليلاً )<sup>٥</sup> . واتبع ابن  
فارس ابن قتيبة أيضاً في روايته لبيت الشاهد هكذا ، شطراً واحداً بلا نسبة وبنفس الرواية  
، بينما نجد في اللسان (الرُود والرُود : المهلة في الشيء ، وقالوا : رويداً : أي مهلاً .... وقالوا :

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ٨٣٢/٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٢٩

<sup>٣</sup> كذا أنشده ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٥٠١ ، وابن فارس هنا وفي مقاييس اللغة ٤٥٨/٢ ، والمخصص  
٨٩/١٤ ، والتاج ٣٤٩/٢ وهو في اللسان ٣٦٦/٥ منسوب للجموح الطَّقري ، وروايته :

تَكَادُ لَا تُثَلِّمُ الْبَطْحَاءَ وَطَأُّهَا كَأَنَّهَا تَمَلُّ يَمْشِي عَلَى رُودٍ

وكذا في أساس البلاغة ٣٧٩/١ ، والتاج ٣٥٩/٢ ، وانظر حاشية المحقق السيد أحمد صقر على تأويل مشكل القرآن

ص ٥٠١ ، وعلى الصاحبي ص ٢٢٩

<sup>٤</sup> الطارق : ١٧

<sup>٥</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٥٠١

رويداً أي : أمهله ، ولذلك لم يُثَنَّ ولم يُجمع ولم يؤنَّث. وفلان يمشي على رُود أي على مهل ، قال الجَموحُ الظَّفري :

تكاذُ لا تنلُّمُ البطحاءَ وطأُها كأنها ثَمَلٌ يمشي على رُودٍ

وتصغيره "رويد" <sup>١</sup>. فرواية البيت مختلفة هنا ، وكذا في موضع في التاج <sup>٢</sup> ، وإنما آثر ابن فارس متابعة ابن قتيبة أو لعله لم يطلع إلا على هذه الرواية التي في المشكل .

وقد عدَّ سيبويه "رويداً" اسم فعلٍ للأمر وأجاز فيه الحالية والوصف في مواضع فقال : (تقول رويد زيداً ، وإنما تريد : أرود زيداً.... فقد تبين لك أن "رويد" في موضع الفعل. ويكون "رويد" أيضاً صفة ، كقولك : ساروا سيراً رويداً. ويقولون أيضاً : ساروا رويداً فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامه ، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول : "ساروا" عن ذكر السير. ومن ذلك قول العرب : ضعه رويداً ، أي وضعاً رويداً. ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً ، إنما تريد : علاجاً رويداً) <sup>٣</sup>. وقد فسّر الزجاج المعنى في آية الطارق أنه : (أي : أمهلهم قليلاً) <sup>٤</sup> ، إذن ، فهو أيضاً ممن قال فيهم ابن فارس : (قال بعضهم في قوله جل ثناؤه :

<sup>١</sup> اللسان ٣٦٦/٥

<sup>٢</sup> انظر التاج ٣٥٩/٢ ، وأساس البلاغة ٣٧٩/١

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٤٣/١-٢٤٤

<sup>٤</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٤٠/٥

{أُمَّهَلَهُمْ رُوَيْدًا} أي قليلاً<sup>١</sup>. وقد تابع المبرد سيويه فجعل "رُوَيْد" اسم فعل ، وليس بمصدره

بينما المصدر من أروده : إروادا<sup>٢</sup>.

أما ما ذكره ابن فارس من كونه تصغيراً لـ "رُود" فقد جاء في اللسان عن أبي عبيد عن أصحابه ، وجاء في اللسان أيضاً : (الإرواد : الإمهال ، ولذلك قالوا : رُوَيْدًا بدلاً من قولهم : إرواداً التي بمعنى "أرود" فكأنه تصغير الترخيم بطرح جميع الزوائد، وهذا حكم هذا الضرب من التحقير ، قال ابن سيدة : وهذا مذهب سيويه في "رويد" لأنه جعله بدلاً من "أرود" ، غير أن "رويداً" أقرب إلى "إروادٍ" منها إلى "أرود" ، لأنها اسمٌ مثل "إرواد" ، وذهب غير سيويه إلى أنّ "رويداً" تصغير "رود" وأنشد بيت الجموح الظفري :

\* كأنها مثل يمشي على رود \*

قال : وهذا خطأ لأن "رُوداً" لم يوضع موضع الفعل كما وضعت إروادا ، بدليل : (أرود)<sup>٣</sup>. فابن سيدة إذن يُخَطِّأ جعل "رويداً" تصغير "رود" وهو المذهب الذي نقله ابن فارس ، ولم ينسبه ابن فارس ولا ابن سيدة. ولكننا نجد في اللسان كما قلنا منسوباً لأبي عبيد عن أصحابه : قال : (تكبير "رويد" : "رود")<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٢٩

<sup>٢</sup> انظر المقتضب ٢٠٨/٣

<sup>٣</sup> اللسان ٣٦٦/٥-٣٦٧

<sup>٤</sup> اللسان ٣٦٦/٥

وذكره ابن قتيبة كذلك في تأويل مشكل القرآن<sup>١</sup>

وبعده : ومما أوله سين : سوف<sup>٢</sup> :

وذكر ابن فارس معناها مباشرة دون "قالوا" أو "زعم بعضهم" أو "يقولون". وذكر أنها للتأخير والتنفيس والأناة ، وفي الكتاب : (وأما "سوف" فتنفيسٌ فيما لم يكن بعدُ)<sup>٣</sup>. ولم يذكر ابن فارس شيئاً آخر عنها. وقد ذكرنا سابقاً في هذا البحث الخلاف في "السين" أهى مقتطعة من "سوف" أم أصلٌ برأسها<sup>٤</sup>.

وذكر ابن هشام أن "سوف" مرادفة للسين ، أو أوسع منها ، على الخلاف ، فالبصريون يقولون إن المدة مع سوف أوسع منها مع السين ، والكوفيون يقولون إنهما مترادفتان متساويتان.

وذكر ابن هشام أيضاً أن سوف تنفرد عن السين بدخول اللام عليها<sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٠١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٣٠

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٣٣/٤

<sup>٤</sup> انظر الإنصاف ٦٤٦/٢ و ص ٢١٥ من هذا البحث

<sup>٥</sup> انظر معنى اللبيب ١٥٩/١

وبعدها : سوى <sup>١</sup> :

وذكر ابن فارس أنها تكون بمعنى : "غير" وهما جميعاً في معنى : "بدل" ، وذكر أنها مقصورة مكسورة ، فإذا مُدَّت فُتِحَ أوَّلُها. واستشهد لها ممدودة بيت شعري.

وقد ذكر سيبويه أنها بمعنى "بدل" قال : (وأما غير وسوى فبدل) <sup>٢</sup>. وابن فارس قال كذلك أنهما بمعنى : "بدل".

وقال ابن هشام : (وبمعنى مكانٍ أو غير على خلاف في ذلك .... وتقع هذه صفة واستثناءً كما تقع "غير" ، وهو عند الزجاجي وابن مالك كـ"غير" في المعنى والتصرف ، فتقول : "جاءني سواك" ، بالرفع على الفاعلية ، و "رأيت سواك" بالنصب على المفعولية ، و "ما جاءني أحدٌ سواك" بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين) <sup>٣</sup>.

وعلى كلام ابن هشام يكون ابن فارس متبعاً للمذهب الكوفي فيها ، فابن فارس لم يجعلها بمعنى : "مكان" بل "غير".

وقد ذكر صاحب الإنصاف أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها تكون اسماً بمنزلة "غير" وتكون ظرفاً ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً، واحتج الكوفيون بالشواهد التي دخلت فيها حروف الخفض عليها ، وجعلها فاعلاً مرفوعاً فيما روي من كلام العرب ، واحتج البصريون

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٣٠

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٣١/٤

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ١٦١/١

بأنها لم تستعمل في الاختيار إلا ظرفاً ونحو قولهم : "مررت برجل سواك" أي مكانك ، وأما ما رواه الكوفيون فضرورة<sup>١</sup> .

وابن فارس جعلها بمعنى : غير ، ولم يذكر فيها معنى : مكان ، فنحن نستدل على مذهبه من تقديره للمعنى ، أما كونها اسماً منصرفاً أم ظرفاً فهذا لم يُصرِّح به ولكنه يُفهم من تفسيره للمعنى.

ثم ذكر ابن فارس "سواء" الممدودة كما في قوله تعالى في سورة الصافات : {فَأَطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ}<sup>٢</sup> ، وذكر أنها بمعنى : وسط الجحيم، وأنها في غير معنى الأولى التي بمعنى : "غير".

وفي تفسير غريب القرآن : {سَوَاءِ الْجَحِيمِ} : وسطها<sup>٣</sup>. وقال ابن قتيبة أيضاً في تأويل مشكل القرآن : (وسواء - مفتوحة الأول ممدودة - بمعنى وسط . قال : {فَأَطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ} أي في وسطه)<sup>٤</sup>

وذكر ابن هشام أيضاً هذا المعنى في تفسيرها في الآية<sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ٢٩٤/١-٢٩٨

<sup>٢</sup> الصافات : ٥٥

<sup>٣</sup> تفسير غريب القرآن ص ٣١٩

<sup>٤</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٩

<sup>٥</sup> انظر مغني اللبيب ١٦١/١

ثم ذكر ابن فارس "سوى" وهي مضبوطة بالكسر في نسخة الصاحبي المطبوعة، واستشهد ابن فارس لها بقوله تعالى في سورة طه : {مَكَانًا سُوءًا} <sup>١</sup> ، وفي تأويل مشكل القرآن : (وقد جاءت أيضاً بمعنى : وسط ، مكسورة الأول مقصورة ، قال الله تعالى : {مَكَانًا سُوءًا} أي : وسطاً <sup>٢</sup> ، بينما نجد "سوى" في المصاحف التي بين أيدينا في رواية حفص عن عاصم مضمومة السين منونة . وكسر السين فيها قراءة شاذة ذكرها ابن خالويه فقال : ("سوى" بكسر السين من غير تنوين عيسى) <sup>٣</sup> .

وقد قال ابن هشام أنها بمعنى : مستو ، قال : (سواء تكون بمعنى مستو ويوصف به المكان ، بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأفصح فيه حينئذ أن يُقصر مع الكسر ، نحو : {مَكَانًا سُوءًا} <sup>٤</sup> . ثم يُعَلَّل اختياره للكسر فيقول : (وهو أحد الصفات التي جاءت على "فَعَل" كقولهم : "ماءٌ رَوِيٌّ" و "قومٌ عَدِيٌّ" <sup>٥</sup> .

وقد قال الفراء في معاني القرآن : (وقوله : {مَكَانًا سُوءًا} وأكثر كلام العرب : سواء بالفتح والمد ، إذا كان في معنى : "نصفٍ وَعَدَلٍ" فتحوه ومدّوه ، كقوله تعالى : {تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ

<sup>١</sup> طه : ٥٨

<sup>٢</sup> تأويل مشكلة القرآن ص ٤٦٩

<sup>٣</sup> القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٨٨

<sup>٤</sup> مغنى اللبيب ١/١٦٠

<sup>٥</sup> المصدر السابق



سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ<sup>١</sup> ، والكسر والضم بالقصر عربيان ولا يكونان إلا مقصورين وقد قُرى

بهما<sup>٢</sup> . ونجد شبهاً كبيراً بين ما ذكره ابن فارس في هذا الباب وما ذكره ابن قتيبة في باب :

سوى وسوى في تأويل مشكل القرآن، فمعنى "غير" ، ومعنى "بدل" ومدُّها، وفتح أولها بمعنى :

"غير" ، والاستشهاد بآية الصافات ، وآية طه ، كله في تأويل مشكل القرآن<sup>٣</sup> .

وبعده سيما<sup>٤</sup> :

وقال ابن فارس إن أصلها "السِّي" وهو المثل. ومعنى "ولا سيما كذا" أي : ولا سواءً واستشهد

ببيت لامرئ القيس وهو قوله :

ألا ربَّ يومٍ لكٍ منهنٍ صالحٍ      ولا سِيماً يوماً بدارةٍ جُلجُلٍ<sup>٥</sup>

وذكر ابن فارس سنداً يوصله إلى ثعلب أنه قال : (من قال بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس

فقد أخطأ)<sup>٦</sup> .

---

<sup>١</sup> آل عمران : ٦٤

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ١٨١/٢-١٨٢

<sup>٣</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٩

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٣١

<sup>٥</sup> شرح القصائد العشر ١٢ ، واللسان ٤٤٥/٦ ، وديوانه ٢٨ ، والخزانة ٦٦/٢ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص

٢٣١

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٣١

وقد جعل سيويه "ما" المتصلة بها توكيداً وزيادة لازمة فقال : (ومن ذلك : "ولا سيما زيد" ، فُرِبَ توكيدٍ لازمٍ حتى يصير كأنه من الكلمة)<sup>١</sup>.

وفي اللسان : (قال الجوهري : والسِّيُّ : المثل ، قال ابن بري : وأصله "سويي" .. وسَوَيْت الشيء فاستوى ... قال ابن سيده : وهما سَوَاءَانِ وَ سَيَّانٍ : مثلان ، والواحد : سِيٌّ. .... وقولهم : لا سيما : كلمة يستثنى بها ، وهو "سيي" ضم إليه "ما" والاسم الذي بعد "ما" لك فيه وجهان : إن شئت جعلت "ما" بمنزلة "الذي" وأضمرت ابتداءً ورفعت الاسم الذي تذكره بخبر الابتداء .... وإن شئت جررت ما بعده على أن تجعل "ما" زائدة وتجرر الاسم بـ "سي" لأن معنى "سي" معنى "مثل" .... روى أبو زيد عن العرب : إن فلاناً عالمٌ ولا سيما أخوه ، قال : و "ما" صلة ونصبُ سَيِّمَا بـ "لا" الجحد و "ما" زائدة)<sup>٢</sup>. وقد ذكر ابن هشام أنّ "سيي" بمنزلة "مثل" وزناً ومعنىً ، وأصل عينه "واو" ، وتثنيته سَيَّانٍ ويستغني المثني منه عن الإضافة. وذكر أنّ تشديد الياء ودخول "لا" ودخول "الواو" على "لا" واجب في : ولا سيما ، ونقل قول ثعلب السابق ، وقال أنّ غيره ذكر أنه يُخَفَّفُ ، وقد تحذف الواو<sup>٣</sup>.

وفي تاج العروس ذكر الزبيدي أنّ المقصود بكلام ثعلب ثبوت "لا" لأنها تركبت مع "سيما" وصاروا كالكلمة الواحدة ، وذكر أنّ فيها ترجيحاً لما بعدها مأخوذاً من "لا" فقولهم : تُستحب الصدقة في شهر رمضان لا سيما في العشر الأواخر ، معناه : أنها في العشر الأواخر أفضل

<sup>١</sup> الكتاب ١٧١/٢

<sup>٢</sup> اللسان ٤٤٥/٦

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ١٥٩/١

وأكد. فلو قيل : "سيما" بلا "لا": لاقتضى المثلية فيكون المعنى : تستحب الصدقة في رمضان  
مثل استحبابها في العشر الأواخر<sup>١</sup>. فالزبيدي جعل كلام ثعلب لثبوت "لا" وحدها، وابن هشام  
جعله لها وللتشديد و "ل" الواو".

#### وبعده : ومما أوله شين : شتان:

وذكر ابن فارس أنّ أصلها من "شتّ" وهو من "التشتت" وهو التفرّق والتباعد وذكر  
أنّ "شتان ما هما" قيل فيه أنه الأفصح ، واستشهد له بيت شعري ، وذكر أن "شتان ما  
بينهما" ليس بالفصيح. وأخذ ابن فارس في حكمه بعدم فصاحة : "شتان ما بينهما" بقول  
الأصمعي كما في اللسان ، ففيه : (الشتّ : الافتراق والتفريق .... وشتان ما بينهما أي بَعْد  
ما بينهما ، وأبى الأصمعي : "شتان ما بينهما" ... وفي التهذيب : يقال : شتان ما هما. وقال  
الأصمعي : لا أقول شتان ما بينهما)<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> تاج العروس ١٠/١٨٨ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ص ٢٣١

<sup>٢</sup> اللسان ٢٦/٧

وجاء في اللسان أنّ أبا حاتم أنشد الأصمعي : "شتان ما بين" فردّ الأصمعي بأنه ليس بفصيح ، وفي التهذيب أنه قال : ليس بحجة ، إنما هو مولّد ، وقد عارضه ابن بري بأنّ ذلك جاء في أشعار الفصحاء من العرب<sup>١</sup> . ونلاحظ أنّ ابن فارس لم ينسب كلام الأصمعي له .

وشتان اسم فعل نونه زائدة ، وفي الكتاب : (وسألت الخليل عن شتان فقال : فتحتها كفتحة "هيهات" ، وقصتها في غير المتمكن كقصتها ونحوها ، ونونها كنون "سبحان" زائدة)<sup>٢</sup> .

#### وبعده : ومما أوله عين : عن :

وذكر لها ابن فارس معنيين هما : الانحطاط والنزول ، ومعنى "بعُد" ، ثم قال إنّ لها وجوهاً أخرى - ولم يذكرها - وأنّ الأصل ما ذكر .

وقد ذكر سيبويه "عن" مع حروف الجرّ ، وقال : (وكذلك رويته عن زيد ، أضفت الرواية إلى زيد بـ "عن")<sup>٣</sup> .

وذكر فيها معنى المجاوزة فقال : (وأما "عن" فلما عدا الشيء ، وذلك قولك : أطعمه عن جوع ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه)<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> انظر اللسان ٢٦/٧-٢٧

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٩٣/٣

<sup>٣</sup> الكتاب ٤٢١/١

<sup>٤</sup> الكتاب ٢٢٦/٤

وقد ذكر ابن هشام لها عشرة معانٍ : المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه ، والبدل ، والاستعلاء ،  
والتعليل ، ومرادفة بعد ، والظرفية ، ومرادفة "من" ومرادفة "الباء" والاستعانة، وأن تكون زائدة  
، ولم يذكر الانحطاط الذي ذكره ابن فارس ، واستشهد على التي بمعنى "بعد" بقوله تعالى :  
{تُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}¹ بدليل قوله في مكان آخر: {مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ}².  
ولم يُشر ابن فارس لـ "عن" الاسمية التي بمعنى جانب ، ولا التي بمعنى "أن" في لغة بني تميم.  
والمعنيان اللذان ذكرهما ابن فارس إنما هما للحجارة الحرفية³ ، وعددهما الأصل فيها ، بينما رأينا  
الأصل فيها عند سيبويه: "المجاوزة"⁴ وهو ما قاله ابن الحاجب⁵.

وبعده علي⁶:

وذكر لها أربعة معانٍ وذكر أنها وإن انشعبت ، تعود لأصل واحد ، ويبدو أنّ الأصل هو المعنى  
الأول الذي ذكره لها وهو: العلو ومثّل له بـ "هو على السطح".  
وقد ذكر سيبويه أنّ معناها الاستعلاء حقيقة أو مجازاً قال : (أمّا على " فاستعلاء الشيء ،  
تقول : هذا على ظهر الجبل ، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً كقولك : مرّ

¹ المائة : ١٣

² المائة : ٤١ ، وانظر مغني اللبيب ١/١٦٦-١٦٩

³ انظر معنى "عن" في شرح الرضي على الكافية ٦/٧٣

⁴ انظر الكتاب ٤/٢٢٦

⁵ انظر شرح الرضي على الكافية ٦/٧٣

⁶ الصاحبي ٢٣٤

الماء عليه ، وأمّرت يدي عليه ، وأمّا مررت على فلانٍ فجرى هذا كالمثل ، وعلينا أميرٌ كذلك ، وعليه مالٌ ، وهذا لأنه شيءٌ اعتلاه<sup>١</sup> .

وذكر ابن فارس من معانيها أيضاً : العزيمة ، والثبات والخلاف . وذكر ابن الحاجب أنّ معناها : الاستعلاء<sup>٢</sup> .

وبعده : عَوْضٌ :<sup>٣</sup>

وقال ابن فارس إنّها لزمانٍ غير محدد ولا معلوم كُنْهه كالحين والدهر واستشهد على معناها بيت للأعشى ، ويقول العرب : "لا آتيك عوض العائضين" .  
وفي اللسان عن "عوض" : (قال الأزهري : تفتح وتضم ، .... وحكي عن الكسائي "عوضٌ" بضم الضاد غير منون : دهر ، قال الجوهري : عوضٌ معناه الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قطّ للماضي من الزمان ، لأنك تقول : عوض لا أفارقك ، تُريد لا أفارقك أبداً ....  
وقيل "عوض" كلمة تجري مجرى اليمين . ومن كلامهم : لا أفعله عوض العائضين ولا دهر الداهرين أي لا أفعله أبداً<sup>٤</sup> .

---

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٢٣٠

<sup>٢</sup> انظر شرح الرضي على الكافية ٦/٧٣

<sup>٣</sup> الصاحي ٢٣٥

<sup>٤</sup> اللسان ٩/٤٧٥

## ويليه عسى<sup>١</sup>:

وذكر ابن فارس أنّ معناها القرب والدنو ، واستشهد على هذا المعنى بقوله تعالى في

سورة النمل: {قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ}٢ .

وذكر سيبويه أنّ معنى "العل" و "عسى" طمع وإشفاق<sup>٣</sup>.

وفي اللسان : (وهو من الأفعال غير المتصرفة. وقال الأزهري: "عسى" حرف من حروف

المقاربة ، وفيه ترجٍ وطمع)<sup>٤</sup>.

وقد ذكرها المبرد في باب أفعال المقاربة وقال : (فمن تلك الأفعال : "عسى" وهي بمقاربة

الفعل)<sup>٥</sup>.

وذكر ابن فارس أنّ الأوضح فيها أن يكون بعدها "أن" وربما لم يكن واستشهد على ذلك ،

وهو ما ذكره سيبويه إذ قال : (وتقول عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلوا ،

وعسى محمولة عليها "أن" .... وكل ذلك تكلم به عامة العرب .... واعلم أنهم لم يستعملوا :

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٣٧

<sup>٢</sup> النمل : ٧٢

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٢٣٣/٤

<sup>٤</sup> اللسان ٢١٣/٩

<sup>٥</sup> المقتضب ٦٨/٣

"عسى فعلك" ، استغنوا بـ "أن تفعل" عن ذلك ..... واعلم أنّ من العرب من يقول : "عسى

يفعل" يشبهها بـ "كاد يفعل" ، فـ "يفعل" حينئذ في موضع الاسم المنصوب)<sup>١</sup>.

وذكر المبرد العلة في تركهم : عسيت القيام فيقول : (وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه

يخصّ وقتاً من وقت ، و "أن أقوم" مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثمّ لم يقع القيام بعدها ، ووقع

المستقبل)<sup>٢</sup>.

ثم ذكر ابن فارس قول الكسائي في توحيد عسى وجمعها في القرآن ، فقال الكسائي أن كل ما

كان على وجه الخبر فهو موحد، واستشهد على ذلك بآيات من كتاب الله منها قوله تعالى : {

عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ }<sup>٣</sup> وَ {عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمْ} . وذكر التقدير أنه :

عسى الأمر أن يكون كذا ، أمّا ما كان على الاستفهام ، فإنه يُجمع ، واستشهد له بقوله تعالى

: { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ }<sup>٤</sup> . وذكر أن أبا عبيدة فسّر المعنى في هذه الآية أنه : (هل

عدوتم ذاك ، هل جُرِّتموه)<sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ١٥٨/٣

<sup>٢</sup> المقتضب ٦٩/٣

<sup>٣</sup> الحجرات : ١١

<sup>٤</sup> الحجرات : ١١

<sup>٥</sup> محمد : ٢٢

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٣٧



وقد قال سيبويه (وتقول : عسى أن يفعلَ ، وعسى أن يفعلوا وعسى أن يفعلا ... وكل ذلك تكلم به عامة العرب. وكيونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلّك على ذلك. ومن العرب من

يقول : عسى ، وَعَسَيَا ، وَعَسَا ، وَعَسَتْ ، وَعَسْتَا ، وَعَسَيْنِ)<sup>١</sup>.

وقد نقل ابن هشام الخلاف في كونها فعلاً أم حرفاً ، واختار كونها فعلاً مطلقاً ، ولم يشر له ابن فارس.

ويليه : ومما أوله غين : غير<sup>٣</sup> :

وذكر ابن فارس أنها تكون استثناءً ، وفي نسخة الصاحبي المطبوعة : (وتقوم مقامها "إلا" ،

تقول : خرج الناس غير زيد" تريد : "إلا زيدا")<sup>٤</sup>.

ويبدو في هذا التمثيل أنّ "غير" هي التي قامت مقام "إلا" ، فلعل الصواب أن ابن فارس قال

: وتقوم مقام إلا ، والله أعلم<sup>٥</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ١٥٨/٣

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ١٧٠/١-١٧٣

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٣٨

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> أو قد يكون الصواب ما كتبت ، انظر حمل "إلا" على "غير" وحمل "غير" على "إلا" في شرح الرضي على الكافية

وقد ذكرها المبرد من أدوات الاستفهام الاسمية فقال : (وأما ما كان من ذلك اسماً فغير ،  
وسوى ، وسواء)<sup>١</sup>.

وقال في باب الاستثناء بغير : (اعلم أنّ كل موضع جاز أن تستثني فيه بـ "إلا" جاز الاستثناء  
فيه بـ "غير" ، و "غير" اسم يقع على خلاف الذي يُضاف إليه ويدخله معنى الاستثناء  
لمضارعه "إلا")<sup>٢</sup>.

ثم ذكر ابن فارس لها معنى آخر وهو أن تكون : حالاً ، وتقوم مقامها "ما" ويبدو أن الصواب  
كذلك : تقوم مقام "لا" بدليل أنه مثّل بـ "فعلت ذلك غير خائف منك" ، وفسره بأنه بمعنى :  
"لا خائفاً منك".

وذكر المبرد أنّ "غير" قد تقع حالاً فتُنصب لأنها نكرة ، وهي مضافة وليست معرفة<sup>٣</sup>.

وقد قال الرضي : (اعلم أنّ أصل "غير" : الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إمّا بالذات ،  
نحو مررت برجل غير زيد ، وإمّا بالصفات ، نحو : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ،  
والأصل هو الأوّل والثاني مجاز)<sup>٤</sup>. وذكر الرضي كذلك حملها على "إلا" وحمل "إلا" عليها فقال  
: (فلما اجتمع ما بعد "غير" وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها، حُملت أمّ أدوات

---

<sup>١</sup> المقتضب ٣٩١/٤

<sup>٢</sup> المقتضب ٤٢٢/٤

<sup>٣</sup> انظر المقتضب ٤٢٣/٤

<sup>٤</sup> شرح الرضي على الكافية ١٧٩/٢

الاستثناء أي "إلا" في بعض المواضع على "غير" في الصفة ، وحملت "غير" على "إلا" في الاستثناء في بعض المواضع<sup>١</sup>.

وقد ذكر صاحب الإنصاف أن البصريين والكوفيين اختلفوا في جواز بناء "غير" فذهب الكوفيون لجواز بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت لمتمكن<sup>٢</sup> ، ولم يشر ابن فارس لهذا الخلاف.

وقد ذكر ابن هشام أنها اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز قطعه عنها لفظاً إن فهم معناه وتقدمته "ليس" ، وذكر أن "غير" لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها ، وقال إنها تستعمل على وجهين إن أضيفت : أحدهما أن تكون صفة للنكرة ، والثاني أن تكون استثناءً ، فتعرب بإعراب الاسم التالي "إلا" . ولم يذكر فيها الحالية.

وبعده : ومما أوله فاء : في<sup>٣</sup> :

ويذكر له ثلاثة معان ينسبها لغيره ، فيبدأ المعنى الأول بقوله : "زعموا" والمعنى الأول أن

تكون للتضمُّن ، ومثَّل له بـ "المال في الكيس" و "الماء في الجرة".

---

<sup>١</sup> شرح الرضي ١٨٠/٢

<sup>٢</sup> الإنصاف ٢٨٧/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٣٩

وقد ذكر سيبويه هذا المعنى ، قال سيبويه : (وأما "في" فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ... وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يُجاء به يُقارب الشيء وليس بمثله)<sup>١</sup>.

والمعنى الثاني الذي ذكره صدره بقوله : "يقولون" وهو أن تكون بمعنى "على" في قوله تعالى في سورة طه : {وَلَا صَلْبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} <sup>٢</sup>. ثم ذكر للآية تخریجاً آخر نسبة لبعضهم ، وهو أن تكون "في" على أصلها ، لأن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور ، واستشهد على مثل هذا من أشعار العرب.

ويبدو أن المقصود بقوله : (ويقولون : إنها تكون بمعنى : "على") <sup>٣</sup> : ابن قتيبة ، فقد وضع باباً في تأويل مشكل القرآن سمّاه : (باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض : "في" مكان "على") <sup>٤</sup>. واستشهد ابن قتيبة بآية سورة طه التي استشهد بها ابن فارس واستشهد كذلك بالبيت الذي استشهد به ابن فارس ، وزاد ابن قتيبة شاهداً آخر<sup>٥</sup>. ولم يذكر ابن قتيبة التخریج الذي ذكره ابن فارس ، بل جعل الآية من دخول حروف الجرّ مكان بعض ، وقد ذكرنا أنّ جواز هذا مذهب الكوفيين<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> الكتاب ٢٢٦/٤

<sup>٢</sup> طه : ٧١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٣٩

<sup>٤</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٧

<sup>٥</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٧

<sup>٦</sup> انظر ص ٢١١ من هذا البحث

وقد قال الفراء في هذه الآية : ( يصلح "على" في موضع "في" ، وإنما صلحت "في" لأنه يُرفع

في الخشبة في طولها، فصلحت "في" ، وصلحت "على" لأنه يرفع فيها فيصير عليها)<sup>١</sup>.

فيبدو من كلام الفراء أنه أجاز فيها الوجهين.

وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن في تفسيره للآية : (أي على جذوع النخل)<sup>٢</sup> ، واستشهد

بالبیت الذي ذكره ابن فارس. فأبو عبيدة إذن يدخل فيمن قال عنهم ابن فارس : "يقولون"

وتابعه ابن قتيبة.

وقال الزجاج في تفسير الآية : (معناه على جذوع النخل ، ولكنه جاز أن تقع "في" ههنا لأنه

في الجذع على جهة الطول ، والجذع مشتمل عليه فقد صار فيه)<sup>٣</sup>.

وذكر ابن هشام لحرف الجرّ هذا عشرة معانٍ هي الظرفية ، والمصاحبة ، والتعليل ، والاستعلاء

، ومعنى "الباء" ، ومعنى "إلى" ، ومعنى "من" ، والمقايسة ، والتعويض ، والتوكيد. وأمّا

الاستعلاء فاستشهد له بآية سورة طه<sup>٤</sup>.

وقد ذكر ابن هشام أن مذهب البصريين عدم نيابة أحرف الجرّ عن بعضها، وما أوهم ذلك

فهو إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في آية سورة طه أن "في" ليست بمعنى "على" ولكن

---

<sup>١</sup> معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢

<sup>٢</sup> مجاز القرآن ٢٣/٢

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٩٩/٣

<sup>٤</sup> انظر مغني اللبيب ١٨٧/١-١٨٨

شُبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحال في الشيء. وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف<sup>١</sup>.

فابن فارس على هذا ذكر المذهبيين الكوفي والبصري في الآية ، وبدأ بالكوفي.

ولكننا نجد المبرّد أجاز وقوع حروف الجرّ موقع بعض في المقتضب، فقال : (كما تدخل

الإضافة بعضها على بعض. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : {تَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} أي بأمر

الله. وقال : {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} أي : على<sup>٣</sup>.

والمعنى الثالث الذي ذكره ابن فارس لـ "في" هو : أن تكون بمعنى "مع" في قوله تعالى : { في

تِسْعِ آيَاتٍ }<sup>٤</sup>. وقد عطفه على قوله : "يقولون" في معنى "على".

وقد ذكره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن كما ذكر أنها تكون بمعنى "على" . قال في تفسير

الآية : (أي: معها)<sup>٥</sup>.

ولم يذكر الفرّاء فيها معنى "مع" بل قال في تفسيرها : (افعل هذا فهي آية في تسع)<sup>١</sup>. إشارة

لضم اليد إلى الجناح.

---

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١/١٣٢

<sup>٢</sup> الرعد : ١١

<sup>٣</sup> المقتضب ٢/٣١٨

<sup>٤</sup> النمل : ١٢

<sup>٥</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٢٣٧

وجعلها الزجاج بمعنى "من" ، قال : (وتأويله : من بين آيات ، وجاء في التفسير أن التسع : كون يده بيضاء من غير سوء ، وكون العصا حية ، وما أصاب آل فرعون من الجذب في بواديه ، ونقص الثمار من مزارعهم ، وإرسال الجراد عليهم ، والقمل ، والضفادع ، والدم والطوفان ، فهذه تسع آيات. ومثل قوله : { فِي تِسْعِ آيَاتٍ } - ومعناه : من تسع - قولهم : خذ لي عشرًا من الإبل فيها فحلان ، المعنى : منها فحلان)<sup>٢</sup>.

### ومما أوله قاف : قد<sup>٣</sup> :

وفسر ابن فارس معناها : أنها جواب لمتوقع ، وهي نقيض "ما" التي للنفي. وقال إنه لا يُبتدأ بها إلا إذا كانت جواباً لمتوقع ، واستشهد بابتدائه تعالى بها في سورة المؤمنين : { قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ }<sup>٤</sup> ، ثم يؤكد على صحة ما قال ، فيقول بعد ذلك : (والحقيقة ما ذكرناه)<sup>٥</sup>.

وقد ذكر سيبويه معناها فقال : (وأما "قد" فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول : قد فعل ، وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر)<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> معاني القرآن للفراء ٢٨٨/٢

<sup>٢</sup> معاني القرآن للزجاج ٨٤/٤

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٤٠

<sup>٤</sup> المؤمنون : ١

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ٢٤٠

<sup>٦</sup> الكتاب ٢٢٣/٤

وشرحه السيرافي فقال : (يعني أنّ الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل أو كان يتوقع أن يُخبر به ، قيل له : قد فعل. وإذا كان المخبر مبتدئاً قلت : فعل فلانٌ كذا ، وإذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل ، قلت : لما يفعل ، وهو نقيض "قد فعل". وإذا ابتدأت قلت : لم يفعل)<sup>١</sup>. فما ذكره سيبويه وشرحه السيرافي موافق لما ذكره ابن فارس من أنها تكون جواباً لمتوقع ولا يُبتدأ بها. ولكن سيبويه جعل نقيضها "لما" وابن فارس قال إن نقيضها "ما".

أما عن الابتداء بها إن كانت جواباً لمتوقع فقد ذكره المبرد ، قال : (أمّا "قد" فأصلها أن تكون مخاطبةً لقوم يتوقعون الخبر. فإذا قلت : قد جاء زيد ، لم تضع هذا الكلام ابتداءً على غير أمر كان بينك وبينه ، أو أمر تعلم أنّه لا يتوقعه)<sup>٢</sup>.

وسماها ابن الحاجب : حرف التوقع وقال : (وهي في الماضي للتقريب ، وفي المضارع للتقليل)<sup>٣</sup>. وقال الرضي شارحاً : (هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدّ فيه من معنى التحقيق ، ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ، أي يكون مصدره متوقفاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب ... ففيه إذن ثلاثة معاني مجتمعة : التحقيق ، والتوقع ، والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق : التقريب فقط ، ويجوز أن تقول :

---

<sup>١</sup> حاشية الكتاب ٢٢٣/٤

<sup>٢</sup> المقتضب ٣٣٤/٢

<sup>٣</sup> شرح الرضي ٢١٧/٦



قد ركب ، لمن لم يكن يُتوقع ركوبه)<sup>١</sup>. فقد أجاز الرضي الابتداء به مع عدم التوقع خلافاً لما ذكره ابن فارس.

أما ابن هشام فقد ذكر الخلاف في إفادتها التوقع مع الماضي ، وعدّد لـ "قد" الحرفية ستة معانٍ : أوّلها : التوقع ، قال : (التوقع ، وذلك مع المضارع واضح ، كقولك : "قد يقدم الغائب اليوم" إذا كنت تتوقع قدومه ، وأما مع الماضي فأثبتته الأكثرون ، قال الخليل : يقال "قد فعل" لقومٍ ينتظرون الخبر. ومن قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، لأن الجماعة منتظرون لذلك ... وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ، وقال : التوقع انتظار الوقوع ، والماضي قد وقع. وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً ، لا أنه الآن متوقع)<sup>٢</sup>. وبقية المعاني التي ذكرها لها هي : تقريب الماضي من الحال ، والتقليل ، التكثير ، والتحقيق ، والنفي<sup>٣</sup>. وفي اللسان : (قال الجوهري : "قد" حرف لا يدخل إلا على الأفعال ... تقول : قد مات فلان ، ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل قد مات ، ولكن يقول : مات فلان)<sup>٤</sup>.

---

<sup>١</sup> شرح الرضي ٢١٧/٦

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ١٩٠/١

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ١٩١/١-١٩٣

<sup>٤</sup> اللسان ٥٤/١١

## ومما أوله كاف : كم<sup>١</sup>:

وذكر ابن فارس أنها تكون للتكثير مُقابلة لـ "رب" وتكون استفهاماً ، ومثل لهما. وقد قال سيبويه : (اعلم أن لـ "كم" موضعين : فأحدها الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر : الخبر ، ومعناه معنى رب<sup>٢</sup>). إذن جعل سيبويه الخبرية بمعنى رب ، بينما جعلها ابن فارس في مقابلة "رب" لأنها عنده للتقليل<sup>٣</sup> ، وكم للتكثير، وكذا قال المبرد إنها للشيء يقع قليلاً<sup>٤</sup>.

وذكر صاحب الإنصاف الخلاف بين البصريين والكوفيين على حرفية "رب" أو اسميتها وقال إنهم اتفقوا على كونها للتقليل<sup>٥</sup>. وقد ذكر سيبويه أن "كم" اسم ، فقال عن الاستفهامية : (أما كم في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون ، قد عمل فيما بعده .... وإذا قال لك رجل : كم لك ، فقد سألك عن عدد ، لأن كم إنما هي مسألة عن عدد هاهنا ، فعلى المجيب أن يقول : عشرون أو ما شاء)<sup>٦</sup>. نعلم من هذا أنها عنده بمنزلة الاسم المنون ، فهي إذن لا تضاف لما بعدها. بينما قال عن الخبرية : (واعلم أن "كم" في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ، يجز ما بعده إذا أسقط التنوين .... واعلم أن

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٤١

<sup>٢</sup> الكتاب ١٥٦/٢

<sup>٣</sup> انظر باب "رب" في الصاحبي ص ٢٢٨

<sup>٤</sup> انظر المقتضب ١٣٩/٤

<sup>٥</sup> انظر الانصاف ٨٣٢/٢-٨٣٣

<sup>٦</sup> الكتاب ١٥٧/٢

"كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رب" لأنّ المعنى واحد ، إلا أن "كم" اسم و  
"رب" غير اسم ، بمنزلة "من" <sup>١</sup>.

وقد ذكر ابن هشام أن "كم" الخبرية والاستفهامية يشتركان في الاسمية والإبهام ، والافتقار  
للتمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير <sup>٢</sup>.

وبعد أن ذكر ابن فارس نوعي "كم" ، نقل قولاً عن الفراء في معاني القرآن في أصل "كم" <sup>٣</sup>  
، حيث يقول الفراء إن أصلها "ما" وُصلت من أولها بكاف ، فلمّا كثر الكلام بها  
، حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها.

واستدل الفراء على حذف الألف من آخرها وتسكين ميمها بحذف الألف من آخر : "لِمَا"  
في : لما قلت؟ وتسكين الميم في نحو : "لَمْ قُلْتُ ذَاكَ؟". واستدل على زيادة الكاف في أوّل  
"كم" بزيادتها قبل "مذ" في قول بعض العرب : "كَمْذ أَخَذْتُ فِي حَدِيثِكَ" جواباً لمن قال له  
: "مذكم قعد فلان؟" <sup>٤</sup>.

هذا ما نقله ابن فارس ونجد زيادة عليه في معاني القرآن ، أنّه استشهد كذلك بزيادة الكاف في  
قول بعضهم كالخير وكخير ، جواباً لـ : كيف أصبحت؟ ، واستشهد كذلك بزيادتها إذا سُئل

<sup>١</sup> الكتاب ١٦١/٢

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ٢٠٢/١

<sup>٣</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١

<sup>٤</sup> في معاني القرآن ٤١٧/١ "مذ" وفي الصاحبي ص ٢٤١ : "مذ"

بعضهم : كيف تصنعون الأقط ، فيقول : كهين<sup>١</sup> . وقد تحدّث الفراء في معاني القرآن كذلك عن إعراب ما بعدها<sup>٢</sup> ، ولم ينقله ابن فارس ، بل نقل ما يختصّ بأصلها .

ثم نقل ابن فارس أن الزجاج عاب على الفراء قوله السابق في "كم" ، وقال إنها لو كانت في الأصل : "كما" وأسقطت ألف الاستفهام لثُركت على فتحها ، كما في "بِمَ" و "عَمَّ" و "فِيَمَ أنت" .

ثم انتصر ابن فارس للفراء وردّ على الزجاج بما قاله الفراء نفسه وهو كثرة الاستعمال ، وتسكين الميم في : "لم" .

وهنا نلاحظ أنّ ابن فارس بدأ برأي الفراء ، ثم ثنى بذكر ردّ الزجاج عليه ، لكنّه في آخر الباب جاوب عمّا قاله الزجاج واحتج للفراء ، وهذا فيه ميل ملموس للمذهب الكوفي .

وفي الإنصاف الخلاف بين البصريين والكوفيين في جرّ مميزها إن فُصل بينها وبينه بفواصل<sup>٣</sup> ، ولم يذكره ابن فارس ورّكز على الخلاف حول أصلها . وقد ذكره الأنباري كذلك ، فذهب الكوفيون إلى أن "كم" مركبة ، وحجتهم عند الأنباري موافقة لما ذكره ابن فارس عن الفراء في كلامه السابق ، وذهب البصريون إلى أنّها مفردة موضوعة للعدد ، واحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّها مفردة لأن الأصل هو الأفراد وإنّما التركيب فرع ، ومن تمسّك بالأصل لا يُطالب بالدليل . وأجابوا الكوفيين بأن قولهم إنّ أصلها "ما" وزيدت عليها الكاف ، هو دعوى من غير دليل ،

<sup>١</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١

<sup>٢</sup> انظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/١-١٦٩

<sup>٣</sup> انظر الانصاف ٣٠٣/١-٣٠٨

ولا نُسلّم بجواز إسكان الميم في "لم" في اختيار الكلام وإنما يجوز ذلك في الضرورة ، ولو كان الأمر كما زعمتم وأنّ "كم" ك "لم" لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في "لم" فيقال : "كما مالك؟" فلما يجز ذلك دلّ على الفرق بينهما. وأنّ الكاف في "كم" ليست كالذي استشهدتم به فليس دخولها كنزوحها ، بل لو قدرنا حذفها لاختل المعنى ولم تحصل الفائدة فإن قولك : ما مالك ؟ لا يفيد ما يفيد قولك : كم مالك؟ فدَلّ على الفرق<sup>١</sup>.

وبعده : كيف<sup>٢</sup> :

وذكر ابن فارس أنها سؤال عن حال. وقد قال سيويوه في معناها : (و "كيف" : على

أيّ حال ؟)<sup>٣</sup> ، وقال المبرد : (و "كيف" سؤال عن حال)<sup>٤</sup>.

وقد نسب ابن فارس لبعض أهل اللغة إنّه قال أنّ لها ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ، ومثّل له بـ : "كيف زيد".

والثاني : حال لا سؤال معه ، كقولك : "الأكرمك كيف كنت" وفسر المعنى بأنه : على أي

حال كنت.

---

<sup>١</sup> انظر الإنصاف ١/٢٩٨-٣٠٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٤٣

<sup>٣</sup> الكتاب ٢/٢٣٣

<sup>٤</sup> المقتضب ٣/٢٨٩

والثالث : التعجب. ثم قال إنَّ قوله تعالى في سورة المدثر : { فَكُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ }<sup>١</sup> فُسر

على الوجهين الثاني والثالث ، وقال عن تفسيرها : (قالوا : معناها : "على أيِّ حالٍ قَدَّرَ"  
وتعجبُ أيضاً)<sup>٢</sup>.

واستشهد ابن فارس على معنى التعجب بقوله تعالى في سورة البقرة : { كَيْفَ تَكْفُرُونَ

بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ }<sup>٣</sup>.

وإذا نظرنا لباب : (كيف) في تأويل مشكل القرآن ، نجد ابن قتيبة ، ذكر لها معنيين : السؤال  
عن الحال ، والتعجب ، واستشهد ابن قتيبة بآية البقرة التي استشهد بها ابن فارس كذلك على  
معنى التعجب<sup>٤</sup>. ولم يذكر ابن قتيبة الوجه الثالث وهو الحال الذي لا سؤال معه. ولم ينسب ابن  
فارس ما قاله في هذا الباب لابن قتيبة.

وقال الزجاج في تفسيره للآية : (وتأويل كيف : أنها استفهامٌ في معنى التعجب وهذا التعجب  
إنما هو للخلق وللمؤمنين ، أي : اعجبوا من هؤلاء كيف يكفرون وقد ثبتت حجة الله

<sup>١</sup> المدثر : ٢٩

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٤٣

<sup>٣</sup> البقرة : ٢٨

<sup>٤</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٨

عليهم)<sup>١</sup>. فالزجاج كذلك ذكر فيها معنى التعجب. والفراء أيضاً قال في الآية : (على وجه

التعجب والتوبيخ ، لا على الاستفهام المحض ، أي : ويحكم كيف تكفرون!)<sup>٢</sup>.

ثم ذكر ابن فارس أنّ "كيف" قد تكون بمعنى "النفى" واستشهد له بقول الشاعر :

كيف يرجون سِقَاطِي بعدما      لاح في الرأس مشيب وَصَلَع<sup>٣</sup>

وجعل ابن فارس من النفي كذلك قوله تعالى : { كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ

اللَّهِ }<sup>٤</sup>.

وقد قال الفراء في الآية : (على التعجب ، كما تقول : كيف يُستبقي مثلك ، أي لا ينبغي

أن يُستبقي ، وهو في قراءة عبد الله (كيف يكون للمشركين عهد عند الله ولا ذمة) فجاز

دخول : "لا" مع الواو لأنّ معنى أوّل الكلمة جحد ، وإذا استفهمت بشيء من حروف

الاستفهام فلك أن تدعه استفهاماً ، ولك أن تنوي به الجحد. من ذلك قولك : هل أنت إلا

كواحدٍ منّا؟! ومعناه : ما أنت إلا واحدٌ منا ..... وزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول :

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ١٠٠/١

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٢٣/١

<sup>٣</sup> البيت من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري في شرح الفضليات لابن الأنباري ص ٤٠٣ ، وفيه : (ويُروى : \*مع الرأس بشيب وَصَلَع\* أي : كيف يؤملون فترتي وسقطتي وقد بلغت هذا السن ، على طريق التعجب). وهو له في مقاييس اللغة ٨٦/٣ ، والبحر المحيط ٣٩٣/٤ ، والشعر والشعراء ٣٨٦/١ ، والخزانة ٥٤٧/٢ ، واللسان ٢٩٤/٦ ولكن الاسم فيه حُرِّف إلى "سهيل" بدلاً من سُويد ، والرواية فيه : \*جَلَّل الرأس مشيب واصلع\* والسقطة : العثرة والزلة وكذلك السَّقَاط. انظر حاشية المحقق على الصاحي ص ٢٤٣.

<sup>٤</sup> التوبة : ٧

أين كنت لتنجو مني؟ فهذه اللام إنما تدخل لـ "ما" التي يراد بها الجحد ، كقوله : { مَا

كَانُوا لِيَوْمِنَا }<sup>١</sup>. فالقراءة الثانية تدل على معنى الجحد في الآية وهو ما قاله ابن فارس.

وذكر ابن فارس لـ "كيف" معنىً آخر وهو : التوبيخ ، واستشهد له بقوله تعالى : { وَكَيْفَ

تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ }<sup>٢</sup>. قال الزجاج في تفسيرها : (أي

على أي حال يقع منكم الكفر وآيات الله التي أتى بها النبي صلى الله عليه وسلم دالة على

توحيد الله ونبوته تتلى عليكم ، وفيكم رسوله يبين لكم هذه الآيات)<sup>٣</sup>.

ثم ذكر ابن فارس أنها في قوله تعالى : { فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ }<sup>٤</sup>.

---

<sup>١</sup> الأنعام : ١١١ ، معاني القرآن للفراء ١/٤٢٣ - ٤٢٤

<sup>٢</sup> آل عمران : ١٠١

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجاج ١/٣٧٧

<sup>٤</sup> النساء : ٤١



توكيداً لما تقدم من خبر وتحقيق لما بعده ، وذكر أن التأويل : إنّ الله لا يظلم مثقال ذرة في الدنيا فكيف في الآخرة ؟.

والآيات في سورة النساء : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا

وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا ٥٠ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ

هَؤُلَاءِ شَهِيدًا }<sup>١</sup>. وقال الزجاج في تفسير الآية : (أي فكيف تكون حال هؤلاء يوم القيامة ،

وحذف "تكون حالهم" لأنّ في الكلام دليلاً على ما حذف ، و "كيف" لفظها لفظ

الاستفهام ، ومعناها معنى التوبيخ)<sup>٢</sup>.

فالمرنى عند الزجاج : التوبيخ ، ويبدو أنّ ابن فارس لا يقرّه في الآية لأنه ذكر التوبيخ واستشهد

له من كتاب الله ، ثم قال : (فأمّا قوله : { فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ } فهو

توكيد لما تقدم من خبر وتحقيق لما بعده)<sup>٣</sup>. فكأنه يخرجها من التوبيخ الذي ذكره قبلها ، والله

أعلم.

<sup>١</sup> النساء ٤٠-٤١

<sup>٢</sup> معاني القرآن للزجاج ٤٣/٢

<sup>٣</sup> الصاحبى ص ٢٤٤

وقد ذكر ابن هشام أن "كيف" اسمٌ لدخول الجارِّ عليها ، وتستعمل شرطاً ، والغالب فيها الاستفهام ، وعن سيويوه أنها ظرفٌ ، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف<sup>١</sup> .

## وبعده : كاد<sup>٢</sup> :

ويبدأ ابن فارس الباب بقول ينسبه لأبي عبيدة أنه قال : ("كاد" للمقاربة في قوله

جَلَّ ثَنَاؤُهُ : { لَمْ يَكْدَ يَرْنَهَا }<sup>٣</sup> وذكر أن المعنى : لم يرَ ، ولم يُقارب.

وإذا رجعنا لمجاز القرآن لأبي عبيدة نجده يقول في تفسير هذه الآية : (لباب كاد مواضع :

موضع للمقاربة ، وموضع للتقديم والتأخير ، وموضع لا يدنو لذلك وهو لم يدن لأن يراها ،

ولم يرها ، فخرج مخرج لم يرها ، ولم يكد ، وقال في موضع المقاربة : ما كدت أعرف إلا بعد

إنكار ، وقال في الدنو ، كاد العروس أن يكون أميراً ، وكان النعام يطير<sup>٤</sup> .

ثم استشهد ابن فارس على معنى المقاربة يقول جرير :

حَيُّوا المَقَامَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ      مَا كَدْتَ تَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ إِنْكَارِ<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ١/٢٢٢-٢٢٣

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٤٥

<sup>٣</sup> النور : ٤٠ ، الصاحبي ص ٢٤٥

<sup>٤</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٦٧ ، وقوله : "كاد العروس .... يطير" مثلين ، وفي مجمع الأمثال ٢/١٥٨ : ("كاد العروس يكون ملكاً" : العرب تقول الرجل : عروس ، وللمرأة أيضاً ، ويراد ههنا الرجل ، أي كاد يكون ملكاً لعزته في

نفسه وأهله) ، وانظر الفرائد ٢/١٢٦-١٣٠

<sup>٥</sup> ديوان الشاعر ص ٣١٠ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٣١٠

واستشهد ابن فارس كذلك بالمثل الذي استشهد به أبو عبيدة وهو قولهم : "كاد النعام يطير"<sup>١</sup> . ثم شرح ابن فارس معنى المقاربة بقوله : (فهذه المقاربة للشبه ولا يكون ، وبيت جرير يكون)<sup>٢</sup> أي أنّ المقاربة للتشبيه وهو نوعان فقد يكون القريب كما في بيت جرير فتتحقق المعرفة في قوله : "ما كدت تعرف" أو لا تتحقق كاستحالة طيران النعام .  
ورأينا أبا عبيدة قبل قليل في تفسير الآية جعلها مما لا يكون .

فابن فارس إذن نقل عن أبي عبيدة ، ونسب كلامه له ، واستشهد بالآية التي استشهد بها ، وبالمثل ذاته كذلك .

وجعل الفراء كذلك الآية مما لا يكون ، قال : (قال بعض المفسرين : لا يراها ، وهو المعنى ؛ لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كقده . وقال بعضهم : إنما هو مثل ضربه الله فهو يراها ولكنّه لا يراها إلا بطيئاً ، كما تقول : ما كدت أبلغ إليك ، وأنت قد بلغت . وهو وجه العربية . ومن العرب من يُدخل كاد ويكاد في اليقين فيجعلها بمنزلة الظنّ إذا دخل فيما هو يقين ، كقوله : { وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّنْ حَّيْصٍ }<sup>٣</sup> في كثير من الكلام)<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> في مجمع الأمثال ١٦٢/٢ المثل رقم ٣١٦٢ : (يضرب لقرب الشيء مما يُتَوَقَّعُ منه لظهور بعض أماراته)

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٤٥

<sup>٣</sup> فصلت : ٤٨

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢

واختار الزجاج كذلك أنّ المعنى : لم يرها ، قال : (معناه لن يرها ولم يكد ، وقال بعضهم : يراها من بُعدٍ إذ كان لا يراها من شدة الظلمة ، والقول الأول أشبه بهذا المعنى ، لأنّ في دون هذه الظلمات لا يُرى الكفّ)<sup>١</sup>.

وقد وضع ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن بابا لـ "كاد"، ولكن يبدو أن ابن فارس لم يعتمد عليه كثيرا ، لا في المعنى ولا في الشواهد ولا في دخول "أن" في خبرها ، ومما فيه : (كاد : بمعنى همّ ولم يفعل ، ولا يقال : يكاد أن يفعل ، إنما يقال : كاد يفعل ، قال الله تعالى : {فَذَنَحُّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} )<sup>٢</sup> . وقد جاءت في الشعر .... ولم يأت منها إلا "فَعَلَّ يَفْعَلُ" ، وتشبيها وجمعها ، ولم يُبينَ منها شيء غير ذلك. وقال بعضهم : قد جاءت "كاد" بمعنى : فَعَلَّ )<sup>٣</sup>.

ويليه كان<sup>٤</sup> :

وأورد لها ابن فارس ستة معانٍ بدأها بالمضِيِّ ومثّل له. وقد ذكر سيبويه أنها للمضِي ، قال : (تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة ، وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى)<sup>٥</sup>.

والمعنى الثاني الذي ذكره لها ابن فارس : القدرة ، واستشهد له بقوله تعالى : {مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا} <sup>١</sup> . وقال إن المعنى : أي ما قدرتم.

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ٣٨/٤

<sup>٢</sup> البقرة : ٧١

<sup>٣</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٨١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٤٦

<sup>٥</sup> الكتاب ٤٥/١

والثالث : معنى " صار " ومثّل له بقوله : "إن كنتَ أبي فصلي" أي إذا صرت أبي. واستشهد له  
ببيت شعري كذلك.

والرابع : معنى الرهون ، واستشهد له بقوله تعالى : { قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا  
رَّسُولًا }<sup>٢</sup>. وذكر أنّ المعنى : هل أنا إلا بشر ؟ والرهون كما في اللسان : الدوام والثبات ،  
يقال رهن رهنٌ رُهُونًا<sup>٣</sup>.

والمعنى الخامس : معنى " ينبغي " واستشهد عليه بقوله تعالى : { قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا }<sup>٤</sup>. وفسّر  
المعنى بأنه : أي ما ينبغي لنا ، وكذا فسّره أبو عبيدة في مجاز القرآن<sup>٥</sup> ، ولم يشر ابن فارس  
لذلك.

والسادس : أن تكون زائدة ، واستشهد بآية من كتاب الله ، ويقول الشاعر :

\* وجيران لنا - كانوا - كرام \*<sup>٦</sup>

---

<sup>١</sup> النمل : ٦٠

<sup>٢</sup> الإسراء : ٩٣

<sup>٣</sup> انظر اللسان ٣٤٩/٥

<sup>٤</sup> النور : ١٦

<sup>٥</sup> مجاز القرآن ٦٤/٢

<sup>٦</sup> وصدّره : \* فكيف إذا رأيت ديار قومي \* وهو للفرزدق ، كما في ديوانه ٨٣٥/٢ ، والخزانة ٣٧/٤-٣٩ ، وسيبويه

١٥٣/٢ ، انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٤٧

وقد استشهد الخليل بالبيت السابق على زيادة كان ، ففي الكتاب : (وقال الخليل :

"إن من أفضلهم كان زيدا" ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر ، وهو الفرزدق : فكيف إذا....)<sup>١</sup>.

وذكر المبرد أنّ تأويل هذا البيت في قول النحويين أجمعين سقوط "كان" على : "وجيران لنا كرام" بينما يخالفهم هو ويقول : (وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء "كان". وذلك أنّ خبر "كان" : "لنا" ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا)<sup>٢</sup>.

#### وبعده : كائين :

وذكر ابن فارس أنها تكون بمعنى : "كم" واستشهد بقوله تعالى في سورة الطلاق :

{وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ} <sup>٣</sup>. وقد ذكرها ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن في

باب "كائين" وفسر المعنى بأنه : وكم من قرية <sup>٤</sup>.

---

<sup>١</sup> الكتاب ١٥٣/٢

<sup>٢</sup> المقتضب ١١٦/٤-١١٧

<sup>٣</sup> الطلاق : ٨

<sup>٤</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٧

وقال الفراء : ( { كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً }<sup>١</sup> وفي قراءة أُبيّ: (كأين من فئة

قليلة غلبت) وهما لغتان. وكذلك { وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ }<sup>٢</sup> هي لغات كلها معانٍ معنى : "كم" )<sup>٣</sup>.

وقال الفراء في قوله تعالى : { وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ } : (ومعنى و "كأين" : وكم)<sup>٤</sup>.

وذكر ابن فارس أنّ فيها لغتين : "كأين" بالهمز والتشديد و "كائن" بالتخفيف وأنّه قد قرئ بهما جميعاً ، واستشهد ببيت على لغة التخفيف.

وذكر ابن قتيبة هذا أيضاً في تأويل مشكل القرآن ، وزاد عليه قبل الشاهد : (والأكثر والأفصح تخفيفها)<sup>٥</sup> . وشاهدهما واحداً ، وزاد ابن قتيبة عليه آخر.

ثم ذكر ابن فارس أنّه سمع بعض أهل العربية يقول : (ما أعلم كلمة يثبت فيها التنوين خطأ غير هذه)<sup>٦</sup> . وجعل الخليل الكاف فيها للتشبيه ، قال سيبويه : (وسألت الخليل عن "كأن" ، فزعم أنّها : "إنّ" لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع "إنّ" بمنزلة كلمة واحدة ، وهي نحو : "كأيّ رجلاً")<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> البقرة : ٢٤٩

<sup>٢</sup> آل عمران : ١٤٦

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ١٦٨/١

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٢٣٧/١

<sup>٥</sup> تأويل مشكلة القرآن ص ٤٦٧

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٤٨

<sup>٧</sup> الكتاب ١٥١/٣

وذكرها سيبويه في باب : ما جرى مجرى "كم" في الاستفهام ، فقال : (وكذلك : "كأين" رجلاً قد رأيت" ، زعم ذلك يونس ، وكأين قد أتاني رجلاً ؛ إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "من" ..... و "كأين" معناها معنى "زب". وإن حذفت "من" و "ما" فعربي. وقال : إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرّها بإضمار "من" كما جاز ذلك فيما ذكرنا في "كم"¹).

وفي اللسان لغات كثيرة فيها ، وجاء فيه : (وكائن معناها معنى "كم" في الخبر والاستفهام.... قال ابن الأثير : وأشهر لغاتها كأَيّ بالتشديد ، وتقول في الخبر : "كأَيّ من رجل قد رأيت" تريد به التكثر ، فتخفف النكرة بعدها بـ "من" وإدخال من بعد "كأَيّ" أكثر من النصب بها وأجود ..... قال ابن بري بعد انقضاء كلام الجوهري : ظاهر كلامه أن "كائن" عنده بمنزلة : بائع وسائر ، ونحو ذلك مما وزنه فاعل ، وذلك غلط ، وإنما الأصل فيها : "كأَيّ" ، الكاف للتشبيه دخلت على "أَيّ" ثم قُدِّمت الياء المشددة ثم خُفِّفت فصارت كَيء ، ثم أُبدلت الياء ألفاً فقالوا : كاءٍ كما قالوا في طيء : طاءٍ .... وقال الأزهري ..... وفي كأَيّ ثلاث لغات : "كأَيّ" بوزن كَعَيّن ، الأصل "أَيّ" أُدخلت عليها كاف التشبيه ، و "كائن" بوزن كاعِن واللغة الثالثة : كايِن بوزن ماين ، لا همز فيه)². ثم جاء في اللسان عن الزجاج أن فيها لغتان

¹ الكتاب ١٧١/٢

² اللسان ٢٠٥/١٢



جيدتان : كأَيِّ وَ كَائِن وقال : (وأكثر ما جاء في الشعر على هذه اللغة ، وقرأ ابن كثير :

"وكائِن" بوزن : كاعن وقرأ سائر القُرَّاء : وكأَيِّن ، الهمزة بين الكاف والياء)<sup>١</sup> .

وذكر الزجاج أنّ أشهر لغاتها التشديد<sup>٢</sup> ، وذكر ابن خالوية القراءات الشاذة الواردة في قوله

تعالى : {وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ}<sup>٣</sup> ، فقال (وَكَايِنٌ فِي وَزْنٍ وَكَعْنٌ : ابن محيصن ، وكاين من نبي قتل :

قتادة)<sup>٤</sup> .

وذكر ابن هشام أنّها اسمٌ مركب من كاف التشبيه و "أَيِّ" المنونة ، لذلك جاز الوقف عليها

بالنون ، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، لذا رُسم في المصحف نوناً ،

وذكر أنّها توافق "كم" في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار للتمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ،

وإفادة التكثير تارة وهو الغالب ، والاستفهام أخرى ، وذكر أنّ هذا المعنى نادر فيها ولم يثبت إلا

ابن قتيبة وابن مالك وغيرهما<sup>٥</sup> .

### وبعده كَأَنَّ<sup>٦</sup> :

وذكر ابن فارس أنّها كلمة تشبيه ، ثم نسب لقومٍ أنّها "إنّ" دخلت عليها كاف

التشبيه ففتحت.

<sup>١</sup> اللسان ٢٠٥/١٢-٢٠٦

<sup>٢</sup> انظر اللسان ٢٠٦/١٢

<sup>٣</sup> آل عمران : ١٤٦

<sup>٤</sup> القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٢٢

<sup>٥</sup> انظر مغني اللبيب ٢٠٤/١-٢٠٥

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٤٩

ويبدو أن مراده بالقوم : الخليل وابن قتيبة فقد نقلنا عن سيبويه أنه سأل الخليل عن "كأن" فأجاب : (أها : "إن" لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع "إن" بمنزلة كلمة واحدة ، وهو نحو : كأبي رجلاً)¹.

وذكره ابن قتيبة كذلك في تأويل مشكل القرآن فقال : (كأن تشبيهه ، وهي : "أن" أدخلت عليها كاف التشبيه الحافظة)².

وذكر ابن فارس أنها قد تخفف ، وذكره ابن قتيبة كذلك في التأويل³ . واستشهد ابن فارس بقوله تعالى في سورة يونس : { كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ }⁴ . وقد ذكر سيبويه أنها للتشبيه⁵ ، وذكره المبرد كذلك⁶ . وذكر ابن فارس أنها إذا ثقلت في مثل هذا الموضع كما في آية يونس ، فُرنت بها (الهاء) فقليل : "كأنه لم يدعنا" . واستشهد بييتٍ للخنساء على التخفيف.

وقد ذكر ابن هشام الاختلاف في تركيبها وذكر أنهم قالوا أن الأصل في "كأن زيداً أسدٌ" : إنَّ زيد كأسدٍ ، ثم قُدِّم حرف التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزة "أن" لدخول الجارِّ عليه وذكر لها معانٍ أخرى مع التشبيه⁷ .

¹ الكتاب ١٥١/٣ ، وانظر ص ٤٠٩ من هذا البحث في باب كَأَيْن

² تأويل مشكل القرآن ص ٤٧٥

³ انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٧٥

⁴ يونس : ١٢

⁵ انظر الكتاب ١٤٨ / ٢

⁶ انظر المقتضب ١٠٨/٤

⁷ انظر مغني اللبيب ٢١٠/١

وفي اللسان أصلٌ وضعها وترتيبها الذي ذكره ابن هشام ، منسوبٌ لابن جني<sup>١</sup> ، وفيه : (وقال الكسائي : قد تكون "كأن" بمعنى الجحد : كقولك : كأنك أميرنا فتأمرنا ، معناه لست أميرنا ، قال : و "كأن" أخرى بمعنى التمني كقولك : كأنك بي قد قلت الشعر فأجيدَه ، معناه : ليتني قد قلت الشعر فأجيدَه ، ولذلك نُصب : "فأجيدَه" ، وقيل بجيء كأن بمعنى العلم والظن ، كقولك : كأن الله يفعل ما يشاء)<sup>٢</sup> .

### وتليه : كلا<sup>٣</sup> :

ويبدأ ابن فارس بقوله : إنّها تكون ردّ وردعاً ونفياً لدعوى مدّع . وربما كانت صلة يمين كما في قوله تعالى : {كَلَّا وَالْقَمَرَ}٤ ، وهي - وإن كانت كذلك - راجعة للنفي والنهي فهما نُكتة بابها .

وقد وضع لها ابن قتيبة باباً في تأويل مشكل القرآن وقال : (كلا : ردعٌ وزجر)٥ ، ثم استشهد لها من كتاب الله بغير الآيات التي ذكرها ابن فارس .

ثم تحدث ابن فارس عن أصلها ، ونسبه لغيره فقال : (وزعم ناس ، أنّ أصل "كلا" "كلا" الكاف التي دخلت تشبيهاً على "لا")٦ . وذكر استشهاد أصحاب هذا الرأي بشعر العرب .

<sup>١</sup> انظر اللسان ٢٤٥/١

<sup>٢</sup> اللسان ٢٤٥/١

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٥٠

<sup>٤</sup> المدثر : ٣٢

<sup>٥</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٠

<sup>٦</sup> الصاحبي ص ٢٥٠

ثم ردّ على هذا الكلام بقوله : (وهذا ليس بشيء . و"كلا" كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل ، وقد ذكرنا وجوه "كلا" في كتاب أفردناه)<sup>١</sup> .

والقول بتركيبها نسب ابن هشام لثعلب في مغني اللبيب<sup>٢</sup> .

وقد ذكر ابن هشام أن علة تشديد لام "كلا" - عند ثعلب الذي جعلها مركبة - تقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وهي عند غيره بسيطة ، وذكر ابن هشام أيضاً أنها عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرفاً معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، وهم يميزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، وقال جماعة منهم : متى سمعت كلمة كلا في سورة فاحكم بأنها مكّية ، لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة . وعلّق ابن هشام على هذا بقوله : "وفيه نظر" وردّ عليه ، بأن لزوم المكّية إنما يكون عن اختصاص العتوّ بها لا عن غلبته ، ولا تمتنع الإشارة لعتوّ سابق ، وأنّ هناك من الآيات ما لا يظهر فيه معنى الزجر في "كلا" المسبوقة بنحو قوله تعالى : {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ}<sup>٣</sup> .

وذكر أنّ الوارد منها في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعاً كلها في النصف الأخير .

---

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ٢٠٧/١

<sup>٣</sup> الانفطار : ٨

ونقل ابن هشام عن الكسائي وأبي حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها ، وزادوا فيها معنىً ثانياً ، يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، واختلفوا في ذلك المعنى ، فرأى الكسائي ومتابعيه أنها تكون بمعنى : حقاً. ورأى أبو حاتم ومتابعيه : أنها بمعنى ألا الاستفتاحية ، ورجّحه ابن هشام ، ورأى الفراء والنضر بن شُميل<sup>١</sup> ومن وافقهما أنها حرف حرف جواب بمنزلة إي ونعم ، وحملوا عليه : {كَلَّا وَالْقَمَرِ}<sup>٢</sup> فقالوا معناه : إي والقمر. وذكر ابن هشام أنّه قد يمتنع كونها للزجر كما في قوله تعالى : {وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ ۝ كَلَّا وَالْقَمَرِ}<sup>٣</sup>.

وقد اختار ابن فارس أنها غير مركبة ، وأحالنا للكتاب الذي أفرده لـ "كلا" وهو: "مقالة كلا" كتابٌ صغير ، طُبِعَ أولاً في اثنتي عشرة صفحة بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٤ هـ بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميني الراجكوتي<sup>٤</sup>. ثم طبع في سبع عشرة صفحة تقريباً بمؤسسة الخافقين بدمشق مضمومة مع رسالة "كلا" في الكلام والقرآن لأبي جعفر الطبري في كتاب واحد ، بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ، أستاذ التفسير المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وسنوجز الكلام عنه بعد قليل.

<sup>١</sup> تلميذ الخليل ، توفي سنة أربع ومائتين ، له كتاب الصفات والمدخل إلى كتاب العين ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/٤٨١ ، وبغية الوعاة ٤٠٤-٤٠٥ . وتاريخ ابن عساكر ٤٤ : ٤٨٢-٤٨٣ . وانظر قول النضر في كفاية المعاني في حروف المعاني للبيتسوشي : ٣٦٣ مخطوطة مكتبة الرياض وزاد أبو حيان في روايته لقول النضر : (وقد تستعمل مع القسم) انظر البحر المحيط ٦/١٩٧ ، وانظر حاشية المحقق على مقالة كلا ص ٣٧

<sup>٢</sup> المدثر : ٣٢

<sup>٣</sup> المدثر : ٣١-٣٢

<sup>٤</sup> انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٥١

ثم تحدث ابن فارس في الصحابي عن نقيض "كلا" ونسب لبعض أهل العلم أنّ نقيضها هو :  
"أن". كما أن نقيض "لا" : "ذلك" و "هذا" واستدل على "ذلك" بقوله تعالى في سورة محمد  
{ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَتْصَرَّ مِنْهُمْ }<sup>١</sup> ، واستشهد على "هذا" بقوله تعالى في سورة: ص  
: { هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَأْبٍ }<sup>٢</sup> ، وقال إن المعنى في الأولى : ذلك كما قلنا وكما فعلنا  
، وفي الثانية : هذا كما قلنا وإن للطاغين لشر مأب.

وجعل الواو الداخلة بعد "ذلك" و "هذا" دليلاً على هذا المعنى ، لأن ما بعد الواو يكون  
منسوقاً على ما قبله بها وإن كان مضمراً.

وقد فسّر الزجاج المعنى في الآية الأولى بقوله : (ذَٰلِكَ) في موضع رفع ، المعنى : الأمر ذلك  
، ويجوز أن يكون منصوباً على معنى : افعلوا ذلك)<sup>٣</sup>.

وقال في الثانية : (المعنى : الأمر هذا ، ف "هذا" رفع خبر الابتداء المحذوف ، وإن شئت كان  
"هذا" رفعاً بالابتداء والخبر محذوف)<sup>٤</sup>.

وذكر الفراء المعنى في قوله تعالى في سورة المعارج : { يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ

يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ۖ وَصَحْبَتِهِ ۖ وَأَخِيهِ ۖ وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤَيِّسُ لَهُ ۖ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ

١ محمد : ٤

٢ ص : ٥٥

٣ معاني القرآن للزجاج ٦/٥

٤ معاني القرآن للزجاج ٢٥٤/٤

جَمِيعًا ثُمَّ يُنَجِّيه ٠٠ كَلَّا ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۗ<sup>ط</sup> قال : (قال الله عز وجل : "كلا" أي : لا ينجيه

ذلك ، ثم ابتداء ، فقال : { إِنَّهَا لَظَىٰ }<sup>٢</sup> . وقال في قوله تعالى في سورة الفجر : { فَأَمَّا

الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ۗ<sup>٠٠</sup> وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ

فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ۗ<sup>٠٠</sup> كَلَّا ۖ بَلْ لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ }<sup>٣</sup> : (وقوله عز

وجل : { كلا } لم يكن ينبغي له أن يكون هكذا ، ولكن يحمده على الأمرين : على الغنى

والفقر)<sup>٤</sup> .

ومقالة "كلا" لابن فارس تبدأ بقوله : (هذه أكرمك الله وأيدك ووفقك - مقاله في "كلا"

ومعنى ما جاء من هذا الحرف في كتاب الله تعالى ، واختلاف أهل العلم في موضوعه ، وأين

يقع نفيًا ، ومتى يقع تحققًا.

قد فسرنا من ذلك ما لاح واتَّجِه ، ودللنا على الأصحّ من ذلك بشواهد من غير إطالة ، وبالله

التوفيق)<sup>٥</sup> . ويتضح في هذه المقدمة أنّ الهدف من تأليف هذه الرسالة هو بيان معاني "كلا" في

كتاب الله ، لاختلاف أهل العلم في معناها ، ووقوعها نفيًا أو تحققًا ، وأتته اختار الأصحّ

ودلّل عليه بشواهد باختصار ومن غير إطالة.

<sup>١</sup> المعارج : ١١-١٥

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ١٨٤/٣

<sup>٣</sup> الفجر : ١٥-١٧

<sup>٤</sup> معاني القرآن للفراء ٢٦١/٣

<sup>٥</sup> مقالة كلاً ص ٣٥-٣٦

وذكر لها ابن فارس معنيين نسبهما لبعض أهل العلم وهما : الرد والاستئناف . وقد قال أبو حيان في البحر المحيط : (وذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنّ "كلا" ردّ لما قبلها، فيجوز الوقف عليها ، وما بعدها استئناف)<sup>١</sup> .

ثم ذكر ابن فارس رأياً آخر نسبه لقوم وهو أنّها تحيى بمعنى التكذيب . وقال آخرون : ردع وزجر . وهو مذهب الخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين كما قال ابن هشام<sup>٢</sup> .

وقال آخرون : بمعنى حقاً ، ونسبه ابن هشام للكسائي ومتابعيه<sup>٣</sup> .

وقال ابن فارس أن بعضهم جعلها ردّاً وإبطالاً لما قبله من الخبر ، وقال بعضهم أنّها تنفي شيئاً وتوجب غيره .

ثم قال : (هذا ما قيل في "كلا")<sup>٤</sup> . فيبدو أنه قصد جمع كل ما ورد فيها . ثم اختار رأياً وقال : (وأقرب ما يُقال في ذلك أنّ "كلا" تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه :

أولها : الردّ ، والثاني : الردع ، والثالث : صلة اليمين وافتتاح الكلام بها كـ "ألا" والوجه الرابع : التحقيق لما بعده من الأخبار)<sup>١</sup> . والردّ والردع وصلة اليمين ذكرهما في الصاحبي ، ولم يذكر التحقيق<sup>٢</sup> .

---

<sup>١</sup> البحر المحيط ١٩٧/٦ ، انظر حاشية المحقق على مقالة "كلا" ص ٣٦

<sup>٢</sup> انظر مغني اللبيب ٢٠٧/١ ، والبحر المحيط ١٩٧/٦

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٢٠٨/١ ، ونسبه أبو حيان كذلك له ولنصر بن يوسف وابن واصل وابن الأنباري ١٩٧/٦ ، انظر حاشية المحقق على مقالة كلا ص ٣٦

<sup>٤</sup> مقاله كلا ص ٣٦ ، وقال الفراء في إحدى روايته واليزيدي وغيرهما بمحيثها بمعنى : "سوف" واستغربه أبو حيان ، وقال أبو حاتم تأتي بمعنى : "ألا" الاستفتاحية ، انظر شرح كفاية المعاني في حروف المعاني للبيتسوشي ، مخطوطة مكتبة الرياض : ٣٦٣ ، وانظر حاشية المحقق على مقالة "كلا" ص ٣٧



ثم ذكر ابن فارس أنه سيشرح ما جاء من كتاب الله على ترتيب هذه الوجوه الثلاثة<sup>٣</sup> بعد أن يحكي مقالة من زعم أن "كلا" منحوتة من كلمتين ويردّ عليها.

إذن ذكر ابن فارس قول ثعلب في الصاحبي وفي مقالة "كلا" وردّ عليه فيهما دون أن ينسبه له. وأخذ بالقول البصري فيها. وذكر ابن فارس هنا من أصحاب القول بتركيب "كلا" أنّ أصلها التخفيف إلا أنهم كانوا يكررون "لا" فيقولون : هذا الشيء "كلا" و "لا" ، ثم حذفوا إحداها وشددوا الباقية طلباً للتخفيف.

ويرد ابن فارس على هذا القول من جهتين :

أنه غير محفوظ عن القدماء ، وأنه لا يتأيد بدليل ، ولا يستقيم عليه المعنى في نحو قوله تعالى :  
{ كلا والقمر }<sup>٤</sup>.

ثم بدأ ابن فارس بالمعاني الأربعة وجعل لكل منها باباً استشهد فيه بما جاء من كتاب الله على هذا المعنى ، وما فيه أكثر من معنى ذكرها كلها ، وما فيه خلافاً شرحه ، وفي آخر باب الردّ ذكر ما جاء من أشعار العرب على هذا المعنى.

---

<sup>١</sup> مقالة "كلا" ص ٣٧

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٢٥٠ وما بعدها

<sup>٣</sup> هكذا جاء النصّ في المخطوطة والمطبوعة ، ولعله سهوٌ من المؤلف ، انظر حاشية المحقق على مقالة "كلا" ، ص ٣٧

<sup>٤</sup> المدثر: ٣٢

والباب الذي يليه في الصاحبي : مما أوله لام : لو و لولا :

وبدأ ابن فارس بـ "لو" وقال إنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ومثل لها.

ثم نقل عن الفراء أنها تقع بمعنى "إن" الشرطية في قوله تعالى : { وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ }<sup>١</sup> . لأنها

لم تقتض جواباً هنا ، و "لو" تقتضي جواباً كما في قوله تعالى : { وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي

قُرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ }<sup>٢</sup> ، ووضعت "إن" مكان "أو" لأنهما للشرط كليهما.

وقد ذكر سيبويه معنى "لو" فقال : (وأما "لو" فلما كان سيقع لوقوع غيره)<sup>٣</sup> .

ومجيئها بمعنى "إن" فيه خلافٌ بين المتأخرين على ما ذكره ابن هشام في المغني<sup>٤</sup> ، وردّ ابن

هشام على من أنكروه وقال : (والحاصل أنّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً ، وليس المقصود

فرضه الآن أو فيما مضى ، فهي بمعنى "إن" ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكن

قُصد فرضه الآن أو فيما مضى ، فهي الامتناعية)<sup>٥</sup> . وقال عن هذه التي بمعنى "إن" إنها :

(حرف شرط في المستقبل ، إلا أنها لا تجزم)<sup>٦</sup> وجعلها قسماً ، والقسم الآخر : المستعملة في

نحو : "لو جائي لأكرمته" وهي الامتناعية وهذه تفيد عنده ثلاثة أمور : الشرطية وتقييد

الشرطية بالزمن الماضي ، والامتناع ، وبالشرطين الأخيرين فارقت "إن" لأنّ "إن" لعقد السببية

<sup>١</sup> الصف : ٨

<sup>٢</sup> الأنعام : ٧

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٢٢٤

<sup>٤</sup> انظر مغني اللبيب ١/٢٧٨-٢٨١

<sup>٥</sup> مغني اللبيب ١/٢٨١

<sup>٦</sup> مغني اللبيب ١/٢٧٧

والمسببية في المستقبل ، و "لو" لعقدتهما في الماضي ، لذلك قالوا : الشرط بـ "إن" سابق على الشرط بـ "لو". بدليل أنك تقول : "إن جئني غداً أكرمتك" فإذا انقضى الغد ولم يجيء قلت : "لو جئني أمس أكرمتك"<sup>١</sup>.

ويلاحظ على هذا الباب اهتمام ابن فارس بقول الفراء ونقله منسوباً إليه ، دون اعتراض عليه.

### ثم ذكر لولا<sup>٢</sup>:

وقال إنها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، ومثل لها. ثم ذكر أنها قد تكون بمعنى "هلاً" وهلي حرف تخصيص ، واستشهد بقوله تعالى في سورة الأنعام : { فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا }<sup>٣</sup> ، وفسر المعنى بأنه : فهلاً ، واستشهد عليه من شعر العرب ، ثم ذكر أنّ "لوما" مثل "لولا" تأتي بمعنى : "هلاً" ، واستشهد بقوله تعالى في سورة الحجر : { لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ }<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> انظر مغني اللبيب ٢٧٢/١

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٥٢ ، وانظر معانيها في مغني اللبيب ٢٨٧/١-٢٩١

<sup>٣</sup> الأنعام : ٤٣

<sup>٤</sup> الحجر : ٧

ثم عاد في آخر الباب واستشهد لـ "لولا" الامتناعية - وليست التي بمعنى "هلاً" فقال : | (وأما

"لولا" الأولى فكقوله جلّ ثناؤه في سورة الصافات : { فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ۝

لَلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ }<sup>١</sup> .

ثم استشهد ابن فارس بقوله تعالى في سورة يونس: { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ }<sup>٢</sup> وذكر أنّ لها

وجهان : أن تكون بمعنى "هلاً" وأن تكون بمعنى "لم" ومثله قوله تعالى في سورة هود : { فَلَوْلَا

كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ }<sup>٣</sup> بمعنى : لم

يكن.

وقد ذكر سيبويه أنّ أصل "لولا" "لو" ودخلت عليها "لا" وأصل "لوما" "لو" دخلت

عليها "ما". قال عن "لا" : (وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما) وذلك قولك : "لولا"

صارت "لو" في معنى آخر كما صارت حين قلت : "لوما" تغيرت كما تغيرت حيثُ بـ "ما" ،

وإنّ بـ "ما"<sup>٤</sup> . وقال عن معناها : (وكذلك : "لوما ، ولولا" فهما لا ابتداءً وجواباً)<sup>٥</sup> ، وذكر

فيها معنى التحضيض فقال : (ومثل ذلك : "هلاً ولولا وألاً" ، ألزموهنّ "لا" وجعلوا كل واحدة

<sup>١</sup> الصافات : ١٤٣ ، والصاحبي ص ٢٥٣

<sup>٢</sup> يونس : ٩٨

<sup>٣</sup> هود : ١١٦

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/٢٢٢

<sup>٥</sup> الكتاب ٤/٢٣٥

مع "لا" بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض<sup>١</sup> ، فهي عنده لا تدخل إلا على الفعل ، وتابعة المبرد في المقتضب ، قال : ( فـ "لولا" في الأصل لا تقع إلا على اسم. و "لو" لا تقع إلا على فعل ، فإن قدّمت الاسم قبل الفعل فيها ، كان على فعلٍ مضمراً )<sup>٢</sup> .

وذكر المبرد معناها فقال : (حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم)<sup>٣</sup> . وأن أصلها "لو" و "لا" : ( و "لولا" إنما هي "لو" و "لا" جعلتا شيئاً واحداً وأوقعتا على هذا المعنى ، فإن حذفنا "لا" من قولك : "لولا" انقلب المعنى ، فصار الشيء في "لو" يجب لوقوع ما قبله )<sup>٤</sup> .

وقال ابن قتيبة في تأويل المشكل : (لولا تكون في بعض الأحوال بمعنى : هلاً ، وذلك

إذا رأيتها بغير جواب تقول لولا فعلت كذا ، تريد : هلاً فعلت كذا ، قال الله تعالى : { فَلَوْلَا

كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ }<sup>٥</sup> ..... { فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا } ..... وكذلك

"لوما" : فقال : { لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلْئِكَةِ }<sup>٦</sup> ، أي : هلاً تأتينا ، فإذا رأيت لـ "لولا" جواباً

<sup>١</sup> الكتاب ١١٥/٣

<sup>٢</sup> المقتضب ٧٧/٣

<sup>٣</sup> المقتضب ٧٦/٣

<sup>٤</sup> المصدر السابق

<sup>٥</sup> هود : ١١٦

<sup>٦</sup> الحجر : ٧

فليست بهذا المعنى ، كقوله : { فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ۝۰ لَلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ

يُبْعَثُونَ }<sup>١</sup>. فهذه "لولا" التي تكون لأمر لا يقع لوقوع غيره....)<sup>٢</sup>.

فما ذكره ابن فارس في هذا الباب عن "لولا" منقول عمّا قاله ابن قتيبة في تأويل المشكل في باب "لولا ولوما" ، فقد ذكر الاثنتين في باب واحد ، وكذا فعل ابن فارس ، وذكر فيها معنى التخصييض مثله ، واستشهد ابن فارس بآية الأنعام ، والحجر ، والصفات ، ويونس ، وهود وكلهن استشهد بهن ابن قتيبة ، وزاد عليهن آيات أخرى .

وتابع ابن فارس ابن قتيبة في ذكره لآية الصفات التي فيها معنى "لولا" الامتناعية بعد التخصييض وشواهدا وإخراجها من معنى التخصييض .

وتابعه في تأخير آية يونس لآخر الباب ، ثم الاستشهاد على معنى "لم" فيها بآية هود. وزاد عليه ابن قتيبة في عدد الشواهد ، وفي تحديده التخصيضية بأنها التي لا تحتاج جواباً<sup>٣</sup>.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها ، وذهب البصريون إلى أنه يرفع بالابتداء<sup>٤</sup> ، ولم يشر ابن فارس لهذا الخلاف.

وقد ذكر الفراء في "لولا" و "لوما" معنى الاستفهام والخبر ، وقال في آية الأنعام :

(معنى : "فلولا" : فهلاً. ويكون معناها على معنى : "لولا" كأنك قلت : لولا عبد الله لضربتك.

<sup>١</sup> الصفات : ١٤٣-١٤٤

<sup>٢</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٥-٤٨٦

<sup>٣</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٥-٤٨٦

<sup>٤</sup> انظر الانصاف ٧٠/١

فإذا رأيت بعدها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بمعنى : "لولا" التي جوابها "اللام" ، وإذا لم تر بعدها

اسماً فهي استفهام ، كقوله : {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

الصَّالِحِينَ} <sup>١</sup>. وكقوله : {فَلَوْلَا إِن كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۗ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ} <sup>٢</sup>.

وكذلك "لوما" فيها ما في "لولا" الاستفهام والخبر) <sup>٣</sup>.

وفسر الزجاج كذلك "لولا" في آية الأنعام بأنها "هلا" ، قال : "فهلاً إذ جاءهم بأسنا

تضرعوا" <sup>٤</sup>.

وآية يونس التي ذكر ابن فارس فيها وجهين : "هلاً" و "لم" قال عنها الفراء (وهي في قراءة أبي

: "فهلاً" ومعناه : أنهم لم يؤمنوا) <sup>٥</sup>. وهذه القراءة تقوي معنى "هلاً" فيها. وقد فسر الفراء المعنى

ب "لم" على ما ذكره ابن قتيبة وابن فارس.

وفسرها أبو عبيدة في مجاز القرآن فقال : (بجازه : فهلاً كانت قرية إذا رأت بأسنا آمنت

فكانت مثل قوم يونس) <sup>٦</sup>. فذكر فيها "هلاً" ولم يذكر معنى "لم".

وفسرها الزجاج أيضاً ب "هلاً" في معاني القرآن ، فقال : (فهلاً كانت قرية) <sup>١</sup>.

<sup>١</sup> المنافقين : ١٠

<sup>٢</sup> الواقعة : ٧٦-٧٧

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ١/٣٣٤-٣٣٥

<sup>٤</sup> معاني القرآن للزجاج ٢/٢٠٠

<sup>٥</sup> معاني القرآن للفراء ١/٤٧٩

<sup>٦</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٢٨٤

فالزجاج ذكر فيها معنى : "هلا" .

أما معنى : "لم" فذكره ابن قتيبة والفراء وتابعهما ابن فارس . وأما آية هود التي استشهد بها ابن قتيبة وتابعه فيها ابن فارس على معنى "لم" فسرهما الفراء بقوله : (لم يكن منهم أحد كذلك إلا قليلاً ، أي : هؤلاء كانوا يnehون فنحوا . وهو استثناء على الانقطاع مما قبله كما قال عز وجل {إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ} )<sup>٢</sup> .

فالفراء جعلها بمعنى : لم ، أما أبو عبيدة فاقصر فيها على معنى : "هلاً" ، قال : (مجازه : فهلا كان من القرون الذين قبلكم ذوا بقية ، أي يقون و {يَنهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَجَيْنَا مِنْهُمْ} )<sup>٣</sup> .

وابن قتيبة لم يفسر آية يونس وهود بمعنى "لم" أصالة عن نفسه بل عزاه لـ "بعض المفسرين" قال : (وبعض المفسرين يجعل لولا في قوله : {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ} بمعنى : "لم" ... )<sup>٤</sup> .

فلعله أراد الفراء ، والله أعلم .

وبليه باب لم ولما :

وبدأ أحمد بن فارس بـ "لم" وقال إنها تنفي الفعل المستقبل ، وتنقل معناه إلى الماضي ، ومثّل لها .

<sup>١</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٧/٣

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٣٠/٢

<sup>٣</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٠٠/١

<sup>٤</sup> تأويل مشكلة القرآن ص ٤٨٦



وهي عند سيبويه نفي للماضي قال : ("ولن أضرب" نفي لقوله : سأضرب ، كما أنّ لا تضرب نفي لقوله : اضرب ، ولم أضرب نفي لضربت) <sup>١</sup> ، وقال في موضع آخر : ("و"لم" وهي نفي لقوله : فعَل) <sup>٢</sup> .

ثم ذكر ابن فارس أنّها إن دخل عليها حرف جزاء لم تنقل معنى الاستقبال ، ومثّل له بـ"إن لم تقم" .

وذكر أنّه لا يحسن السكوت عليها إلا إذا كانت جواباً لمثبت ، كأن قائلًا قال : "قد خرج زيد" فتقول : "لم" . وقد منع سيبويه السكوت عليها <sup>٣</sup> .

وذكر ابن الحاجب معنى "لم" و"لما" قال : (فلم ، لقلب المضارع ماضياً ، ونفيه ، ولما مثلها ، وتختصّ بالاستغراق وجواز حذف الفعل) <sup>٤</sup> ، وقال الرضي (وينصرف المضارع إلى الماضي ، بلم ولما الجازمة) <sup>٥</sup> .

وابن هشام عرّف "لم" فقال : (حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً) <sup>٦</sup> وأنشد رفع المضارع بعدها وذكر أنّه خُرج على الضرورة ، وقال ابن مالك : لغة <sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> الكتاب ١٣٥/١-١٣٦

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٢٠/٤

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٢٢٣/٤

<sup>٤</sup> شرح الرضي على الكافية ٨٥/٥

<sup>٥</sup> شرح الرضي على الكافية ٢٧/٥

<sup>٦</sup> مغني اللبيب ٢٩١/١

<sup>٧</sup> انظر مغني اللبيب ٢٩٢/١

ثم ذكر ابن فارس بعدها : "لمّا" وبدأ بـ"لمّا" الجازمة وقال إنها لا تدخل إلا على مستقبل ،

ومثل لها وذكر أنها تكون بمعنى "لم" كما في قوله تعالى : { بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ }<sup>١</sup> .

وقد استشهد ابن قتيبة بهذه الآية في باب "لمّا" ، وذكر أنها في الآية بمعنى "لم" وهو ما قاله ابن

فارس.

وقد فرّق سيبويه بين "لم" و "لمّا" فقال : (و"ما" في "لمّا" مغيرة لها عن حال "لم" كما غيرت

"لو" إذا قلت : "لوما" ونحوها. ألا ترى أنك تقول : "لمّا" ولا تتبعها شيئاً ، ولا تقول ذلك في

"لم")<sup>٢</sup> .

وفي شرح الرضي " (اعلم أنّ لمّا كما قالوا ، كان في الأصل "لم" زيدت عليه "ما" كما زيدت

في "إمّا الشرطية" وأينما ، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء : أحدها : أنّ فيها معنى التوقع

... فهي تستعمل في الأغلب ، في نفي الأمر المتوقع ، كما يخبر بقدر الأغلب عن حصول

الأمر المتوقع ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير ، أو : لمّا يركب ، وقد أستعمل

في غير المتوقع أيضاً ... واختصت "لمّا" أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم ،

---

<sup>١</sup> سورة ص : ٨

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٢٢٣

وهذا هو المراد بقوله : في الاستغراق<sup>١</sup> وقد قال ابن الحاجب عنها : (ولمّا مثلها ، وتختص بالاستغراق ، وجواز حذف الفعل)<sup>٢</sup>.

وذكر ابن هشام أنّها تختص بالمضارع وذكر الفرق بينها وبين "لم" وقال : (وعلة هذه الأحكام أنّ "لم" لنفي : فَعَلَ ، و"لمّا" لنفي : قد فَعَلَ)<sup>٣</sup>.

ثم ذكر ابن فارس لمّا الحينية فقال : (فأمّا "لمّا" التي للزمان فتكون للماضي ، تقول : "فصدتك لمّا وَرَدَ فلان")<sup>٤</sup>.

وقد ذكر سيوييه معناها فقال : (وأما "لمّا" فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة "لو" لِمَا ذكرنا ، فإنما هما لا ابتداءً وجواب)<sup>٥</sup>.

فابن فارس في هذا الباب سماها : "التي للزمان" وذكر أنّها تكون للماضي ، وذكرها كذلك ابن قتيبة في باب "لمّا" بعد لمّا الجازمة في باب واحد وهو ما تابعه فيه ابن فارس.

وقد ذكر ابن قتيبة لها علامة ، قال : (فإذا رأيت ل"لمّا" جواباً فهي لأمر يقع بوقوع غيره بمعنى "حين" كقوله تعالى : { فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا }<sup>٦</sup> أي : حين آسفونا ، و { لَمَّا جَاءَ أَمْرُ

<sup>١</sup> شرح الرضي ٨٦/٥

<sup>٢</sup> شرح الرضي ٨٥/٦

<sup>٣</sup> مغني اللبيب ٢٩٤/١

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٥٥

<sup>٥</sup> الكتاب ٢٣٤/٤

<sup>٦</sup> الزخرف : ٥٥

رَبِّكَ }<sup>١</sup> أي : حين جاء أمر ربك<sup>٢</sup> ولم يستشهد لها ابن فارس ، واكتفى بالتمثيل ، ولم يذكر أنّ لها جواباً.

وزاد ابن قتيبة أنها قد تكون بمعنى "إلا" كما في قوله تعالى في سورة الطارق : { إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ

لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ }<sup>٣</sup> وقوله تعالى : { وَإِنْ كُلُّ ذَلِكُ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا }<sup>٤</sup>.

وقال : (وهي لغة هذيل مع "إن" الخفيفة التي تكون بمعنى "ما" ومن قرأ : (وإن كل ذلك لما متاع) بالتخفيف و (إن كل نفس لما عليها حافظ) جعل "ما" صلة ، وأراد : وإن كل ذلك لمتاع الحياة ، وإن كل نفس لما عليها حافظ)<sup>٥</sup>.

وقد ترك ابن فارس هذا ، ونقل بقية الباب في الصاحي.

وقد ذكر الفراء من قبل معنى "إلا" في آية الطارق وذكر فيها قراءة التخفيف ، قال : ( { لَمَّا

عَلَيْهَا } قرأها العوام "لما" وخففها بعضهم. الكسائي كان يخففها ، ولا نعرف جهة التثقيل ،

ونرى أنها لغة هذيل ، يجعلون إلا مع "إن" المخففة : "لما" ولا يجاوزون ذلك. كأنه قال : ما

كل نفس إلا عليها حافظ.

<sup>١</sup> هود : ١٠١

<sup>٢</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٧

<sup>٣</sup> الطارق : ٤

<sup>٤</sup> الزخرف : ٣٥

<sup>٥</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٧

ومن حَقَّف قال : إنما هي لام جواب لـ"إن" ، و"ما" التي بعدها صلة كقوله : { فَبِمَا

نَقَضِهِمْ مِّثْقَهُمْ }<sup>١</sup> يقول : فلا يكون في "ما" وهي صلة تشديد<sup>٢</sup>.

وقد ذكر ابن هشام في "لما" أن تكون حرف استثناء<sup>٣</sup>.

وبعدها : لن<sup>٤</sup> :

وذكر ابن فارس أنها تكون جواباً لمثبتٍ أمراً في الاستقبال ، ومثّل لها بـ"سيقوم زيد"

فتقول أنت : "لن يقوم".

وقد قال سيويه : (ولن أضرب نفي لقوله : سأضرب)<sup>٥</sup>.

ثم ذكر ابن فارس أنه حُكِيَ عن الخليل أنّ معناها : "لا أن" بمعنى : "ما هذا وقت أن يكون كذا".

ونجد كلام الخليل هذا في الكتاب فقد قال سيويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء :

(اعلم أن هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبُها..... ، وهي : أن ، وذلك قولك : أريد

---

<sup>١</sup> النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣

<sup>٢</sup> معاني القرآن للقرّاء ٣/٢٥٤-٢٥٥

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ١/٢٩٦

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٥٦

<sup>٥</sup> الكتاب ١/١٣٥

أن تَفْعَلَ ، وكِي ، وذلك : جئتكَ لكي تَفْعَلَ. ولن ، فأَمَّا الخليل فزعم أنَّها : "لَا أَنْ" ولكنَّهم حذفوا لكثرتَه في كلامهم .... وجُعِلت بمنزلة حرفٍ واحدٍ<sup>١</sup> .

ثم ذكر سيويوه المذهب الآخر فيها قال : (وأَمَّا غيره فزعم أنَّه ليس في "لن" زيادة وليست من كلمتين ، ولكنَّها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة "أَمْ" في حروف الجزم ، في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً)<sup>٢</sup> . ويردّ كلام الخليل بقوله : (ولو كانت على ما يقول الخليل لَمَّا قلت : "أَمَّا زيداَ فلن أضرب" لأنَّ هذا اسمٌ ، والفعل صلةٌ فكأنه قال : أَمَّا زيداَ فلا الضربُ له)<sup>٣</sup> . ولم يعلِّق ابن فارس على كلام الخليل لا بالتأييد ولا بالاعتراض.

وجاء في اللسان : (لن حرف ناصب للأفعال وهو نفى لقولك سيفعل ، وأصلها عند الخليل : "لا أَنْ" فكثرت استعمالها فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فالتقت ألف "لا" و نون "أن" وهما ساكنان ، فحذفت الألف من "لا" لسكونها وسكون النون بعدها ، فخلطت اللام بالنون وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع فيهما حكم آخر ، يدلُّك على ذلك قول العرب : زيداَ لن أضرب ، فلو كان حكم "لن" المحذوفة الهمزة مُبَيَّنًى بعد حذفها وتركيب النون مع لام "لا" قبلها ، كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز لزيد أن يتقدّم على "أن" ، لأنه كان يكون في التقدير من صلة "أن" المحذوفة الهمزة ، من صلتهَا لَمَّا جاز تقدّمه عليها على وجه)<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> الكتاب ٥/٣

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> اللسان ٣٣٧/١٢

وقال منتصراً للخليل بعد أن ذكر اعتراض سيبويه عليه أنه لو كان الأصل "لا" لما جاز "زيداً  
لن أضرب" لامتناع جواز تقدم الصلة على الموصول : (وحجاج الخليل في هذا ما قدّمنا ذكره  
لأن الحرفين حدث لهما بالتركيب نحو لم يكن لهما مع الانفراد)<sup>١</sup>.

وبعدها : لا<sup>٢</sup>

وذكر ابن فارس أنها حرف نسق ينفي الفعل المستقبل ، ويُنهى به ، ومثّل لهما. وذكر

أنها تكون بمعنى "لم" إذا دخلت على ماضٍ كقوله جلّ ثناؤه في سورة القيامة : { فَلَا صَدَقَ

وَلَا صَلَّى }<sup>٣</sup> أي : لم يصدّق ولم يصل. واستشهد كذلك بقول الشاعر وهو طرفة :

وأسيافنا يقطرن من كبشه دما<sup>٤</sup>

وأبيّ خميس لا أفأنا نهابه

حيث دخلت "لا" على الماضي.

وبقول الآخر ، ورواه عن أبيه :

---

١ المصّر السابق

٢ الصاحبي ص ٢٥٧

٣ القيامة : ٣١

٤ البيت لطرفة بن العبد كما في ديوانه ص ٥ ، والكامل ٩٣/٢ ، وله في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧٨/٢ ، وغير  
منسوب في تأويل مشكل القرآن ص ٤٩١ ، والبحر المحيط ٣٩٠/٨ ، وفي الكامل : الخميس الجيش ، أفأنا : رددنا ،  
والنهاب : الغنائم ، وانظر حاشية المحقق على تأويل مشكل القرآن ص ٤٩١

إن تغفر اللهم تغفر جمًّا وأيُّ عبدٍ لك لا أمَّا<sup>١</sup>

وذكر سيبويه أن "لا" النافية لا تؤثر على الإعراب ، قال : ( فلا تغير الشيء عن حاله التي

كان عليها قبل أن تنفيه ، ولا تنفيه مغيراً عن حاله ، يعني في الإعراب التي كان عليها)<sup>٢</sup> .

وقد فسّر أبو عبيدة آية القيامة بما ذكره ابن فارس ، وهو معنى : "لم" ، قال : ( لم يصدّق في

الدنيا ولم يصلّ ، "لا" هاهنا في موضع "لم" ، قال طرفة : وأيّ خميس....)<sup>٣</sup> .

فابن فارس إذن أخذ بقول أبي عبيدة في معنى الآية ، واستشهد ببيت طرفة الذي استشهد به

ابن فارس ، وقبل ابن فارس ، تابع ابن قتيبة أبا عبيدة فلم يذكر لـ"لا" في بابها في تأويل

المشكل إلا معنى : "لم" ، واستشهد ابن قتيبة بهذه الآية من سورة القيامة وبالبيت الذي

---

<sup>١</sup> الرجز لأبي خراش الهذلي كما في اللسان ٣٧١/١٤ وأما ابن الشجري ٢٢٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٣ ، وغير منسوب في تأويل مشكل القرآن ص ٤٩١ ، والبحر المحيط ٣٩٠/٨ ، وتفسير الطبري ٣٩/٢٧-٤٠ ، وأما ابن الشجري ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، واللسان ٣٥٦/٢٠ ، وفي ٢٣/١٦ لأمية بن أبي الصلت ، أو لأبي خراش الهذلي ، وفي شرح شواهد المغني لأبي خراش ، ثم قال السيوطي ص ٢١٣ : "وأخرج الترمذي وابن جرير والبخاري وغيرهم من طريق زكريا بن أبي إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، وعن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى : { إِلَّا أَلَمَمَ } النجم :

٣٢ ، قال : هو الرجل الذي يلم بالفاحشة ثم يتوب.

وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إن تغفر اللهم تغفر جمًّا وأيُّ عبدٍ لك لا أمَّا

قال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب" والحديث في المستدرک ٤٦٩/٢ وصححه على شرط الشيخين ، وأقرّه

الذهبي ، وهو في الترمذي ٢٢٤/٢ ، انظر حاشية المحقق على تأويل مشكل القرآن ص ٤٩١

<sup>٢</sup> الكتاب ٧٧/٣

<sup>٣</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧٨/٢



استشهد به أبو عبيدة ، وزاد ابن قتيبة شاهداً شعرياً آخر ، نقله ابن فارس كذلك عن ابن قتيبة ، ولم يذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن ، وهو قوله : إن تغفر اللهم ..... البيت .

مما يدلّ على أن ابن فارس ربّما يكون أخذه في هذا الباب عن ابن قتيبة لا عن أبي عبيدة ، أو ربّما يكون اطّلع عليهما جميعاً ، فنقل ما جاء عن أبي عبيدة ، وما زاده عليه ابن قتيبة من الشاهد الشعري الآخر .

ونلاحظ أن ابن فارس ذكر هذا في كتابه دون أن يقول : "يقولون" أو "زعم بعضهم" كما يفعل في كثيرٍ من المواضع ، ربّما لأخذه بما جاء فيه وموافقته له ، فصار كأنه من عند نفسه .  
بدليل أنه روى الشاهد الثاني - الذي انفرد به ابن قتيبة عن أبي عبيدة - عن والده ، فقال ابن فارس قبل هذا الشاهد : (وأنشدني أبي: إن تغفر اللهم .... البيت)<sup>١</sup>

ثم نقل ابن فارس عن قطرب أنّ العرب تُدخل "لا" توكيداً في الكلام كما يدخلون "ما" في مثل قوله تعالى : { فَكَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ }<sup>٢</sup> واستشهد على زيادتها بقوله تعالى في سورة الأعراف :  
{ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ }<sup>٣</sup> وبقوله في سورة القيامة : { لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }<sup>٤</sup> ،

وذكر في هذه الآية وجهاً آخر ، وهو أن يكون نفى بها كلاماً تقدّم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كذا ! ثم قال : أقسم .

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٥٧

<sup>٢</sup> البقرة : ٨٨

<sup>٣</sup> الأعراف : ١٢

<sup>٤</sup> القيامة : ١

وقد ذكر الفراء في آية الأعراف وفي معاني القرآن زيادة "لا" قال : (المعنى -والله أعلم- ما منعك أن تسجد. و "أن" في هذا الموضع تصحبها "لا" ، وتكون "لا" صلة. كذلك تفعل بما كان في أوله جحد .... ومثله : { لَعَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ }<sup>١</sup> إلا أن معنى الجحد الساقط في "لعل" من أولها لا من آخرها ، المعنى : ليعلم أهل الكتاب ألا يقدر<sup>٢</sup> ، وأما آية القيامة فقال فيها : (كان كثير من النحويين يقولون "لا" صلة ، قال الفراء : ولا يبتدأ بجحد ، ثم يجعل صلة يراد به الطرح ، لأنّ هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه ، ولكن القرآن جاء بالردّ على الذين أنكروا البعث والجنة والنار ، فجاء الإقسام بالردّ عليهم في كثير من الكلام، المبتدأ منه ، وغير المبتدأ ، كقولك في الكلام : لا والله لا أفعل ذلك ؛ جعلوا "لا" وإن رأيتها مبتدأة ردّاً لكلامٍ قد كان مضي ، فلو ألقيت "لا" مما ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً ، واليمين التي تستأنف فرق. ألا ترى أنك تقول مبتدئاً : والله إن الرسول لحقّ ، فإذا قلت : لا والله إن الرسول لحقّ ، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه ، فهذه جهة "لا" مع الإقسام)<sup>٣</sup> فالفراء إذن لا يراها صلة في الآية وتوكيداً وإنما هي نفي ككلام متقدم ، وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما ابن فارس في الآية.

<sup>١</sup> الحديد : ٢٩

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ١/٣٧٤

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ٣/٢٠٧

وأبو عبيدة في مجاز القرآن جعلها زائدة في آية الأعراف قال : (مجازه ما منعك أن تسجد ،  
والعرب تضع "لا" في موضع الإيجاب وهي من حروف الزوائد)<sup>١</sup> . وكذلك جعلها زائدة في آية  
القيامة قال : (مجازها : أقسم بيوم القيامة وأقسم بالنفس اللوامة)<sup>٢</sup> .

إذن الفراء وأبو عبيدة قالوا إنها زائدة في آية الأعراف ، أمّا في القيامة فهي زائدة عند أبي  
عبيدة ، وردّ على كلام سابق عند الفراء ، وقد نقل ابن قتيبة وبعده ابن فارس هذين القولين في  
آية القيامة ، واختار ابن قتيبة أنّها ردّ على المكذّبين ، قال ابن قتيبة : (وأما زيادة "لا" في قوله  
: { لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ... وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ } ... فإنها زيدت في الكلام

على نية الردّ على المكذّبين ، كما تقول في الكلام : لا والله ما ذاك كما تقول .

ولو قلت : والله ما ذاك كما تقول ، لكان جائزاً ، غير أنّ إدخالك "لا" في الكلام أولاً أبلغ في  
الردّ .

وكان بعض النحويين يجعلها صلة . ولو جاز هذا لم يكن بين خبر فيه الجحد ، وخبرٍ فيه الإقرار  
فرق)<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢١١/١

<sup>٢</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧٧/٢

<sup>٣</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٩-٢٦٠

أما آية الأعراف فقد أقرّ فيها الزيادة كما قاله الفراء وأبو عبيدة قال : ( وقد تزداد لا في الكلام

والمعنى : طرحها ؛ لإبائه في الكلام أو جحد كقول الله عز وجل : { مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ

أَمَرْتُكَ } أي ما منعك أن تسجد ، فزاد في الكلام "لا" لأنه لم يسجد<sup>١</sup> .

وتظهر حيادية ابن فارس في نقل القولين في آية القيامة دون ترجيح واضح لأحدهما وإن كان

ذكر فيها أولاً معنى التوكيد أي : الزيادة ثم قال : "وقد يجوز" وروى القول بأن تكون نفيًا

لمتقدم.

ثم يستمر ابن فارس برواية الشواهد من شعر العرب على زيادتها ، ويذكر بعد الشاهد غالباً

المعنى على زيادة "لا" واستشهد ببيت لزهير لا على زيادتها بل على معناها ، فقال قبله :

(وقال زهير في "لا")<sup>٢</sup> ، ثم فسر المعنى بعد البيت على جعلها نافية.

ومما استشهد به ابن فارس على زيادة "لا" قوله تعالى : { لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا

يَقْدِرُونَ }<sup>٣</sup> وقد استشهد بها الفراء فيما نقلناه عنه قبل قليل على جعلها صلة زائدة<sup>٤</sup> .

واستشهد بها ابن قتيبة كذلك على زيادتها<sup>٥</sup> .

---

<sup>١</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٥٨

<sup>٣</sup> الحديد : ٢٩

<sup>٤</sup> انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١

<sup>٥</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٨

ثم نقل ابن فارس عن أبي عبيدة قوله في "لا" في قوله تعالى في أم الكتاب { غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }<sup>١</sup> ونسب له أنه قال : ("لا" من حروف الزوائد لتتميم

الكلام والمعنى إلغاؤها)<sup>٢</sup> وكلام أبي عبيدة هذا في مجاز القرآن<sup>٣</sup> مع اختلاف يسير وزاد في مجاز

القرآن قبل ما نقله ابن فارس : (مجازها : غير المغضوب عليهم والضالين)<sup>٤</sup>.

وأبو عبيدة فيما نقله عنه ابن فارس يستشهد بأشعار العرب على زيادة "لا" ويفسر المعنى في

كل بيت ، واستشهد كذلك بآية الأعراف التي شرحنا الكلام حولها قبل قليل. وفسر المعنى

فيها كذلك على زيادة "لا".

ثم يردّ ابن فارس على أبي عبيدة في أمرين ذكرهما في كلامه :

الأول : أن "لا" ليست زائدة في { وَلَا الضَّالِّينَ } بل هي مزيلة لتوهم مُتَوَهِّمٍ أن

الضالين هم المغضوب عليهم. لأن العرب تنعت الواو ، فجاءت "لا" بعدها لدفع التوهم

ومُعْلَمَةٌ أن الضالين هم غير المغضوب عليهم.

---

<sup>١</sup> الفاتحة : ٧

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٥٩

<sup>٣</sup> انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥/١-٢٦

<sup>٤</sup> مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥/١

وقد ردّ عليه الفراء قبل ابن فارس وقال : (وقد قال بعض من لا يعرف العربية : إن

معنى "غير" في "الحمد" معنى : سوى ، وإنّ "لا" صلة في الكلام .... وإنما يجوز أن تجعل "لا"

صلة إذا اتصلت بجمد قبلها)<sup>١</sup> وردّ عليه في الأبيات التي استشهد بها.

فابن فارس إذن متابعٌ للفراء في ردّه على أبي عبيدة.

والأمر الثاني الذي خطأ فيه ابن فارس أبا عبيدة : استشهاده بزيادة "لا" في قول الشماخ :

أعائشَ ما لأهلك لا أراهم يُضيعون الهجان مع المضيع<sup>٢</sup>

وبيت الشماخ هذا غير موجود - في موضعه كما رواه ابن فارس في نقله - في نسخة مجاز

القرآن المطبوعة<sup>٣</sup> (مكتبة الخانجي بالقاهرة).

وقال ابن فارس أن قوله أن "لا" زائدة في البيت غلطٌ منه ، لأنه ظنّ أنه أنكر عليهم فساد

المال ، وليس الأمر كذلك ، وإنما لامته زوجته عائشة في التشديد على نفسه ، فردّ عليها مالي

أرى أهلك يتعهدون المال ولا يضيعونه بل يصلحونه. ثم روى ابن فارس بيت الشماخ والبيتين

بعده من هذه القصيدة ، ليتضح معناها. وقد أورد ابن قتيبة البيتين الأول والثاني في المعاني

<sup>١</sup> معاني القرآن للفراء ٨/١

<sup>٢</sup> مطلع قصيدة في ديوانه ٥٦ ، وروايته : "ما لقومك" ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي

<sup>٣</sup> انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٦/١

الكبير ، وشرحهما على جعل "لا" نافية كما ذكر ابن فارس وعلى جعلها زائدة<sup>١</sup> كما استشهد به أبو عبيدة ، وأوردتهما أبو علي القالي في الأمالي<sup>٢</sup> وشرحهما على جعل "لا" نافية. وفي نهاية باب "لا" أسار ابن فارس إشارة سريعة لـ"لا النافية للجنس" فقال : (و"لا" تنفي الاسم المنكور ، نحو "لا رجلٌ عندك")<sup>٣</sup> إذن كُلُّ ما ذكره ابن فارس عنها أنّها تدخل على النكرات ومعناها النفي.

وقد وضع سيويوه لها باباً قال فيه : (هذا باب النفي بـ"لا" : و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب "إنّ" لما بعدها)<sup>٤</sup>.

ثم ذكر أنّها لا تعمل إلا في نكرة وبين العلة في ذلك قال : (فلا تعمل إلا في نكرة من قبل أنّها جوابٌ ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك : هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة)<sup>٥</sup>.

وذكر ابن هشام أنّها عاملة عمل إنّ ، وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذٍ : تبرئة ، وذكر الفرق بينها وبين "إنّ"<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> انظر المعاني الكبير ٤٢٩/١ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ص ٢٦٢

<sup>٢</sup> الأمالي لأبي علي القالي ١٠٦/١ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ص ٢٦٣

<sup>٣</sup> الصاحي ص ٢٦٣

<sup>٤</sup> الكتاب ٢٧٤/٢

<sup>٥</sup> الكتاب ٢٧٥/٢

<sup>٦</sup> انظر مغني اللبيب ٢٥٣/١-٢٥٥

## وتليها : لات<sup>١</sup> :

وذكر ابن فارس أنّ الناس اختلفوا فيها ، وذكر فيها وجهين : الأول : أن تكون "لا" بمنزلة ليس و "التاء" متصلة بها ، وتكون : "لات حين مناص " بمعنى : "وليس حين مناص" ، وتُنصب "حين" خبراً لـ"ليس".

والثاني : أن تكون : "لات" بمعنى "حين" واستشهد على هذا المعنى بيت شعري.

وقد تحدّث عنها سيبويه في باب : ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، فبدأ بـ"ما" ثم ثنى بـ"لات" ، فقال عن "ما" : (وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ"ليس" إذ كان معناها كمعناها ، كما شبّهوا بها "لات" في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات إلا مع الحين ، تُضمّر فيها مرفوعاً وتُنصب الحين لأنّه مفعولٌ به<sup>٢</sup> .... وزعموا أن بعضهم قرأ : (ولات حين مناص)<sup>٣</sup> وهي قليلة ..... ولا يُجاوز بها هذا الحين ، رفعت أو نصبت ، ولا تمكّن في الكلام كتمكّن "ليس" ، وإنما هي مع الحين)<sup>٤</sup>.

واختار الفراء في معاني القرآن أن يُنصب بها ، واستشهد له من شعر العرب ، وروى فيها الإضافة لما بعدها ، واستشهد له ، وهي في أحد شواهد مضافة لـ"ساعة" ، ولم يعلّق عليه ،

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٦٤

<sup>٢</sup> أي لأنه شبيه بالمفعول به ، إذ كان خبر ليس إنما يُنصب تشبيهاً بالمفعول به. عن السيرافي ، وانظر حاشية المحقق على الكتاب ٥٧/١

<sup>٣</sup> في القراءات الشاذة ص ١٢٩ : ("ولات حين مناص" عيسى بن عمر ورؤي عنه : (ولات حين) ، (ولات حين) بالرفع فيهما أبو السمال ، (ولا تحين مناص) برفع النون عيسى وأبو السمال) ، وقراءة الجمهور : (ولات حين) بفتح التاء ونصب النون ، والآية من سورة ص : ٣

<sup>٤</sup> الكتاب ٥٧/١-٥٨



قال : (وقوله : { فَنَادُوا وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ }<sup>١</sup> يقول : ليس بحين فرار. والنَّوْص : التأخر

في كلام العرب ، والنَّوْص : التقدّم ، وقد بُصِّتَه .... ف"مَنَاص" : "مَفْعَل" مثل : مَقَّام. ومن

العرب مَنْ يضيف لات فيخفف ... والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى : "ليس"<sup>٢</sup> .

فهي عنده في معنى : ليس ، وقد ذكر الوقف عليها فقال : (قال الفراء : أقف على "لات"

بالتاء ، والكسائي يقف بالهاء)<sup>٣</sup> .

ف"لات" عند سيبويه والفراء بمعنى : "ليس" وتعمل عملها، ف"الحين" بعدها منصوبٌ خبراً لها ،

واسمها مضمّر .

وقال أبو عبيدة : (إنما هي "ولا" وبعض العرب تزيد فيها الهاء فنقول : "لاه" ، فتزيد فيها

"هاء" الوقف فإذا اتصلت صارت : "تاء". والمناص : مصدر : ناصَ ينوصُ ، وهو المنجاة

والقوت)<sup>٤</sup> . فأصلها عند أبي عبيدة : "لا" اتصلت بها "هاء الوقف".

وقد شرح ابن قتيبة الخلاف فيها وفصّله أكثر مما جاء في الصاحبي ، وذلك في كتابه : تأويل

مشكل القرآن. فذكر فيها قول سيبويه الذي نقلناه قبل قليل ، ثم ذكر فيها عن بعض

البغداديين : أن التاء تُزاد في أوّل "حين" ، وفي أوّل "أوان" ، وفي أوّل "الآن" وإنما هي : "لا" ،

---

<sup>١</sup> ص : ٣

<sup>٢</sup> معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ٣٩٨/١

<sup>٤</sup> مجاز القرآن ١٧٦/٢

ثم تبتدى فتقول : تَحِينٌ ، وَ تَلَانٌ. والدليل على هذا أنهم يقولون : "تَحِينٌ" من غير أن يتقدمها

: "لا" ، وهذا القول في اللسان منسوب لأبي عبيد وغيره ، وتلآن أي : الآن<sup>١</sup>.

وردّ ابن قتيبة على هذا المذهب ، بجرّ بعض العرب بها ، واختار أن تكون : "لا" زيدت عليها

"الهاء" كما قالوا : تُمُّ ، وَ تُمَّةٌ ، وردّ على شواهد أصحاب هذا المذهب<sup>٢</sup>.

وقد جاء في البحر المحيط الخلاف في الوقف عليها ، قال أبو حيان : (والوقف عليها "لات"

بالتاء قول سيبويه والفراء وابن كيسان<sup>٣</sup> و الزجاج ، ووقف الكسائي والمبرد : "لاه" بالهـ ، وقوم

على "لا" ، وزعموا أن التاء زيدت في حين ، واختاره أبو عبيدة وذكر أنّه رآه في الإمام مخلوطاً

"تأؤه" بـ"حين". وكيف يصنع بقوله : ولات ساعة مندم ، ولات أوان؟<sup>٤</sup>.

---

<sup>١</sup> في اللسان ٢٩٣/١ : (قال أبو عبيد : قال الأموي : قوله تلآن يريد : الآن ، وهي لغة معروفة يزيدون التاء في "الآن" وفي "حين" ويجذفون الهمزة الأولى ، يقال : تلآن وتحين ، قال أبو وجزة :

العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمطعمون زمان ما من مُطعم ... قال : وكان الكسائي والأحمر وغيرهما يذهبون إلى أنّ الرواية : العاطفونة ، فيقول : جعل الهاء صلة ، وهو وسط الكلام ، وهذا ليس يوجد إلا على السكت ، قال : فحدثت به الأموي فأنكره ، قال أبو عبيد : وهو عندي على ما قال الأموي ولا حجة لمن احتجّ بالكتاب في قوله عز وجل : { وَلا تَحِينَنَّ } لأن التاء منفصلة من حين لأنهم كتبوا مثلها منفصلاً أيضاً مما لا ينبغي أن

يفصل كقوله عز وجل : { يَنوِيْلَتْنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ } [الكهف : ٤٩] ، واللام منفصلة من هذا).

<sup>٢</sup> تأويل مشكل القرآن ص ٤٧٦-٤٧٨

<sup>٣</sup> أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، من أئمة البغداديين ، من مؤلفاته : اختلاف البصريين والكوفيين ، توفي عام ٢٩٩ هـ ، وانظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٧٠ ، وأخبار النحويين البصريين للسرياني ص ١٠٨ ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٤٠ ، وإنباه الرواة ٥٧/٣ ، وانظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٤٨.

<sup>٤</sup> البحر المحيط ٣٨٤/٧ ، وانظر حاشية المحقق على تأويل مشكل القرآن ص ٤٧٨

وفي اللسان عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : (التاء فيها صلة والعرب تصل هذه التاء في كلامها

وتنزعها ... والأصل فيها "لا" والمعنى فيها ليس ، والعرب تقول : ما أستطيع وما أسطيع)<sup>١</sup>.

وقد ذكر ابن هشام أنه اختلف في أمرين فيها ، الأول في حقيقتها وفيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها كلمة واحدة فعلٌ ماضٍ ، ثم اختلفوا : فقال بعضهم أنها في الأصل بمعنى :

نقص ، فيقال : لات ، يليت ، ثم استعملت للنفي.

وقال آخرون أنّ أصلها : "ليس" بكسر الياء ، فقلبت الباء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،

وأبدلت السين تاءً.

والمذهب الثاني : أنها كلمتان : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة ، كما في نُتِّمَتْ وُرِّبَتْ ، وتحركت

لالتقاء الساكنين ، وهو قول الجمهور.

والثالث : أنها كلمة وبعض كلمة ، فهي "لا" النافية والتاء زائدة في أوّل الحين ، قاله أبو عبيدة

وغيره ، وردّ على احتجاج أبي عبيدة بوجودها في المصحف الإمام -وهو مصحف عثمان-

مختلطة بـ"حين" في الخط ، فقال : (ولا دليل فيه ، فكم في خطّ المصحف من أشياء خارجة

عن القياس)<sup>٢</sup> . واحتجّ لقول الجمهور بـ(أنه يوقف عليهما بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصلة

---

<sup>١</sup> اللسان ٢١٠/١٢

<sup>٢</sup> مغني اللبيب ٢٧٠/١

عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه) <sup>١</sup>.

ثم ذكر ابن هشام أنّ الأمر الثاني الذي اختلفوا فيه ، عملها ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تعمل شيئاً ، فإن وليها مرفوعٌ فمبتدأٌ حذف خبره ، أو منصوب فمعمول لفعلٍ محذوف ، وهو قول الأَخفش.

الثاني : أنها تعمل عمل "إنّ" فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهو قول آخر للأَخفش.

الثالث : أنها تعمل عمل "ليس" وهو قول الجمهور.

واختلف في معمولها ، فنصّ الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين ، وهو ظاهر قول

سيبويه ، وذهب الفارسي <sup>٢</sup> وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه <sup>٣</sup>.

فابن فارس إذن ذكر رأي الجمهور في أصلها وعملها.

**وبعدها : لدُن :**

---

<sup>١</sup> المصدر السابق

<sup>٢</sup> هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبوه الفارسي ، وأمه عريية بغدادية المذهب ، تتلمذ على ابن جني توفي عام ٣٧٧هـ. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٠ ، وتاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، ونزهة الألباء ص ٣١٥ ، وإنباه الرواة ٢٧٣/١ ، وبغية الوعاة ص ٢١٦.

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ٢٧٠/١-٢٧١

وذكر ابن فارس أنها بمعنى : "عند" واستشهد بقوله تعالى في سورة الكهف : { قَدْ بَلَغْتَ مِنْ

لَدُنِّي عُذْرًا }<sup>١</sup>. وذكر أنّ النون قد تُحذف ، واستشهد بشعر العرب.

وذكر سيبويه معناها فقال : (وأما "لدن" فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسمٌ يكون ظرفاً.

يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن. وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على

حرفين)<sup>٢</sup>.

وشرح الزجاج تحريك قراءة تشديد النون في آية الكهف فقال : (لأن أصل "لدن" الإسكان ،

فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نوناً ليُعلم سكون النون الأولى ، تقول : من لدن زيد ، فتسكن

النون ثم تضيف إلى نفسك ، فتقول : من لديّ ، كما تقول : عن زيدٍ وعيّي)<sup>٣</sup>.

ثم ذكر ابن فارس أنّ لدى بمعنى : "لدن" واستشهد بقوله تعالى في سورة يوسف : { وَالْفَيَّا

سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ }<sup>٤</sup>.

وكل ما ذكره ابن فارس في هذا الباب بشواهد هو في تأويل مشكل القرآن في باب "لدن"<sup>٥</sup>.

حتى البيت الذي استشهد ابن قتيبة بشرطه فقط ، تابعه ولم يذكره تاماً ، ولم يزد ابن فارس

---

<sup>١</sup> الكهف : ٧٦

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٣٣/٤

<sup>٣</sup> معاني القرآن للزجاج ٢٤٨/٣

<sup>٤</sup> سورة يوسف : ٢٥

<sup>٥</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٠٦

على ما فيه شيئاً ، غير أنّ ابن قتيبة عندما ذكر حذف النون قال : (كما تحذف من " لم يكن" )<sup>١</sup> ، و ابن فارس لم يشبهها بـ " لم يكن".

والفرق الثاني : أنّ ابن قتيبة قال : (وفيها لغة أخرى أيضاً : لدى)<sup>٢</sup> فجعلها لغةً فيها ، بينما قال ابن فارس : (ولدى بمعنى : "لدى")<sup>٣</sup>.

ورغم ذلك لم يشر ابن فارس لابن قتيبة ، ولم يقل كذلك في بداية الباب كما كان يقول في أبواب كثيرة : "قالوا" ولا "يقولون".

وبعده : ليس<sup>٤</sup> :

وذكر ابن فارس أنّها نفيٌ لفعلٍ مستقبل ، ومثّل لها. ثم قال : (وزعم ناس أنّها من حروف النسق)<sup>٥</sup> ومثّل لها بنحو : "قام عبد الله ليس زيداً" وأنشد قول لبيد :

وإذا جُوزيت قرضاً فاجزِه  
إنما يجزي الفتى ليس الجمل<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> تأويل مشكل القرآن ٥٠٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٦٥

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٢٦٦

<sup>٥</sup> المصدر السابق

<sup>٦</sup> ديوان الشاعر : ص ١٢ ، والكتاب ٣٣٣/٢ والرواية فيه "وإذا أقرضت .... يجزي الفتى غيرُ الجمل" ، وأساس البلاغة ١٢٣/١ ، وشطره الثاني في مجالس ثعلب ٥١٥/٢ ، واللسان ٣٧٥/١٢ والفتى : السيد اللبيب ، والبيت حتّى على مجازة الخير والشرّ ، يقول : إن الذي يجزي بما يُعامل به من حسنٍ أو قبيح هو الإنسان لا البهيمة. انظر حاشية المحقق على الكتاب ٣٣٣/٢

ثم ذكر مذهب البصريين في العطف بها فقال (والبصريون يقولون : لا يجوز العطف بـ"ليس" ، وهي لا تشبه من حروف العطف شيئاً ، ألا ترى أنه يُتبدأ بها ويضمّر فيها) <sup>١</sup> ، ثم ذكر أنّ رواية سيبويه لبيت لبيد هي :

\* إنما يجزي الفتى غيرُ الجمل <sup>٢</sup> \*

بينما ذكر ابن فارس روايته أولاً على مذهب القائلين بالنسق :

\* إنما يجزي الفتى ليس الجمل \*

وذكر ابن فارس أنّ البصريين قالوا : (وخطأ : "رأيت زيداً ليس عمراً" لأنه لا يكون على تقديرهم فعلٌ بلا فاعل) <sup>٣</sup> .

وبعد استعراض مذهب البصريين قال : (وكان الكسائي يقول : أُجريت "ليس" في النسق مجرى "لا") <sup>٤</sup> .

وإذا عُذنا للكتاب نجد سيبويه قال عن معناها : (و"ليس" : نفي) <sup>١</sup> . وذكر أنّ مرفوعها مضمّر فقال في باب الإضمار في "ليس" و"كان" كالإضمار في "إن" : (فمن ذلك قول بعض

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٦٦

<sup>٢</sup> الشاهد فيه عند سيبويه على هذا الرواية : نعت "الفتى" بكلمة "غير" ، وقد استشهد به في باب : ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير ٣٣٣/٢ . والفتى وإن كان معرّف اللفظ ، فمعناه الجنس ، فلا يخصّ واحداً بعينه فهو مقارب للنكرة . وكذلك "غير" مع إيغالها في التنكير ، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها ، تجعلها مقاربة للمعرفة ، فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة ، انظر حاشية المحقق على نفس الصفحة في الكتاب .

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٦٦

<sup>٤</sup> المصدر السابق

العرب : "ليس خَلَقَ اللهُ مثله". فلولا أن فيه إضماراً لم يُجْزَ أن تَدُكُرَ الفعلَ ولم تُعْمَلِه في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في "إنه"<sup>٢</sup>. وقال عن نحو تمثيله السابق : (هذا كله سُمع من العرب. والوجه والحدّ أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً وهذا مبتدأ ، كقوله : إنّه أمةُ الله ذاهبةٌ)<sup>٣</sup> فاسم ليس ضمير الشأن محذوف.

وذكر المبرد أنّها فعلٌ ، وقال إنّه إن عارضه أحدٌ بعدم تصرّفها مثل : "كان" و "أصبح" و "أمسى" قيل له : (ليس كل فعلٍ متصرفاً وإنما علينا أن نُوجدك أنّها فعلٌ بالدليل الذي لا يوجد مثله إلا في الأفعال ، ثم نوجدك العلة التي منعتها من التصرف. أمّا الدليل على أنّها فعلٌ ، ففوق الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها ، نحو : لستُ منطلقاً ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستنّ ، وليستُ أمةُ الله ذاهبةً ، كقولك : ضربوا وضربتُ. فهذا وجه تصرّفها. وأمّا امتناعها من التصرف ، فإنك إذا قلت : ضرب ، وكان ، دلت على ما مضى ، فإذا قلت : يضرب ويكون دلت على ما هو فيه ، وما لم يقع وأنت إذا قلت : ليس زيد قائماً غداً ، أو الآن ، أردت ذلك المعنى الذي في "يكون" فلما كانت تدلّ على ما يدلّ عليه المضارع ، استغني عن المضارع فيها)<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> الكتاب ٢٣٣/٤

<sup>٢</sup> الكتاب ٧٠/١

<sup>٣</sup> الكتاب ١٤٧/١

<sup>٤</sup> المقتضب ٨٧/٤



واستشهد الرضي بيت لبيد السابق على كون خبرها محذوفاً وذكر فيها مذهب العطف دون أن ينسبه ، قال : (واعلم أنّ "ليس" من بين أخواتها تختصّ بكثرة مجيء اسمها نكرة ، لما فيها من النفي ، وبجواز حذف خبرها كثيراً ، كقوله : \* إنما يجزي الفتى ليس الجمل \* أي : ليس الجمل جازياً ، وقيل : بل حُمِلت على "لا" فصارت حرف عطف مثلها)<sup>١</sup>.

ونلاحظ أنّ ابن فارس ذكر القول بأنها للنسق أولاً ثم ذكر المذهب البصري المعارض له ، ثم نسب للكسائي القول بأنها في النسق كـ"لا" دون أن يختار أحدها بل عرضها عرضاً. وفي اللسان ، نُسب القول بأنها تجيء للنسق للكسائي – كما قال ابن فارس – ولابن كيسان أيضاً ، ففيه : (وقال الكسائي : "ليس" يكون جحداً ويكون استثناءً ينصب به .... ويكون بمعنى إلا .... وربما جاءت ليس بمعنى "لا" التي يُنسَق بها كقول لبيد :

\* إنما يجزي الفتى ليس الجمل \*

إذا أعرب : "ليس الجمل" لأن "ليس" ههنا بمعنى "لا" النسقية. وقال سيبويه : أراد : "ليس يجزي الجمل" ، وليس الجملُ يجزي ، قال وربما جاءت ليس بمعنى : لا التبرئة)<sup>٢</sup>  
فعند من جعل "ليس" ناسقة في البيت ، يكون "الجمل" معطوفاً على "الفتى" مرفوعاً ، لأنه فاعلٌ مرفوع ، وعلى هذا التحريج لا تقدير في الجملة وقد عطفت "ليس" مفرداً على مفرداً.

<sup>١</sup> شرح الرضي على الكافية ٢٢٣/٥-٢٢٤

<sup>٢</sup> اللسان ٣٧٥/١٢

أما عند سيبويه كما في اللسان فما بعد "ليس" جملة فـ"الجملة" اسم ليس مرفوع و "بجزى" جملة الخبر في محل نصب. وذكر ابن فارس أنّ رواية البيت عند سيبويه : "غيرُ الجملة" وهكذا وجدتها في الكتاب<sup>١</sup>.

وفي اللسان عن ابن كيسان " ( "ليس" من حروف الجحد ، وتقع في ثلاثة مواضع : تكون بمنزلة "كان" ترفع الاسم وتنصب الخبر ، تقول : ليس زيدٌ قائماً ، وليس قائماً زيدٌ ، ولا يجوز أن يُقدّم خبرها عليها لا تُصَرَّف. وتكون "ليس" استثناء فتنصب الاسم بعدها كما تنصبه بعد إلا ، تقول : جاءني القوم ليس زيداً ، وفيها مضمّر لا يظهر . وتكون نسقاً بمنزلة "لا" تقول : جاءني عمرو ليس زيد ، قال لييد : \* إنما يجزي الفتى ليس الجملة \*<sup>٢</sup> وقول ابن كيسان هذا جامعٌ واضح.

وابن فارس ذكر وجهين مما قاله ابن كيسان ، وترك الاستثناء بها.

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في تقديم خبرها عليها ، فمنعه الكوفيون والمبرد ، وأجازه البصريون ، كما في الإنصاف<sup>٣</sup> ، ولم يُشر ابن فارس لهذا الخلاف.

وبعد ليس : لعل<sup>١</sup> :

---

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٣٣٣/٢

<sup>٢</sup> اللسان ٣٧٥/١٢

<sup>٣</sup> انظر الإنصاف ١٦٠/١

وقال ابن فارس إنّها تكون استفهاماً وشكاً ، وتكون أيضاً بمعنى : "خليق" ، وهكذا استمر  
ينقل أقوالاً في معناها ، فقال أنّه حُكي عن الكسائي أنّ "لعلماء" بمعنى : "كأئمة" و "أئمة". وأن  
الفراء أنكر هذا لأنّ "أئمة" مُعبّرة عن "أئ" ولا يجوز إسقاط "ما" منها أبداً.

ثم نقل عن أهل البصرة أنّهم يقولون : "لعلّ" ترج ، وأن بعضهم يقول : توقّع. ثم قال إنّها  
تكون بمعنى : "عسى" ، و "كي" واستشهد بقوله تعالى : { وَأَنْهَرًا وَسُبُلًا لِّعَلَّكُمْ  
تَهْتَدُونَ }<sup>٢</sup> وقال إنّ المعنى في الآية : لكي تهتدوا.

وقد قال سيبويه أنّ معنى : (لعل وعسى : طمّع وإشفاق)<sup>٣</sup> ، وقال في موضع آخر أنّك إذا  
قلت : "لعل هذا زيدٌ ذاهباً" : (فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب) <sup>٤</sup> فما في الكتاب موافق  
لما ذكره ابن فارس عن أهل البصرة ، ثم ما ذكره أنّها تكون بمعنى "عسى". وقد ذكر الرضي أنّ  
في "لعل" إحدى عشرة لغة أشهرها : لعلّ ، وعلّ ، وذكر أنّ "عقياً" يجرون بها.<sup>٥</sup>

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٢٦٧

<sup>٢</sup> النحل : ١٥

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٣٣/٤

<sup>٤</sup> الكتاب ١٤٨/٢

<sup>٥</sup> شرح الرضي على الكافية ١٣٦/٦

وفي اللسان عن الجوهري : ("لعل" كلمة شكّ ، وأصلها علّ ، واللام في أوّلها زائدة ، .... وقد تكرر في الحديث ذكر "لعلّ" وهي كلمة رجاء وطمع وشكّ ، وقد جاءت في القرآن بمعنى "كي")<sup>١</sup>.

وفي معني اللبيب أنه حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر ، ثم ذكر الخلاف في عملها ، وقال إن "ما" الحرفية تتصل بما فتكفها عن العمل ، لزوال اختصاصها حينئذٍ. وذكر من معانيها : التوقع ، وقال إنه ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه كما في : "لعل الحبيب قادم" وتختص بالممكن لذلك قال ابن فارس : (وأهل البصرة يقولون : "لعل" ترجّ ، وبعضهم يقول : توقّع)<sup>٢</sup> فمراده أنّ بعضهم يسمي هذا المعنى : توقّعاً.

ومن المعاني التي ذكرها ابن هشام أيضاً : التعليل ، وقال إنّ جماعة أثبتوه منهم الكسائي والأخفش.

ومنها أيضاً : الاستفهام ، وأثبتته الكوفيون كما يقول ابن هشام ، وقد ذكره ابن فارس في أوّل الباب فقال : (لعلّ تكون استفهاماً وشكاً)<sup>٣</sup> ، واستشهد له ابن هشام.

---

<sup>١</sup> اللسان ١٢/٢٩١-٢٩٢

<sup>٢</sup> الصاحبي ص ٢٦٧

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٦٧

عندهم بنحو قوله تعالى: {لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً} <sup>(١)</sup> إذن اختار ابن فارس لها في بداية الباب معنى أثبتته الكوفيون كما يقول ابن هشام، ونقل كلام الكسائي وردَّ الفراء عليه، ثم ذكر قول أهل البصرة في معناها.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في لامها الأولى كما يقول أبو البركات الأنباري، فذهبت البصريون إلى أنها زائدة، وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية <sup>(٢)</sup> ولم يذكره ابن فارس في هذا الباب.

وبعد لعل. "لكن" <sup>(٣)</sup> ونسب ابن فارس لـ "قوم" أنها كلمة استدراك وتتضمن ثلاثة

معانٍ:

فـ"لا" نفي، و"الكاف" بعدها مخاطبة، والنون بمنزلة "إن" الخفيفة أو الثقيلة، إلا أن

الهمزة حذفت منها استقلالاً لاجتماع ثلاثة معانٍ في كلمة واحدة.

و"لا" تنفي خبراً متقدماً، و"إن" تثبت خبراً متقدماً، لذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي

وجحد، واستشهد ابن فارس على مجيئها بعد النفي في كتاب الله، واستدلّ على كون النون في

"لكن" بمنزلة "إن" خفيفة أو ثقيلة، بالنصب بـ"لكن" عند التثقيل، والرفع بها عند التشديد.

فأمّا معنى الاستدراك فقد ذكره سيبويه فيها، وقال كما ذكر ابن فارس أنها لا تجيء إلا بعد

نفي، قال: (فإن قلت: مررت برجلٍ صالحٍ ولكن صالحٍ، فهو محالٌ، لأنّ لِكُنَّ لا يتدراك بها

(١) الطلاق: ١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢١٨/١ .

(٣) الصاحبي ص ٢٦٨ .

بعد، إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفي)<sup>(١)</sup> ويبدو أن سيوييه هنا أراد "لكن" العاطفة وقد فرّق المبرد في مسألة دخولها بعد الإيجاب والنفي بين المشدّدة والمخففة فقال: (و"لكن" للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها، وهي مخففة كما ذكرت لك في باب العطف، وإنما يستدرك بها بعد النفي، نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، ويقول القائل: ما ذهب زيد فتقول: ولكنّ عمراً قد ذهب ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مُتعيّناً، نحو قولك: جاء زيد، فأقول: لكنّ عمراً لم يات).

فأمّا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي، لا يجوز أن تقول: جاءني عمرو لكنّ زيد، ولكن. ما جاءني عمرو لكنّ زيد. فإن عطفت بها جملة . وهي الكلام المستغني . جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب، كما ذكر تلك. تقول: قد جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يأتني<sup>(٢)</sup>.

وقد نسب صاحب الإنصاف القول بتركيبها من ثلاث حروف . على ما ذكر ابن فارس . للكوفيين في مسألة القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ، فأجازوا دخولها في خبر لكن احتجاجاً بالنقل والقياس، فأمّا النقل فما جاء عن العرب، وأمّا القياس فقالوا: لأنّ الأصل في "لكن" "إنّ"، زيدت عليها "لا" و"الكاف" فصارتا جميعاً حرفاً واحداً. وحذفت

---

(١) الكتاب: ٤٣٥/١ .

(٢) المقتضب ٤/١٠٧-١٠٨ .

الهمزة لكثرة الاستعمال. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر "لكنّ" وقالوا عن تركيبها عند الكوفيين: لا نسلّم، فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى<sup>(١)</sup>.

وابن هشام في المغني قال عن المشددة أنّها حرف ينصب الاسم ويدفع الخبر، والأشهر في معناها: الاستدراك.

وذكر أن البصريين على أنّها بسيطة، وقال الفراء: أصلها: لكنّ أنّ، فطُرحت الهمزة للتخفيف، و"نون" لكن للساكنين.

وقال باقي الكوفيين أمركة من لا، وإنّ، والكاف الزائدة، لا الكاف التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وأما "لكنّ" ساكنة النون، فذكر ابن هشام أنّها ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل.

وخفيفة بأصل الوضع، فإنّ وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة، وإنّ وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين: أن يتقدمها نفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو قبلها<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا نرى أنّ ابن فارس نقل لنا المذهب الكوفي في تركيبها، ولم ينسبه لهم ولم يشر للمذهب البصري المقابل وهو القول بأنّها بسيطة.

---

(١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١-٢١٨.

(٢) انظر مغني اللبيب ٣٠٤/١-٣٠٧.

ومما أوله ميم: "من ومنذ"<sup>(١)</sup>.

ولم يقل ابن فارس عنها إلا أنهما ابتداء غاية في زمان، ومثل لكلٍ منهما.

وما قاله ابن فارس ذكره سيبويه قبله في (مز)، قال في الكتاب: (وأما (مز) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان)<sup>(٢)</sup>.

فذكر أحمد بن فارس المعنى، وترك غيره وذكر ابن هشام أن ل(مذ ومنذ) ثلاث حالات: فإن وليهما اسم مجرور، فليل هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حر فاجر.

وإن لويهما اسم مرفوع، فقال المبرد والفارسي وغيرهما. مبتدآن، وما بعدها خبر، ومعناهما "الأمد" إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، و"أول المدة" كان ماضيها. وقيل غيره.

وإن وليهما الجمل الفعلية أو الاسمية فالمشهور أنهما ظرفان مضافان.

وأصل "مذ": "منذ"، وقيل هما أصلان<sup>(٣)</sup>. وتليها: "ما"<sup>(٤)</sup> وقال ابن فارس إن أصلها أن تكون

لغير الناس، ومثل لذلك، ثم خرج ما جاء للعاقل ب"ما"، من كلام أبي عبيدة فقال إن أبا عبيدة

قال في قوله تعالى: في سورة الليل: { وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى }<sup>(٥)</sup> معناها: "ومن خلق

---

(١) الصاحبي ص ٢٦٩ .

(٢) الكتاب ٢٢٦/٤ .

(٣) انظر مغني اللبيب ٣٤٧/١-٣٤٨ .

(٤) الصاحبي ص ٢٦٩ .

(٥) الليل: ٣ .



الذكر والأنثى" <sup>(١)</sup> وكذلك قوله في سورة الشمس: {وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَّاهَا} <sup>(٢)</sup> و{وَنَفْسٍ

وَمَا سَوَّيْنَاهَا} <sup>(٣)</sup>. وقد جاء في تفسير الطبري أن آيات الليل والشمس هذه تحتمل وجهين

وهما إما أن تُجعل "ما" بمعنى: "من" فيكون ذلك قسماً من الله بخالق الذكر والأنثى، أو أن

تجعل "ما" مع ما بعده بمعنى المصدر، ويكون قسماً بخلقه الذكر والأنثى <sup>(٤)</sup> فعلى الأول هي

"ما" الموصولة، وعلى الثاني هي "ما" المصدرية.

وظاهر من الشواهد أن مقصود ابن فارس الحديث أولاً عن "ما" الاسمية الموصولة.

وقد نسب لأبي عبيدة قوله فيها دون أن ينتقده.

وقد تحدث عنها سيوييه فقال: (هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة "الذي" في المعرفة إذا بُني

على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون ذكره بمنزلة رجل، وذلك قو هذا من

أعرف منطلقاً...

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٦٩ ، وقول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٣٠١/٢ .

(٢) الشمس: ٥ ، وانظر قول أبي عبيدة في إيجاز القرآن . ٣٠٠/٢ .

(٣) الشمس: ٧ .

(٤) انظر تفسير الطبراني ١٣٩/٣٠ ، وانظر حاشية المحقق على تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٠ .

وهذا ما عندي مهيناً و"أعرف"... و"عندي" حشوٌ لهما يتمان به، فيصيران اسماً كما كان  
"الذي" لا يتم إلا بحشوة. وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت "من" بمنزلة: إنسان،  
وجعلت "ما" بمنزلة: شيء ذكرتين، ويصير "منطلق" صفة لـ"من" و"مهين" صفة لـ"ما"<sup>(١)</sup>.  
وذكر ابن فارس قراءة ثانية لآية الليل بخفض (الذكي)، دون أن ينسبها، وهي في القراءات  
الشاذة لابن خالوية منسوبة للكسائي<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن فارس تخريج الخفض بقوله: (أي: وخلقه الذكر والأنثى)<sup>(٣)</sup> وهذا يعني أن الواو  
للقسم، والذكر بدل من محل "ما خلق" بمعنى: وما خلقه الله، أي: ومخلوق الله الذكر  
والأنثى<sup>(٤)</sup>. وما ذكره ابن فارس في هذا الباب عن "ما" الموصولة يبدو أنه منقول من باب "ما"  
في تأويل مشكل القرآن .

ثم ذكر ابن فارس المعنى الثاني لـ"ما" وهو أن تكون زائدة، وسماها: "صلة" واستشهد بقوله  
تعالى: {قليلاً ما تذكرون}<sup>(٥)</sup>. وقد ذكر ذلك الزجاج، فقال في الآية: ("ما" زائدة مؤكدة،  
المعنى: قليلاً تذكرون)<sup>(١)</sup>.

---

(١) الكتاب ١٠٥/٢ .

(٢) القراءات الشاذة ص ١٧٤ ، وفي تفسير الطبري ١٣٩/٣٠ ، أن ابن مسعود وأبا الدرداء كانا يقرآن "والذكر

والأنثى" ، انظر حاشية المحقق على تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٠ .

(٣) معاني القرآن الزجاج ٢٥٦/٢ .

(٤) الصاحبي ص ٢٧٠ .

(٥) الأعراف: ٣ ، والنمل: ٦٢ .

بعد قوله: في تأويل مشكل القرآن.

فالنقل الذي عن أبي عبيدة، والآيات التي استشهد بها هي ذاتها في تأويل المشكل. وقد قال ابن فارس بعد كلام أبي عبيدة: (قال: وأهل مكة يقولون إذا سمعوا صوت الرعد: "سبحان ما سبحت له" (٢)).

فيبدو كأنه ينسب هذا القول لأبي عبيدة، بينما نفهم من تأويل المشكل أنه من كلام أبي عمرو بن العلاء. ونقل ابن قتيبة عن الفراء، ولم ينقله عن ابن فارس. ونستطيع أن نقول أن كلام ابن فارس عن الموصولة منقول عن تأويل مشكل القرآن (٣).

وقال الزجاج في تأويله لآيات سورة الشمس: (معناه: والمساء وبناءها، وكذلك {والأرض وما طحاها} معناه: والأرض وطحوها. وقيل معنى: "ما" هضا معنى: "من" المغن: والسماء والذي بناها، ويحكى عن أهل الحجاز: "سبحان ما سبحت له" أي: سبحان الذي سبحت، ومن سبحت له، فأقسم الله عز وجل، بهذه الأشياء العظام من خلقه لأنها تدل على أنه واحد" (٤)).  
فقد ذكر الزجاج القولين في "ما": أن تكون مصدرية وبدأ به، وأن تكون موصولة.

---

(١) انظر الكشف للزمخشري ٤٧٤/٢ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٢٧٠ .

(٢) الصاحبي ص ٢٦٩ .

(٣) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٠ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢٥٣/٥-٢٥٤ .

ثم ذكر أحمد بن فارس أنها تكون للتفخيم كقوله تعالى: {الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ} (١) ثم

قال: (وذكر بعضهم أن "ما" هذه التي تُذكر في التعجب) (٢). ويبدو أن من "بعضهم" الفراء

فقد ذكر فيها التعجب لا التفخيم: قال (والحاقة مرفوعة بما تعجبت منه من ذكرها، كقولك:

الحاقة ما هي؟ والثانية راجعة على الأولى، وكذلك قولك.... و{الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا

الْقَارِعَةُ} (٣) معناه: أي شيء القارعة؟ ف"ما" في موضع رفع بالقارعة الثانية، والأولى مرفوعة

بجملتها) (٤).

أما الزجاج فقد قال إنها للتفخيم فقال: (الأولة مرفوعة بالابتداء، و"ما" رفعٌ بالابتداء أيضاً،

والحاقة الثانية خبر "ما" والعائد على "ما" الحاقة الثانية، على تقدير: ما هي، والمعنى تفخيم

شأنها، واللفظ لفظ استفهام) (٥).

ونلاحظ أن ابن فارس اختار قول الزجاج البصري وبدأ به وحكاه بنفسه، أما قول الفراء الكوفي

فقد أخره ونسبه لـ "بعضهم" وإن كان لم يعلق عليه بردّ أو قبول وذكر أنّ "ما" قد تكون

---

(١) الحاقة: ١، ٢.

(٢) الصاحبي ص ٢٧٠.

(٣) القارعة: ١، ٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٨٠/٣.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٦٦/٥.

مضمرة، واستشهد لذلك بمثل قوله تعالى: في سورة الأنعام: {لَقَدْ تَقَطَّعَ

بَيْنَكُمْ} (١)

وذكر ابن فارس أنّ المعنى: ما بينكم. وقال: (فإذا قلت: "بينكم" فمعناه وصلكم) (٢). وما

ذكره ابن فارس هنا موافق لما جاء في معاني القرآن الفراء إذا قال: (قرأ حمزة ومجاهد: (بينكم)

يريد: وصلكم وفي قراءة عبدالله: (لقد تقطع ما بينكم) وهو وجه الكلام) (٣).

فيبدو أن ابن فارس في حديثه عن هذه المضمرة متابع للفراء.

وذكر الزجاج ..... في آية الأنعام المعنيين الذين ذكرهما الفراء، قال: (الرفع أجود،

ومعناه: لقد تقطع وصلكم، والنصب جائز، والمعني: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة

بينكم) (٤).

وذكر ابن فارس أيضاً أنها تكون للنفي ومثل لها، وتكون للاستفهام ومثل لها، واستشهد ببيت

للشماخ وقال: "وزعم باس" أن "ما" فيه نافية (٥). ولم يتحدث ابن فارس عن "ما" الكافة ولا

الشرطية، ولا الحجازية والتميمية النافية وبعده باب: "من" (٦) وعدّد ابن فارس معاني "من"

---

(١) الأنعام: ٩٤ .

(٢) الصاحبي ص ٢٧١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤٥/١ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣٤٥/٢ .

(٥) انظر الصاحبي ص ٢٧١ .

(٦) الصاحبي ص ٢٧٣ .

الجارة فقال إن أهل العربية يسمونها: "ابتداء غاية"، وقد قال سيويوه: "وأما "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"<sup>(١)</sup> ثم ذكر أن الأسماء التي بمنزلة الأماكن مثلها أيضاً<sup>(٢)</sup>. وقال ابن فارس أنها تكون للجنس وتكون للتبويض وتكون رفعا للجنس ومثل لها جميعا. وقد اختلف البصريون والكوفيون في مجيئها لابتداء الغاية الزمانية فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون<sup>(٣)</sup>، ولم يمثل ابن فارس لهذا المعنى فلم يظهر ميله. وذكر أنها تكون صلة واستشهد بقوله تعالى: {مِّنْ

خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ} <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: {وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ} <sup>(٥)</sup>.

وذكر أيضاً أنها تكون للتعجب، ومثل له.

وذكر أنها تكون بمعنى على واستشهد عليه بقوله تعالى: {ونصرناه من القوم} <sup>(٦)</sup>، وقد استشهد

ابن قتيبة بهذه الآية على دخول "من" مكان: "على" <sup>(٧)</sup> ولم يشر له.

---

(١) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٣) انظر الإنصاف ٣٧٠/١ .

(٤) البقرة : ١٠٥ .

(٥) البقرة: ٢٧١ ، النساء: ٣١ .

(٦) الأنبياء: ٧٧ .

(٧) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥١٥ .

ثم عاد ابن فارس لكونها صلة وذكر أن أبا عبيد، يقول في قوله عزّ وجل: ﴿من يعمل من الصالحات﴾<sup>(١)</sup>. أنّ "من" صلة وذكر ما استشهد به أبو عبيدة من شعر العرب. وقد قال أبو عبيدة في مجاز القرآن: (مجازة: ومن يعمل الصالحات، و"من" من حروف الزوائد، ... ولا تُزاد "من" في أمرٍ واجبٍ، يقال: ما عندي من شيء، وما عندك من خير، وهل عندك من لعام، فإذا كان واجباً لم يجز شيء من هذا، فلا تقول: عندي من خير، ولا: عندي من درهم، وأنت تريد: عندي درهم)<sup>(٢)</sup>.

ثم نقل ابن فارس عن غير أبي عبيدة أن "من" لا تُزاد في أمرٍ واجبٍ ومثّل بما ذكرناه قبل قليل من مجاز القرآن وقال كما قال (فإذا كان واجباً...).

فلا أعلم لماذا قال ابن فارس: (وقال غيره)<sup>(٣)</sup>. وهو من كلام أبي عبيدة متصل بكلامه السابق الذي نقله من مجاز القرآن، ولعل إضافة كلمة "غيره" هي من خطأ النسخ.

وقد ذكر ابن هشام لـ"من" الجارة خمسة عشر وجهاً، وشرط لزيادتها: تقدّم النفي أو النهي أو الاستفهام بهل، وتنكير مجرورها، وكونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) النساء: ١٢٤، طه: ١١٢، وما قاله أبو عبيدة ذكره في مجاز سورة طه ٣١/٢.

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣١/٢.

(٣) الصاحبي ص ٢٧٣.

(٤) انظر مغني السبب ٣٣١/١ - ٣٣٥.

وبعد من: "من"<sup>(١)</sup> ويقصد لها ابن فارس الموصول ولذلك قال: (اسم لمن يعقل)<sup>(٢)</sup>  
والاستفهامية فمثل ب"من مرّ بك" في الاستفهام. وذكر أنها تكون للواحد والاثنين والجميع  
بصورة واحدة واستشهد بقول الشاعر:

تعال، فإن عاهدتني لا تخونني

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان<sup>(٣)</sup>

وقد قال سيبويه: (هذا باب إجرائهم صلة "من" وخبره إذا عنيت اثنين كصلة: "اللذين"، وإذا  
عنيت جميعاً كصلة: "الذين" فمن ذلك قوله عز وجل: { وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ }<sup>(٤)</sup>،  
ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: من كانت أمك، وأيهن كانت أمك، ألحق "تاء"  
التانيث لما عنى مؤنثاً.... وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ: (ومن تقنت منكن لله  
ورسوله)<sup>(٥)</sup> فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً. فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو  
والنون في الجميع قال الشاعر حس عنى الاثنين وهو الفرزدق:

(١) الصاحبي ص ٢٧٤ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) البيت للفرزدق، كما في ديوانه ٣٢٧/٢ ، والرواية فيه: (تعش فإن واثقتني)، وانظر سيبويه ٤١٦/٢ . والمقتضب

٣٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والكامل ٣٢١/١ .

(٤) يونس: ٤٢ .

(٥) الأحزاب : ٣١ ، و في القراءات الشاذة ص ١١٩ : (ومن تقنت منكن) بالتاء: ابن عامر في رواية ورواه أبو حاتم، من

أبي جعفر وشيبه ونافع،.... قال ابن خالوية: سمعت ابن مجاهد يقول: ما يصح أن أحداً يقرأ: (ومن يقنت إلا بالياء).



تعالى فإن عاهدتني.... البيت" (١).

فسيبويه جعل الفعل بعدها متصل به علامات الجمع والتثنية والتأنيث حسب المراد بها واستشهد على ذلك ببيت الفرزدق، أما ابن فارس فقد قال: (ويخرج الفعل منه على لفظ الواحد، والمعنى تثنية أو جمع) (٢).

ثم استشهد ببيت الفرزدق السابق وبقوله تعالى في سورة الأحزاب: {وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ} (٣) على رواية الجمهور بالياء.

واستشهاده بالآية موافقة لما ذكر أمّا استشهاده بالبيت، فهو خلاف قوله، حيث اتصلت علامة التثنية بالفعل: "يصطحبان".

وقد قال الفراء: (ومن يقنت) بالياء، لم يختلف الفراء فيها (٤).

ويبدو أن مراد ابن فارس أن يقول: ويخرج الفعل منه على اللفظ: واحداً، وعلى المعنى تثنية أو جمعاً أي إن حُمِلَ على اللفظ جاء الفعل بعده مفرداً، وإن حُمِلَ على المعنى جاء جمعاً، فقراءة الياء في سورة الأحزاب على اللفظ، وبيت الفرزدق جاء على المعنى، ويتضح هذا بقول المبرد: (ولو قلت: أي من في الدار إن يأتينا نأته، كان جيداً، كأنك قلت: أي القوم إن يأتينا نأته،

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥-٤١٦ .

(٢) الصاحبي ص ٢٧٤ .

(٣) الأحزاب: ٣١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤١ .

لأن "من" نكون جمعاً على لفظ الواحد، وكذلك الاثنان. قال الله عز وجل: { وَمِنْهُمْ مَّن

يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ }<sup>(١)</sup> وقال: { وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ }<sup>(٢)</sup> وقال: { وَمِنْهُمْ مَّن يُؤْمِن

بِهِ }<sup>(٣)</sup> فحمل على اللفظ. وقال: { بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ

عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }<sup>(٤)</sup>. فحمل مرة على اللفظ، ومرة على

المعنى. وقال الشاعر، فحمل على المعنى:

\*تعش، فإن عاهدتني... البيت<sup>(٥)</sup>.

وذكر أحمد بن فارس أن "من" تضم واستشهد بقوله تعالى: { وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ لِّكِتَابٍ إِلَّا

لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ }<sup>(٦)</sup> والمعنى: إلا من، وذكر أن مثله قوله تعالى: { وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ }<sup>(٧)</sup>.

وقد قال سيبويه في الكتاب: (هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: "ليس

غير" وليس إلا"، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً

(١) الأنعام: ٢٥ .

(٢) يونس: ٤٢ .

(٣) يونس: ٤٠ .

(٤) البقرة: ١١٢ .

(٥) المقتضب ٢/٢٩٤ .

(٦) النساء: ١٥٩ .

(٧) الصفات: ١٦٤ .

بعلم المخاطب ما يعني. وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: "ما منهم مات حتى رأيتَه في حال كذا وكذا"، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات. ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ أَلْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ} <sup>(١)</sup> وذكر المبرد أن الآية من قيام الصفة في موضع الموصوف المحذوف <sup>(٢)</sup>، فقد تابع سيبويه.

وقد قال الزجاج في معنى الآية الأولى: (المعنى وما منهم من أحد إلا ليؤمنن به... وكذلك {وَمَا مِثًّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} المعنى: وما منّا أحدٌ إلا له مقام معلوم) <sup>(٣)</sup>. وظاهر أن تقدير الزجاج مختلف عن تقدير ابن فارس فالزجاج قدر فيها مستثنىً منه، وتقديره: "أحد" وابن فارس قدر فيها مستثنى وهو "من".

وقد جاء في شرح الكافية للرضي: (وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين، قالوا في قوله تعالى: {وَمَا مِثًّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} أي: إلا من له مقام معلوم.... ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاءً أو عيناً... وليس الموصول بالزق منهما) <sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(٢) انظر المقتضب ٢/١٣٥.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/١٠٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/٣١٤-٣١٥.

ويتضح من كلام الرضي هذا أن ابن فارس اتبع المذهب الكوفي في هذه المسألة، حيث أجاز حذف الموصول الاسمي. وقد أشرنا لهذا في باب سابق<sup>(١)</sup>.

ويلي من: "مه ومهما"<sup>(٢)</sup>:

وبدأ ابن فارس بـ"مه" وقال إنها زجرٌ وإسكات وأمر بالتوقف عمّا يريد المرید. واستشهد على معناها من شعر العرب.

وقد ذكر سيويوه "مه" مع أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup>.

وقال المبرّد في باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعلٍ ولا مصدر: (ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تصرف تصرف الفعل... وذلك قولك: صه ومه، فهذا إنما معناه: اسكت، واكفف، فليس بمتعدّ)<sup>(٤)</sup>.

وبعدها تحدث ابن فارس عن مهمما<sup>(٥)</sup> فقال إنها بمنزلة "ما" في الشرط، واستشهد بقوله تعالى:

في سورة الأعراف: { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ }<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: ص ١٧٥ من هذا البحث

(٢) الصاحبي ص ٢٧٥ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٤٢، ٣/٥٢٩ .

(٤) المقتضب ٣/٢٠٢ .

(٥) الصاحبي ص ٢٧٥ .

(٦) الأعراف: ١٣٢ .

وذكر ابن فارس قولاً في أصلها إنها "ما" أدخلت عليها "ما" ، قالوا: تكون إحداهما كالصلة،

كقوله جل ثناؤه: { أَيَّامًا تَدْعُوا }<sup>(١)</sup>. فغُيِّرَ اللفظ.

ونقل سيبويه في الكتاب، القول الذي ذكره ابن فارس . حول أصلها . عن الخليل، قال:

(وسألت الخليل عن "مهما" فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لغواً، بمنزلتها مع متى إذا قلت:

"متى ما تأتني آتك"، وبمنزلتها مع "إن" إذا قلت: "إن ما تأتني آتك"، وبمنزلتها مع "أين" كما

قال سبحانه وتعالى: { أَيَّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ }<sup>(٢)</sup> وبمنزلتها مع أي إذا قلت:

{ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا:

"ماما"، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مه" كـ"إذ" ضم إليها:

"ما"<sup>(٣)</sup>، إذن ابن فارس نقل قول الخليل دون أن ينسبه له بل قال: (ويقال).

وقد ذكر الفراء في قوله تعالى: { أَيَا مَا تَدْعُوا } وجهين، أحدهما ما ذكره ابن فارس، قال في

الآية: ("ما" قد يكون صلة، كما قال تبارك وتعالى: { عما قليل ليصبحن نادمين }<sup>(٤)</sup>، وتكون

في معنى "أي" معادة لما اختلف لفظهما)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الإسراء: ١١٠ .

(٢) النساء: ٧٨ .

(٣) الكتاب ٥٩/٣-٦٠ .

(٤) المؤمنين: ٤٠ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١٣٣/٢ .

وقد ذكر ابن هشام أن "مهـما" اسم بدليل عود الضمير إليها في قوله تعالى: {مهـما تأتـنا به من آية لتسحرنا بها}، فضمير "به" عائد عليها، واختلف في "بها".

وقال إنها بسيطة، لا مركبة من "مهـ" وما الشرطية، ولا من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة<sup>(١)</sup>، فعارض قول الخليل.

وبعدها: "متى" :

وقال ابن فارس إنها سؤال عن وقت، ومثل لها، وتكون شرطاً يقتضي التكرار.

وقد قال سيبويه عنها: (وأما متى فإنما تريد بها أن يُوقَّت لك وقتنا ولا تريد بها عدداً، فإنما الجواب فيه: اليوم، أو يوم كذا، أو شهر كذا أو سنة كذا...)"<sup>(٢)</sup>.

وتلك الاستفهامية، وقد أشار سيبويه لوقوعها شرطية كذلك<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر أحمد بن فارس سنداً إلى ثعلب أنه يقول ذلك.

ثم أشار للغة هذيل في "متى" وقال إنها ليست من هذا، أي ليست استفهاماً ولا شرطاً، وذكر أنها بمعنى الوسط، وقيل بمعنى: من، واستشهد لها من شعر هذيل.

ومما أوله نون: "نَعْم ونَعْمَ":<sup>(٤)</sup>

(١) انظر مغني اللبيب ١/٣٤٢-٣٤٣.

(٢) الكتاب ١/٢١٧.

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٩.

(٤) الصاحبي ص ٢٧٨.

ولم يتعد أن قال عن "نَعَم" إنها عِدَّة تصديق، وعن "نِعَم" إنها كلمة تُنبئ عن المحاسن كلها. وقد ذكر سيبويه معنى: نَعَم بعد "بلى" فقال: (وأما نَعَم) فَعِدَّةٌ وتصديق... وليس اسمين<sup>(١)</sup>. ونلاحظ أن ابن فارس قال: عِدَّة تصديق. و سيبويه قال: عِدَّةٌ وتصديق، فابن فارس متابع لسيبويه في هذا المعنى ، فإما أن ابن فارس قال كما قال سيبويه: عِدَّة وتصديق ف"عِدَّة" من الوعد ، وهذا خطأ من النساخ ، أو أن الخطأ في نسخ الكتاب والصواب عِدَّة تصديق : أي : أداة للتصديق.

وذكر سيبويه أصل نَعَم وبئس فقال: (وأصل نِعَم و بئس: نَعَم و بئس، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة، والصلاح)<sup>(٢)</sup>.

ومما أوله هاء: هَلُمَّ<sup>(٣)</sup>:

وقال: (قالوا: معناها "تعال")<sup>(٤)</sup>. ثم نقل قول الفراء في أصلها وهو أن أصلها. "هل" ضَمَّ

إليها "أم" والتأويل أن يُقال: "هل لك في كذا، أم" أي: اقصد وتعال.

وقد جاء في الخصائص أن معنى: "هل" هنا عند الفراء: زجرٌ وحث، أي اعجل واقصد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ .

(٣) الصاحبي ص ٢٧٩ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر الخصائص لابن جني ٢٧٧/٢ .

ثم ذكر صاحبنا قول الفراء أيضاً أن معنى: "اللهم" يا الله أمنا بخير. فكثرت في الكلام واختلطت وتُركت الهمزة. وما ذكره ابن فارس مستفاد مما ذكره ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن في "هلم" (١).

والكلام الذي نقله عن الفراء نقله ابن قتيبة أيضاً. وزاد ابن قتيبة أنه ذكر أن الضمة التي في لام "هلم" هي من همزة "أم" لما تُركت انتقلت لما قبلها. وكذلك قول الفراء عن "اللهم" ذكره ابن قتيبة في نفس الباب. وزاد ابن قتيبة أن ذكر أن لغة أهل الحجاز أن لا يشوها ولا يجمعوها، وأهل نجد يجعلونها من هلمت، فيشونها ويجمعونها ويؤنثونها. وتوصل باللام.

واللافت أن ابن قتيبة ذكر أولاً قول الخليل أن أصلها: "أم" زيدت الهاء في أولها، ثم قال ابن قتيبة: (وخالفه الفراء فقال: أصلها "هل" ضم إليها "أم") (٢). أما ابن فارس فلم ينقل كلام الخليل ونقل قول الفراء فقط ونسبه له، وفي هذا اختيار له على ما يبدو.

وقد ذكر سيبويه في الكتاب لغة أهل نجد فيها وأن الهاء فيها للتنبيه، قال عن نون التوكيد: (وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في "هلم" في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزل: رُدّ، ورُدّا، ورُدّي واردة، كما تقول: هلم، وهلمّا، وهلمّي، وهلممّن، والهاء فضل، إنما هي "ها" التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم) (٣).

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٩ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٩ .

(٣) الكتاب ٥٢٩/٣ .



وبعدها: ها<sup>(١)</sup> :

وقال ابن فارس: (قالوا: معناها: خذ. تناول)<sup>(٢)</sup>.

وذكر أنه يؤمر بها ولا يُنهى بها. وفي كتاب الله: {هَآؤُمْ أَقْرَءُ وَأُكْتَبِيَّةٌ} <sup>(٣)</sup>.

وما ذكره ابن فارس في هذا الباب أيضاً ذكر مثله ابن قتيبة في "ها"<sup>(٤)</sup> واستشهد بنفس الآية،

وزاد ابن قتيبة: (ويقال للثنين: هاؤما اقرءا. وفيها لغات، والأصل: هاكم اقرءوا، فحذفوا

الكاف، وأبدلوا الهمزة، وألقوا حركة الكاف عليها)<sup>(٥)</sup>.

وفي اللسان: (وفي هاء" بمعنى خذ، لغات معروفة، قال ابن السكيت: يقال هاء يا رجل،

وهاؤما يا رجلان، وهاؤم يا رجال، ويقال: هاء يا امرأة، مكسورة بلا ياء، وهائيا يا امرأتان

وهاؤنّ يا نسوة، ولغة ثانية: هأ يا رجل، وهاءا بمنزلة: هاعا، وللجمع هاؤوا، وللمرأة: هائي

وللثنيه هاءا، وللجمع هأنّ، ولغة أخرى...)<sup>(٦)</sup>.

وذكر ابن هشام أن ها" على ثلاثة أوجه: أحدهما: أن تكون اسماً لفعلٍ بمعنى: خذ، ويجوز مدّ

ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها.

---

(١) الصاحبي ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) الحاقة: ١٩ .

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٦ .

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٦ .

(٦) اللسان ١٥/١٠ .

والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورة الموضع، ومنصوبته.

والثالث: أن تكون للتنبيه كالتى تدخل على اسم الإشارة<sup>(١)</sup>.

وابن فارس تكلم في هذا الباب عن اسم الفعل فقط.

وبعدها: هات<sup>(٢)</sup> :

وذكر ابن فارس أنها بمعنى: أعط، وهي على لفظ "رام" و"عاط". واستشهد بقوله جلّ ثناؤه

في سورة البقرة: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ} <sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر أن الفراء قال: (ولم يُسمع في الاثنين، إنما يقال للواحد والجميع. ويقولون: أنا أهاتيك،

وليس من كلامهم هاتيتُ، ولا ينهى بها)<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: ابن فارس: (وبلغني أن رجلاً قال لآخر: هات. فقال: لا أهاتيك ولا أواتيك)<sup>(٥)</sup>

هكذا ذكر ابن فارس سماعه دون أن يذكر وجه الاستدلال به وهو جواز مجيء الفعل من

"هات" للمتكلم، بل استشهد به وسكت عن القاعدة.

وما ذكره ابن فارس في (هات) هو في تأويل مشكل القرآن<sup>(١)</sup>، ولم ينسبه ابن فارس له، وزاد

ابن قتيبة أنه قال إنها بمعنى "أعطني" وابن فارس قال: أعط، وقال ابن قتيبة إنها مكسورة التاء،

(١) انظر مغني اللبيب ١٢/٢-١٣.

(٢) الصاحبي ص ٢٨١.

(٣) البقرة: ١١١.

(٤) الصاحبي ص ٢٨١.

(٥) المصدر السابق.

واكتفى ابن فارس بما وافق فيه ابن قتيبة من أنها مثل: رامٍ وغازٍ وعاطٍ، وقد زاد ابن قتيبة "غاز"  
وزاد كذلك فذكر أن معنى آية البقرة: (أي ائتوا به)<sup>(٢)</sup>.

ونحن نقول: زاد ابن قتيبة، وهو في الحقيقة لم يزد، بل ابن فارس هو الذي اختار من كلامه  
فانقص أو أتمّ، فابن قتيبة متقدم على ابن فارس<sup>(٣)</sup>.

وزاد ابن فارس ما بلّغَه أن رجلاً قال: لا أهاتيك ولا أواتيك.

وفي اللسان عن ابن الأعرابي: (ويقال هاتٍ يا رجل بكسر التاء أي أعطني وللاثنين هاتيا مثل  
آتيا، وللجمع هاتوا، وللمرأة: هاتي، بالياء، وللمرأتين: هاتيا، وللنساء: هاتين مثل عاطين.  
وتقول: هاتٍ لا هاتيتِ ، وهاتٍ إن كانت بك مهاتاة، وما أهاتيك كما تقول: ما أعطيك،  
ولا يقال منه: هاتيتُ، ولا يُنهي بها.

قال الخليل: أصل "هات" من: آتى يؤاتي، فقلبت الألف هاء<sup>(٤)</sup>.

ونلاحظ أن ابن فارس عندما نقل عن الفراء نسب قوله له كما فعل في أبواب أخرى<sup>(٥)</sup>.

وبعده: "هيهات"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٧ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٧ .

(٣) توفي ابن قتيبة عام ٢٧٦ هـ، وابن فارس على الأرجح عام ٣٩٥ هـ.

(٤) اللسان ١٧٣/١٥-١٧٤ .

(٥) انظر ص ٢٧٩ من الصاحبي.

(٦) الصاحبي ص ٢٨١ .

وقال ابن فارس أنهم قالوا إن معناها: بَعُد ، ثم استشهد بقوله تعالى حكاية عن قوم في سورة

المؤمنين: { هَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }<sup>(١)</sup>. وذكر أن المعنى: أي ما أبعد ما توعدون.

وقد قال الفراء عن آية المؤمنين: (لو لم تكن في (ما) اللام كان صواباً. ودخول اللام عربي...)

فمن لم يُدخل اللام رفع الاسم. ومعنى هيهات: بعيد، كأنه قال: بعيد (ما توعدون)... ومن

أدخل اللام قال: هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعلٍ ، بمنزلة بعيد وقريب، فأدخلت لها اللام

كما يقال: هَلُمَّ لك، إذا لم تكن مأخوذة من فعل. فإذا قالوا: أَقْبِلْ، لم يقولوا: أَقبل لك، لأنه

يحتمل ضمير الاسم"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرها المبرد فقال: (فأما "هيهات" فتأويلها: في البعد. وهي ظرفٌ غير متمكن، لإبهامها،

ولأنها بمنزلة الأصوات)<sup>(٣)</sup>.

وأما عن كونها ظرفاً أم اسم فعل، فقد قال ابن حني في الخصائص: (وكان أبو علي . رحمه الله .

يقول في "هيهات" أنا أفتي مرة بكونها اسماً سُمِّي به الفعل، كَصَهْ وَمَهْ، وأفتي مرّة أخرى بكونها

ظرفاً، على قدر ما يحضرنني في الحال. وقال مرة أخرى: إنها وإن كانت ظرفاً، فغيرٌ ممتنع أن

تكون مع ذلك اسماً سُمِّي به الفعل، كعندك ودونك)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المؤمنون: ٣٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٥ .

(٣) المقتضب ٣/١٨٢ .

(٤) الخصائص ١/٢٢٨ .

ومما أوله واو: "وَيَكَّانٌ":<sup>(١)</sup>

وذكر ابن فارس أنّ أهل العلم اختلفوا فيها فقال أبو زيد: معنى: "ويكأته". ألم ترَ. وسنرى بعد قليل أن الفراء قاله كذلك، وقاله أبو عبيدة في مجاز القرآن<sup>(٢)</sup> ثم ذكر صاحبنا ما أنشده أبو عبيدة من شعر العرب على هذا المعنى.

ثم ذكر سنداً إلى الفراء، نقل فيه كلاماً هو في معاني القرآن<sup>(٣)</sup>. مع اختصار يسير. إلى آخر هذا الباب في الصاحبي، فذكر أن الفراء قال أنه في كلام العرب تقرير بمعنى: أما ترى إلى صنع الله؟

ثم ذكر أن الفراء حكى عن شيخ من البصريين<sup>(٤)</sup> قال: (سمعت أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويملك؟ فقال زوجها: ويكأته وراء الباب. معناه: أما ترينه وراء الباب)<sup>(٥)</sup>.

ونجد فرقا يسيرا في النص بين كتاب المعاني وما نقله ابن فارس، فقد استشهد الفراء ببيت ليس في الكلام المنقول عنه في الصاحبي، وفي معاني القرآن: "وراء البيت". ونقل عن الفراء أيضاً أنها عند بعض النحويين كلمتان يريد: "وَيْكٌ"، وفي معاني القرآن: يريد: ("ويك" أنه).

---

(١) الصاحبي ص ٢٨٢.

(٢) انظر مجاز القرآن ١١٢/٢.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢-٣١٣.

(٤) في معاني القرآن: وأخبرني شيخ من أهل البصرة.

(٥) الصاحبي ص ٢٨٣.

وهي بمعنى ويلك، فحذفت اللام، وجُعِلت "أنّ" مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك اعلم أنه وراء البيت، فأضمر "اعلم"، وحذفت اللام من "ويلك" لكثرتها في كلامهم، واستشهد بيت لعنترة على حذف اللام من: "ويلك".

ويذكر الفراء فيها قولاً ثالثاً: أن "وي" منفصلة من "كأنّ"، كقولك للرجل. أما ترى بين يديك؟ فقال: "وي" ثم يستأنف: "كأنّ الله" وهي تعجب و"كأنّ" في مذهب الظنّ والعلم. فكأن الفراء يريد أن التعجب في "وي"، والظن والعلم في "كأنّ". هذا ما في معاني القرآن<sup>(١)</sup>، بينما جاءت في الصاحبي: (و"كأن" في معنى الظنّ والعلم. وفيها معنى: تعجب)<sup>(٢)</sup>.

وقال الفراء إنّ هذا وجه مستقيم، ولكن لم تكتبها العرب منفصلة، ويجوز أن يكون كثر الكلام بها فوُصلت كما في {يَبْنُوهُمْ} <sup>(٣)</sup>.

وفي معاني القرآن بعد ذلك مما لم ينقله ابن فارس: (وكذا رأيتها في مصحف عبدالله، وهي في مصاحفنا أيضاً)<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى أنّ هذا النقل الطويل عن الفراء فيه إشادة من ابن فارس وموافقة على كلامه هذا.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ .

(٢) الصاحبي ص ٢٨٤ .

(٣) طه: ٩٤ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١٣/٢ .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ} <sup>(١)</sup> وقوله تعالى جده:

{وَيَكَاَنَ اللهُ} <sup>(٢)</sup> فقال أنه زعم: (أنها "وي" مفصولة من "كأن"، والمعنى: وقع على أن

القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقبل لهم: أما يُشبهه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم. وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله <sup>(٣)</sup>.

وقول الخليل هذا هو المذهب الثالث الذي ذكره الفراء.

وقال ابن جني أن "وي" على هذا القول اسم فعلٍ بمعنى: أعجب <sup>(٤)</sup>.

أما القول الثاني فقد نسبته ابن جني في الخصائص للكسائي <sup>(٥)</sup> على أنها: "ويلك" ثم حذف

اللام. وذكر أن الأخفش قال هي "ويك أنه" أراد: أعجب أنه لا يفلح الكافرون <sup>(٦)</sup>.

فاختيار ابن فارس لنقل كلام الفراء عملٌ حكيم، حيث كان كلامه جامعاً لما قيل فيها.

وتليها: "أولى": <sup>(٧)</sup>

ويبدأ ابن فارس الباب بسندٍ إلى ثعلب أنه قال إن معنى "أولى له": دانه الهلاك.

---

(١) القصص: ٨٢ .

(٢) القصص: ٨٢ .

(٣) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٤) انظر الخصائص ٣٨٩/٢ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الصاحبي ص ٢٨٥ .

ثم قال ابن فارس. (وأصحابنا يقولون: "أولى" تهدؤ ووعيد. وهو قريب من ذلك. وانشدوا:

أُفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا  
أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَةَ<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر ابن فارس في معناها مذهباً ثالثاً لكنّه تبرأ من عهدة هذا القول وقال: (وقال قوم - وأنا

أبرأ من عهده - إن "أولى" مأخوذ من الويل. قالوا: وكان للويل فعلٌ وتصريف درجٍ ولم يبق منه

إلا "الويل" قط<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن ابن فارس لا يقبل هذا الرأي أبداً ولكنه أراد أن يجمع ما قيل فيها، فنقله وتبرأ منه.

وقامه أن "أولى" على وزن "أفعل" من الويل إلا أن فيه القلب.

ثم أعاد ابن فارس المذهب الأول الذي نقله عن ثعلب دون أن ينسبه له مرة أخرى، بل نسبه

لـ"قوم" واستشهد له بشعر العرب.

وهذا الباب مشابه لما ذكره ابن قتيبة عن "أولى"<sup>(١)</sup>، ولم يذكر ابن قتيبة فيها إلا معنى التهديد

والوعيد، ثم استشهد بما جاء من "أولى" في كتاب الله، ولم يستشهد ابن فارس بآيات في هذا

الباب. لكن ابن فارس تابع ابن قتيبة فاستشهد بقول الشاعر: أُلْفَيْتَا عَيْنَاكَ... البيت

---

(١) الصاحبي ص ٢٨٥ ، والبيت لعمر بن ملقط الطائي، جاهلي، من قصيدة رواها أبو زيد في نوادره ص ٦٢ ،

والبغدادي في الخزانة ٦٦٣/٣ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ص ١١٣ ، وهو غير منسوب في أمالي ابن الشجري

١١٦/١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٤٩٢ . وقال السيوطي ص ١١٤ : (ومعنى البيت: وصفه بالهزب، فهو يلتفت إلى

ورائه في حال الهزامة، فتلقى عيناه عند قفاه، وأولى: كلمة تهديد. قال الأصمعي: معناه: قاربه فأهلكه. وذا واقية: أي:

وقاية، مصدر على فاعله) وانظر حاشية المحقق على تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٢.

(٢) الصاحبي ص ٢٨٥ .



وهذا يُدكرنا بالمذهب الثاني الذي ذكره ابن فارس وسمى القائلين به (أصحابنا) وذكر أن معناها عندهم التهديد والوعيد، وأنهم استشهدوا بهذا البيت.

إذن ابن فارس الذي تابع ابن قتيبة في كثير مما ذكره في تأويل مشكل القرآن، ونقل عنه، ولم ينسب له . يعدُّ ابن قتيبة من أصحابه، فهو عنده من أهل مذهبه.

وقد قال الفراء في قوله تعالى في سورة محمد: { وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ

فَإِذَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ

إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَعْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ }<sup>(٢)</sup>: (كان المسلمون إذا نزلت الآية

فيها القتال وذكره، شقَّ عليهم وتوقعوا أن تنسخ، فذلك قوله: {لولا نزلت سورة} أي هلا

أنزلت سورة سوى هذه، فإذا نزلت، وقد أمروا فيها بالقتال كرهوها، قال الله {فأولى لهم} لمن

كرهها)<sup>(٣)</sup>.

وفي اللسان نجد عن الأصمعي أن معناها: قاربك ما تكره أي نزل بك ما تكره، وأن ثعلب

علّق عليه قائلاً: (ولم يقل أحدٌ في: "أولى لك" أحسن مما قاله الأصمعي)<sup>(٤)</sup>، فقول ثعلب

الذي ذكره ابن فارس مأخوذ من الأصمعي.

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٢ .

(٢) سورة محمد: ٢٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٦٢/٣ .

(٤) اللسان ٤٠٤/١٥ .

ومما أوله ياء: "يا":<sup>(١)</sup>

وأخذ ابن فارس يعدد معانيها ويمثل لها، فذكر أنها تكون للنداء وللدعاء وللتعجب في المدح نحو: "يا له فارساً" وللتعجب من المذموم، واستشهد من شعر العرب للاثنين.

وذكر أيضاً أنها تكون للتلهف والتأسف واستشهد بقوله تعالى: {يَلْحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ} <sup>(٢)</sup>

وقد ذكر الزجاج في هذه الآية، الفائدة من النداء في التعجب فقال: (إذا قال القائل ما الفائدة في مناداة الحسرة، والحسرة مما لا يجيب، فالفائدة في مناداتها كالفائدة في مناداة ما لا يعقل، لأن النداء باب تنبيه.... ألا ترى أنك تقول... يا زيد ما أحسن ما صنعت، ولو قلت له: ما أحسن ما صنعت، كنت قد بلغت في الفائدة ما أفهمت به، غير أن قولك: يا زيد أوكد في الكلام، وأبلغ في الإفهام، وكذا إذا قلت للمخاطب: أنا أعجب مما فعلت، فقد أفدته أنك متعجب، ولو قلت: واعجبا مما فعلت، ويا عجباه أتفعل كذا وكذا، وكان دعاؤك العجب أبلغ في الفائدة، والمعنى: يا عجب أقبل، فإنه من أوقاتك، وإنما نداء العجب تنبيه لتمكّن علم المخاطب بالتعجب من فعله)<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر ابن فارس من معاني "يا" التنبيه واستشهد له .

(١) الصاحبي ص ٢٨٧ .

(٢) يس: ٣٠ .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٢١٤-٢١٥ .

وقد قال سيويوه في الكتاب: (وأما "يا" فتنبيه، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبّه المأمور)<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن فارس أنّ قوله تعالى: {أَلَّا يَسْجُدُوا} <sup>(٢)</sup> يُتَأَوَّلُ على هذا المعنى: أي التنبيه.

وقد ذكر أبو عبيدة أن المجاز في هذه الآية الأمر وقال: (وهذه الياء التي قبل الألف "اسجدوا" تزيدها العرب للتنبيه إذا كانت ألف الأمر التي فيها من ألفات الوصل، نحو قولك: اضرب يا فتى، واسجد و اسلم)<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الفراء القراءات في الآية وتخريجها، وأنه سُمع عن بعض العرب دخول (يا) النداء على الأفعال قال: (تُقرأ "ألا يسجدوا" ويكون (يسجدوا) في موضع نصب، كذلك قرأها حمزة، وقرأها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج مخففة (ألا يسجدوا) على معنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فيضم هؤلاء، ويكتفي منها بقوله (يا)، قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا أرحمانا، ألا يا تصدّقا علينا...)<sup>(٤)</sup>.

والمعنى الأخير الذي ذكره ابن فارس لـ"يا" أن تكون للتلذذ واستشهاد لها.

---

(١) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٢) النمل: ٢٥ .

(٣) مجاز القرآن، ٩٣/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢ .

كان هذا آخر حروف المعاني التي تحدّث عنها ابن فارس في الصاحبي، ولنا على هذا الباب

ملاحظات:

١- رتب ابن فارس الحروف ترتيباً هجائياً، وداخل باب الحرف بدأ بحروف المعاني التي

على حرفين ثم زاد فكان الترتيب داخل باب الحرف حسب عدة الحروف ، وليس

هجائياً غالباً ، لكنه يذكر الحروف المتقاربة -أو التي أحدها هو نفس الآخر ولكن

بزيادة -سويا في باب واحد مثل: لولا ولوما، ، فمثلاً فيما أوّله لام كان الترتيب:

لو . لولا . لم . لمّا . لن . لا . لات . لدن . ليس . لعلّ . لكنّ، وذكر الأداة التي قد تزيد

عن حرفين ، بعد الثنائية إن كان بينهما ارتباط، نحو: "لو ولولا"، و"لم ولمّا".

٢- لم يذكر كل حروف المعاني، وقد نصّ في مقدمة الباب أنّه سيذكر عامتها<sup>(١)</sup>،

ولذلك كان يقول في بداية كل باب: ومّمّا أوّله باء، ومّمّا أوّله ثاء...

و"من" هنا للتبعيض

## الفصل الخامس

مصادره النحوية :

المبحث الأول: مصادره من الرجال:

(١) انظر الصاحبي ص ١٦٦ .

ومرادنا في هذا المبحث أن نكشف من أين جاء بمادته العلمية ومن هم الرجال الذين نقل عنهم واستقى من كلامهم مادته و معلوماته ، وقد لاحظنا أثناء مرورنا بالمسائل النحوية والصرفية أنه كان يُكثر من قوله: قال قوم<sup>(١)</sup>، ويقولون<sup>(٢)</sup>، و زعم بعضهم، و زعم ناس<sup>(٣)</sup>، و ذهب بعض أهل العلم<sup>(٤)</sup>، وغيرها من التعبيرات المشابهة، دون أن ينسب الأقوال لأصحابها، لكن التحري يعطينا بعض الأسماء التي ذكرها أو أشار لها بـ"قال قوم" أو غيره من التعبيرات وسنقتصر على أصوله "النحوية" فقط، وسنترك من استعان بهم في المسائل الشرعية كاتب عباس مثلاً<sup>(٥)</sup> ، وكذلك من استعان بهم في المباحث اللغوية والبلاغية الكثيرة في كتابه. وسنرتبها -قدر المستطاع حسب ترتيب ورودها في الصاحبي.

ومن أوائل الأسماء التي استعان بها ابن فارس في شرح المسائل النحوية:

أبو عمر بن العلاء<sup>(٦)</sup>:

وذلك عندما نقل قراءته لقوله تعالى: {إن هذان لساحران} <sup>(١)</sup> (بتشديد "إن"، و"هذين")،

وفي هذا مخالفة لرسم المصحف، فجاء التعليق عليه من ابن فارس: (ولست اجترئ على

---

(١) انظر الصاحبي ص ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٥٥ ، ٢٨٦ .

(٢) انظر الصاحبي ص ١٢٦ ، ص ١٣٩ ، ٢٣٩ .

(٣) انظر الصاحبي هو ٧٦ ، ٢٦٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧١ .

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٩ ، ٩٦ ، ٤٤٠ .

(٥) انظر الصاحبي ص ٦ .

(٦) انظر الصاحبي ص ١٥ .

ذلك<sup>(٢)</sup> وعلّق على قراءته لقوله عز وجل {فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ} <sup>(٣)</sup>، [زيادة الواو في "أكون"]

بقوله: (ولست أستحبّ ذلك)<sup>(٤)</sup>.

وقد قال صاحب الحجة في القراءات السبع: (والحجة لمن قرأها بالياء ما روي عن عائشة ويحيى

بن يعمر أنه لما رُفِعَ المصحف إلى عثمان ، قال: أرى فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها ، فإن

قيل فعثمان كان أولى بتغيير اللحن ، فقل: ليس اللحن ها هنا أخطاء الصواب ، وإنما هو ترك

لغة قريش إلى لغة غيرهم)<sup>٥</sup>

فلم يتوجّه انتقاده لأبي عمرو بذاته، بل تكلم ابن فارس عن نفسه، وأنّه لا يجترئ على ذلك،

وأنه لا يستحب ذلك ولم يقل أنّ ذلك خطأ، لعلمه أنّها قراءة صحيحة ليس له إنكارها.

ومن أكثر الأسماء التي تكرر ذكرها في الصاحي الفراء:

---

(١) طه: ٦٣ ، وفي تأويل مشكل القرآن ص ٨٤ ، ص ١٠٤ ، أنه قرأها هكذا لأنه ذهب إلى أنه غلط من الكاتب كما جاء في حديث عائشة: (ثلاثة أحرف في كتاب الله هنّ خطأ من الكاتب قوله: {إن هذان لساحران} و...).

(٢) الصاحي ص ١٥ .

(٣) المنافقون: ١٠ .

(٤) الصاحي ص ١٥ .

<sup>٥</sup> الحجة في القراءات السبع لابن خالوية

وغالباً ما يكون الأمر نقلاً عنه ثم امتداحاً واختياراً لرأيه، ونقل ابن فارس عنه نصوصاً طويلة من معاني القرآن، كما نقل عنه نصوصاً قصيرة أيضاً. وهو في أغلب المواضع التي ينقل فيها كلامه، يذكر السند الذي وصل فيه سماعه إلى الفراء، ثم يؤيد ما قال، بدليل أو بغيره<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة النصوص القصيرة المسندة، ما نقله عن الفراء أنه قال: (اتباع المصحف . إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء . أحب إليّ من خلافه)<sup>(٢)</sup>.

وعلق ابن فارس على هذا بقوله: (والذي قاله الفراء حسن)<sup>(٣)</sup> ولم يبين علة ولا دليلاً لاستحسانه هذا، ولم يناقش، ولم يشرح.

وبالمقابل عاب على ابن قتيبة قوله: (وقد خالف الكتاب المصحف في هذا)<sup>(٤)</sup> فقد علق عليه بقوله: (وما بحسن قول ابن قتيبة في أحرفٍ ذكرها: وقد خالف الكتاب المصحف في هذا)<sup>(٥)</sup> ولم يبين العلة في عدم استحسانه له.

ونلاحظ أنه نعت قول الفراء -لا الفراء نفسه- بالحسن، وكذا نفى الحُسن عن قول ابن قتيبة، لا عنه هو وستحدث عن ابن قتيبة، وكتابه تأويل مشكل القرآن لاحقاً.

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٥ .

(٢) الصاحبي ص ١٥ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

ولم يكن الثناء هو مصير كل ما نقله ابن فارس عن الفراء، فقد تعرّض لبعض آرائه بالنقد ومن ذلك قول الفراء في تعريف الاسم: (الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام)<sup>(١)</sup>.

فعرض ابن فارس كلامه هذا ثم علق عليه بقوله: (وهذا القول أيضاً معارض بالذي ذكرناه، أو نذكره من الأسماء التي لا تنون، ولا تضاف، ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام)<sup>(٢)</sup> فقد اعترض عليه اعتراضاً مؤيداً بالحجة والدليل.

وأخر ابن فارس رأي الفراء في مجيء "ما" بمعنى التعجب، وقدم عليه قول الزجاج في أنها للتفخيم، ولم ينسبه لهما، بل حكى قول الزجاج بنفسه، ونسب قول الفراء لـ "بعضهم" وهو مما جاء في معاني القرآن لهما<sup>(٣)</sup>.

وقد ينقل عن الفراء ثم لا يعلق على قوله لا بمدح ولا بدم، وكأن مراده من ذكر قوله: جمع كل ما قيل في المسألة مما يرتضيه أو لا يرتضيه، وحتى أنه قد يتبرأ من عهدة بعض ما ينقل<sup>(٤)</sup> - ولم يفعل ذلك مع أقوال الفراء - فإنما ذكره للإحاطة بجميع ما قيل في المسألة.

---

(١) الصاحبي ص ٩٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٦٦ والصاحبي ص ٢٧٠ .

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٨٥ .



ومما نقله من كلام الفراء بلا تعليق، قوله بمجيء "بل" مكان "أم" والعكس أيضاً إن كان في أول الكلام استفهاماً<sup>(١)</sup>. وقد نقله ابن فارس بمعناه، ونصّه في معاني القرآن<sup>(٢)</sup>، ويبدو من اختصاره له، صحة فهمه لنصّه الأصلي.

وقد قدّم ابن فارس قول الفراء في بعض الأبواب، من مثل ابتدائه به في باب "إنّ وأنّ وإنّ وأنّ"<sup>(٣)</sup>.

ومن النصوص الطويلة التي نقلها عن الفراء قوله في "إنما"<sup>(٤)</sup>:

فنقل عنه كلاماً طويلاً نسبياً، ثم نقل قول غيره أنها للتحقير فقال: (وقام قوم: "إنما" معناه التحقير)<sup>(٥)</sup>. ثم أنكّر هذا القول بشدة مستدلاً بآية من كتاب الله: فقال: (وليس هذا بشيء قال الله جل ثناؤه: {إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} <sup>(٦)</sup> فأين التحقير هاهنا؟)<sup>(٧)</sup>.

ثم رجع إلى قول الفراء وامتدحه؛ بعد هذا النقد لذلك القول غير المنسوب، وقال عن كلام

الفراء: (والذي قاله الفراء صحيح، وحجته قوله ﷺ: [إنما الولاء لمن أعتق]<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر الصاحي ص ١٦٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١ .

(٣) انظر الصاحي ص ١٧٥ .

(٤) انظر الصاحي ص ١٨٢ .

(٥) الصاحي ص ١٨٣ .

(٦) النساء: ١٧١ .

(٧) الصاحي ص ١٨٣ .

(٨) المصدر السابق.

إذن نقل كلام الفراء مطوّلاً، ثم ذكر قولاً آخر مخالفاً باختصار دون أن ينسبه لصاحبه، وأنكره واختار عليه كلام الفراء وعدّه هو الصحيح، فهذا يعني أن ما سواه باطل وكان تصحيحه لكلام الفراء مُدعماً بالحجة هذه المرة.

ومثله أيضاً ما فعله أحمد بن فارس في باب "أو"<sup>(١)</sup> فذكر أقوالاً في قوله تعالى: {إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} <sup>(٢)</sup>. ولم ينسبها لأصحابها، ثم ذكر مذهب الفراء فيها منسوباً له، ثم نقل إنكار البصريين عليه وحجتهم، ولكنه عاد وقال بعد ذلك: (قلنا: والذي قاله الفراء، فقولٌ قد تقدّمه فيه ناس)<sup>(٣)</sup> ثم ذكر الرأي المخالف وحكم عليه بالخطأ.

فاختياره لقول الفراء هنا جاء مُعللاً بأنه من التفسير المأثور، فهو مما جاء عن ابن عباس كما في الطبري<sup>(٤)</sup>.

وقد ينقل قول الفراء وحججه ثم ينقل اعتراض غيره عليه وحججهم دون أن يختار أحد القولين، بل يعرضهما ويترك للقارئ الاختيار بينهما، كما فعل في باب "حتى"<sup>(٥)</sup>، فعرض قول الفراء في العطف بها في الانقطاع في نحو: "إن كلي ليصيد الأرنب حتى الظباء"، ونقل عنه

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٧٢ .

(٢) الصفات: ١٤٧ .

(٣) الصاحبي ص ١٧٣ .

(٤) انظر تفسير الطبري ٦٦/٢٣ .

(٥) انظر الصاحبي ص ٢٢٢ .

حجته في إجازة ذلك، ثم نقل اعتراض البصريين عليه وتخطئتهم له في ذلك وحجتهم، ثم ذكر المذهب الكوفي في ذلك، وعرض جميع ما سبق عرضاً دون أي تأييد أو معارضة.

ومن المواضع التي كان المنقول فيها مما جاء في معاني القرآن ما جاء في باب "كم"<sup>(١)</sup>، فنقل كلام الفراء، ونسبه له دون الإشارة لكتابه، ثم نقل اعتراض الزجاج عليه، وحجته في اعتراضه، ثم ختم الباب بالردّ على الزجاج بالحجة التي أوردها الفراء في كلامه أصلاً. فهو اختيار مدعوم بالحجة.

وقد أفرد بعض الأبواب بنقل مذهب الفراء، فيها دون أن ينقل قول غيره معه كما فعل في "هات"<sup>(٢)</sup> و"لو"<sup>(٣)</sup> ويبدو أن صنيعة هذا إنما هو إعجاب بقوله واختيار لنقله دون غيره، وإن كان لم يُعلّق عليه بما يفيد المدح أو الذم.

ومن النصوص الطويلة التي نقلها مسندة إلى الفراء وهي في معاني القرآن، قوله في: "ويكأن"<sup>(٤)</sup>، وقد اختصره قليلاً دون أن يخل هذا الاختصار بما جاء فيه، وإن كُنّا قد ذكرنا أنه قال عن الفراء في الصاحبي: (فقال: "وي" ثم استأنف: "كأن الله" و"كأن" في معنى الظن والعلم. وفيها

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٤١ .

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٨١ .

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٥٢ .

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٨٣ .

معنى تعجب<sup>(١)</sup> بينما النص في معاني القرآن: (فقال: "وي" ثم استأنف: "كأن" يعني: (كأن

الله يبسط الرزق) وهي تعجب، و"كأن" في مذهب الظن والعلم<sup>(٢)</sup>.

ففي المعاني: التعجب من "وي" ، والعلم والظن من "كأن" ، بينما يبدو من نصّ الصاحبي

كأنها جميعاً. أعني التعجب والظن والعلم . من: "كان". وقد يجوز أن الضمير في قوله "فيها" في

الصاحبي يعود على "وي" فلا خطأ في النقل حينئذٍ .

ومن النصوص الطويلة المسندة له كذلك، ما نقله في باب: "الآن"<sup>(٣)</sup>، ونجد فيه اختصاراً يسيراً،

أو لعله مما أسقطه النُسخ من مثل قول الفراء: (فمثل "الآن" بأنها كانت منصوبة قبل أن

تدخل عليها الألف واللام، ثم أدخلتهما فلم يُعَيَّرها)<sup>(٤)</sup>.

وقد نقل ابن فارس بعد ذلك قول الزجاج في بناء "الآن" وترك ما جاء قبله قريباً من كلام

الزجاج في معانيه، وهو انتقاد الزجاج لكلام الفراء السابق<sup>(٥)</sup>، فتركه ونقل ما بعده وهو مذهب

الخليل وسيبويه في علة بناء "الآن" وهي المذهب البصري في المسألة، بعدما ظهر المذهب

الكوفي فيما جاء في كلام الفراء المنقول<sup>(٦)</sup>، ولم يؤيد ابن فارس أو يعارض أحد المذهبين، بل

عرض الاثنان أمام القارئ، وإن كان قد ابتدأ بكلام الفراء مطوّلاً، وترك نقل ردّ الزجاج على

الفراء، وربما كان السبب أنه أراد أن يعرض القولين كما هما بحيادية دون أي اعتراض أو امتداح

(١) الصاحبي ص ٢٨٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١ ، والصاحبي ص ٢٠٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١ .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ٢١/٣ والصاحبي ص ٢٠٤ .

(٦) انظر الإنصاف ٥٢٠/٢ .

لأحدهما، فيترك الاختيار للقارئ، وقد يلمح في هذا ميل للفراء، وقد رأينا ابن فارس ينقل انتقاد الزجاج للفراء في أصل "كم"<sup>(١)</sup>، ولكنه يردّ عليه منتصراً للفراء.

وفي كثرة النقولات هذه عن الفراء ما يدل على عناية ابن فارس به وتقديره وإعجابه بعلمه، حتى أنه في أحد المواضع التي نقل فيها مما جاء في تأويل مشكل القرآن نقل ما جاء فيه من كلام الفراء وترك ما حكاه ابن قتيبة عن الخليل، رغم أنه ينقل عادةً معظم ما في الباب الذي ينقل فيه عن ابن قتيبة، وذلك في باب "هلم"<sup>(٢)</sup>.

ومما ذكرنا نجد أنّ صاحبنا ينسب كلام الفراء له في معظم الأحيان وإن وجدناه في كثير من المواضع يتابعه في مذهبه دون أن ينسبه له كما تابعه في الردّ على أبي عبيدة في تفسيره لـ"لا" في آخر الفاتحة<sup>(٣)</sup>، وتابعة في إجارته مجيء "لولا" بمعنى "لم"<sup>(٤)</sup>، وقد قاله الفراء في المعاني، ولم ينسبه ابن فارس له<sup>(٥)</sup>، وتابعه في حديث عن "ما" المضمرة<sup>(٦)</sup>، وربما فعل ذلك لأنه إنّما نقله عن ابن قتيبة في تأويل المشكل، وابن قتيبة لم ينسبه للفراء، بل عزاه لبعض المفسرين<sup>(٧)</sup>، فلعل ابن فارس تابعه في ذلك، فسكت عن قائله.

(١) انظر الصاحي ص ٢٤٢ .

(٢) انظر تأويل مشكلة القرآن ص ٤٩٩ ، و الصاحي ص ٢٧٩ .

(٣) انظر: الصاحي ص ٢٦٢ .

(٤) انظر الصاحي ص ٢٥٤ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠/٢ .

(٦) انظر الصاحي ص ٢٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٥/١ .

(٧) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٦ .

وإذا تتبعنا اسم "الفراء" في كتابنا نجد تكرر أربعاً وعشرين مرة تقريباً وفي كثير من هذه المواضع كان المقام اختياراً لرأيه واحتجاجاً له ولم يعترض عليه اعتراضاً ظاهراً . فيما وجدت . إلا في تعريفه للاسم<sup>(١)</sup>، بينما أثنى على قوله أو اختاره أربع مرّات . فيما وجدت . ثلاثة منها مؤيِّدة بالعلة والحجة<sup>(٢)</sup>، وواحدة لم يذكر فيها سبب الاختيار صراحة وإن كان واضحاً مما تقدمه من كلام<sup>(٣)</sup> . وسكت في البقية .

وفي هذه الإشادة بالفراء ميل ملموس لآراء المذهب الكوفي .

أما ابن قتيبة:

فلم يجر له ذكرٌ كثير في الأبواب النحوية في الصاحبي، رغم أنّ ابن فارس نقل عنه كثيراً خاصة من أبواب حروف المعاني في كتابه: تأويل مشكل القرآن على ما قدمنا في مواضعها في الصاحبي، وتابعه في وضعها في أبواب متتالية، وإن كان ابن فارس صاحب المقاييس ربّتها حسب الحرف الأول، وابن قتيبة لم يرتبها. وسنتحدث عن كتابه هذا في مبحث: مصادره من الكتب. وقد ذكر اسم ابن قتيبة في الصاحبي في خمسة مواضع فيما وجدت، الأول منها ما ذكرته من قوله: (وما بحسن قول ابن قتيبة في أحرفٍ ذكرها: وقد خالف الكتاب المصحف في هذا)<sup>(٤)</sup>.

فقد عرض قوله على سبيل الانتقاد له، ووجّه النقد لقوله لا إلى شخصه.

(١) انظر الصاحبي ص ٩٠

(٢) انظر الصاحبي ص ١٧٣ ، ١٨٣ ، ٢٤١ .

(٣) انظر الصاحبي ص ١٥ .

(٤) الصاحبي ص ١٥ ، وانظر قول ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٢١١ ، وانظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ١٥ .

والموضع الثاني في باب: لا جرم<sup>(١)</sup>.

حين نسب له ابن فارس أنه قال: (وليس قول من قال: "حق لفزارة الغضب" بشيء)<sup>(٢)</sup> وردّ عليه ابن فارس أنّ الأمر بخلاف ما قاله، وعلّل مخالفته له، وقد ذكرنا أن الصواب أن ابن قتيبة ذكر ذلك في تأويل مشكل القرآن على أنه قول الفراء<sup>(٣)</sup>.

والموضع الثالث في باب: الخطاب يأتي بلفظ المذكر أو لجماعة الذكور<sup>(٤)</sup>، وقد نقل ابن فارس عنه في هذا الباب اللغوي أن "القوم" للرجال دون النساء، وهو قول طويل، نسبياً ولم يعلّق عليه ابن فارس.

والموضعان الرابع والخامس مليئان بالانتقاد لابن قتيبة، وإنما هما في باب بلاغي هو باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز<sup>(٥)</sup>. وقد ذكر ابن فارس اسم ابن قتيبة لا كنيته، فقال: (وكان عبدالله بن مسلم بن قتيبة يقول في هذا الباب: ومن ذلك الدعاء على جهة الذم لا يراد به الوقوع كقول الله جلّ ثناؤه: {قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ} <sup>(٦)</sup> ثم ردّ عليه ابن فارس ذاكراً اسمه هو أيضاً فقال: (قال أحمد بن فارس: وهذا وإن أشبه ما تقدّم ذكره فإنه لا يجوز لأحد أن يطلق فيما ذكره الله جلّ ثناؤه أنه دعاء لا يراد به الوقوع، بل هو دعاء عليهم، أراد الله وقوعه بهم فكان

(١) الصاحبي ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٣ .

(٤) الصاحبي ص ٣٠٥ .

(٥) الصاحبي ص ٣٢١ .

(٦) الذاريات: ١٠ ، الصاحبي ص ٣٢٤ .

كما أراد<sup>(١)</sup>. وقول ابن قتيبة هذا في تأويل مشكل القرآن<sup>(٢)</sup> في باب: مخالفة ظاهر اللفظ معناه.

فقد ردّ ابن فارس عليه، وعلّل سبب رفضه لقوله، وأثبت ابن فارس انتقاده له متّصلاً باسمه الكامل وكذا اسم ابن قتيبة، ليكون ذلك أحفظ لما ذكر، وخوفاً من اللبس في نسبته؛ لشدة استنكاره له فيما يبدو.

ثم يعود ابن فارس لانتقاده مرة أخرى في نفس الباب في الصاحي فيقول: (وابن قتيبة يُطلق إطلاقاتٍ منكّرة، ويروي أشياء شنعاء)<sup>(٣)</sup> ثم مثل ابن فارس لما يقصده بهذه الأشياء الشنعاء وهو ما رواه ابن قتيبة في كتابه أنّ الخلفاء ماتوا ولم يجمعوا القرآن، ولم يَحْتَمِه أحد من الخلفاء غير عثمان، وأنّ علياً عليه السلام دخل حفرة وما حفظ القرآن<sup>(٤)</sup>. وردّ عليه ابن فارس بقوله: (وهذا كلام شنعٌ جداً فيمن يقول: "سلوبي قبل أن تفقدوني، سلوبي فما من آيةٍ إلا أعلم أبليلاً نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل")<sup>(٥)</sup>.

إذن استعان ابن فارس بهذا القول على لسان "عليّ" كرم الله وجهه في الردّ على ابن قتيبة، ولم يكن استنكاره لكلامه مبهماً بل علّله واحتج له.

---

(١) الصاحي ص ٣٢٥ .

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٨١ .

(٣) الصاحي ص ٣٢٥ .

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٤٩ .

(٥) الصاحي ص ٣٢٥ .



إذن من بين خمسة مواضع ورد فيها ذكر ابن قتيبة في الصاحبي نجد أربعة منها كانت رداً عليه وانتقاصاً لآرائه، وربما كان هذا سبب عدم نسبة كلامه له فيما جاء في حروف المعاني، فكيف ينسب له وينقل عنه بعد هذا النقد الشديد. ومع ذلك فقد كان نقد ابن فارس موجهاً لقول ابن قتيبة، وليس لشخصه أيضاً.

فلم يقل أن ابن قتيبة عالم شنيع بل ذكر أن كلامه شنع جداً، وإطلاقاته منكراً. ومع هذا نجد ابن فارس يشير له - فيما يبدو - مرتين بقوله "علمائنا"<sup>(١)</sup> وثالثة بقوله: "أصحابنا"<sup>(٢)</sup>. فالأولى: في باب القول في أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها<sup>(٣)</sup> حيث قال: (وقد قال بعض علمائنا)<sup>(٤)</sup> ثم نقل كلاماً نجده في تأويل المشكل حيث قال ابن قتيبة عن القرآن: (لا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة)<sup>(٥)</sup>.

والثانية: في باب مقارب لباب في تأويل مشكل القرآن وهو باب الأسماء التي تسمى بها الأشخاص على المجاورة والسبب.

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٧ ، وص ١١٠ .

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٨٥ .

(٣) انظر الصاحبي ص ١٦ .

(٤) الصاحبي ص ١٧ .

(٥) تأويل المشكل ص ٨١ .

والشبه بين البابين -خاصة في المقدمة - هو ما دعانا للاعتقاد بأنه هو المقصود بقول ابن فارس في بداية الباب: (قال علماؤنا: العرب تسمى الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب)<sup>(١)</sup>.

والثالثة في باب "أولى" حيث قال: (وأصحابنا يقولون: أولى تهدد ووعيد)<sup>(٢)</sup> واستشهد بيت شعري، والبيت والكلام قبله في تأويل مشكل القرآن<sup>(٣)</sup> وهذا ما دفعنا للظن أنه هو المقصود هنا. إلا إن كانا كلاهما ينقلان عن أحد رواة اللغة الأوائل، ولا أظن ذلك فكلام ابن قتيبة في كتابه في مثل هذه المواضع هو من عند نفسه، ولم يذكر أنه سمعه من أحد ولم يقل: قالوا، ولا: يقولون، كما يفعل ابن فارس، وإن كانت بعض أقوال ابن قتيبة التي تابعه فيها ابن فارس، من قول الفراء قبلهما وقد أشرنا لمثل هذا في حديثنا عن "لولا" و"لوما"<sup>(٤)</sup>، فلعل انتقاد ابن فارس له كان محدوداً فيما ذكر، وقيل عنه غيره وعدّه من علماءه وأصحابه.

ومن الأسماء التي تكرر ذكرها في كتابنا: سيبويه:

وأكثر ما تردد اسمه في حدّ الاسم والفعل والحرف وقد بدأ ابن فارس بقوله في حدّ الاسم<sup>(٥)</sup>، وشرحه وذكر معارضة أصحابه له، وقدمه قبل قول الكسائي، لكنه قدم قول الكسائي عليه في

(١) الصاحبي ص ١١٠ .

(٢) الصاحبي ص ٢٨٥ .

(٣) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩٢ .

(٤) انظر ص ٤٢١ من هذا البحث.

(٥) انظر الصاحبي ص ٨٩ .

حدّ الفعل<sup>(١)</sup> وفي هذا التبادل ما يؤكد حيادية ابن فارس فهو يقدم الرأي الذي يختاره ويقتنع بحجته، دون التفات لمصدر هذا الرأي وقد ردّ على سيبويه وعارضه في حدّ الفعل مبيناً العلة في اعتراضه.

وبدأ ابن فارس أيضاً حدّ الحرف بتعريفه عند سيبويه<sup>(٢)</sup> كما فعل في الاسم واختار قول سيبويه في حدّ الحرف، ثم شرحه ومثّل له وكأنّه يوضّح سبب اختياره له. قال: (وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه أنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل)<sup>(٣)</sup>.

ونقل عن سيبويه كذلك في باب "أم"<sup>(٤)</sup> ولم يعلّق عليه.

هذه هي المواضع التي ذكر فيها ابن فارس اسم العالم الجليل: "سيبويه" ناقلاً عنه، وقد ذكره مرة أخرى ناقلاً كلام الخليل على لسانه<sup>(٥)</sup>. وقد تركز النقل عنه في موضع معين فقط. وهو حدود الاسم والفعل والحرف. وفيما عدا ذلك فلم ينقل عنه إلا في موضع واحد في باب "أم" وقد أثنى على قوله في حدّ الاسم والحرف، وعارض قوله في حدّ الفعل بموضوعيه.

وقد رأينا بعض الأقوال التي لم ينسبها ابن فارس لمعين بل قال عنها: قالوا، و قال قوم، منسوبة في الأصل لسيبويه وغيره كما قلنا في "أم"<sup>(٦)</sup> مستدلين بما جاء في الكتاب، والكثير من تفسيرات ابن فارس لمعاني الحروف كان فيها موافقاً لما جاء في الكتاب من مثل قوله عن

(١) انظر الصاحبي ص ٩٣ .

(٢) انظر الصاحبي ص ٩٥ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر الصاحبي ص ١٦٨ .

(٥) انظر الصاحبي ص ١٧٥ .

(٦) انظر ص ٢٦٠ من هذا البحث

"سوى" أنها تكون بمعنى "غير" وهما جميعاً في معنى "بدل" <sup>(١)</sup>، وسيبويه قال: (وأما غير وسوى فبدل) <sup>(٢)</sup>، ووافقه ابن فارس كذلك في ما قاله في إضمار "أن" <sup>٣</sup>، ووافقه كذلك في قوله بالاستثناء المنقطع في أحد الشواهد دون الإشارة لاسمه <sup>٤</sup>، وقد ذكر ابن فارس خلاف الناس في "لات" وذكر فيها رأي الجمهور وهو قول سيبويه <sup>(٥)</sup>.

ومن مصادر ابن فارس كذلك في الصاحبي أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

وقد سماه ابن فارس في أحد الأبواب اللغوية: "شيخنا"، وذلك في باب الأسماء كيف تقع على المسميات <sup>(٦)</sup>، فقد ذهب ابن فارس إلى أن للشيء اسم واحد، وما بعده من الألقاب فصافات، وكل صفة منها معناها غير معنى الأخرى.

ثم ذكر ابن فارس مخالفه قوم في ذلك، حيث زعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها ترجع إلى معنى واحد، وذكر مخالفة غيرهم أيضاً، ثم قال بعد أن أعاد مذهبه الأول: (وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب) <sup>(٧)</sup>، وفي ذكر اسمه الكامل هنا شيء من التشريف له.

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٣٠

(٢) الكتاب ٢٣١/٤.

(٣) انظر الصاحبي ص ١٥٥

(٤) انظر الصاحبي ص ١٨٧

(٥) انظر الصاحبي ص ٢٦٤، والكتاب ٥٧/١-٥٨.

(٦) الصاحبي ص ١١٤.

(٧) الصاحبي ص ١١٥.

وأشار لكتابه "فصيح الكلام" عندما تابعه فيه في تقسيمه الكلام إلى أربعة أبواب: الجمع عليه الذي لا عله فيه، وما فيه لغتان أو أكثر إلا أن إحدى اللغات أفصح ، وما فيه لغتان أو أكثر وهي متساوية ، وما فيه لغة واحدة إلا أن المولدين غيروه<sup>(١)</sup>، وإنما كان ذلك في باب لغوي. ونجد أن أكثر المواضع إلى ينقل فيها ابن فارس عن ثعلب يجبرنا فيها أنه سمعه من أبي الحسن القطان عنه ، كما في هذا الموضع، وفي باب إلى<sup>(٢)</sup>. حيث نقل معنى بيتٍ عن القطان عن ثعلب، عن ابن الأعرابي ، وكما في باب "إنما"<sup>(٣)</sup> كذلك حيث انتهى بالسند إلى الفراء ، وفي باب "متى"<sup>(٤)</sup> حيث ذكر ابن فارس فيها معنى الشرط، ثم قال : (سمعت علياً يقول: سمعت ثعلباً يقول ذلك)<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر ابن فارس معنى الشرط فيها على وجه النقل عن غيره أولاً ، فلم يقل : رغم قوم ، أو قال قوم، بما يوحى بإخلاء مسؤوليته من هذا القول ، بل ذكره من تلقاء نفسه ، ثم استشهد على كلامه هذا بأنه سمع علياً القطان يقول: سمعت ثعلباً يقول ذلك. ثم لم يعلق عليه بأي انتقاد مما يوحى بأخذه بقوله.

---

(١) انظر الصاحبي ص ٦٨.

(٢) انظر الصاحبي ص ١٨٠.

(٣) انظر الصاحبي ص ١٨٢.

(٤) الصاحبي ص ٢٧٧.

(٥) المصدر السابق.

وكذلك أنشد القطان عن ثعلب بيتا استشهد به ابن فارس لمحيء "يا" في التعجب من الممدوح<sup>(١)</sup>، وحال هذه المسألة كحال السابقة ، فقد ذكر أن "يا" تكون للتعجب في المدح والذم، ثم أنشد ذلك مستدلاً به.

وكذلك سمع من القطان عن ثعلب أنه قال: (يقال: "امرؤ، وامرآن ، وقوم" و " امرأة ، وامرأتان، ونسوة")<sup>(٢)</sup>.

وهنا تظهر صحة الفهم والاستدلال عند ابن فارس ، فقد استدل بقول ثعلب هذا على أن "القوم" للرجال دون النساء. فذكر هذه القاعدة أولاً، ثم استشهد عليها بسماعه عن علي عن ثعلب.

ونقل ابن فارس عن ثعلب في موضعين مباشرة ، دون أن يشير لمن سمعه منه ، أحدهما في تعديل رواية أحد الشواهد في باب "أو"، بما لا يؤثر على موضع الشاهد ، بل نجد ابن فارس ذكر البيت في نقله لمذهب قوم كما رووه ثم علق على كلامهم بذكر الرواية الثانية<sup>(٣)</sup> عن ثعلب، وفي هذا أمانة في النقل فلم يعدّله أولاً، بل أنشده كما رواه أصحاب هذا المذهب وهم القائلون بمحيء "أو" معنى "الواو" .

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٨٧.

(٢) الصاحبي ص ٣٠٥.

(٣) انظر الصاحبي ص ١٧٢.

وأما المعنيون بقول ابن فارس: (وزعم قوم أن " أو " تكون بمعنى الواو) <sup>(١)</sup>، فقد ذكرنا أن الأنباري جعله من مذهب الكوفيين <sup>(٢)</sup>، وهو في اللسان منسوب لأبي زيد الأنصاري <sup>(٣)</sup>، وبه قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن <sup>(٤)</sup>.

إذن ابن فارس نقل مذهب الكوفيين وأبي زيد وابن قتيبة، ثم ذكر الرواية الأخرى، كما أنشدها ثعلب، وفي هذا اعتداد بروايته.

والموضع الثاني الذي نقل فيه ابن فارس عن ثعلب مباشرة في باب (إِنَّ وَ أَنْ وَإِنْ، وَأَنْ) <sup>(٥)</sup> حيث نقل قوله في "إِنَّ" أنها جواب لـ "ما"، ونقل قبله قول الفراء فيها، ثم نقل بعده عن "بعض النحويين" ثم عن الخليل، فقد استعراض قوله معهم وقدمه بعد الفراء في أول الباب، ولم يعلق ابن فارس على شيء من هذه الأقوال التي ذكرها في هذا الباب.

وفي موضعين آخرين في الصحاحي، نقل ابن فارس عن ثعلب دون أن يكون سماعاً من علي القطان، بل من غيره، الأول: في باب "سيما" <sup>٦</sup> حيث قال ابن فارس: (وسمعت أبا الحسن المعروف بابن التُّركية يقول: سمعت ثعلباً يقول: من قال بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس فقد أخطأ) <sup>٧</sup> وهو يريد: "ولا سيما".

(١) الصحاحي ص ١٧١.

(٢) انظر الإنصاف ٤٨٣/٢.

(٣) انظر اللسان ٢٧٧/١.

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٥) الصحاحي ص ١٧٥.

<sup>٦</sup> الصحاحي ٢٣١.

<sup>٧</sup> المصدر السابق.

وقد ذكر ابن فارس كلام ثعلب هذا تعليقا واستشهادا بعد أن ذكر أنك تقول: " ولا سيما

كذا" واستشهد ببیت امرئ القيس ، وفي هذا اعتداد بقول ثعلب كذلك.

والموضع الثاني: في باب "أولى" <sup>(١)</sup> حيث قال ابن فارس: (سمعت أبا القاسم علي بن أبي خالد

يقول: سمعت ثعلباً يقول: "أولى له" أي: دانه الملاك) <sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر ابن فارس بعده قولاً لابن قتيبة -دون أن ينسبه له- ، وبعده نقل قولاً وتبراً من عهده.

إذن ابن فارس بدأ الباب بقول ثعلب، ولم يعترض عليه ولم يثني عليه كذلك.

ومما ذكرناه نجد ابن فارس أشار لثعلب ونقل عنه في أحد عشر موضعاً في الصاحبي ، ليس

فيها ثناء مباشر على أقواله، بل كان يذكرها استشهاداً بها وكأن الموافقة على ما جاء به ثعلب

من المسلمات عنده، فلم يناقش شيئاً من أقواله بعد ذكره له.

لكن هذا التقدير لأقوال ثعلب، يبدو نابغاً من اقتناع ابن فارس بأقواله، وليس تعصباً

أعمى ، لأننا نجده عندما لم يقتنع بقوله، يرد عليه وينفيه، وذلك في باب (كلا) <sup>(٣)</sup> في

الصاحبي وفي (مقاله كلا) <sup>(٤)</sup>. حيث ذكر ابن فارس الصاحبي أن ناساً زعموا أن أصل (كلا)

كاف التشبيه و"لا"، فهي منحوتة من كلمتين وذكر استشهاد أصحاب هذا الرأي بشعر

العرب.

---

(١) الصاحبي ص ٢٨٥

(٢) الصاحبي ص ٢٨٥.

(٣) الصاحبي ص ٢٥٠.

(٤) انظر مقالة كلا ص ٣٧.



ثم رد ابن فارس عليه بقوله: (وهذا ليس بشي) <sup>(١)</sup> ورد بأنها موضوعة على صورتها في التثقيل. وفي (مقاله كلا) قال: (وسأذكر ما جاء منها في كتاب الله -عز وجل - على ترتيب هذه الوجوه الثلاثة ، بعد حكايتي لمقالة من زعم أن "كلا" منحوتة من كلمتين وأن "الكاف" للتشبيه، والرد على قائل ذلك، إن شاء الله تعالى) <sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر قول ثعلب فيها وشواهد هذا القول ، وبعد ذلك بدأ الرد عليه بقوله: (قلنا هذا كلام مدخول من جهتين، إحداهما: أنه غير محفوظ عن القدماء من أهل العلم بالعربية. والثانية: أنه مما لا يتأيد بدليل) <sup>(٣)</sup>. واستمر يناقش قولهم. ثم ذكر مذهبه فيها وأنها موضوعة على هذا البناء فهي كلمة واحدة.

إذن عارض ابن فارس رأي ثعلب، ورد عليه بالحجة، بعد أن ذكر رأيه واضحاً بشواهد، بأسلوب علمي، بلا تطاول عليه أو ابتعاد عن الأدب والذوق.

ومن اللافت للنظر هنا أن ابن فارس لم ينسب قول ثعلب له لا في الصاحبي ولا في مقاله كلاً <sup>(٤)</sup>، وربما كان تركه لذكر اسمه ، تحرجاً من انتقاده مباشرة، وإن كنا رأينا ابن فارس في الصاحبي يذكر الكثير من الأقوال بقوله: يقولون، وقال بعضهم ، دون أن تكون محطّ انتقاده فلعله سكت عن صاحب هذا القول هنا، كما سكت في مواضع كثيرة في الصاحبي.

---

(١) الصاحبي ٢٥١.

(٢) مقالة كلا ص ٣٧.

(٣) مقالة كلا ص ٣٩.

(٤) نسبه ابن هشام لثعلب ، انظر معنى اللبيب ٢٠٧/١ ونسبه له مكّي القيسي كذلك، انظر حاشية المحقق على مقالة كلاً ص ٣٦.

وردُ ابن فارس لقول ثعلب، يثبت انتماءه للمدرسة الانتخائية.

بدليل عمله في مقالة (كلاً) حيث ذكر أقوال القوم في معنى "كلاً" - دون أن ينسب هذه الأقوال لأصحابها - ثم قال: (وأقرب ما يقال في ذلك أن "كلاً" تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه) <sup>(١)</sup>.

وجمَعَ الأقوال السابقة ورتبها في أربعة أوجه، فقد جمع أقوالاً للخليل وسيبويه، والكسائي، والنضر بن شميل والفراء، وجعلها تلخيصاً لمعاني (كلاً).

وصنع ابن فارس مثل ذلك أيضاً في حديثه عن الحروف التي هي في كتاب الله جل ثناؤه فواتح سور <sup>(٢)</sup>.

فقد ذكر الكثير من الأقوال منسوبة لـ (قوم)، و(آخرين) وهكذا حتى قال في آخر الباب: (قال أحمد بن فارس: وأقرب القول في ذلك وأجمعه قول بعض علمائنا: إن أولى الأمور أن، تُجعل هذه التأويلات كلها تأويلاً واحداً، فيقال: إن الله جل وعز افتتح السور بهذه الحروف، إرادة منه الدلالة بكل حرف منها على معانٍ كثيرة، لا على معنى واحد) <sup>(٣)</sup>.

---

(١) مقاله كلاً ص ٣٧.

(٢) انظر الصاحبي ص ١٦١.

(٣) الصاحبي ص ١٦٤، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٨.

وأما الأصمعي :

فقد نقل ابن فارس عنه في الأبواب اللغوية من مثل باب: (الاسمين المصطحبين ) حيث

قال: (قال الأصمعي: إذا كان أخوان أو صاحبان وكان أحدهما أشهر من الآخر سميّاً جميعاً

باسم الأشهر) <sup>(١)</sup>.

وقد ذكر قوله هذا بعد سلسلة سند يبدؤها بعلي بن إبراهيم القطان .

ومن الأبواب اللغوية كذلك باب القول في أصول أسماء قيس عليها <sup>(٢)</sup>، حيث نقل عنه في هذا

الباب ونسبه له، إلى غيره من المواضع في الأبواب اللغوية.

وقد تابع ابن فارس الأصمعي في رده لقولهم (شتان ما بينهما) <sup>(٣)</sup> ولم ينسب ذلك له.

ومن نقل عنهم ابن فارس أيضاً: الخليل بن أحمد:

وقد نقل عنه في الأبواب اللغوية ، والأبواب النحوية أيضاً. ومما نقله عنه في اللغة، شرحه لمعنى

بيت في باب القول على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها <sup>(٤)</sup>.

ومن المسائل النحوية إلى نقلها عن الخليل، أن سيويوه سأله عن رجل سميناه بـ (إنّ) كيف

إعرابه <sup>(٥)</sup>، ولم يعارض ابن فارس جوابه، وكذلك نقل عنه أنه حُكي في (أنّ) معنى: "لعل" ولم

يعارضه ولم يؤيده كذلك.

---

(١) الصاحبي ص ١٢٠.

(٢) الصاحبي ص ١١٢.

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٣٢، واللسان ٢٦/٧.

(٤) الصاحبي ص ٦٠.

(٥) انظر الصاحبي ص ١٧٥.

وفي باب الإبدال قال: (وذكر عن الخليل - ولم أسمع سماعاً - أنه قال في قوله جل ثناؤه  
(فجاسوا) <sup>(١)</sup>: إنما أراد "فحاسوا" فقامت الجيم مقام الحاء وما أحسب الخليل قال هذا، ولا  
أحقه عنه) <sup>(٢)</sup>.

ويتضح من هذا النص دقة ابن فارس وأمانته العلمية في النقل، عندما قال أنه لم يسمعه سماعاً،  
وفي قوله: " وما أحسب الخليل قال هذا" تكريم للخليل فقد استبعد ابن فارس عنه هذا القول  
الذي لم يعجبه ، وهذا القول في اللسان منسوب للفراء، وقريب منه منسوب للأصمعي وأبي  
عبيد، ففيه: {فجاسوا خلال الديار}، أي ترددوا بينها للغارة، وهو الجَوْسَان، وقال الفراء:  
قتلوكم بين بيوتكم، قال: وجاسوا وحاسوا بمعنى واحد يذهبون ويجيئون . وقال الزجاج: ....  
أي فطافوا في خلال الديار ينظرون هل بقي أحد لم يقتلوه.... الأصمعي: تركت فلاناً يجوس  
بني فلان ويجوسهم ، أي يدوسهم ويطلب فيهم.... أبو عبيد: كل موضوع خالطته ووطئته،  
فقد جُستته وحُستته) <sup>(٣)</sup>.

ونسبته للفراء صحيحة بدليل قوله في معاني القرآن في تفسير الآية: (يعني قتلوكم بين بيوتكم  
، "فجاسوا" في معنى: أخذوا، وحاسوا أيضاً بالحاء في ذلك المعنى) <sup>(٤)</sup>.

فلعل نفي ابن فارس ذلك القول عن الخليل صحيح.

---

(١) الإسراء: ٥.

(٢) الصاحبي ص ٣٣٣.

(٣) اللسان ٤١٩/٢ . ٤٢٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ١١٦/٢.

ومما رواه ابن فارس عن الخليل في الأبواب النحوية قوله في أن معنى "الن" : "لا أن" <sup>(١)</sup> . وقد نقلنا اعتراض سيويوه على الخليل في ذلك <sup>(٢)</sup> . أما ابن فارس فنقله دون أي اعتراض عليه، أو امتداح وتأييد لقوله، ولم يذكر في المسألة قولاً آخر معارضا لهذا.

وربما نقل ابن فارس قول الخليل دون أن ينسبه له كما في باب (أم) <sup>(٣)</sup> حيث ذكر أنها قد تقع في قول "بعضهم" بمعنى: "بل" وذكر أنهم ينشدون.

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسطٍ... البيت

وقد أنشده الخليل فيما رواه عنه سيويوه في الكتاب <sup>(٤)</sup> ولم ينتقد ابن فارس هذا القول، ولم يمتدحه أيضاً.

وموضع آخر كذلك نقل فيه ابن فارس قول الخليل دون أن ينسبه له وذلك في حديثه عن أصل (مهما)، حيث قال ابن فارس: ( ويقال: أنها "ما" أدخلت عليها "ما"، قالوا: تكون إحداهما كالصلة... ) <sup>(٥)</sup> وهذا قول الخليل كما في الكتاب <sup>(٦)</sup> ، ولم ينسبه ابن فارس له، بل اكتفى بقوله: (ويقال)، ولم يذكر المذهب الآخر ، المعارض له، وفي هذا اختيار لقول الخليل.

وفي موضع آخر نقل ابن فارس معظم ما جاء في "هلم" عند ابن قتيبة، ومنه قول للفراء، وترك كلام الخليل الذي ذكره ابن قتيبة ، فلم ينقله، وهو قول ابن قتيبة: (قال الخليل: أصلها "لم")

(١) انظر الكتاب ٥/٣، والصاحي ص ٢٥٦.

(٢) انظر الكتاب ٥/٣.

(٣) انظر الصاحي ص ١٦٦.

(٤) انظر الكتاب ١٧٤/٣.

(٥) انظر الصاحي ص ٢٧٦.

(٦) انظر الكتاب ٥٩/٣ - ٦٠.

زيدت الهاء في أولها، وخالفه الفراء فقال: أصلها (هل) ضمّ إليها "أم" (١) واختار ابن فارس، فنقل كلام الفراء وترك كلام الخليل، وفي هذا اختيار لرأي الفراء، وقبول له، ورد لقول الخليل فيما يبدو.

ومن هذا الاستعراض لمعظم المواطن التي ذكر فيها الخليل في المباحث النحوية في الصاحبي، نجد أن ابن فارس كان غالباً يروي كلامه دون تعليق عليه، ودون نقل الرأي المعارض بعده، وفي هذا تقدير وعناية بقول الخليل.

وعند إحصاء المواضع التي ذكر فيها الخليل في الأبواب النحوية والصرفية نجدها ثلاثة مواضع تقريباً- فيما وجدت، واثنين آخرين نقل فيهما عنه دون النص على اسمه.

#### أما أبو عبيد:

فقد نقل عنه ابن فارس، كثيراً في غير الأبواب النحوية كالذي نقله عنه مثنياً عن علي بن إبراهيم القطان في باب: (القول في اللغة إلى بها نزل القرآن) (٢)، واختار قوله في آخر الباب وقال: (فالقول إذن ما قاله أبو عبيد) (٣)، ونقل عنه كذلك- في باب: سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز- (٤) معنى "البرزخ". استشهداً بكلامه وأخذاً به (٥).

---

(١) تأويل المشكل ص ٤٩٩.

(٢) الصاحبي ص ٤١.

(٣) ورد في إحدى نسخ الصاحبي هنا "أبو عبيدة" واختار المحقق: (أبو عبيد)، انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٤٦.

(٤) الصاحبي ص ٣٢١.

(٥) انظر الصاحبي ص ٣٢٦.

ونقل ابن فارس عنه في باب الحروف ، ناسباً كلامه له في قوله: (قال أبو عبيد : وقد انفردت العرب بالألف واللام اللتين للتعريف ، كقولنا : الرجل، والفرس، فليسا في شيء من لغات الأمم غير العرب) <sup>(١)</sup>.

ولم يعلّق ابن فارس على كلامه هذا بل تابعه فسمى الباب الذي بعد قوله السابق مباشرة: (ذكر دخول ألف التعريف ولامه في الأسماء) <sup>(٢)</sup>. فجعل الألف واللام كليهما للتعريف. وهذا موافق للمذهب الكوفي فيهما.

ونقل ابن فارس أن (زويداً) هي تصغير "زود" <sup>(٣)</sup>، ولم ينسبه لمعين بل قال "قالوا"، وهو في اللسان منسوب لأبي عبيد عن أصحابه <sup>(٤)</sup>. وذكره ابن قتيبة كذلك في تأويل المشكل <sup>(٥)</sup>. ونقل ابن فارس عنه في المسائل النحوية محدود، فهو من أهل اللغة.

ومن أكثر ابن فارس النقل عنهم: أبو عبيدة:

ونقل ابن فارس عنه \_ في غير المسائل النحوية \_ كثير، من مثل ما ذكره في باب القول في اللغة التي نزل بها القرآن <sup>(٦)</sup>، وقد أيد ابن فارس كلامه بمثل قوله: (وهذا كما قاله أبو عبيدة) <sup>(٧)</sup>

---

(١) الصاحبي ص ١٢٤.

(٢) الصاحبي ص ١٢٥.

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٢٩.

(٤) انظر اللسان ٣٦٦/٥-٣٦٧.

(٥) انظر التأويل ص ٥٠١.

(٦) الصاحبي ص ٤١.

(٧) الصاحبي ص ٤٤.

و(فعلى هذا التأويل الذي تأوله أبو عبيدة)<sup>(١)</sup>، وشرح قوله في آخر الباب.

ونسب ابن فارس بعض أقواله له في المباحث النحوية ، من مثل قوله في باب "أم": ( وكان

أبو عبيدة يقول: "أم" يأتي بمعنى ألف الاستفهام)<sup>(٢)</sup>. ولم يعارض قوله أو يعلق عليه.

وكذلك في باب (عسى)<sup>(٣)</sup>، دون تعليق عليه، ونقل عنه في باب (ما)<sup>(٤)</sup> وقوله هذا نقله ابن

قتيبة كذلك في تأويل المشكل<sup>(٥)</sup>، ونقل ابن فارس عن أبي عبيدة أيضاً في باب (من)<sup>(٦)</sup>. قوله

أن (من) صلة في قوله تعالى: {من يعمل من الصالحات}<sup>(٧)</sup>. وروى ابن فارس ما أنشده أبو

عبيدة شاهداً على كلامه ، ثم نقل ابن فارس قولاً آخر فقال: (وقال غيره : لا تزداد "من" في

أمر واجب)<sup>(٨)</sup>. أي أنها لا تزداد في الإثبات.

وهنا نجد خلافاً في نقل ابن فارس فما ذكره ابن فارس ناسباً إياه لغير أبي عبيدة، نجده في مجاز

القرآن من كلامه هو<sup>(٩)</sup>، بنفس الأمثلة إلى ذكرها ابن فارس.

ثم لم يعلق ابن فارس على هذا القول.

---

(١) المصدر السابق

(٢) الصاحبي ص ١٦٨.

(٣) الصاحبي ص ٢٣٧.

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٦٩.

(٥) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٨٠.

(٦) انظر الصاحبي ص ٢٧٣.

(٧) النساء: ١٢٤، طه: ١١٢.

(٨) الصاحبي ص ٢٧٣.

(٩) انظر المجاز القرآن لأبي عبيدة ٣١/٢.



وقد نقل ابن فارس عن أبي عبيدة بن باب "ويكأن" إنشاده عن العرب في معناها<sup>(١)</sup>.

كانت تلك هي معظم المواضع التي صرح فيها ابن فارس بنسبة أقول أبي عبيدة له في المسائل النحوية، وأما ما وافقه ابن فارس فيه \_مما جاء في مجاز القرآن\_ ولم يصرح بنسبته إليه فكثير.

فمنه قول ابن فارس عن "في": (ويقولون: إنها تكون بمعنى "على" في قوله جل

ثناؤه: { وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ }<sup>(٢)</sup>. وقد ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن<sup>(٣)</sup>، والفراء

في معانية<sup>(٤)</sup>، وتابعهما ابن قتيبة في تأويل المشكل<sup>(٥)</sup>، والزجاج في معاني القرآن<sup>(٦)</sup>

**وفي باب "كاد"**<sup>(٧)</sup> بدأ ابن فارس بقول أبي عبيدة ونسبه له، ونقله مما في مجاز القرآن،

واستشهد بالآية التي استشهد بها أبو عبيدة وبالمثل الذي ذكره كذلك<sup>(٨)</sup>. ولم ينقل بعده قولاً

يعارضه، بل اكتفى بكلامه في هذا الباب، وفي هذا عناية بقوله، وموافقة عليه.

وفي الباب الذي يليه (باب كان)<sup>(٩)</sup>. ذكر ابن فارس أن "كان" تكون بمعنى ينبغي، واستشهد

لذلك من كتاب الله، وإنما قاله أبو عبيدة في الآية التي استشهد بها ابن فارس، وقوله في مجاز

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٨٣.

(٢) طه: ٧١، الصاحبي ص ٣٩.

(٣) انظر مجاز القرآن ٢/٢٣.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٦.

(٥) انظر تأويل المشكل القرآن ص ٥٠٧.

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٢٩٩.

(٧) الصاحبي ص ٢٤٥.

(٨) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ٦٧/٢.

(٩) الصاحبي ص ٢٤٦.

القرآن<sup>(١)</sup>، ولم ينسبه ابن فارس له ، ولم يقل أيضاً: "قالوا" أو "يقولون" بل ذكره مباشرة فقال عن "كان": (وتكون بمعنى: "ينبغي")<sup>(٢)</sup>. وهذا أنفهم منه أخذه بهذا القول وموافقته عليه. ومثل هذا الموضوع -مما وافق فيه قول ابن فارس ما جاء في مجاز القرآن- كثير ، وسنذكره في مبحث: مصادره من الكتب بإذن الله.

ومن المواضع التي نقل فيها ابن فارس عن أبي عبيدة ناسباً لكلامه له - وهو في مجاز القرآن - ما ذكره ابن فارس في باب (لا)<sup>(٣)</sup> حيث نقل عنه مطولاً مما جاء في مجاز القرآن عن آخر سورة الفاتحة<sup>(٤)</sup>، بشواهد وترك ابن فارس سطرًا من بداية كلام أبي عبيدة ولعله تركه لأن المنقول دال عليه، وهو قول أبي عبيدة عن قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} <sup>(٥)</sup>: (مجازها غير المغضوب عليهم والضالين)<sup>(٦)</sup>.

وبعد أن نقل ابن فارس عن أبي عبيدة قوله بحججة وشواهد رد عليه في أمرين ، فاصلاً الواحد عن الآخر ، في تنظيم علمي، وبدأ كلامه بقوله: (قال أحمد بن فارس)<sup>(٧)</sup>، كما فعل فيما ذكرنا في رده على ابن قتيبة<sup>(٨)</sup>. وكان رده مدعماً بالحجج والاستدلال ورد على قول أبي عبيدة

(١) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٤/٢.

(٢) الصاحبي ص ٢٤٧.

(٣) الصاحبي ص ٢٥٧.

(٤) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥/١-٢٦.

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥/١.

(٧) الصاحبي ص ٢٦٢.

(٨) انظر الصاحبي ص ٣٢٥.

في بيت الشماخ بقوله: (وأما قوله في شعر الشماخ: إن "لا" زائدة في قوله: "ما لأهلك لا

أراهم" فغلط من أبي عبيدة) <sup>(١)</sup> وهذا أقسى ما قاله ابن فارس في رده على أبي عبيدة.

وهكذا نجد أن اسم أبي عبيدة تكرر كثيرا في الصاحي، وقد يتابعه ابن فارس في مسألة

دون أن ينص على اسمه، واستفاد كثيراً مما جاء في كتابة مجاز القرآن.

ومن الأسماء التي تردت في الصاحي كذلك: الكسائي:

وقد ينسب ابن فارس كلامه له وقد لا يفعل. ومن المواضع التي نسب فيها قول الكسائي

إليه: حد الاسم <sup>(٢)</sup>، فذكر تعريفه للاسم، ثم نقل معارضته له بالحجة.

أما في حد الفعل <sup>(٣)</sup>، فقد بدأ بقوله، ثم اختاره في آخر الباب فقال: (والذي نذهب إليه

ما حكيناه عن الكسائي) <sup>(٤)</sup>

ونقل عن الكسائي أيضاً نسباً لكلامه له في باب: "عسى" <sup>(٥)</sup>، فنقل قوله في إفرادها في

الخبر، وجمعها في الاستفهام، ولم يعلق عليه، ولم يذكر ما يعارضه.

---

(١) الصاحي ص ٢٦٢.

(٢) انظر الصاحي ص ٩٠.

(٣) انظر الصاحي ص ٩٣.

(٤) الصاحي ص ٩٤.

(٥) أنظر الصاحي ص ٢٣٧.

ونقل عن الكسائي أيضاً نسباً له في باب : (ليس) ، فقال: ( وكان الكسائي يقول: أجريت "ليس" في النسق مجرى "لا")<sup>(١)</sup>. ولم يعلّق على كلامه.

وقد بدأ ابن فارس باب "ليس" بقوله أن ناساً زعموا أنها من حروف النسق، وذكر حجّتهم واستشهادهم، ثم ذكر أن البصريين لا يجيزون العطف بها ، وذكر حجّتهم واستشهادهم كذلك ، ثم ختم الباب بذكر قول الكسائي السابق، فذكر هذه الآراء كلها دون تأييد أو معارضة، أو اختيار للمذهب البصري أو الكوفي في المسألة، بل عرض قول كل فريق وحججه، وفي ذلك حيادية ظاهرة.

كانت تلك أربعة مواضع في الصاحبي نص فيها على اسم الكسائي وعارض رأيه مرة واحدة في حد الاسم، وأيده في حدّ الفعل، وسكت في "ليس" "وعسى".  
ولا نجد ما يدل على زيادة اهتمام بالكسائي، مما قد يثبت ميلاً للكوفيين ، بل لقد أقل من النقل عنه، مثله مثل سيبويه.

### وأما المبرد:

فقد أشار له ابن فارس في كتابه نسباً له غالباً ومن ذلك ما جاء في حد الاسم، فقد ذكر سنداً يوصله إلى المبرد أنه قال: (مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً)<sup>(٢)</sup>، ثم

---

(١) الصاحبي ص ٢٦٦.

(٢) الصاحبي ص ٨٩.

نقل عن المبرد حجته في مجيئه بهذا المذهب الذي لم يذكر سيويوه نصه في كتابه، ثم ذكر معارضة أصحابه له في هذا المذهب ، وحجتهم في المعارضة.

ولم يعلق ابن فارس على قول المبرد هذا ولا صحة استدلاله على هذا التعريف من كلام سيويوه. وبعد ذكره لتعريف الكسائي والفراء والأخفش، يذكر تعريفه عند المبرد محدداً الكتاب الذي نقل منه فيقول: (فقال المبرد في كتاب المقتضب: "كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم) <sup>(١)</sup> ونجد هذا النص في المقتضب وقبله مما لم ينقل ابن فارس: (وأما الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو رجل ، وفرس ، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بوحدة: كل ما دخل عليه حرف...) <sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن ابن فارس ترك الجزء الأول من تعريفه لأنه مأخوذ من تعريف سيويوه للاسم ، وقد ذكره ابن فارس في أول الباب ، فتركه هنا منعاً للتكرار.

وبعد أن نقل ابن فارس تعريفه للاسم ، عارضه بالحجة ، فقال إن "كيف" و "إذا" أسماء ولا تدخل عليها حروف الجرّ وقد نقلنا سابقاً تأييد الزجاجي له <sup>(٣)</sup>

ونقل ابن فارس عنه في باب "الكاف" <sup>(٤)</sup> مطوّلاً وذلك في القول بزيادة الكاف في مواطن، وقدم قوله ب : (قال محمد بن زيد) والصواب محمد بن يزيد فالكلام الذي نقله ابن فارس هو

---

(١) انظر المقتضب ١/١٤١، والصاحبي ص ٩١.

(٢) المقتضب ١/١٤١.

(٣) انظر الإيضاح ص ٥١.

(٤) انظر الصاحبي ص ١٤٤

مما ذكره المبرد في المقتضب <sup>(١)</sup>، ونقل ابن فارس عنه، مقدماً قوله بـ(قال) ثم إذا أراد الشرح

والتعليق في ثنايا الكلام قال: "يريد" وقد أشرنا لهذا سابقاً <sup>(٢)</sup>.

ويتضح من شرح ابن فارس لهذا النص صحة فهمه لما ذكره المبرد.

ودعم ابن فارس كلام المبرد بذكر قول الزجاج الموافق له بعده، ثم ذكر الرأي الكوفي المقابل

مختصراً، ولم يعلق على أحدهما وفي تقديمه للرأي البصري المطول -وهو قول سيبويه<sup>(٣)</sup> كذلك -

ما يدل على ميل بصري هنا.

وقد اعتدّ ابن فارس بقول المبرد في اشتقاق "الاسم" فضّله على ما ذكره الزجاج، فبعد أن ذكر

قول الزجاج قال: (قلت: وأبو إسحاق <sup>(٤)</sup> ثقة غير أني سمعت .... يقول سمعت أبا العباس

محمد بن يزيد المبرد يقول: الاسم مشتق من "سما" إذا علا <sup>(٥)</sup> فترك ابن فارس قول الزجاج

الذي عدّه ثقة، وقدم عليه قول المبرد، وفي هذا عناية وتقدير للمبرد وكلامه لا تصدر عن كوفي

متعصب.

كانت تلك هي المواضع التي نص فيها ابن فارس على اسم المبرد في الصاحبي.

---

(١) انظر المقتضب ٢٧٧/٣

(٢) انظر ص ٢٢٠ من هذا البحث في باب الكاف.

(٣) انظر الكتاب ٢٤٥/١.

(٤) هو الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري.

(٥) الصاحبي ص ١٠٠

فهذه أربعة مواضع صرّح فيها ابن فارس بذكر "المبرد"، ولم يعترض عليه إلا في حد الاسم، واعتدّ بقوله في اشتقاق الاسم، وسكت في باب "الكاف" وفي استدلاله على تعريف الاسم عند سيبويه.

وربما أشار ابن فارس لمسألة أنها مذهب البصريين، وهي مما ذكره المبرد، فمن ذلك ما ذكره ابن فارس في معنى "الواو" التي تدخل عليها "ألف الاستفهام" فقد نسبه للبصريين، ووجدناه في المقتضب للمبرد بأمثلة ابن فارس نفسها<sup>(١)</sup>، ولم يعارض ابن فارس هذا الرأي الذي نقله - فيما يبدو - من المقتضب بمعناه مع فهم صحيح للنص.

وممن أخذ عنهم ابن فارس في الصاحبي أيضاً أبو إسحاق الزجاج :

وقد رأينا ابن فارس يقدم قول المبرد عليه في اشتقاق الاسم، ويثني مع ذلك على الزجاج ويقول عنه أنه ثقه<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن فارس عنه أيضاً في حدّ الاسم فذكر أنه سُئل عن حد الاسم فقال: (صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان)<sup>(٣)</sup>. وعارض ابن فارس هذا الحد بقوله:

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٠٧، والصاحبي ص ١٥٧، وص ٢٥٢ من هذا البحث.

(٢) انظر الصاحبي ص ١٠٠.

(٣) الصاحبي ص ٩٢.

(وهذا القول معارض بالحرف...) <sup>(١)</sup>. فذكر العلة في اعتراضه عليه كما فعل لكثير من الأقوال في حد الاسم.

ونقل ابن فارس عن الزجاج ناسباً له في القول بزيادة الكاف <sup>(٢)</sup>، بعد أن ذكر ذلك عن المبرد ، ثم نقل القول الكوفي المعارض لهما ، ولم يعلّق ابن فارس على ذلك بل عرضه عرضاً. ونقل ابن فارس اعتراض الزجاج على الفراء في قوله في أصل "كم" منسوباً إليه، ثم انتصر للفراء عليه محتجاً بما ذكره الفراء نفسه <sup>(٣)</sup>، وعمله هذا اختيار للمذهب الكوفي في المسألة .

وليس هذا شأنه دائماً كما قلنا في حديثنا عن الفراء. ففي باب الآن <sup>(٤)</sup> نقل عن الزجاج مذهب الخليل وسيبويه المخالف لما نقله ابن فارس في بداية الباب عن الفراء ونقل عن الزجاج حججهم دون اختيار لأحد المذهبين، وترك من كلام الزجاج انتقاده للفراء ، فلم ينقله، وقوله هذا في معاني القرآن <sup>(٥)</sup> .

وربما أشار ابن فارس له ونقل قوله دون أن ينص على اسمه كما في باب "ما" <sup>(٦)</sup>. فقد ذكر ابن فارس أنها تكون للتفخيم واستشهد لذلك بأول الحاقة ، ثم قال : (وذكر بعضهم أن "ما" هذه هي التي تذكر في التعجب) <sup>(٧)</sup>.

---

(١) الصاحبي ص ٩٢ .

(٢) انظر الصاحبي ص ١٤٥ .

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٤٢ .

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٠٢ .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ٢١/٣ .

(٦) انظر الصاحبي ص ٢٧٠ .

(٧) الصاحبي ص ٢٧٠ .



والقول الذي ذكره ابن فارس من تلقاء نفسه وقدمه هو للزجاج كما في معانيه<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني الذي نسبه ابن فارس لبعضهم هو مما ذكره الفراء في معانيه<sup>(٢)</sup> وفي هذا تقديم للقول البصري على الكوفي، وإن كان ابن فارس لم يعلق على أحدهما بتأييد أو معارضة، وقد ذكرناه في حديثنا عن الفراء<sup>(٣)</sup>.

فتلك إذن أربعة مواضع في الأبواب النحوية، نصّ فيها ابن فارس على اسمه، منها ما هو من معاني القرآن، والخامس لم يذكر اسم الزجاج فيه، بل يبدو أنه هو المقصود به. ولم ينتقد ابن فارس الزجاج في تلك المواضع إلا ما اعترض عليه في تعريفه للاسم، وقد امتدحه ابن فارس وعده ثقة وأشار له في غير الأبواب النحو.

ومن مصادر ابن فارس في الصاحبي كذلك الأخفش:

وقد نقل عنه تعريفه للاسم وعارضة عليه<sup>٤</sup>، ونقل كذلك تعريفه للحرف، ولم يعلق عليه، بل اختار تعريف سيبويه للحرف، وسكت عن تعريفه<sup>٥</sup>.

---

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ١٦٦/٥.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٠/٣.

(٣) انظر ص ٤٨٧ من هذا البحث.

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ٩٠.

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ٩٥.

ونقل قوله أيضا بمجيء الفاء بمعنى الواو ، ونقل استشهاده ، ثم ذكر مخالفة بعضهم له ، ونقل عنه كذلك القول بزيادة الفاء ، وذكر متابعة قطرب له <sup>١</sup> . وفي ذلك عناية بقوله ، وإن كان لم يعلّق عليه بمعارضة أو تأييد.

ومن الرجال الذين نقل ابن فارس عنهم في الصاحبي : **قطرب** :

فذكر — كما قلنا — متابعته للأخفش في قوله بمجيء "الفاء" بمعنى "الواو" <sup>٢</sup> ، ولم يعلّق عليه .

ونقل ابن فارس إنشاده عن العرب في مجيء "ثم" بمعنى "الواو" <sup>٣</sup> ولم يعلّق عليه أيضا.

ونقل عنه في باب "لا" قوله بمجيئها للتوكيد ، ونقل استشهاده وما حكاه عن العرب <sup>٤</sup> ، ولم يعارضه أو يؤيده.

ومن علماء الكوفة الذين ورد ذكرهم في الصاحبي **هشام بن معاوية الضير** :

وأبرز ما نقل فيه ابن فارس عنه: موضعان: الأول في حد الاسم <sup>(٥)</sup> فقد نسب ابن فارس له تعريفين للاسم، ثم عارضهما جميعاً <sup>(٦)</sup> ، وقد قلنا أن ابن فارس عارض الكثير من الآراء في حد الاسم ، فليس هذا انتقاصاً لهشام.

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ١٤٢

<sup>٢</sup> المصدر السابق

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ٢١٥

<sup>٤</sup> انظر الصاحبي ص ٢٥٨-٢٥٩

<sup>٥</sup> انظر الصاحبي ص ٩٠.

<sup>٦</sup> انظر الصاحبي ص ٩١.

والموضع الثاني في باب "بل" حيث نقل عنه فقال : (قال هشام: محال ضربت أخاك بل أباك، لأنّ الأول قد قد ثبت له الضرب) <sup>(١)</sup>. وهنا تظهر صحة فهم ابن فارس لهذا النص حيث استدل منه وقال: (والكوفيون لا ينسقون بـ "بل" إلا بعد نفي) <sup>(٢)</sup>. وذكر ابن فارس رأي البصريين ، وأقوالاً أخرى نسبها لـ"ناس" و"قوم" دون أن يعلّق عليها أو يختار أو يردّ ، بل عرضها عرضاً ، وقد ذكرنا سابقاً القول في صحة تعميم قول هشام على الكوفيين كلهم <sup>(٣)</sup>.

ومن روى ابن فارس عنهم: أبو زيد بن الأنصاري <sup>(٤)</sup> وابن الأعرابي <sup>(٥)</sup>، وأبو عمر الشيباني <sup>(٦)</sup>، و السيرافي <sup>(٧)</sup>، والمفضل الظبي <sup>٨</sup> ، والأصمعي <sup>٩</sup>. وإنما كان ذلك في مواضع يسيرة جداً في الأبواب النحوية . وقد رأينا ابن فارس ينقل عن بعض المصادر مع بعضها الذم لهم كقوله: (زعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم: أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم إعراب ومؤلفات نحو . قال أحمد بن

---

(١) الصاحبي ص ٢٠٨ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر مبحث "بل" من هذا البحث.

(٤) انظر الصاحبي ص ١٦٨ ، ٢٨٢ .

(٥) انظر الصاحبي ص ١٨٠ .

(٦) انظر الصاحبي ص ١٧٤ .

(٧) انظر الصاحبي ص ١٢٦ .

<sup>٨</sup> انظر الصاحبي ص ٢١٨

<sup>٩</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٠ ، وغيرها

فارس: وهذا كلام لا يُعْرَج على مثله) <sup>(١)</sup> فقد رفض كلامهم وأثبت ذلك بإسناد كلامه لنفسه  
بذكر اسمه لا كنيته، دلالة على شدة استنكاره. وإنما نقل مثل هذا القول ليدل على فساده  
ويرد عليه، ومثله قوله: (وقال قوم: -وأنا أبرأ من عهدته- إن "أولى" مأخوذ من "الويل".  
وقالوا: وكان للويل فعلٌ وتصريف دَرَج ولم يبق منه إلا "الويل" قط) <sup>(٢)</sup>.

وتشكيك ابن فارس في هذا القول أقل من السابق بكثير، فلم يرده رداً مباشراً، ولم يرفضه بعد  
ذكره كما فعل بالأول، بل تبرأ من قبل ورايته ثم سكت عنه، وأعاد بعده القول الذي ذكره في  
أول الباب وهو أن "أولى" بمعنى: داناؤه الهلاك.

وينسب ابن فارس كثيراً للبصريين وللکوفيين، دون أن يرجح أحدهما - غالباً - بل يعرض  
الأقوال عرضاً أميناً تاركاً لكل فريق الاستشهاد بما لديه، ولا نكاد نراه يقول "البصريون"، إلا  
ويذكر معها: "الکوفيون" <sup>(٣)</sup>. وربما قال: البصريون، ثم قال: الكسائي <sup>(٤)</sup>.

كان أولئك أبرز من نقل ابن فارس عنهم في هذا الكتاب وقد أشرت لأبرز المواضع التي نقل  
فيها عنهم، وتركت بعضه مما جاء في الأبواب اللغوية والبلاغية، وقد رتبتهم حسب ترتيب  
ورودهم في الصاحي.

---

(١) الصاحي ص ٧٦.

(٢) الصاحي ص ٢٨٥.

(٣) انظر الصاحي ص ١٢٦، ١٤٤، ١٤٥، ٢٠٨.

(٤) انظر الصاحي ص ٢٦٦، ٢٦٧.

## المبحث الثاني: مصادره من الكتب

من التتبع الدقيق لما جاء في الصاحبي، برزت لنا أسماء عدد من الكتب يبدو أن ابن فارس استعان بها في تأليفه لهذا الكتاب القيم.

وقد وجدنا أن أكثر هذه المصادر تأثيراً وإفادة في الصاحبي هو:

**تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة:**

وتأثيره واضح في الأبواب النحوية، وغيرها من أبواب الكتاب، وأكثر ما ظهر تأثيره في الأبواب

النحوية، كان في باب حروف المعاني، فقد تأثر ابن فارس به كثيراً.

ومن أبرز ما يظهر عند مقارنة الكتابين:

١- تابعه ابن فارس فعّدّ حروف المعاني متتابعة مع شرحها شرحاً تفاوت بين حرف وآخر.

٢- كان أكثر استشهاده في أبواب حروف المعاني من آيات كتاب الله.

٣- تكررت معظم الحروف التي شرحها ابن قتيبة عند ابن فارس ، وإن رأينا قد يترك بعضها ، ويزيد عليها ، فترك مثلاً : "العمرك" ، وزاد حروفاً كثيرة لم يذكرها ابن قتيبة مثل: إيّا، إنّ أنّ، أن ، إذا ، إذ بله ، حاشا، حتى، وغيرها.

٤- رتب ابن فارس - صاحب المقاييس - حروف المعاني حسب الحرف الأول منها، ثم رتب حروف المعاني التي تبدأ بالحرف نفسه بادئاً بما جاء على حرفين ثم الأكثر ، بينما نجد ابن قتيبة أوردتها في كتابة بلا ترتيب.

٥- ركز ابن فارس متابعاً لابن قتيبة على معاني هذه الحروف ، والخلاف حوله، وحول أصل تركيبها، أكثر من عنايته بعملها ، فنجده في باب "كم" نقل عن الفراء في معانيه عن أصلها ، وترك ما ذكره الفراء في موضع آخر عن عملها.

٦- اقتصر ابن فارس متابعاً لابن قتيبة على بعض معاني الحروف ، وهي الأشهر فيها، وترك معان أخرى نجدها في الكتب المتأخرة كـ"مغني اللبيب".

٧- ربما زاد ابن فارس على المعاني التي ذكرها ابن قتيبة للحرف الواحد من مثل

ما صنعه في باب "كيف" <sup>(١)</sup> و"ما" <sup>(٢)</sup> و"أولى" <sup>(٣)</sup>.

٨- اشتمل باب حروف المعاني عنده على أسماء وحروف وأفعال ، كما هو الشأن

عند ابن قتيبة ، لكنه لم يعتنِ ببيان نوعها، بل ركز على معانيها كما ذكرنا فكان

يستخدم مصطلح "كلمة" أحياناً كما فعل مع "نعم" <sup>(٤)</sup>.

٩- بالمقابل ربما اختصر ابن فارس واختار ما ينقله مما ذكره ابن قتيبة كما فعل في

باب "لما" و"لات".

١٠- في معظم المواضع - وليس كلها - التي ظهر فيها الشبه بين ما في الصاحبي

وما في تأويل مشكل القرآن نجد ابن فارس لا يباشر الكلام بنفسه بل يقول : قالوا،

قال بعضهم ، قال قوم ، كما في "رؤيد" <sup>٥</sup> وربما وجدنا شبيهاً كبيراً دون أن ينسب ابن

فارس الكلام لأحد بل يذكره من نفسه مباشرة كما في باب "الذن" <sup>(٦)</sup>، "ولا" <sup>(٧)</sup>.

١١- ذكر ابن فارس في بداية باب الحروف أنه سيتابع فقهاؤه في صنيعهم، فنقله

من ابن قتيبة وغيره إذن غير مستغرب، ولا معيب لأنه نصّ على ذلك في أول

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٤٣.

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٦٩،

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٨٥،

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٧٨.

<sup>٥</sup> انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٠١، والصاحبي ص ٢٢٩

(٦) انظر الصاحبي ص ٢٦٥.

(٧) انظر الصاحبي ص ٢٥٧.

الباب <sup>(١)</sup> . وقد ذكر أنه رأهم اختصوا بعض الحروف دون غيرها ، وأشار إلى أنه

سيدكر عامتها باختصار . وربما كان هذا إشارة لعمل ابن قتيبة في كتابه ، وقد ذكرنا

أن ابن قتيبة زاد عليه .

وقد أشرنا في فصل حروف المعاني، إلى المواضع التي ظهر فيها النقل أو المتابعة لما في تأويل

مشكل القرآن كما في "تعال" <sup>(٢)</sup>، ومجيء " في " بمعنى "على" <sup>(٣)</sup> و"بعد" <sup>(٤)</sup> . وهي أكثر من

أن تُحصى في أبواب النحو، والأبواب التي تتحدث عن القرآن وأسلوبه ، ويمكننا القول أن هذا

الكتاب كان دعامة كبيرة لابن فارس في تأليفه للصاحبي، وتقسيمه لفصوله .

### معاني القرآن للفراء:

وقد نقل ابن فارس منه نصوصاً أشرنا لها كما في باب " الآن" ، و"كم" و"لو"

و"ويكأن" ، مع الإشارة له ونسبة كلامه إليه، وربما تابع الفراء في معاني القرآن دون أن ينسب

ذلك له ، كما في رده على أبي عبيدة في "لا" <sup>(٥)</sup>، ومجيء "بل" في الإثبات استدراكاً <sup>(٦)</sup> .

وأحياناً ينقل عن الفراء نصوصاً قصيرة وينسبها له كما في "هلم" <sup>(٧)</sup> و"هات" <sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٦٦ .

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٢١ ، والصاحبي ص ٢١٤ .

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٣٩ .

(٤) انظر الصاحبي ص ٢١٣ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٨/١ ، والصاحبي ص ٢٦٢ .

(٦) انظر الصاحبي ص ٢٠٩ ، وباب " بل " في هذا البحث .

(٧) انظر الصاحبي ص ٢٧٩ .

(٨) انظر الصاحبي ص ٢٨١ .



وقد فصلنا الكلام في ذلك في حديثنا عن الفراء، ويمكننا القول أن ابن فارس نقل من نصوص هذا الكتاب ، ناسباً إياها لصاحبها، معتداً بما فيها، موافقاً عليه غالباً كما أشرنا في مواضع عدة.

واعتماد ابن فارس على هذا الكتاب إنما كان استشهاداً بما جاء فيه ، وليس تقليداً لطريقته وصنعتة كما هو الشأن في تأويل مشكل القرآن.

### مجاز القرآن لأبي عبيدة:

وقد ذكرنا في حديثنا عن أبي عبيدة الكثير من النصوص التي نقلها ابن فارس عنه من مجاز القرآن . دون أن ينصّ على اسم الكتاب.

ومن المواضع التي تابع فيها ابن فارس ما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن ولم ينسبه له : ما جاء في باب " لا " في تفسير آية القيامة: { فلا صدق ولا صلى }<sup>(١)</sup>.

فقد فسرها ابن فارس متابعا لما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن ، واستشهد ببعض شواهدة<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه المواضع أيضاً مجيء " في " بمعنى " على " <sup>(٣)</sup> ولم ينسبه له، ومجيء كان بمعنى " ينبغي " ولم ينسبه ابن فارس له كذلك.

أمّا في باب "كاد" فقد نسبه لأبي عبيدة<sup>(١)</sup> حيث استشهد بنفس الآية والمثل،

---

(١) القيامة : ٣١ .

(٢) انظر مجاز القرآن ٢/٢٧٨، والصاحي ص ٢٥٧ .

(٣) انظر مجاز القرآن ٢/٢٣، والصاحي ص ٢٣٩ .

وقد فصلنا القول في هذا في حديثنا عن أبي عبيدة.

### الكتاب لسبويه:

ولا نقول أنه كان من المصادر الرئيسة في الصاحبي، ولكننا وجدنا ابن فارس في مواضع الكثيرة يوافق ما جاء فيه، ويشير لقواعده، عرضاً دون تعليق كثيراً، ودون أن ينسبه له غالباً، بل يشير له بقوله: قال البصريون أو: مذهب أهل البصرة<sup>(٢)</sup>. وقد نقل في حد الاسم<sup>(٣)</sup> تعريف سبويه له وهو في الكتاب، وكذا في حد الفعل والحرف<sup>(٤)</sup>.

### معاني القرآن للزجاج

ومن أبرز المواضع إلى نقل فيها ابن فارس عنه: ذكره لمذهب الخليل وسبويه في أصل "الآن"<sup>(٥)</sup>، وقد نسب هذا القول للزجاج، ولم يذكر كتابه. ووافق ابن فارس الزجاج أيضاً في معاني الحروف في بعض الآيات التي استشهد بها ابن فارس، مما أشرنا له في موضعه.

واعتماد ابن فارس على هذا الكتاب لم يكن كبيراً كاعتماده على تأويل المشكل أو معاني القرآن للفراء.

(١) انظر الصاحبي ص ٢٤٥.

(٢) انظر الصاحبي ص ١٤٢، ١٢٦، ١٤٤، ٢٠٩.

(٣) انظر الصاحبي ص ٨٩.

(٤) انظر الصاحبي ص ٩٣، ٩٥..

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ٢١/٣، والصاحبي ص ٢٠٢.

## المقتضب للمبرد

وقد أشار ابن فارس لهذا الكتاب باسمه حين نقل منه تعريف المبرد للاسم ، وعارضه عليه .  
وقد وجدنا الكثير من الآيات التي استشهد بها ابن فارس وأشعار العرب كذلك ، وقد استشهد  
بها المبرد قبله . وابن فارس فيها متابع غالباً ، وإن لاحظنا بعض المعارضة وقد أشرنا لذلك في  
مواضعه في أبواب النحو والصرف .

كانت تلك أبرز الكتب التي استفاد منها ابن فارس فيما ظهر لنا في تأليفه لهذا الكتاب  
القيم الذي بين أيدينا .  
ونشير هنا أن بحثنا عن هذه المصادر تركّز على مصادره في المسائل النحوية والصرفية فقط ، و  
التي هي مجال الدراسة .  
وربما وجدنا كتباً أخرى ، اتضح أثرها في موضع أو موضعين فقط من مثل "القلب والإبدال"  
لابن السكيت ، وقد ظهر أثره في : باب في زيادات الأسماء <sup>(١)</sup> . وقد أشرنا لهذا في شرحنا  
لللباب ، وكذلك في باب الإبدال <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٢٢ .

## الفصل السادس

### أصوله النحوية

#### ١- السمع

وقد أشار ابن فارس في عدة مواضع لما سمعه، ومن ذلك قوله: ( سمعت من أثق به قال:

تفعل العرب ذلك للتشويه، يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول: " طِرْمَاح " وإنما أصله

---

(١) انظر الصاحبي ص ٣٣٣.

من " الطرح " وهو البعد، لكنه لما أفرط طوله سُمِّي طَرْمَاحاً، فشُوّه الاسم لما تشوّهت الصورة.  
وهذا كلام غير بعيد) <sup>(١)</sup>.

فذكر ابن فارس سماعه عن الثقة ، ثم علّق على كلامه في النهاية بقوله: وهذا كلام غير بعيد.  
فالمسموع هنا من كلام العرب ، ووجدنا ابن فارس ، لا يعارض هذا المسموع ولكنه لم يؤيده  
بقوة أيضاً بل كان معتدلاً، وإن كان عمله في بقية الباب يدل على تسليمه بهذا القول الذي  
في أوله، فقد مثل بنحوه، وقال: (ويجيء في قياسه قولهم: " رعشن " للذي يرتعش،  
و"خلبن"...) <sup>(٢)</sup>.

ومن سماع ابن فارس عن العلماء أيضاً قوله: وكثيراً ما سمعت أبا سعيد السيرافي يقول:  
في ألف "الرجل": ألف لام التعريف) <sup>(٣)</sup>.

وذكر بعده مذهب الكوفيين حيث يقولون: ألف التعريف ولامه.

فابن فارس لم يعارض هذا المسموع عن علماء البصرة ، ولكنه عرض للقارئ أيضاً ما يقابله  
من قول الكوفيين.

وإنما كان ذكر ابن فارس لسماعه هذا استشهاداً ، فقد ذكر أولاً أن مذهب البصريين أن  
يقولوا: لام التعريف، ثم استشهد على ذلك الأمر بسماعه من السيرافي.

---

(١) الصاحبي ١٢٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الصاحبي ص ١٢٦.

ومن اعتماده على السماع كذلك ، ما ذكره في باب "لا" حيث قال: (وأنشدني أبي:  
\*إن تغفر اللهم.... البيت) (١).

فقد استشهد ابن فارس بهذا البيت وبيت آخر، وقبلهما قوله تعالى : {فَلَا صَدَقَ  
وَلَا صَلَّى} (٢) على مجيء "لا" بمعنى: "لم" إذا دخلت على الماضي ، واستشهد - استشهد  
به - بهذا البيت الذي سمعه من والده، ولم يعترض على هذه القاعدة.

ووجدنا هذا البيت والشواهد الأخرى في تأويل المشكل (٣). ولم يشر ابن فارس لكونه نقل  
عنه ، وقد قلنا أن سماعه لهذا و لغيره بنفسه ربما يكون هو السبب الذي دفعه للسكوت عن  
نسبته له، فنجد ابن فارس يذكر ما في هذا الباب مباشرة دون أن يقول: قالوا ، أو قال  
بعضهم، أو غيرها من العبارات التي توحى بالنقل.

ومما سمعه ابن فارس كذلك ما قاله في باب: "هات" حيث قال: (وبلغني أن رجلاً قال  
لآخر : هات ، فقال: لا أهاتيك ولا أواتيك) (٤) ومثل هذا منسوب في اللسان لابن  
الأعرابي (٥)، وقد ذكر ابن فارس - قبل أن ينصّ على سماعه هذا - أن الفراء قال: (ويقولون:  
أنا أهاتيك) (٦).

---

(١) (الصاحبي ص ٢٥٧).

(٢) (القيامة : ٣١).

(٣) ( انظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٩١،

(٤) (الصاحبي ص ٢٨١).

(٥) ( انظر اللسان ١٥/١٧٣).

ثم أراد أن يستشهد على صحة كلام الفراء بما سمعه هو بنفسه.

وأكثر ما جاء في السماع هو مما سمعه ابن فارس عن علي القطان عن ثعلب وذلك في معاني الحروف.

ومنه قول ابن فارس: (و "متى" يكون شرطاً يقتضى التكرار، نقول : "متى كلمتُ زيداً فعليّ كذا" ، سمعت علياً يقول: سمعت ثعلباً يقول ذلك)<sup>(١)</sup>.

إذن ذكر ابن فارس القاعدة ، ثم استدل عليها بسماعه ذلك عن علي عن ثعلب ، وسماعه هنا إنما كان لقاعدة نحوية تتضمن معنى الحرف وعمله.

ومن سماعه أيضاً الشعر الذي أنشده عن علي عن ثعلب في باب "يا"<sup>(٢)</sup>.

ومنه أيضاً ما قاله في باب "سيما" حيث قال: (سمعت أبا الحسن المعروف بابن التركيّة

يقول: سمعت ثعلباً يقول: من قاله بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس فقد أخطأ)<sup>(٣)</sup>.

فقد ذكر ابن فارس في أول الباب أنك تقول: "ولا سيما كذا" ، واستشهد بيت امرئ القيس ، ثم أراد أن يثبت أن قول امرئ القيس هو الوجه الصحيح فيها دون سواه فاستشهد بسماعه عن ثعلب ، اقتناعاً بالمسموع وقبولاً له.

والمسموع هنا قاعدة في اللغة الصحيحة في أحد حروف المعاني.

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٨١.

(٢) الصاحبي ص ٢٧٧.

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٨٧.

(٤) الصاحبي ص ٢٣١.

ومن سماعه كذلك ما نقله عن الفراء في "ويكأن" <sup>(١)</sup>. فقد ذكر سنداً يصل به الفراء ،  
وينقل عنه مطولاً ، وهذا المسموع هو مما جاء في معاني القرآن للفراء ، ويبدو أنه اعترى هذا  
المسموع شيء من الاختصار - اليسير غير المخجل بالمعنى - عمّا جافى في المعاني <sup>(٢)</sup>.  
وقوله في الصحاحي: (فقال: "وي" ثم استأنف: "كأن الله" ، و"كأن" في معنى الظن والعلم  
وفيها معنى تعجب) <sup>(٣)</sup>. بينما جاء النص في معاني القرآن بما يدل على أن التعجب في "وي"  
ثم الظن والعلم في كَأَنَّ، فقال: (فقال: "وي" ثم استأنف: "كأن" يعني: (كأن الله يبسط  
الرزق) وهي تعجب ، و"كأن" في مذهب الظن والعلم) <sup>(٤)</sup>.  
ولعل هذا خلل يسير في السماع ، أو أن الضمير في قول ابن فارس "فيها" يعود على "وي"  
فلا خلل في السماع إذن.  
وسماع ابن فارس عن الفراء ليس بالقليل وقد أشرنا له في حديثنا عن الفراء <sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر الصحاحي ص ٢٨٣.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.

(٣) الصحاحي ص ٢٨٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.

(٥) انظر "الفراء" في الفصل الخامس: مصادره من الرجال.



## ٢- القياس في النحو واللغة :

بما أن كتابنا هذا هو في فقه اللغة، فسنجد مصطلح القياس يتردد فيه، وقد أشار له ابن فارس له كضرورة يجب إدراكها قبل الاحتجاج بها ، فتحدث عن ضرورة التسليح بالعلم والإتقان قبل الإفتاء في أي علم وقال: (وكذلك الحاجة إلى علم العربية، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني... وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب. فأما الآن فقد تجاوزوا حتى إن المحدث يحدث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن.... ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراه من فقه

الشافعي بالرتبة العليا في القياس، فقلت له: ما حقيقة القياس وما معناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عليّ هذا، وإنما عليّ إقامة الدليل على صحته، فقل الآن في رجل يَرُوم إقامة الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو. ونعوذ بالله من سوء الاختيار) <sup>(١)</sup> ويفهم من كلام ابن فارس هذا حرصه على القياس وفهمه وإدراك معناه قبل الاستدلال به.

وقد وضع باباً سماه: القول على لغة العرب، هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ <sup>(٢)</sup>

وقال فيه: (أجمع أهل اللغة -إلا من شدّ عنهم - أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر، تقول العرب للدرع: جُنّة . وأجنّته الليل ، وهذا جنين أي هو في بطن أمه أو مقبور..... وعلى هذا سائر كلام العرب..... وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن) <sup>(٣)</sup> فقد منع ابن فارس القياس في اللغة. وتوليد الجديد فيها مما لم يُسمع عن العرب.

---

(١) الصاحبي ص ٥٦.

(٢) الصاحبي ص ٥٧.

(٣) الصاحبي ص ٥٧.

وفي باب الأسباب الإسلامية<sup>(١)</sup>، ذكر ابن فارس أنه بعد الإسلام حصل تطور دلالي لكلمات كانت معروفة في الجاهلية فحاء الإسلام وزاد عليها شرائطاً وأوصافاً وصارت اصطلاحاً لأمر أخرى، ومن ذلك الصلاة والزكاة والحج، قال ابن فارس: (وكذلك الزكاة، لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية النماء، وزاد الشرع ما زاده فيها مما لا وجه لإطالة الباب بذكره.... فالوجه في هذا إذا سُئل الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة اسمان: لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم جاء الإسلام به. وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر: كل ذلك له اسمان لغوي وصناعي)<sup>(٢)</sup> فأراد ابن فارس منّا أن نقيس بقية العلوم كالنحو على ما ذكره من علوم الشريعة.

وقريب من معنى هذا القياس اللغوي ما ذكره ابن فارس في باب وجوه دخول الألف في الأفعال، حيث قال: (والوجه الآخر: أن يتغيّر المعينان، وإن كان الفعلان في القياس راجعين إلى أصل واحد، نحو: "وعيت الحديث"، "أوعيت المتاع في الوعاء")<sup>(٣)</sup> فهو يقصد الأصل اللغوي كالذي نقلناه عنه قبل قليل في الاجتنان.

---

(١) انظر الصاحبي ص ٧٨.

(٢) الصاحبي ص ٨٦

(٣) الصاحبي ص ١٢٧ .

ومن ورود مصطلح القياس في كتابه أيضاً، قوله في آخر باب: الفصل بين

الفعل والنعت: (وهذا قياس الباب كله) <sup>(١)</sup> فقد ذكر الفرق في المعنى بين الفعل واسم

الفاعل، فاسم الفاعل فيما يدل من لزوم الصفة، الفعل فيما يحدث مرة واحدة،

واستشهد على ذلك من كتاب الله، ثم قال: وهذا قياس الباب كله، أي أنّ غير ما ذكر

من الأفعال وأسماء الفاعلين تقاس على ما ذكر.

ومن القياس في المسائل النحوية ما ذكره ابن فارس في باب "إيا" حيث

قال أنّ الأصل في: " إياك أردت": أردتك، ثم قُدِّمت الكاف على الفعل كما تقدم

المفعول به على الفعل في نحو: زيدا ضربتُ <sup>(٢)</sup> ، فقام تقديم المضمرة على تقديم

الظاهر.

وقد نقل ابن فارس قياس الفراء زيادة الكاف في "كم" على زيادتها في قول العرب:

"كمذ" واستدلّ بذلك على كون الكاف زائدة في "كم" <sup>٣</sup>. ولم يعلّق ابن فارس على

هذا القياس خاصة، لكنه اختار رأي الفراء هذا، بعد أن نقل احتجاج الزجاج عليه

- في غير قياسه هذا- وإنما كان احتجاج الزجاج عليه في قياسه الثاني حيث قام

حذف الألف من "ما" في "كم" وتسكين ما قبلها على حذف الألف وتسكين ما

قبلها في "لِمَا فعلت ذلك" فقال العرب: "لِم"، "لِم"، وقد احتج الزجاج على الفراء في

---

(١) الصاحبي ص ٤٦٤.

(٢) انظر الصاحبي ص ١٩٢

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٤١

صحة هذا القياس وقال: (لو كانت في الأصل: "كما" وأسقطت ألف الاستفهام

لثُرِّكت على فتحها، كما تقول "يَمَّ" و"عَمَّ" و "فِيَمَ أنت؟") (١) فالزجاج قاسها على

فتح الميم عند دخول حروف الجرِّ على "ما" واختار ابن فارس قول الفراء.

ومما جاء من ذلك في الأبواب النحوية والصرفية التي هي محلّ الدراسة: قياسه

"رَعَشَن" و "خَلَبَن" و "زُرُقَم" و"صِلْدَم" و "شَدَقَم" و "سَمَعَنَه" و "نِظْرَنَه" على ما سمعه

من الزيادة في "طِرْمَاح" من الطرح (٢)، حيث شُوّه الاسم لما تشوّهت الصورة، فزيد في

الاسم حروف إما للمبالغة أو للتشويه والتقييح، فالنون زائدة في "رعشن" و "خلبن"

والميم زائدة في زرقم" و "صلدم" و "شدم" لنفس الغرض. ويبدو قياسه هذا صحيحاً

معتمداً على المعاني التي لاقت أكبر اهتمام من ابن فارس في هذا الكتاب.

وقد قال ابن فارس بعد أن ذكر "طرماح" والزيادة فيها لتشويه الصورة: (ويجئ في قياسه

قولهم: "رعشن" للذي يرتعش و.. "خلبن" و "زرقم": للشديد الزرق...) (٣).

و من القياس في كتابنا هذا ما ذكره ابن فارس عن أبي بكر بن داود<sup>٤</sup> أنه غلّط الشافعي

عندما قال في قوله تعالى: { حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ }<sup>٥</sup>: أنه أراد الذكور دون

---

(١) الصاحبي ص ٢٤٢

(٢) انظر الصاحبي ص ١٢٢.

(٣) الصاحبي ص ١٢٢

(٤) هو محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري، وهو ابن الإمام داود الظاهري الذي تنتسب له الطائفة الظاهرية، ولد

ببغداد سنة ٢٥٥ وفيها قتل سنة ٢٩٧ هـ وهو صاحب كتاب الزهرة. انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٥٠

الإناث . قال ابن داود : (وهذا من غريب ما يغلط فيه مثله . يقول الله جل ثناؤه : {يَبْنِيح

ءَادَمَ} <sup>٢</sup> أفترأه أراد الرجال دون النساء) <sup>٣</sup> .

فقد قاس ابن داود إرادة الذكور والإناث في جمع المذكر السالم " المؤمنين " على إرادتهم في

قوله تعالى : {بني آدم} وهذا القياس جعله حجة على الشافعي ، وإنما هذا من قياس ابن

داود لا ابن فارس ، لكن ابن فارس نقله عنه ولم يعارضه بل جعله استشهادا لما ذكره من

وجوب إتقان اللغة للمتصدر للفتوى ، وقد نقل محقق الصاحبى السيد أحمد صقر نصّ كلام

الإمام الشافعي في كتابه : الأم ، وفيه : ( ونحن لا نمنع أن جمع الذكور قد يشمل الإناث إذا

ما قام دليل على ذلك . كما في آية : {يَبْنِيح ِءَادَمَ} )<sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> الأنفال : ٦٥

<sup>٢</sup> الأعراف : ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣١

<sup>٣</sup> الصاحبى ص ٥٤

<sup>٤</sup> انظر حاشية المحقق على الصاحبى ص ٥٤ - ٥٥

### ٣- أدلة أخرى: الاستحسان، والإجماع، واستصحاب الأصل

#### أ- الاستحسان

ونجد في بعض أحكام ابن فارس في هذا الباب امتداحا وتحسينا لبعض الأقوال والآراء دون  
تعليل لسبب هذا الاختيار .

ومن أوائل ما نجده في الصاحبي من استحسانه، ما ذكرناه من تعليقه على قول الفراء في  
اتباع المصحف: (والذي قاله الفراء حسن) <sup>(١)</sup> دون أن يذكر سبب الاستحسان هذا، وإن

---

(١) الصاحبي ص ١٥.

كان في شرح ابن فارس في باب: القول على الخط العربي<sup>(١)</sup> ما يدل على سبب استحسانه لقوله.

وبعد أن أثنى على قول الفراء، قال: (وما بحسن قول ابن قتيبة في أحرف ذكرها: وقد خالف الكتاب المصحف في هذا)<sup>(٢)</sup>، دون أن يعلّق على هذا أيضاً، لوضوح المقصود من الباب قبله.

ومن استحسانه أيضاً: قوله: (وقال قوم: يستثنى القليل من الكثير، ويستثنى الكثير مما هو أكثر منه، وهذه العبارة هي الصحيحة. فأما من يقول: يستثنى الكثير من القليل، فليست بالعبارة الجيدة)<sup>(٣)</sup> وهكذا فضّل هذه العبارة على الأخرى بلا دليل، وإن رأيناه بعد ذلك يستدل على جواز استثناء نصف الشيء من الشيء.

ومعظم عمل ابن فارس في الصاحبي كان قائماً على الحيادية في عرض الكثير من الأقوال دون اختيار لأحدها فإن اختار علل السبب كما في اختياره قول الفراء في تركيب "كم"<sup>(٤)</sup>، واختياره لقوله أيضاً في "إنما"<sup>(٥)</sup> وباب "أو"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٠.

(٢) الصاحبي ص ١٥.

(٣) انظر الصاحبي ص ١٧٣.

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٤٢.

(٥) انظر الصاحبي ص ١٨٣.

(٦) انظر الصاحبي ص ١٧٣.



ومن استحسانه غير المعلّل قوله بعد أن عارض الكثير من أقوال العلماء في حدّ الاسم:  
(وذكر لي عن بعض أهل العربية أنّ: "الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه  
ولازماً له"، وهذا قريب) <sup>(١)</sup> وإنما هذا هو التعريف الوحيد للاسم الذي لم ينتقده ابن فارس،  
وأثنى عليه بأنه قريب، ولم يذكر علّة استحسانه له.

من استحسانه أيضاً اختياره لقول الكسائي في حدّ الفعل بلا تعليل لذلك، قال:  
(والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أنّ الفعل: "مادّل على زمان كخرج ويخرج،  
دلّنا بهما على ماضي ومستقبل") <sup>(٢)</sup> .

وكذلك اختار تعريف سيبويه للحرف، دون أن يذكر سبب اختياره له، قال: (وقد أكثر  
أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه: أنه ا لذي يفيد معنى ليس في اسم ولا  
فعل) <sup>(٣)</sup> .

ومن استحسانه كذلك ما ذكره في باب "الواو" أنّها مُقحمة في قوله تعالى: {فاضرب به ولا  
تحت} <sup>٤</sup> وهو المذهب الكوفي، ولم ينسبه لهم، ثم قال: (وقد تكون نخباً، والأول أجود) <sup>٥</sup>،

---

<sup>(١)</sup> الصاحبي ص ٩٢ .

<sup>(٢)</sup> الصاحبي ص ٩٤ .

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٩٥ .

<sup>٤</sup> الصاحبي ص ٤٤

<sup>٥</sup> الصاحبي ص ١٥٨

وكونها للنهي هنا ، هذا على المذهب البصري ، ولم ينسبه لهم كذلك ، لكنه اختار المذهب الأول وحكم أنه الأجود بلا تعليل .

## ب-الإجماع

رأينا اعتماد ابن فارس في بعض المواضع على إجماع العلماء في إثباته لقاعدة معينة، وقد كثرت إشارته للإجماع في الأبواب اللغوية التي يتحدّث فيها عن نشوء اللغة وأصلها من مثل قوله: (والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه. ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغة موضوعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطالحنا على لغة اليوم، ولا فرق) <sup>(١)</sup> .

---

(١) الصاحبي ص٧

فذكر ذلك استدلالاً على أن اللغة توقيف وليست اصطلاحاً، وجعل إجماع العلماء على الاحتجاج بعصور معينة دون غيرها دليلاً على ذلك، وإلاّ لصحّ اجتماع الناس اليوم واتفاقهم على لغة جديدة.

ومن اعتماه على الإجماع كذلك في المسائل اللغوية ما ذكره في باب القول في أفصح العرب: فقال (أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم: أن قريشاً أفصح العرب ألسنة) <sup>(١)</sup> فجعل إجماع العلماء دليلاً على ذلك.

وقال في باب آخر: (أجمع أهل اللغة- إلا من شذ عنهم- أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض) <sup>(٢)</sup> فجعل الإجماع دليلاً على أن للغة العرب قياساً.

ومن استدلاله بالإجماع في المباحث النحوية قوله: (أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف) <sup>(٣)</sup>، وهذا أصل معروف، أجمع عليه أهل العلم كما يقول، ثم أخذ بعد ذلك يذكر اختلافهم في حدود الاسم والفعل والحرف.

---

(١) الصاحبي ص ٣٣.

(٢) الصاحبي ص ٥٧.

(٣) الصاحبي ص ٨٩.

ومن استدلاله بالإجماع ما ذكره ردّاً على الشافعي في إيجابه ترتيب أعضاء الوضوء في

الوضوء وحجة ابن فارس عليه: (إجماع أهل العربية أن الواو تقتضي الجمع المطلق لا التوالي) <sup>(١)</sup>

وقد تحدّثنا عن معنى الواو واقتضائها الجمع في باب "الواو" في فصل حروف المعاني.

### ج-استصحاب الأصل

لقد استدل به ابن فارس كثيراً في الأبواب اللغوية، ونحن نعلم أنه صنع كتابة (مقاييس اللغة) على وضع أصلٍ ترجع له بقية المشتقات في المعنى.

وكان من استدلاله بالأصل في الأبواب اللغوية: قوله في باب الأسباب الإسلامية: (فأمّا

المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نفاقاء اليربوع) <sup>(٢)</sup>.

---

(١) الصاحبي ص ٥١.

(٢) الصاحبي ص ٨٤، وفي اللسان ٤/١٤٣: (النفاقاء: موضع يُرْفَقُه اليربوع من حجره، فإذا أُتِيَ من قبل القاصعاء

ضرب النفاقاء برأسه فخرج).

ومنه ما نقله عن الزجاج أن "اسم" مشتق من "السّموّ" والسّموّ: الرفعة : (فالأصل

فيه: "سِمّوّ" على وزن جِمل، وجمعه "أسماء" مثل قولك: قنوّ و أقناء) (١).

ومنه أيضاً ما نقله عن الأصمعي في أصل الورد، قال: (كان الأصمعي يقول: أصل

"الورد": إتيان الماء ، ثم صار إتيان كل شيءٍ ورداً) (٢).

وقوله في باب زيادات الأسماء: (و" صلدم" للناقة الصُّلبة ، والأصل: صلْدٌ) (٣).

ومنه كذلك ما ذكره ابن فارس في أصل المجاز ، قال: (وأما المجاز فمأخوذ من : جاز

يجوز ، إذا استتَّ ماضياً ، تقول : "جاز بنا فلان ، وجاز علينا فارس " هذا هو الأصل) (٤).

وقال أيضا بعد أن ذكر معاني "قضى" -ومنها صنّع وفرغ- : (وهذه وإن اختلفت

ألفاظها فالأصل واحد) (٥)

هذا بالنسبة للأصل في المعاني اللغوية.

---

(١) الصاحبي ص ٩٩.

(٢) الصاحبي ص ١١٢

(٣) الصاحبي ص ١٢٢

(٤) الصاحبي ص ٣٢٢

(٥) الصاحبي ٣٢٨

أما استصحابه للأصل في الأبواب النحوية فمن مثل قوله في باب "التاء" إنها تزداد رابعة نحو: ("سَنَبْتُهُ من الدهر "لأن الأصل "سَنَبَةٌ" )<sup>(١)</sup> وقد ذكر سيبويه أن التاء مُلحقة<sup>(٢)</sup> كما في اللسان ، ولم يعلل ابن فارس لهذا الأصل الذي ذكره.

وتحدث عن لام الأمر فقال: (وقالوا في لام الأمر: كان الأصل "اذهب" فلما سقطت الألف لم يوصل إلى الفعل إلا بـ "لام" ، لأن الساكن لا يبدأ به)<sup>(٣)</sup>

ولم يعلل ابن فارس لهذا الأصل، وهو ليس من كلامه، بل نقله عن غيره بقوله: "قالوا".

ومنه كذلك ما ذكره أن أصل "ما" أنها تكون لغير الناس<sup>(٤)</sup>. وهذه من القواعد الكلية، وبناءً على هذه القاعدة وقع الإشكال في قوله تعالى: {وما خلق الذكر والأنثى}<sup>(٥)</sup>، فذكر تخريج أبي عبيدة لذلك<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الصاحبي ص ١٣٨

(٢) السنن والسنة : الحقة والبرهه كما في اللسان ٣٨٣/٦ وفيه قول سيبويه في زيادة التاء فيها .

(٣) الصاحبي ص ١٥٠

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٦٩.

(٥) الليل: ٣.

(٦) انظر مجاز القرآن ٣٠١/٢ وما ذكرناه في باب "ما" في فصل حروف المعاني.

ومن ذلك أيضاً في باب "إيا" <sup>(١)</sup>، وقال ابن فارس إن الأصل في "إياك أردت" :  
"أردتك"، فلما تقدمت الكاف كما تقدم المفعول به في "ضربت زيداً" لم تستقم الكاف  
وحدها مقدمةً على الفعل، فُوصل بها "إيا"، ولم يذكر ابن فارس سبباً ولا علّة لهذا الأصل.  
ومن استصحاب الأصل كذلك ما ذكره في باب "إذاً" حيث قال: ("إذاً" مجازة  
على فعل، يقول: "أنا أقوم" فتقول: "إذاً أقوم معك" هذا هو الأصل) <sup>(٢)</sup>.  
فجعله الأصل في معانيها .

ومن ذلك أيضاً قوله في باب "عن" أنها للانحطاط والنزول، وتكون بمعنى: "بعُد" ،  
ثم قال: (ولها وجوه والأصل ما ذكرناه) <sup>(٣)</sup>. فجعله الأصل في معانيها.  
ومنه ما ذكره ابن فارس في باب "كم" نقلاً عن الزجاج والفراء <sup>(٤)</sup>، حيث نقل عن  
الأول إن أصلها: "ما" وصلت من أولها بكاف ، ثم كثر الكلام بها، حتى حذفت الألف من  
آخرها وسُكّنت ميمها، وهذا قاسه الفراء على حذف الألف وتسكين الميم في "لِمَا قلت ذاك"  
فقال العرب: "لِمٌ" و"لِمٌ" ، وقد عابه الزجاج في قياسه هذا وقال له: (لو كانت في الأصل

---

(١) انظر الصاحبي ص ١٩٢

(٢) انظر الصاحبي ص ١٩٨ .

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٣٣ .

(٤) انظر الصاحبي ص ٢٤١-٢٤٢ .

"كما" وأسقطت ألف الاستفهام لثرت على فتحها كما تقول: "بِمَ" و"عَمَّ" و"فيمَ أنت" (١)

وقد ذكرنا ذلك في باب القياس.

ومن استصحاب الأصل أيضاً ما ذكره ابن فارس في "شتان" حيث قال إن أصلها من

"شتّ" (٢)، وإنما هذا في الأصول اللغوية.

ومنه أيضاً ما قاله أن معاني "على" وإن انشعبت راجعة لأصل واحد (٣)

---

(١) الصاحبي ص ٢٤٢ .

(٢) الصاحبي ص ٢٣٢ .

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٣٤ .



## ٤ - القواعد الكلية

وهي المسلمات ، وكثيراً ما أشار لها ابن فارس بأنها سنة من سنن العرب في كلامها ، ومن هذه المسلمات التي ذكرها:

١ - تغليب ما يعقل على ما لا يعقل عند جمعهما:

قال ابن فارس : (... لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل، وهي سنة من سنن العرب، أعني باب التغليب) <sup>(١)</sup>.

٢ - أن ما لا يعقل يُكنى عنه بضمير المؤنث، أما العاقل فيكنى عنه بضمير المذكر. قال

ابن فارس: (لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل: "عرضهم" وما

لا يعقل: "عرضها أو عرضهن") <sup>٢</sup>.

والأول والثاني إنما استدل بهما ابن فارس في أول باب في الصاحي ، وهو : القول على

لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح؟ فقال إنه يذهب مذهب ابن عباس في أن المقصود بقوله

تعالى: { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا } <sup>(٣)</sup> الأسماء كلها التي يتعارفها الناس من دابة وأرض

وسهل وجبل وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها <sup>(٤)</sup>، فإن قيل له كيف ذلك والله تعالى قال:

---

(١) الصاحي ص٧

(٢) الصاحي ص ٧

(٣) البقرة: ٣١

(٤) قول ابن عباس في تفسير الطبري ٤٩/١ ، وانظر الصاحي ص٦، وانظر حاشية المحقق على الصاحي ص٦.

"عرضهم" وهو لما يعقل كالملائكة والآدميين فقط وليس لما لا يعقل وإلا لقال: "عرضهن أو عرضها".

فالجواب عنده أن ذلك على التغليب حيث جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل.

٣- القلب ، قال: ( ومن سنن العرب القلب. وذلك يكون في الكلمة، ويكون في

القصة) <sup>(١)</sup>. ومثل له بنحو: "جذب، وجبذ"

٤- إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض فيقولون: "مدحه ومدهه" وعدّه من سنن

العرب في كلامها <sup>(٢)</sup>.

٥- ومن المسلمات في البلاغة: الاستعارة، وجعلها من سنن العرب <sup>(٣)</sup>.

٦- ومن سننهم: الحذف والاختصار <sup>(٤)</sup>. ومثل له بنحو: "والله أفعل ذاك" يريد: لا أفعل

فاستدل بهذا الأصل على جواز تقدير الحرف محذوفاً في مثل ما ذكر.

٧- القبض: من سنن العرب ، وهو النقصان من عدد الحروف، واستشهد بعده

بالترخيم <sup>(٥)</sup>، كأنه جعل هذا الأصل مُسوِّغاً للترخيم.

---

(١) الصاحبي ص ٣٢٩

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٣٣

(٣) انظر الصاحبي ص ٣٣٤.

(٤) انظر الصاحبي ص ٣٣٧.

(٥) انظر الصاحبي ص ٣٨١.

٨- الإضمار، وجعله من سنن العرب<sup>(١)</sup>، وذكر تحته إضمار الحروف والأسماء والأفعال

من مثل إضمار المنادى في قوله تعالى: { أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ }<sup>(٢)</sup> فذكر أن المعنى: ألا يا هؤلاء

اسجدوا. وقد شرحناها في باب "يا" في فصل حروف المعاني.

واللافت للنظر أن باب حروف المعاني متقدم في الصاحبي على باب: الإضمار ومع ذلك نجد

ابن فارس ذكر في باب "يا" أنها تكون للتنبيه واستشهد بهذه الآية ثم قال: (وقد ذكرناه)<sup>(٣)</sup>

فإن كان يشير لما ذكره في باب الإضمار المتأخر، فهناك خطأ في ترتيب أبواب الصاحبي، إلا

أن تكون إشارة ابن فارس لشيء آخر، ولم تُذكر هذه الآية إلا في هذين الموضعين .

ومثل كذلك لإضمار الحروف كما في إضمار "إلى" في قوله تعالى: { سَنُعِيدُهَا

سِيرَتَهَا الْأُولَى }<sup>(٤)</sup>، ومثل لإضمار الأفعال بحذف القول كما في قوله تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ

أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ }<sup>(٥)</sup> أي: فيقال لهم.

فجعل ابن فارس كل ما ذكر داخلاً تحت القاعدة التي ذكرها أولاً وهي أن الإضمار من سنن

العرب.

---

(١) انظر الصاحبي ص ٣٨٦.

(٢) النمل: ٢٥

(٣) الصاحبي ص ٢٨٨.

(٤) طه: ٢١، وانظر الصاحبي ص ٣٨٨.

(٥) آل عمران: ١٠٦ انظر الصاحبي ص ٣٩٠.

ومثل هذا كثير في أبواب النحو واللغة فقد كثرت الأبواب التي يبتدئها بقوله: ومن سنن

العرب.

٩- أن ألفات الوصل تكون في صدور الأسماء والأفعال والأدوات<sup>(١)</sup>. ثم أخذ يستشهد

على وجودها في كل نوع. ومثل هذا في الصاحبي كثير.

١٠- ومن ذلك قوله رداً على أبي عبيده في قوله إن "لا" زائدة في قوله تعالى: {ولا

الضالين} ٢: ( فقد قيل فيه إن " لا" إنما دخلت هاهنا مزيلة لتوهم متوهم أن

الضالين هم المغضوب عليهم ، والعرب تنعت بالواو يقولون : " مررت بالظريف

والعاقل " فدخلت " لا" مزيلة لهذا التوهم و مُعلمة أن الضالين هم غير المغضوب

عليهم) ٣ .

فقد رأى أنها غير زائدة ، وأنها لإزالة توهم أن الضالين هم المغضوب عليهم ، وسبب

حصول هذا التوهم أن الواو في لغة العرب تعطف النعتين على منعت واحد ، وهو من

المسلمات .

١١- ومنها كذلك ما ذكره ابن فارس عن ابن داوود أيضاً أنه غلط الشافعي في قوله

في التزويج - إذا قال الوليُّ : زوجتك فلانة ، فقال المزوج : قد قبلتها - : إن ذلك

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ١٢٩ .

<sup>٢</sup> الفاتحة : ٧

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٢٦٢

ليس بنكاح حتى يقول : قد تزوجتها ، أو قبلت تزويجها . واحتج ابن داوود عليه بأنه

معلوم أن الكلام إذا خرج جواباً فقد فهم أنه جواب عن سؤال .

وقد ذكر محقق الصاحبي من كلام الشافعي في كتابه الأم ما يدل على عدم اشتراطه

ذلك .

وعلى أي حال فقد احتج ابن داوود بهذه القاعدة الكلية ولم يعارضه ابن فارس ، بل

حكى كلامه استشهاداً على ضرورة العلم بالعربية قبل الإفتاء ، فهو إذاً يوافقه في

احتجاجه هذا.

## ٥- المعاني والوظائف

القراءة الدقيقة لما جاء في باب حروف المعاني تخبرنا أن ابن فارس عني بالمعاني عناية شديدة، وترك الوظائف غالباً إلا في القليل ، ولعل شدة اهتمامه بالمعاني كانت نابعة من كونه أحد علماء اللغة، وتجلى ذلك في تأليفه لمعجمه: "مقاييس اللغة".

أما عن تركه للوظائف فيبدو أن ذلك كان مقصوداً بدليل:

١- نقل ابن فارس عن الفراء أصل "كم" ومعناها، وهو مما جاء في معاني القرآن<sup>(١)</sup> ، وترك ما ذكره الفراء في موضع آخر عن وظيفتها<sup>(٢)</sup>.

٢- كان يقول عن بعض ما اشتهر الخلاف حول كونه اسماً أم حرفاً -مما يؤثر على وظيفته - "كلمة" ، أو يسكت فلا يحدّد نوعها ويبدأ بمعناها مباشرة، وحتى ما لا خلاف حوله اهتم بمعناه وترك نوعه ووظيفته.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٦.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٨-١٦٩.

فأمّا ما سمّاه كلمة فـ"نِعَم" <sup>(١)</sup>، وـ"إِيا" <sup>(٢)</sup>، وـ" لكن" <sup>(٣)</sup>، وأمّا الأكثر فأن يسكت ويقول:  
يكون كذا وكذا، كما فعل مع إلى <sup>(٤)</sup>، وحتى <sup>(٥)</sup>، وعلى <sup>(٦)</sup> وـ"ما" <sup>(٧)</sup> لكنه سمى "أم" وـ"أو"  
حروف عطف <sup>(٨)</sup>.

أما عن عنايته بالمعاني فظاهرة في الكثير من الأبواب ، بل كانت هي مدار الكلام في  
كل حرف، وهذا واضح جداً مما شرحناه في فصل حروف المعاني فكنا نعود لمغني اللبيب لابن  
هشام فننقل منه الخلاف في عملها، وقد سكت عنه ابن فارس وناقش معانيها فقط في  
الغالب.

وقد جمع ابن فارس في حروف المعاني أسماء مثل: "متى" وـ"فو" وظرفاً مثل: "بيننا" وـ"بينما"  
وـ"بعد" وأفعالاً مثل: حاشا وخلا - في أحد وجهيهما - وحرفاً مثل: إنّ ، أنّ ، وأسماء أفعال  
كـ"هيهات" وـ"شتان" كل ذلك دون أن يوضح نوعها ، لبعده عن العناية بوظائفها.

---

(١) انظر الصاحبي ص ٢٧٨.

(٢) انظر الصاحبي ص ١٩٢.

(٣) انظر الصاحبي ص ٢٦٨.

(٤) انظر الصاحبي ص ١٧٩.

(٥) انظر الصاحبي ص ٢٢٢.

(٦) انظر الصاحبي ص ٢٣٤.

(٧) انظر الصاحبي ص ٢٦٩.

(٨) انظر الصاحبي ص ١٦٦، ١٧٠.

وقد أظهر قدره كبيرة على جمع المعاني لكل حرف، وليس ذلك ببعيد على عالم اشتغل باللغة وصنف فيها معجماً.

لذلك نجد ينقل عن علماء اللغة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء ، وأبي زيد، والمفضل الطيبي ، وابن الأعرابي وأبي عمر الشيباني وابن السكيت ، لكن نقله عنهم في الأبواب النحوية كان معتدلاً بوجه عام، ولا نزعهم كثرته.

وكان ابن فارس يُصدّر المعاني التي اشتهر الخلاف حولها بقوله: يقال، أو: قالوا، أو: قال بعضهم .. وغيرها وذلك كثير كما في: تعال، وكلا، وبل، أمّا المعاني التي استقر اختياره عليها فيذكرها مباشرة مثل: كان، وبينما، و أمّا.

ومن المواضع اليسيرة التي أشار فيها للوظيفة:

مناقشته لأحد الشواهد في باب "إلا" <sup>(١)</sup> وهو قوله تعالى: {لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني} <sup>(٢)</sup>، قال ابن فارس: ( فقال قوم: أراد: "إلا على الذين ظلموا فإن عليهم الحجة" ويكون حينئذ "الذين" في موضع خفض، ويكون أيضاً على "لكن" الذين ظلموا فلا تخشوهم " تبدئه) <sup>(٣)</sup>.

وقد شرحنا الشاهد في موضعه في باب "إلا" في فصل: حروف المعاني.

---

(١) انظر الصاحي ص ١٨٧.

(٢) البقرة: ١٥٠.

(٣) انظر الصاحي ص ١٨٧.



## ٦- ضوابط الاستدلال لديه

وقد كان في استدلاله محسناً مجيداً، ومن ذلك استدلاله على منع النسق بـ "بل" إلا بعد النفي، أخذته من قول هشام الضرير الذي نقله، قال ابن فارس: (قال هشام: محال ضربت أحاك بل أباك، لأنّ الأول قد ثبت له الضرب)<sup>(١)</sup>.

وربما وجدنا خلافاً يسيراً في الاستدلال أو لعله من خطأ النساخ كما ذكرنا في فصل حروف المعاني، وذلك في باب "من" حيث قال: (وهو يكون في الواحد والاثنين والجميع، ويخرج الفعل منه على لفظ الواحد والمعنى تشبیه أو جمع. قال:

تعال، فإن عاهدتني لا تخونني

نكن يا ذئب مثل من يصطحبان)<sup>(٢)</sup>.

فقد قال قبل الشاهد مباشرة: أن الفعل يخرج منه على لفظ الواحد، والمعنى تشبیه أو جمع، بينما نجد صلة (من) في الشاهد -وهي الفعل يصطحبان - جاءت على التشبیه، فلم يخرج الفعل على لفظ الواحد، وعلى هذا استشهد به سيبويه والمبرد<sup>(٣)</sup>. أمّا الآية التي استشهد بها بعد ذلك وهي قوله تعالى: { وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ }<sup>(٤)</sup> فهي شاهد على ما ذكر، وقد ذكرنا في باب "من" انه قد يكون من خطأ النساخ ، والأول أقرب.

(١) الصاحبي ص ٢٠٨.

(٢) انظر الصاحبي ص ٢٧٤، وانظر تخريج الشاهد في باب "من" في فصل حروف المعاني.

(٣) انظر الكتاب ٤١٥/٢-٤١٦، والمقتضب ٣٩٥/٢، ٢٥٣/٣.

(٤) الأحزاب: ٣١.

ووجدنا أن بيت الشماخ الذي عارض أبا قتيبة في احتجاجه به على زيادة "لا" غير موجود في النسخة المطبوعة من مجاز القرآن ولعل ذلك سقط من النسخة التي اعتمدت عليها الطباعة ، لكن ابن فارس اطلع عليه أنه مما احتج به.

وقد رأينا ابن فارس يعارض أبا عبيدة في قوله بزيادة "لا" في آخر الفاتحة<sup>٢</sup> ، وقد استشهد أبو عبيدة بشواهد من شعر العرب على زيادة " لا " ، فاعترض ابن فارس عليه في أحد الشواهد بالغلط في الفهم وذكر قولاً آخر في تفسير الآية يقتضي ضرورة وجود " لا " لإزالة توهم أن المغضوب عليهم هم الضالين ، دون أن يردّ بقية شواهد أبي عبيدة .

أمّا البيت الذي قال ابن فارس أن أبا عبيدة أخطأ في فهمه فقد أكمل ابن فارس رواية الأبيات بعده في نفس القصيدة ليثبت صحة ما قال ، باتضاح معناه مما قاله الشاعر بعده ، وقد ذكرنا اختلاف العلماء في معنى هذا البيت في موضعه في باب "لا" في فصل حروف المعاني.

---

<sup>١</sup> انظر الصاحبي ص ٢٦٢

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ٢٦٢

## ٧- توظيفه النحو لخدمة علوم أخرى :

كتاب الصاحبي كتاب قيّم يظهر فيه الارتباط الوثيق بين علوم اللغة حتى أننا وجدنا صعوبة في استخراج الأبواب النحوية والصرفية مفصولة عن غيرها ، فالنحو واللغة والبلاغة وغيرها ممتزجة داخل أبوابه .

وقد وضع ابن فارس باباً سمّاه : (باب القول في حاجة أهل الفقه و الفتيا إلى معرفة اللغة العربية) <sup>١</sup> وذكر فيه أن العلم بلغة العرب واجب على كلّ من تعلّق بالقرآن والسنة و الفتيا بسبب ، و أن لا غناء لهم عن ذلك ، لأن القرآن نازل بلغة العرب .

ويكتفي هؤلاء بمعرفة أصول اللغة و سننها ، دون أن يُكلف معرفة كل بعيد و غريب .

ثم ذكر ابن فارس أموراً غُلط فيها الشافعي و سبب ذلك - عند ابن فارس - الخطأ في اللغة. ومن ذلك إيجابه - كما يقول ابن داوود الظاهري - ترتيب أعضاء الوضوء في الوضوء مع إجماع أهل العربية أن الواو تقتضي الجمع المطلق لا التوالي <sup>٢</sup> .

وغیرها من المسائل الفقهية التي دافع فيها محقق الصاحبي - السيد أحمد صقر - عن الشافعي و أوضح بعض اللبس فيها <sup>٣</sup> .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٥٠

<sup>٢</sup> هذا ما ذكره ابن فارس وقد نقل محقق الصاحبي نص كلام الشافعي من كتابه الأم ٢٥١-٢٦ ، مما يدل على عدم

إيجابه الترتيب وعدم إخراج الواو عن أصلها. انظر حاشية المحقق على الصاحبي ص ٥١

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ٥٠ - ٥٥

وقد قال ابن فارس بعد ذلك : ( فلذلك قلنا : إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم لئلا يجيدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء وكذلك الحاجة إلى علم العربية ، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني . ألا ترى أن القائل إذا قال : " ما أحسن زيد " لم يُفرق بين التعجب والاستفهام و الذم إلا بالإعراب )<sup>١</sup> .

وفي كلام أحمد بن فارس هذا ما يدل على أهمية علم اللغة و النحو عنده ، ونراه سُمي النحو : علم العربية .

وقد وظّف ابن فارس علم الصرف - في باب : وجوه دخول الألف في الأفعال - ليخدم علم اللغة ، ويكشف عن المعاني الجديدة التي اكتسبتها الأفعال بزيادة الألف.

وقال ابن فارس في باب : ذكر ما اختلفت به العرب : ( من العلوم الجليلة - التي اختلفت بها العرب - الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد ) فهو هنا يؤكد أهمية الأعراب للإفصاح عن المعاني .

## الخاتمة

الحمد لله الذي منّ علينا بإتمام هذا البحث و أسأله أن يكون ما فيه خالصاً لوجهه الكريم ،  
والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله صفوة الخلق وسيد المرسلين و على آله وصحبه وسلم  
... أما بعد.

إن السؤال الأهم الذي قصدنا من بحثنا هذا الإجابة عليه هل كان ابن فارس في نحوه كوفياً أم  
بصرياً ؟ وهل يصدق قول القفطي : ( و طريقته في النحو طريقة الكوفيين )<sup>١</sup> على عمله في  
كتاب الصاحبي ؟

وقد جمعنا في هذا البحث المسائل النحوية والصرفية ، و تتبعنا حروف المعاني وطريقته فيها ، و  
نظرنا في مصطلحاته و أحصينا المسائل التي مال فيها لرأي البصريين و الأخرى التي ذهب فيها  
مذهب الكوفيين فوجدنا أن :

١ - عدد المسائل النحوية التي اتخذ فيها جانب البصريين و أشرنا لها في شرحنا في فصل  
حروف المعاني و حده - كمثل - ست مسائل تقريباً ، بينما وصلت المسائل التي  
مال فيها لرأي الكوفيين إلى ست عشرة مسألة تقريباً ، وقد أشرنا لذلك في  
مواضعها .

٢ - وجدنا ابن فارس في مصطلحاته يميل أكثر للمصطلحات الكوفية ، وإن عبر  
بالمصطلحات البصرية كذلك ولكن بصورة أقل .

---

<sup>١</sup> إنباه الرواة ١/٢٩١

٣- أكثر ابن فارس في كتابه من نقل المذهبين البصري والكوفي في نفس المسألة ، و رأينا أن الغالب أن لا يختار أحدهما ، وربما فعل على قله ، لكن شأنه الأكثر أن يعرضهما عرضاً تاركاً للقارئ الاختيار ، وجامعاً كل ما قيل في المسألة .

٤- وردت بعض العبارات في الصاحبي توحى بانتمائه للمذهب الكوفي ومنها : قوله في رأي ثعلب الكوفي أن الاسم واحد و ما بعده صفات ، ولكلٍ منها معنىً مختلف عن الأخرى : ( وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب )<sup>١</sup> وليس هذا غريباً فقد ذكرنا أن ابن فارس رحل إلى " زنجان " إلى راوية ثعلب أحمد بن الحسن الخطيب<sup>٢</sup> ووجدناه كثيراً ما يروي سماعه عنه في الصاحبي من طريق علي بن إبراهيم القطان .

ومن هذه العبارات كذلك قول ابن فارس : ( الاسم يكون ظاهراً مثل زيد و عمرو و يكون مكنياً وبعض النحويين يسميه مضمراً ، وذلك مثل هو و هي )<sup>٣</sup> فعبر هو بالمصطلح الكوفي ، وذكر أن بعض النحويين يسميه مضمراً وهم البصريون.

٥- وردت عبارات أخرى كذلك تدل على اعتداله وتوسطه و من ذلك قوله في باب الفصل بين الفعل والنعته : ( النعت يؤخذ عن الفعل نحو " قام فهو قائم " وهذا الذي يسميه بعض النحويين " الدائم " وبعض يسميه " اسم الفاعل " )<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ١١٥

<sup>٢</sup> انظر سير أعلام النبلاء ١٠٥/١٧

<sup>٣</sup> الصاحبي ص ٤٤٠

فلو كان كوفياً صرفاً لما قال هذا بل لعلّه كان سيقول : وهو الذي نسميه الدائم  
وبعضٌ يسميه : اسم الفاعل .

قلماً لم يقل ذلك علّم اعتداله بين الرأيين واعتماده على اختياراته.

٦- عرض ابن فارس الرأيين الكوفي والبصري جنباً إلى جنب دون اختيارٍ بينهما غالباً

في كثير من المواضع ، وكان يبدأ بالمذهب البصري تارة ، و بالكوفي أخرى.

فبدأ بالبصري مثلاً في باب " الواو " في إجازتهم مجيئها بمعنى " مع " ، ثم أردف

بالقول الكوفي في الآية التي استشهد بها<sup>٢</sup> ، دون أن ينسبه لهم .

وفي باب " بل " بدأ بالقول الكوفي ثم البصري<sup>٣</sup> ، و مثل هذا كثير ، و قد أشرنا له

في مواضعه .

٧- اتضح اختياراته في بعض الأبواب بذكر أحد المذهبين فقط و ترك الآخر ، ففي

باب " الكاف " عرض مذهب البصريين في أن الكاف زائدة في نحو : " رأيتك و

رويدك " ونقل كلام المبرد و الزجاج في هذا ، ولم يذكر المذهب الكوفي فيها، فكأنه

اختار قول البصريين . لكنه بالمقابل ذكر بعد ذلك الكاف في " لولاك " ونقل قول

الكوفيين فيها أن محلها الرفع و سكت عن قول البصريين فيها .

فاختار في كل مسألة قولاً واحداً و أفردته بالذكر.

---

<sup>١</sup> الصاحبي ص ٤٦٣

<sup>٢</sup> انظر الصاحبي ص ١٥٧

<sup>٣</sup> انظر الصاحبي ص ٢٠٩

وختاماً نقول إن ابن فارس عالم جليل حرص أشد الحرص على علوم اللغة وعلوم العربية ،  
وعدها من الضروريات و ألف لنا هذا الكتاب القيم الذي اختار فيه اختيارات مالت للمذهب

الكوفي ، و إن كان قد اختار المذهب البصري في مسائل أخرى أيضاً .

و أخيراً أقول ما أحسنت فمن الله وما أسأت فمن نفسي و الشيطان ، و أسأل الله العظيم

بمنه وكرمه و رحمته أن يتجاوز عن أي تقصير صدر مني في أداء هذه الأمانة.

أقول قولي هذا و أستغفر الله العظيم لي ولكم فاستغفروه أنه هو الغفور الرحيم...



## ملخص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد كان السؤال الأهم الذي قصدنا من بحثنا هذا الإجابة عليه هو هل كان ابن فارس في نحوه كوفياً أم بصرياً؟ وهل يصدق قول القفطي: (و طريقته في النحو طريقة الكوفيين) <sup>١</sup> على عمله في كتابه الصاحبي؟

ووجدنا أن ابن فارس عالم جليل حرص أشد الحرص على علوم اللغة وعلوم العربية، وعدها من الضروريات و ألف لنا هذا الكتاب القيم الذي اختار فيه اختيارات مالت للمذهب الكوفي، وإن كان قد اختار المذهب البصري في مسائل أخرى أيضاً.

ولكننا نقر أنه يميل بصورة أكبر لمذهب الكوفة؛ ولا عجب في ذلك فالرجل عالم لغة في المقام الأول، وقد رأيناها يجمع كلام العرب وأشعارهم في كتابه "مقاييس اللغة" ومن شأنه ذلك لا بد أن يميل للمذهب النحوي الذي يُقر كل ما يُسمع عن العرب، ويجعل من كل ما قالوا قاعدة مقبولة. ولا نتخيل عالماً تعب في جمع و توثيق أبيات عن فصحاء العرب في كتبه اللغوية، يتجاهل هذه الأبيات عندما يتحدث عن النحو؛ لأن هذه الأبيات تخالف الكثير المسموع عن العرب.

---

<sup>١</sup> إنباه الرواة ١٢٩/١

## Abstract

It was the most important question of our research was intended to answer it, Was Ibn Faras's grammar Kufa or Basri? Is it true to Alagafti say: (and his method in grammar as Kufa method) (□) for his work in his book Alsahabay?

We found that Ibn Faras is a superior scientist was extremely keeping on the science of language and Arabic Sciences, and consider it of necessities and he write to us this valuable book, who chose the selections tended to Kufa ideology, although he has chosen Basra ideology in other issues as well.

But we recognize that it tends more to the doctrine of Kufa; no wonder in this because the man is language scientist in the first position, and we has seen combines the words of the Arabs and the poems in his book " language standards " and would therefore have to tend to the ideology of grammar which recognizes all heard about the Arabs, and makes from all says accepted norm. we do not imagine a scientist tired in the collection and documentation of verses from eloquent Arabs in his linguistic books. He ignores these verses when he talks about gramar; because these verses contrary to many audio from the Arabs.

Finally, I say what well done is from Allah, and what misbehave is from myself and devil, and ask Allah's great grace and kindness and mercy to exceed any failure was me in the performance of this faithfulness.

I say this and ask Allah Almighty for me and you, you ask Allah's forgiveness, He is the Forgiving, the Merciful.

## ثبت المراجع والمصادر

● الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

١-أسرار العربية ، تح محمد بهجة البيطار وعاصم البيطار، دار البشائر. دمشق. ١٤٢٥ هـ

٢-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تح محمد محي الدين

عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤١٨ هـ

● البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، دار عالم الكتب. الرياض ،

١٤١٧ هـ

● بكر، محمد السيد عطية: ملامح المنهج العلمي في الصحابي (مقال) ، الأزهر، العدد ٦

، جمادى الثاني، ١٤٠٩ هـ ص ٨٢٨-٨٣٢

● الثعالبي، أبو منصور عبد الملك:

١- فقه اللغة وسر العربية ، تح حمدو وطّاس ، دار المعرفة ، لبنان، ١٤٢٥ هـ

٢- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر،

بيروت

● ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ،

بيروت ١٤٢١ هـ

● حاجي خليفة، مصطفى القسطنطيني: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،

١٩٤٣

- الحديشي، خديجة : المدارس النحوية، دار الأمل ، الأردن، ١٤٢٢ هـ
- حسان، تّمام : الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو -فقّه اللغة -البلاغة، عالم الكتب ،القاهرة ، ١٤٢٠ هـ
- حمودي، هادي حسن: أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأدبي، عالم الكتب ، ١٤٠٧ هـ
- أبو حيان ، أثير الدين محمد بم يوسف الأندلسي : تفسير البحر المحيط ، دار السعادة ، ١٣٢٨ هـ
- ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان:
- الحجة في القراءات السبع،
- القراءات الشاذة ، دار الكندي، الأردن ، ٢٠٠٢ م
- الحثران، عبد الله بن حمد: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، دار هجر ، الجيزة، ١٤١١ هـ
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد:وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح إحسان عباس، دار الثقافة ١٩٦٨ م
- الخليل، ابن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، مكتبة مشكاة
- الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز: سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٣ هـ

● رضي الدين ، محمد بن الحسن الإسترابادي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تح

عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ

● زاده، طاش كبرى : مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دائرة المعارف النظامية بالهند.

● الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه ، عبد الجليل عبده شلي ،

دار الحديث، القاهرة ١٤٢٦ هـ

● الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن

المبارك ، دار النفائس، لبنان، ١٤١٦ هـ

● الزركلي ، خير الدين محمود بن محمد : الأعلام قاموس تراجم ، دار العلم للملايين،

١٩٨٠م

● الزوزني، أبو عبد الله الحسين: شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت ، ١٩٨٣م

● سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ، دار

الجيل ، ط ١

● ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ، المخصص، المطبعة الكبرى الأميرية،

بولاق ١٣٢٠ هـ

● السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال:

● الأشباه والنظائر في النحو، تح محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، لبنان ١٤٢٠ هـ

● بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح محمد أبو الفضل، القاهرة ، ١٩٦٥م

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر ، بيروت ١٤١٤ هـ
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تح عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية.
- الشهري، عبد الرحمن، جهود ابن فارس في التفسير وعلوم القرآن، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، تح محمد الحجيري، منشورات المعهد الألماني للأبحاث ٢٠٠٩ م
- ضيف، شوقي : المدارس النحوية، دار المعارف، ط٧
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان في تفسير القرآن ، دار المعارف، ١٣٧٤ هـ
- عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٨ هـ
- عبد المنان، حسان: معجم ألفاظ القرآن الكريم ، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي : مجاز القرآن ، محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- العسقلاني، الحافظ أحمد بن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح محب الدين الخطيب و محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدا لله المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، لبنان، ١٤١٥ هـ

● العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : التبيان في إعراب القرآن ، تح سعد كريم  
الفاقي، دار اليقين، ١٤٢٢ هـ

● فاحر، أمين محمد : ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية ، إدارة الثقافة  
والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤١١ هـ

● ابن فارس، أحمد بن زكريا: مقالة كلا ، تح أحمد حسن فرحات ، المكتبة الدولية ، الرياض.

● الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد : شرح الحدود النحوية ، تح محمد الطيب  
الإبراهيم، دار النفائس، لبنان ، ١٤١٧ هـ

● الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد : معاني القرآن ، تح أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار  
، دار السرور .

● ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم :

● تأويل مشكل القرآن ، تح السيد احمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ١٤٢٧ هـ

● تفسير غريب القرآن ، تح إبراهيم محمد رمضان ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٤١١ هـ

● القفطي، جمال الدين علي بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تح محمد أبو الفضل  
إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٣٠ هـ

● ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي: تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم،  
لبنان، ١٤٢٠ هـ

● المبرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تح محمد عبد الخالق عزيمة، دار الكتاب المصري

القاهرة ١٣٩٩م

● المطرزي ، ناصر بن أبي المكارم: **المصباح في علم النحو**، تح ياسين الخطيب ومازن

المبارك ، دار النفائس ، لبنان، ١٤١٧ هـ

● ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري : **لسان العرب** ، تح

أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت

١٤١٩ هـ

● ابن هشام ، جمال الدين عبدا لله بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري: **مغني اللبيب عن**

**كتب الأعراب**، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة.

● يا قوت ، شهاب الدين ياقوت بن عبدا لله :

١- **معجم الأدباء** ، تح وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث العربي ، لبنان.

٢- **معجم البلدان** ، دار صادر ، بيروت، ١٣٩٧ هـ.